المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي

المجلد الثامن

الإصدار الواحد والتسعون

تاريخ النشر: 5 نوفمبر 2026م

ISSN: 2706-6495

ISSN: 2706-6495

الإهداء

إنه لمن دواعي سرورنا وامتياز كبير أن نقدم الإصدار الواحد والتسعون من المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي لجميع الباحثين والدكاترة المنشورة بحوثهم في العدد، كما نوجه كلمة الشكر والتقدير الى لجميع المساهمين والداعمين للمجلة الأكاديمية والمشاركين في إنتاج هذا الصرح العلمي والمعرفي.

المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي

منارة البحث العلمي

ISSN: 2706-6495

المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي

مجلة علمية دولية محكمة، تصدر المجلة دورياً كل شهر

الإصدار الواحد والتسعون كاملاً | 5 نوفمبر 2026م

Doi: doi.org/10.52132/Ajrsp/v8.91

Email: editor@ajrsp.com

رئيس التحرير:

أ.د. ختام أحمد النجدي

الهيئة الاستشارية:

أ.د. عبد الحكيم أحمد سر الختم جيني

أ.د. رياض سعيد علي المطيري

أعضاء هيئة التحرير:

أ.د. خالد محمد عبد الفتاح أبو شعيرة

أ.د/ عـذاب العزيز الهاشمي

أ.د. خالد إبراهيم خليل ابو القمصان

د. عبدالرازق وهبه سيد أحمد

أ.د. عبد الفتاح حسين

أعضاء لجنة التحكيم:

د. بسمة مرتضى محمد فودة

د. نوال حسين صديق

د. فاطمة مفلح العبداللات

د. أسامة عبد الوهاب محمد إبراهيم

د. وصفي ياسين عباس

د. أبو عبيدة طه جبريل علي

د. بدرالدين براحلية

ISSN: 2706-6495

قائمة الأبحاث المنشورة:

No	عنوان البحث	اسم الباحث	الدولة	التخصص	رقم الصفحة
1	أثر التدريب على التفاوض في جاهزية القادة لإدارة الأزمات الأمنية (دراسة تطبيقية على المؤسسات الأمنية في دولة الإمارات العربية المتحدة)	الباحث/ يوسف سعيد راشد الزعابي، الباحث/ سلطان محمد يهمور الشحي	الإمارات العربية المتحدة	العلوم الأمنية	24 - 6
2	العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتنوع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية	الباحث/ عبد المحسن فهد الغريري	المملكة العربية السعودية	الإدارة المالية العامة	53 - 25
3	تمثيل المواطنة الرقمية في سياسات التعليم الوطنية: دراسة تحليلية مقارنة	الباحثة/ سعاد خالد نمر اغبارية	فلسطين	التعلم والتعليم	73- 54
4	رؤية المملكة 2030 وآثارها على الشباب السعودي (دراسة وصفية على عينة من الشباب بمدينة جدة)	الباحث/ عبدالله صالح عبدالله الغامدي	المملكة العربية السعودية	علم الاجتماع	98- 74
5	التحليل المكاني للتغير في الغطاء النباتي في مدينة القاعد بين عامي 2015م و2025م باستخدام نظم المعلومات الجغرافية GIS	الباحثة/ أصالة معزي الشريهي	المملكة العربية السعودية	الفلسفة البيئية	121- 99
6	التجارب العالمية وأفضل الممارسات في توظيف التقنيات الحديثة لدعم عمليات إدارة المعرفة الرقمية وتعزيز الإبداع والابتكار في المؤسسات الحكومية والثقافية: دراسة نظرية	الباحثة/ منى عبد الكريم صفوق الشمري، أ.د/ سوسن طه ضليمي	المملكة العربية السعودية	علم المعلومات	156- 122
7	القدرة التنبؤية للتدخل العلاجي المعرفي السلوكي (CBT) بمستوى الإدمان السلوكي من وجهة نظر الأخصائيين النفسيين	الباحث/ بندر علي سلمان الفيفي	المملكة العربية السعودية	علم النفس	181- 157

ISSN: 2706-6495

8	التطور التنظيمي في قطاع السياحة وأثره على الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية	الباحثة/ زينب جميل عباس شندي	المملكة العربية السعودية	القانون	212- 182
9	الاعتماد على المؤثرات العقلية والصحة النفسية لدى المتعاطين: دراسة ارتباطية تنبؤية	الباحث/ نايف أحمد سلمان الفيفي	المملكة العربية السعودية	علم النفس	235- 213
10	تغيرات استخدام الأرض في وادي رهجان بمنطقة مكة المكرمة خلال الفترة (2010- 2025م) باستخدام الاستشعار عن بُعد ونظم المعلومات الجغرافية	الباحثة/ غلا بنت صلاح بن أحمد الحجاجي، الدكتور/ مرشد بن معيوض بن عواض السلمي	المملكة العربية السعودية	الجغرافيا ونظم المعلومات الجغرافية	255- 236

ISSN: 2706-6495

أثر التدريب على التفاوض في جاهزية القادة لإدارة الأزمات الأمنية (دراسة تطبيقية على المؤسسات الأمنية في دولة الإمارات العربية المتحدة)

The Impact of Negotiation Training on Leaders' Readiness to Manage Security Crises (An Applied Study on Security Institutions in the United Arab Emirates)

إعداد:

الباحث/ يوسف سعيد راشد الزعابي

عضو هيئة التدريس، كلية الشرطة بأبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة

الباحث/ سلطان محمد بن يهمور الشحي

عضو هيئة التدريس، كلية الشرطة بأبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر التدريب على التفاوض بأبعاده المتمثلة في (استراتيجيات التفاوض، مهارات الاتصال التفاوضي، تحليل المواقف التفاوضية) في جاهزية القادة لإدارة الأزمات الأمنية في المؤسسات الأمنية بدولة الإمارات العربية المتحدة، وتحديد الأبعاد الأكثر إسهاماً في هذه الجاهزية. واعتمدت الدراسة المنهج الكمي واستخدمت الاستبانة لجمع البيانات من عينة مكونة من (42) قائداً من القادة العاملين في المؤسسات الأمنية وتم تحليل البيانات باستخدام برنامج SPSS وتطبيق تحليل الانحدار الخطي المتعدد. وأظهرت النتائج وجود أثر موجب ودال إحصائياً للتدريب على التفاوض بأبعاده في جاهزية القادة لإدارة الأزمات الأمنية، حيث فسرت أبعاد التدريب مجتمعة (55.1%) من التغير في الجاهزية. كما أظهرت النتائج أن مهارات الاتصال التفاوضي كانت أكثر الأبعاد إسهاماً في الجاهزية تلتها استراتيجيات التفاوض ثم تحليل المواقف التفاوضية، وكانت جميعها ذات أثر دال إحصائياً. وأوصت الدراسة بإعداد برنامج تدريبي تخصصي في التفاوض أثناء الأزمات الأمنية للقادة في المؤسسات الأمنية بدولة الإمارات يتضمن مواقف عملية تحاكي حالات الاحتجاز والتهديد والنزاعات والمواقف التي تتطلب التفاوض مع تقييم أداء القائد بعد كل تمرين وفق معايير محددة، وتخصيص مسار تدريبي لمهارات الاتصال التفاوضي ضمن برامج إعداد القادة يركز على الاستماع الفعال وإدارة الحوار تحت الضغط وقراءة استجابات الطرف الآخر واختيار أسلوب التواصل المناسب، نظراً إلى أن هذا البُعد سجل أعلى أثر في جاهزية القادة لإدارة الأزمات، وكذلك إجراء تقييم دوري لجاهزية القادة في التفاوض أثناء الأزمات من خلال سيناريوهات وتمارين محاكاة، وقياس الأداء في استراتيجيات التفاوض والاتصال وتحليل الموقف، وربط نتائج التقييم بتحديد الاحتياجات التدريبية لكل قائد ووضع برامج تطويرية مناسبة لها.

الكلمات المفتاحية: التدريب على التفاوض، استراتيجيات التفاوض، الاتصال التفاوضي، جاهزية القادة، إدارة الأزمات الأمنية، دولة الإمارات العربية المتحدة.

ISSN: 2706-6495

The Impact of Negotiation Training on Leaders' Readiness to Manage Security Crises (An Applied Study on Security Institutions in the United Arab Emirates)

Yousef Saeed Rashed Al Zaabi, Sultan Mohamed Ahmed Alshehi

Faculty Member, Abu Dhabi Police College, United Arab Emirates

Abstract:

This study aimed to measure the effect of negotiation training, across its dimensions of negotiation strategies, negotiation communication skills, and negotiation situation analysis, on leaders' preparedness for managing security crises in security institutions in the United Arab Emirates, and to identify the dimensions that contribute most to such preparedness. The study adopted a quantitative approach and used a questionnaire to collect data from a sample of 42 leaders working in security institutions. The data were analyzed using SPSS and multiple linear regression analysis. The findings revealed a positive and statistically significant effect of negotiation training and its dimensions on leaders' preparedness for managing security crises, with the combined training dimensions explaining 55.1% of the variance in preparedness. The results also showed that negotiation communication skills made the greatest contribution to leaders' preparedness, followed by negotiation strategies and negotiation situation analysis, with all three dimensions demonstrating statistically significant effects. The study recommends developing a specialized training program on crisis negotiation for leaders within security institutions in the United Arab Emirates. This program should incorporate practical scenarios such as hostage situations, threats, conflicts, and other instances requiring negotiation with each leader's performance evaluated against specific criteria following every exercise. Furthermore, a dedicated training track for negotiation-related communication skills should be integrated into leadership development programs, focusing on active listening, managing dialogue under pressure, interpreting the responses of other parties, and selecting appropriate communication styles—as this dimension was found to have the most significant impact on a leader's crisis-management readiness. The study also advises conducting periodic assessments of leaders' negotiation preparedness through simulations and exercises, measuring their performance in negotiation strategies, communication, and situational analysis. Finally, the results of these assessments should be used to identify the specific training needs of each leader and to design tailored professional development programs accordingly.

Keywords: Negotiation Training, Negotiation Strategies, Negotiation Communication Skills, Leaders' Preparedness, Security Crisis Management, UAE.

ISSN: 2706-6495

1. المقدمة:

تواجه المؤسسات الأمنية أزمات مختلفة تتطلب سرعة التعامل معها واتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب خاصة أن بعض الأزمات قد تتطور خلال فترة قصيرة وتترتب عليها مخاطر تمس سلامة الأفراد والممتلكات والأمن العام. وقد تتمثل هذه الأزمات في حالات الاحتجاز والتهديدات الخطرة والنزاعات وغيرها من المواقف التي تتطلب من القادة القدرة على تقدير الموقف والتعامل معه بحكمة وكفاءة، ولذلك ترتبط كفاءة إدارة الأزمة بمدى استعداد القادة وما يمتلكونه من معرفة ومهارات تساعدهم على التعامل مع الضغوط واتخاذ القرارات المناسبة أثناء المواقف الحرجة (الطراونة، 2022).

ويعد التفاوض من الأساليب التي تستخدمها المؤسسات الأمنية في التعامل مع المواقف التي تتطلب التواصل مع الأطراف المعنية ومحاولة احتواء الأزمة، إذ من خلال التفاوض يمكن تخفيف حدة التوتر ومعرفة مطالب الأطراف ودوافعهم والوصول إلى حلول تساعد على السيطرة على الموقف وتقليل الخسائر المحتملة، ولهذا يمثل الحوار والإقناع وسيلتين مهمتين يمكن للقائد استخدامهما عند التعامل مع الأزمات الأمنية خاصة عندما تكون هناك فرصة لمعالجة الموقف دون تصعيد (الزهراني، 2022).

ويتطلب التفاوض من القائد امتلاك مجموعة من المهارات التي تساعده على التعامل مع الموقف والأطراف المشاركة فيه ومنها القدرة على التواصل والاستماع وتحليل الموقف ومعرفة سلوك الطرف الآخر واختيار الأسلوب المناسب للحوار والتعامل مع الضغوط التي قد تصاحب الأزمة. وتساعد هذه المهارات القائد على تقدير الخيارات المتاحة واتخاذ القرار المناسب وفق طبيعة كل موقف، وهو ما يجعل التدريب على التفاوض من المجالات المهمة في إعداد القادة لإدارة الأزمات الأمنية (القحطاني، 2024).

ولهذا تهتم المؤسسات الأمنية بتدريب القادة وتنمية قدراتهم في المجالات المرتبطة بإدارة الأزمات ومن بينها التدريب على التفاوض، حيث يساعد هذا التدريب على تنمية معرفة القادة بأساليب التفاوض وتطوير قدرتهم على الاتصال وتحليل المواقف واختيار الأسلوب المناسب للتعامل مع الأطراف المختلفة، كما تتيح البرامج التدريبية للقادة فرصة تطبيق ما تعلموه على مواقف قريبة من طبيعة العمل الأمني، بما يساعدهم على الاستعداد للتعامل مع الأزمات التي قد تواجههم أثناء أداء مهامهم (عبد الكريم، 2020).

وفي ضوء ذلك، تتناول هذه الدراسة أثر التدريب على التفاوض في جاهزية القادة لإدارة الأزمات الأمنية، من خلال دراسة تطبيقية على القادة في المؤسسات الأمنية بدولة الإمارات العربية المتحدة.

1.1. مشكلة الدراسة:

تتطلب إدارة الأزمات الأمنية قادة يمتلكون القدرة على التعامل مع المواقف الحرجة ومعرفة تطوراتها والتواصل مع الأطراف المعنية واتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب. ومن المهارات التي يحتاجها القائد في مثل هذه المواقف مهارات التفاوض خاصة في الأزمات التي تتطلب الحوار والإقناع واحتواء التوتر والوصول إلى حلول تساعد على السيطرة على الموقف وتقليل الخسائر المحتملة. وتشير الدراسات السابقة إلى وجود علاقة بين امتلاك القادة لمهارات التفاوض وقدرتهم على التعامل مع المواقف المعقدة؛ فقد بينت دراسة Gigliotti (2024) أهمية مهارات الاتصال والتفاوض في إدارة المواقف التي تتطلب الحوار، كما أشارت دراسة القحطاني (2024) إلى دور التدريب على التفاوض في تطوير قدرة القادة على تحليل المواقف والتعامل معها، وأوضحت دراسة الشمري (2021) أن تنمية مهارات التفاوض لدى القادة تساعدهم على إدارة المواقف الطارئة والتعامل مع الضغوط المصاحبة لها.

وتقدم المؤسسات الأمنية برامج تدريبية متعددة لإعداد القادة وتنمية قدراتهم، ومن بينها البرامج المرتبطة بالتفاوض وإدارة الأزمات الأمنية بمختلف أنواعها، ومع ذلك فإن تقديم هذه البرامج وحده لا يكفي للحكم على أثرها، إذ تبرز الحاجة إلى قياس مستوى التدريب على التفاوض ومعرفة مدى إسهامه في جاهزية القادة لإدارة الأزمات الأمنية، كما أن التدريب على التفاوض يشمل مهارات متعددة

ISSN: 2706-6495

منها اختيار أساليب التفاوض المناسبة والاتصال أثناء التفاوض وتحليل المواقف التفاوضية، وهو ما يستدعي معرفة مدى ارتباط هذه الجوانب بجاهزية القادة وقدرتهم على التعامل مع الأزمات الأمنية.

وعليه، تتمثل مشكلة الدراسة في أن ما قدمته الدراسات السابقة من نتائج حول أهمية التفاوض في التعامل مع الأزمات ودور التدريب في تنمية مهارات القادة، لم يوضح بصورة كافية أثر أبعاد التدريب على التفاوض في جاهزية القادة لإدارة الأزمات الأمنية خاصة في المؤسسات الأمنية بدولة الإمارات العربية المتحدة، ومن هنا تركز الدراسة الحالية على قياس أثر استراتيجيات التفاوض ومهارات الاتصال التفاوضي وتحليل المواقف التفاوضية في جاهزية القادة لإدارة الأزمات الأمنية، بما يسهم في تقديم نتائج علمية يمكن الاستفادة منها في تطوير برامج تدريب القادة بما يتناسب مع متطلبات التعامل مع الأزمات الأمنية. وبالتالي تتمحور الدراسة حول السؤال الرئيسي الآتي: **إلى أي مدى يؤثر التدريب على التفاوض بأبعاده (استراتيجيات التفاوض، مهارات الاتصال التفاوضي، تحليل المواقف التفاوضية) في جاهزية القادة لإدارة الأزمات الأمنية في المؤسسات الأمنية بدولة الإمارات العربية المتحدة؟**

2.1. أهمية الدراسة:

- **الأهمية النظرية**: تنبع الأهمية النظرية للدراسة من تناولها موضوع التدريب على التفاوض وعلاقته بجاهزية القادة لإدارة الأزمات الأمنية من خلال الربط بين مجالين يرتبطان بعمل القادة في المؤسسات الأمنية، وهما التدريب على التفاوض وإدارة الأزمات. كما تسهم الدراسة في توضيح أبعاد التدريب على التفاوض المتمثلة في استراتيجيات التفاوض ومهارات الاتصال التفاوضي وتحليل المواقف التفاوضية، وبيان علاقتها بجاهزية القادة لإدارة الأزمات الأمنية. ويمكن أن تفيد الباحثين في الدراسات اللاحقة المرتبطة بالتدريب والقيادة وإدارة الأزمات.

- **الأهمية التطبيقية**: تتمثل الأهمية التطبيقية للدراسة في تطبيقها على القادة في المؤسسات الأمنية بدولة الإمارات العربية المتحدة، بما يتيح التعرف إلى مستوى التدريب على التفاوض لديهم ومستوى جاهزيتهم لإدارة الأزمات الأمنية، وقياس العلاقة والأثر بينهما. ويمكن أن تساعد النتائج المسؤولين عن التدريب وإعداد القادة في التعرف إلى جوانب التدريب على التفاوض الأكثر ارتباطاً بجاهزية القادة والاستفادة منها عند إعداد البرامج التدريبية وتطوير محتواها. كما يمكن أن تسهم النتائج في توجيه الاهتمام نحو المهارات التي يحتاجها القادة عند التعامل مع الأزمات.

3.1. أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. قياس أثر التدريب على التفاوض بأبعاده (استراتيجيات التفاوض، مهارات الاتصال التفاوضي، تحليل المواقف التفاوضية) في جاهزية القادة لإدارة الأزمات الأمنية في المؤسسات الأمنية بدولة الإمارات العربية المتحدة.
2. تحديد أبعاد التدريب على التفاوض الأكثر إسهاماً في جاهزية القادة لإدارة الأزمات الأمنية، بما يساعد على توجيه برامج التدريب نحو المهارات الأكثر ارتباطاً بإدارة الأزمات.
3. تقديم توصيات عملية لتطوير برامج التدريب على التفاوض بما يدعم جاهزية القادة للتعامل مع الأزمات الأمنية في المؤسسات الأمنية بدولة الإمارات العربية المتحدة.

4.1. فرضية الدراسة:

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للتدريب على مهارات التفاوض بأبعاده (استراتيجيات التفاوض، مهارات الاتصال التفاوضي، تحليل المواقف التفاوضية) في جاهزية القادة لإدارة الأزمات الأمنية من وجهة نظر عينة الدراسة.

ISSN: 2706-6495

5.1. حدود الدراسة:

- **الحدود الموضوعية**: تقتصر الدراسة على قياس أثر التدريب على التفاوض بأبعاده (استراتيجيات التفاوض، مهارات الاتصال التفاوضي، تحليل المواقف التفاوضية) في جاهزية القادة لإدارة الأزمات الأمنية.
- **الحدود الزمنية**: تطبق الدراسة خلال عام 2026، وهي الفترة التي يتم خلالها إعداد الاستبانة وتوزيعها على عينة الدراسة وجمع البيانات وتحليلها.
- **الحدود البشرية**: تقتصر الدراسة على عينة من القادة في المؤسسات الأمنية بدولة الإمارات، لقياس آرائهم حول التدريب على التفاوض وجاهزيتهم لإدارة الأزمات الأمنية.
- **الحدود المكانية**: تطبق الدراسة في المؤسسات الأمنية بدولة الإمارات العربية المتحدة.

6.1. مصطلحات الدراسة:

- **التدريب على التفاوض:** يشير إلى مجموعة البرامج والأنشطة التدريبية المنظمة التي تهدف إلى تنمية قدرات الأفراد في إدارة عمليات التفاوض بفعالية من خلال تطوير مهارات الحوار والإقناع وتحليل المواقف التفاوضية واختيار الاستراتيجيات المناسبة للتعامل مع الأطراف المختلفة بما يسهم في الوصول إلى حلول متوازنة تحقق المصالح المشتركة (القحطاني، 2024). **ويعرفه الباحث إجرائياً بأنه**: البرامج التدريبية التي يتلقاها القادة الأمنيون في المؤسسات الأمنية بدولة الإمارات العربية المتحدة بهدف تنمية مهاراتهم في إدارة المواقف التفاوضية أثناء الأزمات، ويقاس من خلال استجابات عينة الدراسة على فقرات الاستبانة المرتبطة بأبعاد (استراتيجيات التفاوض، مهارات الاتصال التفاوضي، تحليل المواقف التفاوضية).
- **إدارة الأزمات الأمنية**: تعرف بأنها مجموعة الإجراءات والعمليات التنظيمية التي تهدف إلى التعامل مع الأحداث الأمنية الطارئة أو المواقف التي قد تهدد الأمن أو الاستقرار، وذلك من خلال التخطيط والاستعداد والاستجابة السريعة واتخاذ القرارات المناسبة للحد من آثار الأزمة والسيطرة عليها (العلواني، 2020). **ويعرفها الباحث إجرائياً بأنها**: قدرة القادة في المؤسسات الأمنية على التعامل مع المواقف الطارئة واتخاذ القرارات المناسبة للسيطرة عليها.
- **جاهزية القيادات الأمنية**: يعرفها الباحث بأنها مستوى الاستعداد المعرفي والمهني والقيادي الذي تمتلكه القيادات الأمنية في دولة الإمارات العربية المتحدة للتعامل مع المواقف الطارئة والأزمات المختلفة بكفاءة وفاعلية، بما يمكنها من اتخاذ القرارات المناسبة وإدارة الموارد المتاحة لتحقيق السيطرة على الموقف والحفاظ على الأمن والاستقرار.

2. الإطار النظري والدراسات السابقة:

يستعرض هذا الجزء الأدبيات النظرية التي تناولت متغيري الدراسة، ويختتم بعرض لأبرز الدراسات السابقة ذات الصلة، وذلك على النحو الآتي:

1.2. التفاوض الأمني وأبعاده:

يعد التفاوض الأمني أحد الأساليب المهنية الحديثة التي تعتمد عليها المؤسسات الأمنية في إدارة العديد من المواقف الحساسة والمعقدة، خاصة تلك التي تتسم بدرجة عالية من الخطورة أو تتطلب احتواء الموقف دون اللجوء المباشر إلى استخدام القوة، فقد أظهرت الخبرات الأمنية المعاصرة أن التفاوض يمثل أداة فعالة في التعامل مع الأزمات الأمنية مثل حالات الاحتجاز أو التهديدات الخطرة أو النزاعات التي تتطلب الحوار مع أطراف متعددة بهدف الوصول إلى حلول تحقق السيطرة على الموقف وتقلل من الخسائر البشرية والمادية،

ISSN: 2706-6495

ومن هذا المنطلق أصبح التفاوض الأمني جزءاً مهماً من منظومة إدارة الأزمات في المؤسسات الأمنية، كما أصبح تطوير مهارات التفاوض لدى القيادات الأمنية من المتطلبات الأساسية لتعزيز جاهزية هذه المؤسسات في مواجهة المواقف المختلفة (القحطاني، 2024).

وقد تناولت الأدبيات السابقة مفهوم التفاوض بعدة تعريفات تعكس طبيعته التفاعلية وأهميته في إدارة العلاقات والمواقف المعقدة. فقد عرفه الزهراني (2022) بأنه عملية تفاعلية بين طرفين أو أكثر يسعون إلى التوصل إلى اتفاق يحقق مصالحهم المختلفة من خلال الحوار وتبادل المقترحات. بينما يرى الشمري (2021) أن التفاوض هو عملية اتصال تهدف إلى الوصول إلى اتفاق عندما يكون لدى الأطراف مصالح مشتركة وأخرى متعارضة. كما يعرفه عبد الكريم (2020) بأنه عملية صنع قرار مشتركة بين أطراف تسعى إلى حل مشكلة أو نزاع من خلال التفاعل والحوار وتبادل المعلومات.

وفي العمل الأمني يعرف عبدالله (2020) التفاوض الأمني بأنه عملية مهنية منظمة تهدف إلى إدارة المواقف الأمنية الحساسة من خلال التواصل والحوار مع الأطراف المعنية بهدف احتواء الأزمة وتحقيق السيطرة على الموقف بأقل قدر ممكن من الخسائر.

وانطلاقاً من هذه التعريفات يمكن استنتاج تعريف للتفاوض الأمني بأنه: مجموعة من المهارات والأساليب المهنية التي يستخدمها القادة الأمنيون في إدارة المواقف من خلال الحوار والإقناع وتحليل المواقف بهدف الوصول إلى حلول تسهم في احتواء الأزمة وتحقيق السيطرة على الموقف.

ويلاحظ أن التفاوض الأمني يستند إلى مجموعة من الأبعاد التي تشكل الإطار العملي الذي يمكن القيادات الأمنية من إدارة المواقف التفاوضية بكفاءة وفاعلية خاصة في ظل المواقف التي تتطلب درجة عالية من الدقة في تقدير الموقف (Mann & Trötschel, 2024). ومن هذا المنطلق يمكن تناول أبعاد التفاوض الأمني في هذه الدراسة من خلال ثلاثة أبعاد رئيسة هي: استراتيجيات التفاوض، مهارات الاتصال التفاوضي، وتحليل المواقف التفاوضية. وسيتم تناول تلك الأبعاد على النحو الآتي:

1.1.2. استراتيجيات التفاوض:

تشير استراتيجيات التفاوض إلى مجموعة الأساليب التي يعتمدها المفاوض في إدارة عملية التفاوض لتحقيق الأهداف المرجوة، وتختلف هذه الاستراتيجيات تبعاً لطبيعة الموقف والأطراف المشاركة فيه، ومستوى المصالح المشتركة أو المتعارضة بينهم (Poorboy & Vaughan, 2024).

وفي المجال الأمني يكتسب اختيار الاستراتيجية التفاوضية أهمية خاصة، نظراً لما تتسم به المواقف الأمنية من حساسية وتعقيد يتطلبان إدارة دقيقة للموقف (عبدالله، 2020).

وتشمل استراتيجيات التفاوض مجموعة من الأساليب مثل التفاوض التعاوني الذي يركز على تحقيق مصالح مشتركة بين الأطراف، والتفاوض التنافسي الذي يسعى إلى تحقيق أكبر قدر من المكاسب لطرف معين، إضافة إلى التفاوض القائم على حل المشكلات الذي يركز على البحث عن حلول واقعية للموقف القائم (Williams & Porwol, 2024). وفي المواقف الأمنية غالباً ما تميل القيادات الأمنية إلى استخدام الاستراتيجيات التفاوضية التي تساعد على احتواء الأزمة وتجنب التصعيد (عبد الكريم، 2020).

كما يسهم امتلاك القيادات الأمنية للقدرة على اختيار الاستراتيجية التفاوضية المناسبة في تعزيز قدرتها على إدارة الأزمات بصورة أكثر فاعلية، حيث يساعد ذلك في تحقيق التوازن بين متطلبات الحسم الأمني والحفاظ على سلامة الأفراد والممتلكات. ولذلك يعد تطوير القدرة على اختيار الاستراتيجيات التفاوضية المناسبة أحد الجوانب المهمة في إعداد القيادات للتعامل مع المواقف (Steen-Tveit, 2024).

ISSN: 2706-6495

2.1.2. مهارات الاتصال التفاوضي:

تعد مهارات الاتصال التفاوضي من أهم المهارات التي يعتمد عليها نجاح عملية التفاوض، إذ تمثل الوسيلة الرئيسة التي يتم من خلالها إدارة الحوار وتبادل المعلومات بين الأطراف المختلفة. وتشمل هذه المهارات القدرة على التعبير الواضح عن الأفكار والاستماع الفعال وفهم وجهات نظر الأطراف الأخرى، إضافة إلى استخدام أساليب الإقناع والتأثير أثناء عملية التفاوض (الشمري، 2021).

وفي المجال الأمني تمثل مهارات الاتصال التفاوضي عنصراً أساسياً في إدارة العديد من المواقف الحساسة، حيث تساعد هذه المهارات في بناء الثقة بين المفاوض والأطراف الأخرى، وتخفيف حدة التوتر المصاحب للمواقف، كما يسهم التواصل الفعال في توفير المعلومات اللازمة لفهم طبيعة الموقف التفاوضي واتخاذ القرارات المناسبة (Gigliotti ,2025).

كما أن تطوير مهارات الاتصال التفاوضي لدى القيادات الأمنية يسهم في تعزيز قدرتهم على إدارة المواقف التفاوضية المعقدة، خاصة تلك التي تتطلب قدراً كبيراً من الحكمة وضبط النفس. ولذلك تحرص المؤسسات الأمنية الحديثة على تدريب القيادات الأمنية على مهارات الاتصال الفعال والإقناع والحوار، لما لها من دور مهم في نجاح عمليات التفاوض الأمني (Upadhyay ,2024).

3.1.2. تحليل المواقف التفاوضية:

يشير تحليل المواقف التفاوضية إلى القدرة على دراسة عناصر الموقف التفاوضي وفهم أبعاده المختلفة قبل الدخول في عملية التفاوض أو أثناءها. ويشمل ذلك تحليل الأطراف المعنية بالموقف وتحديد مصالحهم ودوافعهم وتقدير مستوى المخاطر المحتملة (القحطاني، 2024).

ويعد تحليل المواقف التفاوضية خطوة أساسية في نجاح عملية التفاوض، إذ يساعد هذا التحليل في اختيار الاستراتيجية التفاوضية وتحديد الأسلوب الأمثل للتعامل مع الأطراف، وفي المواقف الأمنية تزداد أهمية هذه القدرة نظراً لطبيعة الأزمات التي قد تتسم بالتعقيد وسرعة التطور (الزهراني، 2024).

كما يسهم التحليل الدقيق للمواقف التفاوضية في تمكين القيادات من اتخاذ قرارات أكثر توازناً أثناء إدارة الأزمات، حيث يتيح لهم فهماً أفضل لطبيعة الموقف ولخيارات التعامل المتاحة، ولذلك يعد تنمية مهارات تحليل المواقف التفاوضية من متطلبات تطوير قدرات القيادات (عبدالله، 2020).

من خلال العرض السابق يتضح أن التفاوض الأمني يمثل عملية مهنية متكاملة تعتمد على مجموعة من الأبعاد الأساسية التي تسهم في نجاح إدارة المواقف الأزمية وفي مقدمتها القدرة على اختيار الاستراتيجيات التفاوضية المناسبة، وامتلاك مهارات الاتصال التفاوضي الفعال، إضافة إلى القدرة على تحليل المواقف التفاوضية بصورة دقيقة. وتشكل هذه الأبعاد منظومة متكاملة من المهارات القيادية التي تمكّن القيادات الأمنية من التعامل مع المواقف المهمة بقدر أكبر من الكفاءة والاحترافية.

2.2. التدريب على التفاوض الأمني:

يعد التدريب على التفاوض الأمني من الركائز الأساسية في بناء القدرات المهنية للقيادات الأمنية المعاصرة، إذ لم يعد التعامل مع الأزمات والمواقف الأمنية المعقدة يعتمد فقط على الإجراءات العملياتية التقليدية أو استخدام القوة، بل أصبح يتطلب امتلاك مهارات متقدمة في إدارة الحوار والتواصل مع الأطراف المختلفة بهدف احتواء المواقف وتقليل احتمالات التصعيد (Graffeo & Jin, 2024).

وفي ضوء تطور العمل الأمني وتزايد طبيعة الأزمات التي تتطلب حلولاً مرنة، أصبح التدريب على التفاوض جزءاً مهماً من منظومة إعداد القيادات، حيث يسهم في تنمية قدرتهم على تحليل المواقف واختيار الأساليب التفاوضية المناسبة للتعامل معها، بما يحقق السيطرة على الموقف (الغفلي، 2021).

ISSN: 2706-6495

وقد تناولت الأدبيات السابقة مفهوم التدريب على التفاوض من زوايا متعددة، حيث عرفه العتيبي (2022) بأنه عملية تعليمية منظمة تهدف إلى تنمية مهارات الأفراد في إدارة عمليات التفاوض بفعالية من خلال تطوير قدراتهم على الحوار والإقناع وتحليل المصالح المختلفة للأطراف المتفاوضة. كما يرى الحربي (2023) أن التدريب على التفاوض يمثل مجموعة من البرامج التدريبية التي تسعى إلى تزويد الأفراد بالمعارف والمهارات اللازمة لإدارة المواقف التفاوضية المعقدة، وذلك من خلال تنمية مهارات الاتصال، وتحليل المواقف، واختيار الاستراتيجيات المناسبة للتفاوض. بينما يشير عبد الكريم (2020) إلى أن التدريب على التفاوض يهدف إلى تطوير قدرة الأفراد على إدارة التفاعلات التفاوضية بصورة احترافية، من خلال تعلم أساليب التأثير والإقناع وإدارة الصراعات.

وفي العمل الأمني، يعرف الشمري (2021) التدريب على التفاوض الأمني بأنه عملية تدريبية متخصصة تهدف إلى إعداد القيادات الأمنية للتعامل مع المواقف الأمنية الحساسة التي تتطلب استخدام مهارات الحوار والإقناع بدلاً من اللجوء المباشر إلى القوة. ويشمل هذا النوع من التدريب تنمية مهارات الاتصال التفاوضي، وتحليل السلوك الإنساني، وإدارة الضغوط المصاحبة للمواقف، إضافة إلى تعلم الاستراتيجيات التفاوضية التي تساعد في احتواء الأزمات وتحقيق الاستقرار الأمني.

وانطلاقاً من هذه التعريفات يمكن استنتاج تعريف للتدريب على التفاوض الأمني بأنه: مجموعة من البرامج التدريبية المتخصصة التي تهدف إلى تنمية مهارات القيادات الأمنية في إدارة المواقف التفاوضية من خلال تطوير قدراتهم في استخدام استراتيجيات التفاوض ومهارات الاتصال التفاوضي، وتحليل المواقف التفاوضية بما يسهم في تعزيز جاهزيتهم لإدارة الأزمات الأمنية بفاعلية.

3.2. جاهزية مواجهة الأزمات الأمنية:

تعد جاهزية مواجهة الأزمات الأمنية من المفاهيم المحورية في الإدارة الأمنية المعاصرة، نظراً لما تمثله من قدرة مؤسسية وقيادية على التعامل مع المواقف الطارئة والتهديدات المحتملة بطريقة منظمة وفعالة. فالأزمات الأمنية غالباً ما تتسم بطبيعة مفاجئة، وقد تتطور بسرعة بما يتطلب استجابة سريعة تعتمد على جاهزية القيادات الأمنية من حيث المعرفة والمهارات والقدرة على اتخاذ القرار في ظروف تتسم بالضغط وعدم اليقين، ولذلك أصبحت جاهزية القيادات الأمنية لمواجهة الأزمات أحد المؤشرات المهمة على كفاءة المؤسسات الأمنية وقدرتها على المحافظة على الأمن والاستقرار (الطراونة، 2022).

وقد تناولت الأدبيات السابقة مفهوم جاهزية مواجهة الأزمات بعدة تعريفات تعكس أبعاده المختلفة. فقد عرفها الشعلان (2021) بأنها قدرة المنظمة على الاستعداد المسبق للتعامل مع الأزمات من خلال التخطيط والتنظيم وتطوير القدرات القيادية التي تمكنها من الاستجابة الفعالة للأحداث غير المتوقعة. بينما يرى الطراونة (2022) أن جاهزية مواجهة الأزمات تعني قدرة القيادات والمؤسسات على الاستجابة السريعة والمنظمة للأزمات من خلال توظيف الموارد المتاحة واتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب. كما يشير العلواني (2020) إلى أن الجاهزية للأزمات تمثل حالة من الاستعداد المؤسسي والقيادي للتعامل مع الأزمات المحتملة من خلال امتلاك المعرفة والمهارات والإجراءات التي تساعد على احتواء الأزمة وتقليل آثارها السلبية.

وفي المجال الأمني ينظر إلى جاهزية مواجهة الأزمات الأمنية بوصفها قدرة القيادات الأمنية على التعامل مع المواقف التي قد تهدد الأمن العام، وذلك من خلال امتلاك المهارات القيادية والمهنية التي تمكنهم من إدارة الأزمة واتخاذ القرارات المناسبة للسيطرة على الموقف، حيث تشمل هذه الجاهزية القدرة على تقدير الموقف الأمني والتنسيق بين الجهات وإدارة الموارد المتاحة بكفاءة، إضافة إلى القدرة على التواصل الفعال أثناء الأزمات بما يسهم في تحقيق الاستجابة الأمنية الفعالة (الشعلان، 2021).

وانطلاقاً من ذلك يمكن استنتاج أن جاهزية مواجهة الأزمات الأمنية تمثل حالة من الاستعداد المهني والقيادي التي تمكن القيادات الأمنية من التعامل مع الأزمات بفاعلية.

ISSN: 2706-6495

4.2. علاقة التدريب على التفاوض بجاهزية القادة لإدارة الأزمات الأمنية:

تعد إدارة الأزمات الأمنية من المهام القيادية المعقدة التي تتطلب امتلاك مجموعة متكاملة من المهارات المهنية والسلوكية التي تمكّن القيادات الأمنية من التعامل مع المواقف الحرجة بكفاءة وفاعلية، لاسيما أن الأزمات غالباً ما تتسم بدرجة عالية من عدم اليقين، كما قد تتطور بسرعة بما يفرض على القيادات اتخاذ قرارات حاسمة في ظروف تتسم بالضغط الزمني والتوتر النفسي (Kim & Basnyat, 2024)، وفي مثل هذه الظروف لا يقتصر نجاح القيادات الأمنية في إدارة الأزمة على توفر الإمكانات العملياتية أو الموارد المادية، بل يرتبط بدرجة كبيرة بمدى جاهزيتهم القيادية وقدرتهم على إدارة المواقف التفاعلية مع الأطراف المختلفة التي قد تكون جزءاً من الأزمة (Hernawati ,2026).

وفي هذا الشأن يبرز التدريب على مهارات التفاوض بوصفه أحد الأدوات المهنية المهمة التي تسهم في تعزيز جاهزية القيادات الأمنية لإدارة الأزمات. فالتفاوض يعد من الأساليب التي تساعد القيادات الأمنية على احتواء العديد من المواقف الحساسة دون اللجوء المباشر إلى استخدام القوة، خاصة في الحالات التي تتطلب التواصل مع أطراف متعددة أو التعامل مع مواقف تتسم بدرجة عالية من التوتر، كما يساعد التدريب على التفاوض في تطوير قدرة القيادات الأمنية على إدارة الحوار مع الأطراف المختلفة بطريقة تسهم في تهدئة الموقف وتقليل احتمالات التصعيد (القحطاني، 2024).

كما يسهم التدريب على التفاوض في تنمية مهارات الاتصال القيادي لدى القيادات الأمنية، وهي من المهارات الأساسية التي يعتمد عليها نجاح إدارة الأزمات. فالقدرة على التواصل الفعال أثناء الأزمات تساعد القيادات الأمنية على نقل المعلومات بصورة واضحة، وبناء الثقة مع الأطراف المختلفة، إضافة إلى توجيه الجهود نحو تحقيق السيطرة على الموقف (الزهراني، 2022).

وتساعد مهارات الاتصال التفاوضي القيادات الأمنية في إدارة الحوار مع الأطراف المعنية بالأزمة بطريقة تسهم في الوصول إلى حلول تقلل من المخاطر المرتبطة بالموقف (Lehtonen ,2025).

ومن الجوانب المهمة التي يسهم التدريب على التفاوض في تطويرها لدى القيادات الأمنية القدرة على تحليل المواقف بصورة دقيقة، إذ أن التدريب التفاوضي لا يقتصر على تنمية مهارات الحوار والإقناع فقط، بل يشمل أيضاً تطوير القدرة على تحليل سلوك الأطراف المختلفة وفهم دوافعهم وتقدير ردود أفعالهم المحتملة. ويساعد هذا التحليل القيادات الأمنية في اختيار الاستراتيجيات المناسبة للتعامل مع الأزمة واتخاذ القرارات التي تسهم في احتواء الموقف بصورة أكثر فاعلية (Upadhyay ,2024).

كما أن التدريب على التفاوض يسهم في تعزيز قدرة القيادات الأمنية على إدارة الضغوط المصاحبة للأزمات الأمنية، فالمواقف الأزموية غالباً ما تتسم بدرجة عالية من التوتر النفسي والضغط الزمني، مما قد يؤثر في قدرة القادة على اتخاذ القرارات المناسبة (Thompson & Jensen, 2023).

ويساعد التدريب التفاوضي القيادات الأمنية على تطوير مهارات ضبط النفس وإدارة الانفعالات، وهو ما يسهم في تحسين قدرتهم على التعامل مع الأزمات بطريقة أكثر توازناً (عبد الكريم، 2020).

إضافة إلى ذلك يسهم التدريب على التفاوض في تطوير مهارات اتخاذ القرار لدى القيادات الأمنية أثناء الأزمات، فالمفاوض الأمني يحتاج إلى اتخاذ قرارات سريعة تتعلق بإدارة الحوار واختيار الاستراتيجيات المناسبة للتعامل مع الأطراف المختلفة (Fleischer & Binsted, 2023). ومن خلال التدريب التفاوضي يكتسب القادة الأمنيون الخبرات التي تساعدهم على تقييم البدائل المختلفة واختيار أفضلها للتعامل مع المواقف، مما يعزز من مستوى جاهزيتهم القيادية لإدارة الأزمات (عبدالله، 2020).

من خلال ما سبق يتضح أن التدريب على التفاوض يمثل أحد العوامل المهمة التي تسهم في تعزيز جاهزية القيادات الأمنية لإدارة الأزمات، إذ يساعد هذا التدريب في تنمية مجموعة من المهارات القيادية الأساسية التي يحتاجها القائد الأمني في التعامل مع المواقف

ISSN: 2706-6495

مثل مهارات الاتصال الفعال وتحليل المواقف واتخاذ القرار تحت الضغط، كما يسهم التدريب التفاوضي في تمكين القيادات من إدارة المواقف بطريقة تحقق التوازن بين متطلبات الحسم الأمني والحفاظ على سلامة الأفراد والمجتمع.

5.2. الدراسات السابقة:

دراسة Hernawati (2026) بعنوان (إدارة الصراع والتفاوض في بيئة العمل: دلالاتها لإدارة الأزمات التنظيمية): هدفت الدراسة إلى تحليل دور مهارات التفاوض في إدارة الصراعات داخل المؤسسات ومدى انعكاس ذلك على قدرة المنظمات على التعامل مع الأزمات التنظيمية. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم جمع البيانات من العاملين في عدد من المؤسسات في القطاعين العام والخاص في إندونيسيا. وتكون مجتمع الدراسة من الموظفين الإداريين في تلك المؤسسات، وأظهرت نتائج الدراسة أن امتلاك القيادات الإدارية لمهارات التفاوض يسهم بصورة واضحة في احتواء الصراعات التنظيمية وتقليل آثارها السلبية، كما يساعد في تعزيز قدرة المؤسسة على التعامل مع المواقف الطارئة واتخاذ القرارات المناسبة في ظل الضغوط التنظيمية. وأوصت الدراسة بضرورة تطوير البرامج التدريبية التي تركز على تنمية مهارات التفاوض والاتصال القيادي لدى القيادات الإدارية، إضافة إلى إدماج مهارات إدارة الصراع والتفاوض ضمن برامج إعداد القيادات في المؤسسات لتعزيز جاهزيتها في مواجهة الأزمات.

دراسة Gigliotti (2026) بعنوان (الاتصال القيادي وجاهزية الأزمات في المنظمات): هدفت الدراسة إلى تحليل دور الاتصال القيادي الفعال في تعزيز جاهزية المؤسسات للتعامل مع الأزمات المختلفة. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم تحليل ممارسات الاتصال القيادي في عدد من المؤسسات التعليمية في الولايات المتحدة الأمريكية. وتكوّن مجتمع الدراسة من القيادات الأكاديمية والإدارية في مؤسسات التعليم العالي، وأظهرت نتائج الدراسة أن القيادات التي تمتلك مهارات اتصال متقدمة، بما في ذلك مهارات الحوار والتفاوض وبناء الثقة، تكون أكثر قدرة على تعزيز جاهزية المؤسسات للتعامل مع الأزمات والاستجابة لها بفاعلية. كما أكدت النتائج أن الاتصال القيادي الفعال يسهم في تحسين التنسيق المؤسسي وتقليل حالة الغموض أثناء الأزمات. وأوصت الدراسة بضرورة إدراج مهارات الاتصال التفاوضي ضمن برامج إعداد القيادات في المؤسسات، وتطوير برامج تدريبية متخصصة في الاتصال أثناء الأزمات.

دراسة Upadhyay (2024) بعنوان (القيادة في الأزمات: الكفاءات الرئيسة والتوصيات لإدارة الأزمات بفاعلية): هدفت الدراسة إلى تحديد الكفاءات القيادية الأساسية التي يجب أن يمتلكها القادة للتعامل مع الأزمات في المؤسسات المختلفة. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال مراجعة الأدبيات العلمية المتعلقة بالقيادة في الأزمات وتحليل مجموعة من الحالات التطبيقية في عدد من المؤسسات التعليمية والتنظيمية في الهند. وأظهرت نتائج الدراسة أن نجاح القيادة في إدارة الأزمات يعتمد على مجموعة من الكفاءات الأساسية، من أبرزها مهارات الاتصال القيادي، والقدرة على التفاوض، واتخاذ القرار في ظل الضغوط، إضافة إلى القدرة على التنسيق بين الفرق المختلفة أثناء الأزمات. وأوصت الدراسة بضرورة تطوير برامج تدريبية للقيادات تركز على تنمية هذه المهارات القيادية، ولا سيما مهارات التفاوض وإدارة الحوار أثناء الأزمات، بما يسهم في تعزيز جاهزية القيادات للتعامل مع المواقف الحرجة.

دراسة القحطاني (2024) بعنوان (أثر التدريب على مهارات التفاوض في تحسين إدارة الصراعات التنظيمية لدى القيادات الإدارية): هدفت الدراسة إلى التعرف إلى دور التدريب على مهارات التفاوض في تطوير قدرة القيادات الإدارية على إدارة الصراعات التنظيمية داخل المؤسسات. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات. وتكوّن مجتمع الدراسة من القيادات الإدارية في عدد من المؤسسات الحكومية في المملكة العربية السعودية، وأظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة إيجابية بين التدريب على مهارات التفاوض وتحسن قدرة القيادات الإدارية على إدارة الصراعات التنظيمية بصورة فعالة، كما بينت

النتائج أن التدريب يسهم في تطوير مهارات الاتصال والإقناع لدى القيادات. وأوصت بتعزيز برامج التدريب القيادي التي تركز على تنمية مهارات التفاوض، ودمج هذه البرامج ضمن خطط تطوير القيادات في المؤسسات الحكومية لتحسين قدرتها على التعامل مع النزاعات التنظيمية.

دراسة الزهراني (2022) بعنوان (دور مهارات التفاوض الإداري في إدارة الصراع التنظيمي لدى القيادات التربوية): هدفت الدراسة إلى التعرف إلى مستوى امتلاك القيادات التربوية لمهارات التفاوض الإداري ومدى إسهامها في إدارة الصراعات التنظيمية داخل المؤسسات التعليمية. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام الاستبانة، حيث تم تطبيقها على القيادات التربوية في عدد من المدارس التابعة لوزارة التعليم في المملكة العربية السعودية. وأظهرت نتائج الدراسة أن مهارات التفاوض الإداري تسهم بصورة واضحة في تحسين قدرة القيادات التربوية على إدارة الصراعات التنظيمية والتعامل مع المشكلات داخل المؤسسات التعليمية. كما بينت النتائج أن امتلاك مهارات الحوار والإقناع يسهم في تقليل حدة النزاعات التنظيمية. وأوصت الدراسة بضرورة تطوير برامج تدريبية تستهدف تنمية مهارات التفاوض لدى القيادات التربوية بما يسهم في تعزيز قدرتها على إدارة الصراعات داخل المؤسسات التعليمية.

دراسة الشمري (2021) بعنوان (أثر مهارات التفاوض القيادي في فاعلية إدارة الأزمات في المؤسسات الحكومية): هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين مهارات التفاوض القيادي وقدرة القيادات الإدارية على إدارة الأزمات في المؤسسات الحكومية. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم جمع البيانات من القيادات الإدارية في عدد من الجهات الحكومية في المملكة العربية السعودية باستخدام الاستبانة. وأظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير إيجابي لمهارات التفاوض القيادي في تعزيز قدرة القيادات الإدارية على إدارة الأزمات بفاعلية، حيث تسهم هذه المهارات في تحسين عملية اتخاذ القرار وتقليل حدة الصراعات أثناء الأزمات. وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بتنمية مهارات التفاوض لدى القيادات الحكومية من خلال برامج تدريبية متخصصة، بما يعزز جاهزيتها للتعامل مع الأزمات والمواقف التنظيمية المعقدة.

التعليق على الدراسات السابقة:

يتضح من مراجعة الدراسات السابقة وجود اتفاق واضح بينها وبين الدراسة الحالية في التأكيد على أهمية مهارات التفاوض والاتصال القيادي في تعزيز قدرة القيادات على التعامل مع المواقف المعقدة. فقد ركزت دراسات Hernawati (2026) و Gigliotti (2025) و Upadhyay (2024) على دور مهارات التفاوض والاتصال القيادي في دعم قدرة القيادات التنظيمية على إدارة الصراعات والأزمات وتعزيز الجاهزية المؤسسية. كما توصلت دراسات القحطاني (2024) والزهراني (2022) والشمري (2021) إلى نتائج متقاربة تؤكد أن تنمية مهارات التفاوض لدى القيادات الإدارية تسهم في تحسين إدارة الصراعات التنظيمية وتعزيز كفاءة اتخاذ القرار في المواقف الحرجة. ويتفق هذا التوجه مع الدراسة الحالية في اهتمامها بمتغير مهارات التفاوض ودورها في دعم قدرة القيادات على التعامل مع المواقف المعقدة، بما يعكس أهمية هذا المتغير في تطوير الأداء القيادي في المؤسسات المختلفة.

وعلى الرغم من هذا التقارب، فإن هناك عدداً من أوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية. فقد ركزت معظم الدراسات السابقة على إدارة الصراعات التنظيمية أو الاتصال القيادي أثناء الأزمات في مجالات إدارية أو تعليمية أو تنظيمية عامة، كما في دراسات القحطاني (2024) والزهراني (2022)، بينما تناولت بعض الدراسات الأجنبية القيادة في الأزمات بصورة تحليلية دون التركيز المباشر على التدريب التفاوضي كمتغير مستقل كما في دراسة Upadhyay (2024) كما أن غالبية هذه الدراسات أجريت في قطاعات تعليمية أو إدارية مدنية، ولم تركز بصورة مباشرة على القيادات الأمنية أو طبيعة العمل الشرطي الذي يتسم بخصوصية تنظيمية ومهنية مختلفة. وفي المقابل تسعى الدراسة الحالية إلى تحليل أثر التدريب على مهارات التفاوض في جاهزية القيادات الأمنية لإدارة الأزمات في دولة الإمارات، وهو ما يميزها عن معظم الدراسات السابقة التي لم تتناول هذا السياق بشكل مباشر.

ISSN: 2706-6495

ومن خلال هذا العرض يتبين وجود فجوة بحثية تتمثل في محدودية الدراسات التي تناولت العلاقة بين التدريب على مهارات التفاوض وجاهزية القيادات الأمنية لإدارة الأزمات في المؤسسات الأمنية. فمعظم الدراسات السابقة ركزت إما على مهارات التفاوض في إدارة الصراعات التنظيمية أو على القيادة في الأزمات بصورة عامة دون الربط المباشر بين التدريب التفاوضي وجاهزية القيادات الأمنية للتعامل مع الأزمات. وتتميز الدراسة الحالية بمحاولتها سد هذه الفجوة من خلال تقديم تحليل تطبيقي يربط بين التدريب على مهارات التفاوض وجاهزية القيادات الأمنية لإدارة الأزمات في المؤسسات الأمنية بدولة الإمارات العربية المتحدة، بما يسهم في إثراء الأدبيات العلمية في مجال القيادة الأمنية وإدارة الأزمات.

3. الإجراءات المنهجية وتحليل البيانات:

1.3. منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الكمي، لملاءمته لطبيعة الدراسة وأهدافها، وذلك من خلال قياس مستوى التدريب على التفاوض ومستوى جاهزية القادة لإدارة الأزمات الأمنية واختبار العلاقة والأثر بين متغيرات الدراسة. وتم جمع البيانات من عينة من القادة في المؤسسات الأمنية بدولة الإمارات العربية المتحدة باستخدام الاستبانة، ثم تحليل البيانات باستخدام الأساليب الإحصائية الوصفية والاستدلالية المناسبة، بما يساعد على اختبار فرضيات الدراسة والوصول إلى النتائج والتوصيات.

واعتمدت الدراسة على مصدرين رئيسين للحصول على البيانات والمعلومات، هما:

- **المصادر الثانوية**: تمثلت في الكتب والدراسات والدوريات والرسائل الجامعية والمصادر ذات العلاقة بالتدريب على التفاوض وجاهزية القادة لإدارة الأزمات الأمنية، وتم الاستفادة منها في إعداد الإطار النظري والدراسات السابقة وبناء متغيرات الدراسة وأبعادها.
- **المصادر الأولية**: تمثلت في البيانات التي يتم جمعها ميدانياً من أفراد عينة الدراسة باستخدام الاستبانة الإلكترونية التي أعدت بما يتوافق مع أهداف الدراسة ومتغيراتها. وبعد جمع الاستبانات تم إدخال البيانات إلى البرنامج الإحصائي SPSS وتحليلها باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة، بهدف وصف استجابات أفراد العينة واختبار الفرضيات وقياس العلاقة والأثر بين متغيراتها.

2.3. مجتمع وعينة الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من جميع القادة في المؤسسات الأمنية بدولة الإمارات، ونظراً لطبيعة الجهات التي تطبق عليها الدراسة وارتباط بيانات أعداد القادة ببيانات وظيفية داخلية، فقد تعذر الإفصاح عن العدد الإجمالي لمجتمع الدراسة. أما عينة الدراسة التي استجابت تكونت من (42) قائداً من القادة في المؤسسات الأمنية بدولة الإمارات، حيث تم توزيع الاستبانة إلكترونياً لجمع البيانات اللازمة للدراسة.

3.3. أداة الدراسة:

أعد الباحث استبانة لقياس أثر التدريب على التفاوض في جاهزية القادة لإدارة الأزمات الأمنية في المؤسسات الأمنية بدولة الإمارات، وذلك بعد الرجوع إلى الأدبيات النظرية والدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة ومتغيراتها. وتكونت الاستبانة من قسمين على النحو الآتي:

- **القسم الأول**: تضمن الفقرات الخاصة بالمتغير المستقل المتمثل في التدريب على التفاوض، والذي تكون من (12) فقرة موزعة على (3) أبعاد، هي: (استراتيجيات التفاوض، مهارات الاتصال التفاوضي، تحليل المواقف التفاوضية) بواقع (4) فقرات لكل بُعد.
- **القسم الثاني**: تضمن الفقرات الخاصة بالمتغير التابع المتمثل في جاهزية القادة لإدارة الأزمات الأمنية، وتكون من مجموعة من الفقرات التي تقيس مستوى استعداد القادة وقدرتهم على التعامل مع الأزمات الأمنية وإدارة المواقف المرتبطة بها.

واعتمدت الاستبانة على مقياس ليكرت الخماسي لقياس استجابات أفراد العينة، وأعطيت الإجابات الأوزان الآتية: أوافق بشدة (5)، أوافق (4)، محايد (3)، لا أوافق (2)، لا أوافق بشدة (1).

4.3. صدق وثبات أداة الدراسة:

- **صدق الأداة**: تم إعداد الاستبانة في صورتها الأولية ثم عرضها على عدد من الخبراء والمختصين في الكليات الأمنية بدولة الإمارات للتأكد من مدى ملاءمة الفقرات لموضوع الدراس، ووضوح صياغتها وقدرتها على قياس ما وضعت لقياسه. وفي ضوء ملاحظات المحكمين أجريت التعديلات اللازمة على بعض الفقرات ثم أعدت الاستبانة في صورتها النهائية.
- **ثبات الأداة واتساقها الداخلي**: تم التحقق من الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة من خلال حساب معامل ارتباط بيرسون بين كل فقرة والبُعد أو المحور الذي تنتمي إليه. كما تم التحقق من ثبات الأداة باستخدام معامل كرونباخ ألفا Cronbach's Alpha لكل بُعد من أبعاد التدريب على التفاوض ولمحور جاهزية القادة لإدارة الأزمات الأمنية، إضافة إلى حساب معامل الثبات للأداة ككل، وذلك للتأكد من اتساق فقراتها وإمكانية الاعتماد عليها في جمع بيانات الدراسة.

والجداول الآتية توضح نتائج صدق وثبات أداة الدراسة وفق محاورها:

المحور الأول: التدريب على التفاوض

جدول (1): تحليل صدق الأداة بطريقة الاتساق الداخلي بين فقرات محور التدريب على التفاوض

استراتيجيات التفاوض		مهارات الاتصال التفاوضي		تحليل المواقف التفاوضية	
الفقرة	الارتباط	الفقرة	الارتباط	الفقرة	الارتباط
1	.742**	5	.781**	9	.763**
2	.815**	6	.824**	10	.817**
3	.778**	7	.793**	11	.846**
4	.836**	8	.851**	12	.791**
معامل الثبات العام كرونباخ ألفا للمحور الأول					**0.924**

*الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05) **الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01)

يتضح من الجدول (1) أن معاملات الارتباط لفقرات محور التدريب على التفاوض تراوحت بين (0.742) و(0.851) وجميعها معاملات موجبة ومرتفعة ودالة إحصائياً عند مستوى (0.01) مما يشير إلى وجود اتساق داخلي جيد بين الفقرات والأبعاد التي تنتمي إليها. كما بلغ معامل كرونباخ ألفا للمحور ككل (0.924)، وهي قيمة مرتفعة تشير إلى تمتع المحور بدرجة عالية من الثبات. وبناءً على ذلك تم اعتماد جميع فقرات المحور الأول وعددها (12) فقرة.

المحور الثاني: جاهزية القادة لإدارة الأزمات الأمنية

جدول (2): تحليل صدق الأداة بطريقة الاتساق الداخلي بين فقرات محور جاهزية القادة لإدارة الأزمات الأمنية

جاهزية القادة لإدارة الأزمات الأمنية	
الفقرة	الارتباط
1	.756**
2	.812**

3	.785**
4	.843**
4	.798**
5	.827**
6	.771**
7	.854**
معامل الثبات العام كرونباخ ألفا للمحور الثاني	**0.931**

*الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05) **الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01)

يتضح من الجدول (2) أن معاملات الارتباط لفقرات محور جاهزية القادة لإدارة الأزمات الأمنية تراوحت بين (0.756) و(0.854) وجميعها موجبة ومرتفعة ودالة إحصائياً عند مستوى (0.01) مما يشير إلى اتساق الفقرات مع المحور الذي تنتمي إليه. كما بلغ معامل كرونباخ ألفا للمحور (0.931) وهي قيمة مرتفعة تدل على ثبات فقرات المحور وإمكانية الاعتماد عليها في قياس جاهزية القادة لإدارة الأزمات الأمنية. وبناءً على ذلك تم اعتماد جميع فقرات المحور وعددها (8) فقرات.

جدول (3): معاملات الارتباط بين محوري الدراسة والدرجة الكلية للأداة

محاور الدراسة	معامل الارتباط مع الدرجة الكلية
المحور الأول: التدريب على التفاوض	.943**
المحور الثاني: جاهزية القادة لإدارة الأزمات الأمنية	.951**

**الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01)

يتضح من الجدول (3) أن معاملات الارتباط بين محوري الدراسة والدرجة الكلية للأداة بلغت (0.943) لمحور التدريب على التفاوض و(0.951) لمحور جاهزية القادة لإدارة الأزمات الأمنية، وهي معاملات ارتباط موجبة ومرتفعة ودالة إحصائياً عند مستوى (0.01)، مما يشير إلى اتساق محوري الدراسة مع الدرجة الكلية للأداة.

5.3. المعالجة الإحصائية للبيانات:

- **معامل ارتباط بيرسون**: استخدم للتحقق من صدق الاتساق الداخلي لأداة الدراسة، من خلال حساب ارتباط كل فقرة بالبُعد أو المحور الذي تنتمي إليه.
- **معامل كرونباخ ألفا**: استخدم للتحقق من ثبات أداة الدراسة وقياس درجة الاتساق بين فقرات كل بُعد ومحور، إضافة إلى قياس ثبات الأداة ككل.
- **تحليل الانحدار الخطي المتعدد**: استخدم لاختبار فرضية الدراسة وقياس أثر أبعاد التدريب على التفاوض المتمثلة في (استراتيجيات التفاوض، مهارات الاتصال التفاوضي، تحليل المواقف التفاوضية) في جاهزية القادة لإدارة الأزمات الأمنية من وجهة نظر عينة الدراسة، وتحديد مقدار إسهام كل بُعد في تفسير التغير في مستوى الجاهزية.

4. اختبار فرضية الدراسة:

نصت فرضية الدراسة على أنه: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتدريب على التفاوض بأبعاده (استراتيجيات التفاوض، مهارات الاتصال التفاوضي، تحليل المواقف التفاوضية) في جاهزية القادة لإدارة الأزمات الأمنية من وجهة نظر عينة الدراسة.

ولاختبار هذه الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد للتعرف إلى أثر أبعاد التدريب على التفاوض في جاهزية القادة لإدارة الأزمات الأمنية، وذلك على النحو الآتي:

جدول (4): ملخص نموذج الانحدار لأثر التدريب على التفاوض بأبعاده في جاهزية القادة لإدارة الأزمات الأمنية

معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	معامل التحديد المصحح Adjusted R^2	الخطأ المعياري للتقدير
0.742	0.551	0.516	0.418

يتضح من الجدول (4) أن قيمة معامل الارتباط ($R = 0.742$) مما يشير إلى وجود علاقة ارتباط موجبة بين التدريب على التفاوض بأبعاده وجاهزية القادة لإدارة الأزمات الأمنية. كما بلغت قيمة معامل التحديد ($R^2 = 0.551$)، أي أن أبعاد التدريب على التفاوض مجتمعة تفسر (55.1%) من التغير في جاهزية القادة لإدارة الأزمات الأمنية، بينما تعود النسبة المتبقية (44.9%) إلى عوامل أخرى لم يتضمنها نموذج الدراسة. ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن التدريب على التفاوض يسهم في إعداد القادة للتعامل مع الأزمات الأمنية من خلال تنمية قدرتهم على اختيار أساليب التفاوض المناسبة والتواصل مع الأطراف المعنية وتحليل المواقف قبل اتخاذ القرار. وتوضح نسبة التفسير البالغة (55.1%) أن التدريب على التفاوض يمثل عاملاً مهماً في جاهزية القادة، مع وجود عوامل أخرى تسهم في هذه الجاهزية ولم يشملها نموذج الدراسة. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة الشمري (2021) التي توصلت إلى وجود تأثير إيجابي لمهارات التفاوض القيادي في قدرة القيادات الإدارية على إدارة الأزمات من خلال تحسين اتخاذ القرار وتقليل حدة الصراعات أثناء الأزمة. كما تتفق مع دراسة القحطاني (2024) التي بينت أن التدريب على مهارات التفاوض يسهم في تطوير قدرة القيادات على إدارة الصراعات وتنمية مهارات الاتصال والإقناع.

جدول (5): تحليل التباين لنموذج الانحدار لأثر التدريب على التفاوض بأبعاده في جاهزية القادة لإدارة الأزمات الأمنية

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
الانحدار	8.147	3	2.716	15.544	0.000
البواقي	6.638	38	0.175		
الكلي	14.785	41			

يتضح من الجدول (5) أن قيمة F بلغت (15.544) وبلغ مستوى الدلالة الإحصائية (0.000)، وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد ($\alpha \leq 0.05$). وتشير هذه النتيجة إلى أن نموذج الانحدار دال إحصائياً، وأن أبعاد التدريب على التفاوض مجتمعة لها أثر دال إحصائياً في جاهزية القادة لإدارة الأزمات الأمنية. ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن التدريب الذي يجمع بين استراتيجيات التفاوض ومهارات الاتصال التفاوضي وتحليل المواقف التفاوضية يزود القادة بمجموعة مترابطة من المهارات التي تساعدهم على معرفة الموقف والتواصل مع الأطراف واختيار أسلوب التعامل المناسب أثناء الأزمات الأمنية. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة Hernawati (2026) التي بينت إسهام مهارات التفاوض في تحسين قدرة القيادات على التعامل مع المواقف الطارئة واتخاذ القرارات المناسبة تحت الضغوط.

وللتعرف على مقدار إسهام كل بُعد من أبعاد التدريب على التفاوض في جاهزية القادة لإدارة الأزمات الأمنية تم استخراج معاملات الانحدار كما يوضح الجدول الآتي:

جدول (6): نتائج تحليل الانحدار المتعدد لأثر أبعاد التدريب على التفاوض في جاهزية القادة لإدارة الأزمات الأمنية

المتغيرات المستقلة	معامل الانحدار غير المعياري B	الخطأ المعياري	معامل Beta المعياري	قيمة t	الدلالة الإحصائية
الثابت	0.817	0.391	—	2.089	0.043
استراتيجيات التفاوض	0.286	0.107	0.318	2.673	0.011
مهارات الاتصال التفاوضي	0.341	0.109	0.374	3.128	0.003
تحليل المواقف التفاوضية	0.219	0.101	0.251	2.168	0.036

يتضح من الجدول (6) أن جميع أبعاد التدريب على التفاوض كان لها أثر موجب ودال إحصائياً في جاهزية القادة لإدارة الأزمات الأمنية من وجهة نظر عينة الدراسة، حيث جاءت قيم الدلالة الإحصائية لجميع الأبعاد أقل من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$). وقد جاء بُعد مهارات الاتصال التفاوضي بأعلى معامل معياري، حيث بلغت قيمة Beta (0.374) عند مستوى دلالة (0.003) يليه بُعد استراتيجيات التفاوض بقيمة (0.318) ومستوى دلالة (0.011) ثم بُعد تحليل المواقف التفاوضية بقيمة (0.251) ومستوى دلالة (0.36). وتشير القيم الموجبة لمعاملات الانحدار إلى أن ارتفاع مستوى التدريب في هذه الأبعاد يرتبط بارتفاع مستوى جاهزية القادة لإدارة الأزمات الأمنية. ويمكن تفسير تقدم بُعد مهارات الاتصال التفاوضي بأن التعامل مع الأزمات الأمنية يتطلب من القائد القدرة على التواصل بوضوح والاستماع وفهم الطرف الآخر وإدارة الحوار تحت الضغط، وهي مهارات تساعد على احتواء الموقف والوصول إلى استجابات مناسبة. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة Gigliotti (2026) التي بينت أن مهارات الاتصال والحوار والتفاوض ترتبط بقدرة القيادات على دعم الجاهزية للأزمات، كما تدعمها دراسة Upadhyay (2024) التي عدت الاتصال والتفاوض من الكفاءات الرئيسية اللازمة للقيادة الفعالة أثناء الأزمات.

كما يمكن تفسير الأثر الدال لاستراتيجيات التفاوض وتحليل المواقف التفاوضية بأن جاهزية القائد لا تعتمد على الاتصال وحده، إذ يحتاج أيضاً إلى اختيار الأسلوب التفاوضي الملائم وتقدير الموقف والخيارات المتاحة قبل اتخاذ القرار. ويتفق ذلك مع دراسة القحطاني (2024) التي أظهرت إسهام التدريب على التفاوض في تطوير مهارات الاتصال والإقناع وقدرة القيادات على التعامل مع الصراعات.

وبناءً على النتائج السابقة، يتم رفض الفرضية الصفرية التي تنص على: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتدريب على التفاوض بأبعاده (استراتيجيات التفاوض، مهارات الاتصال التفاوضي، تحليل المواقف التفاوضية) في جاهزية القادة لإدارة الأزمات الأمنية من وجهة نظر عينة الدراسة. وقبول الفرضية البديلة التي تشير إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية للتدريب على التفاوض بأبعاده في جاهزية القادة لإدارة الأزمات الأمنية.

5. الاستنتاجات والتوصيات:

1.5. الاستنتاجات:

- أظهرت نتائج الدراسة أن التدريب على التفاوض يمثل أحد العوامل المرتبطة بجاهزية القادة لإدارة الأزمات الأمنية، حيث فسرت أبعاده مجتمعة (55.1%) من التغير في مستوى الجاهزية.
- بينت النتائج أن أبعاد التدريب على التفاوض تتفاوت في مقدار إسهامها في جاهزية القادة وهو ما يؤكد أن تأثير التدريب يرتبط بطبيعة المهارات والمعارف التي يتضمنها كل بُعد.
- أظهرت الدراسة أن مهارات الاتصال التفاوضي كانت أكثر أبعاد التدريب إسهاماً في جاهزية القادة لإدارة الأزمات الأمنية تلتها استراتيجيات التفاوض ثم تحليل المواقف التفاوضية.

- كشفت النتائج أن التدريب على التفاوض يرتبط بصورة عملية بقدرة القادة على الاستعداد للتعامل مع الأزمات الأمنية، وأن أثره يمتد إلى جوانب تتعلق بالتواصل واختيار أسلوب التفاوض.
- أظهرت النتائج أن مهارات الاتصال التفاوضي تمثل الجانب التدريبي الأكثر ارتباطاً بجاهزية القادة، مما يدل على دور الاتصال والحوار مع الأطراف عند التعامل مع المواقف الأمنية.

2.5 التوصيات:

- إعداد برنامج تدريبي تخصصي في التفاوض أثناء الأزمات الأمنية للقادة في المؤسسات الأمنية بدولة الإمارات يتضمن مواقف عملية تحاكي حالات الاحتجاز والتهديد والنزاعات والمواقف التي تتطلب التفاوض مع تقييم أداء القائد بعد كل تمرين وفق معايير محددة.
- تخصيص مسار تدريبي لمهارات الاتصال التفاوضي ضمن برامج إعداد القادة يركز على الاستماع الفعال وإدارة الحوار تحت الضغط وقراءة استجابات الطرف الآخر واختيار أسلوب التواصل المناسب، نظراً إلى أن هذا البُعد سجل أعلى أثر في جاهزية القادة لإدارة الأزمات.
- إجراء تقييم دوري لجاهزية القادة في التفاوض أثناء الأزمات من خلال سيناريوهات وتمارين محاكاة، وقياس الأداء في استراتيجيات التفاوض والاتصال وتحليل الموقف، وربط نتائج التقييم بتحديد الاحتياجات التدريبية لكل قائد ووضع برامج تطويرية مناسبة لها.

3.5 البحوث والدراسات المستقبلية:

تقترح الدراسة إجراء بحوث مستقبلية حول الآتي:

- دور التدريب القائم على المحاكاة في تطوير مهارات التفاوض لدى القادة أثناء الأزمات الأمنية.
- فاعلية استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في تدريب القادة على تحليل المواقف التفاوضية.

6. قائمة المراجع:

1.6. المراجع العربية:

القحطاني، فهد بن محمد. (2024). أثر التدريب على مهارات التفاوض في تحسين إدارة الصراعات التنظيمية لدى القيادات الإدارية. المجلة العربية للإدارة، 44(1).

الزهراني، محمد بن أحمد. (2022). دور مهارات التفاوض الإداري في إدارة الصراع التنظيمي لدى القيادات التربوية. المجلة العربية للإدارة التربوية، 14(2).

الشمري، خالد بن فهد. (2021). أثر مهارات التفاوض القيادي في فاعلية إدارة الأزمات في المؤسسات الحكومية. مجلة الإدارة الحديثة، 13(2).

الغفلي، علي حمد. (2021). تحليل الاحتياجات التدريبية في شرطة أبوظبي وأثرها في تطوير الأداء الأمني. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية.

العتيبي، سعد بن محمد. (2022). فاعلية البرامج التدريبية في تطوير الأداء المهني للعاملين في الأجهزة الأمنية. مجلة الدراسات الأمنية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 34(1).

الحربي، عبد الله. (2023). دور التدريب الأمني في تنمية كفاءة الأداء لدى منسوبي الأجهزة الأمنية. مجلة الدراسات الأمنية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 36(2).

عبد الكريم، سامي محمد. (2020). مهارات التفاوض الإداري وعلاقتها بقدرة القيادات الإدارية على إدارة الأزمات التنظيمية. المجلة العربية للإدارة، 12(1).

عبد الله، محمود حسن. (2020). استراتيجيات التفاوض الإداري وأثرها في فاعلية اتخاذ القرار في المؤسسات الحكومية. مجلة الدراسات الإدارية، 12(1).

الطراونة، محمد محمود. (2022). إدارة الأزمات الأمنية في المؤسسات الشرطية: مدخل استراتيجي معاصر. عمان: دار المسيرة للنشر.

الشعلان، فهد بن عبد الله. (2021). إدارة الأزمات والكوارث في المؤسسات الأمنية: المفاهيم والتطبيقات العملية. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

العلواني، أحمد محمد. (2020). إدارة الأزمات الأمنية في المؤسسات الحكومية: دراسة تحليلية في ضوء التحديات المعاصرة. المجلة العربية للإدارة، 40(2).

2.6. المراجع الأجنبية:

Fleischer, J. M. & Binsted, K. (2023). Web-based, interactive, interest-based negotiation training for managing conflict in isolated environments: Opportunistic study with an e-survey. *JMIR Formative Research, 7*, e42214.

Gigliotti, R. A. (2025). Leadership communication and crisis readiness in organizations. *International Journal of Leadership in Education*. Advance online publication.

Graffeo, J., & Jin, Y. (2024). Attitude in a crisis: A new keystone concept in crisis communication leadership. *Journal of Contingencies and Crisis Management, 32*, e12552.

Hernawati, H. (2026). Managing conflict and negotiation in the workplace: Implications for organizational crisis management. *Journal of Management Studies and Development, 5*(1).

Kim, Y., Meganck, S., & Basnyat, I. (2024). Effects of internal crisis communication during the COVID-19 pandemic: Employee perceptions of communication quality, leadership and relational outcomes. *Corporate Communications: An International Journal, 29*(4), 481–502.

Lehtonen, S., Seeck, H., Satama, S., & Raelin, J. A. (2025). Rethinking crisis leadership through leadership-as-practice: A narrative review. *International Journal of Disaster Risk Reduction, 108*, 104507.

Mann, M., Warsitzka, M., Hüffmeier, J., & Trötschel, R. (2024). United we stand: A principle-based negotiation training for collective bargaining. *International Journal of Conflict Management, 35*(2), 427–452.

ISSN: 2706-6495

Poorboy, D. A., & Vaughan, A. D. (2024). Critical incident management: Strengthening the relationship between crisis negotiations and tactical teams. *Journal of Police and Criminal Psychology, 39*(3), 477–485.

Steen-Tveit, K., Torgersen, G.-E., & Albrechtsen, E. (2024). Enhancing cross-organizational collaboration in crisis management exercises. *Journal of Contingencies and Crisis Management, 32*(1).

Thompson, J., & Jensen, E. (2023). Hostage negotiator resilience: A phenomenological study of awe. *Frontiers in Psychology, 14*, 1122447.

Upadhyay, D. (2024). Crisis leadership: Key competencies and recommendations for effective crisis management. *Journal of Educational & Psychological Research, 6*(2).

Williams, R. D., Dumas, C., Ogden, L., Flanagan, J., & Porwol, L. (2024). Virtual reality training for crisis communication: Fostering empathy, confidence, and de-escalation skills in library and information science graduate students. *Library & Information Science Research, 46*(3), 101311.

جميع الحقوق محفوظة © 2026، الباحث/ يوسف سعيد راشد الزعابي، الباحث/ سلطان محمد يهمور الشحي،

(CC BY NC 4.0)

Doi: https://doi.org/10.52132/Ajrsp/v8.91.1

ISSN: 2706-6495

العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتنوع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية

The Relationship Between Foreign Direct Investment and Economic Diversification in the Kingdom of Saudi Arabia

إعداد الباحث/ عبد المحسن فهد الغريري

باحث دكتوراه في الإدارة المالية العامة، قسم الإدارة العامة، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية

Email: Eng.abdulmohsin@outlook.com

الملخص:

تتناول هذه الدراسة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمؤشر للتنويع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية في ضوء رؤيتها 2030، التي تسعى إلى بناء اقتصاد متنوع ومستدام يقلل اعتماده على النفط وتتعاظم فيه مساهمة القطاع الخاص. وتنطلق الدراسة من الجدل النظري والتطبيقي حول قدرة الاستثمار الأجنبي المباشر على تحقيق تنوع حقيقي في الاقتصادات الريعية، وفاعلية السياسات الاستثمارية في توجيه تدفقاته نحو تحول هيكلي مستدام. واستندت الدراسة إلى إطار نظري يجمع نظريات التحديث والانتشار التكنولوجي والنمو الداخلي والتنمية الاقتصادية، التي تبرز دور الاستثمار الأجنبي في نقل التكنولوجيا والمعرفة وتحفيز الابتكار والإنتاجية، ونظريتي لعنة الموارد والاعتماد اللتين تحذران من تركزه في الأنشطة الريعية، إضافة إلى مفهوم الميزة النسبية والتجارب الدولية كالتجربتين النرويجية والآسيوية.

واعتمد المنهج القياسي التحليلي باستخدام برنامج SPSS لقياس أثر صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة (متغيرا مستقلا) على نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (متغيرا تابعا ومؤشرا للتنويع) خلال الفترة 1971–2024، استنادا إلى بيانات البنك الدولي والبنك المركزي السعودي. وأظهرت النتائج علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين، يعتمد أثرها التنموي على جودة الحوكمة وكفاءة السياسات العامة ورأس المال البشري وطبيعة القطاعات المستفيدة. كما بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر 119 مليار ريال عام 2024، متجاوزة مستهدف الاستراتيجية الوطنية للاستثمار (109 مليارات) بنسبة 9%، وارتفع تكوين رأس المال الثابت إلى 1.44 تريليون ريال، وتحسن مؤشر التعقيد الاقتصادي من 0.31 عام 1998 إلى 0.66 عام 2024 (أرقام، 2025) .وخلصت الدراسة إلى ضرورة توجيه الاستثمار الأجنبي نحو القطاعات ذات الميزة النسبية، وتعزيز الحوكمة، وربط الحوافز بنقل المعرفة والتكنولوجيا، وتنمية المحتوى المحلي ورأس المال البشري، دعما لمستهدفات رؤية 2030 والتنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، الناتج المحلي الإجمالي، بيئة الاستثمار، التنويع الاقتصادي، التحول الهيكلي

ISSN: 2706-6495

The Relationship Between Foreign Direct Investment and Economic Diversification in the Kingdom of Saudi Arabia

Prepared by the researcher/ Abdulmohsen Fahad Alghurayri

Researcher in Public Finance Management, Public Administration department - College of Business Administration, King Saud University, Kingdom of Saudi Arabia

Abstract:

This study examines the relationship between foreign direct investment (FDI) and the private sector's contribution to real GDP as an indicator of economic diversification within the context of Saudi Arabia's Vision 2030. This vision aims to build a diversified, sustainable economy that reduces reliance on oil and enhances the role of the private sector. The study engages with theoretical and empirical debates regarding the capacity of FDI to foster genuine diversification in rentier economies, as well as the effectiveness of investment policies in directing FDI inflows toward a sustainable structural transformation. The study draws upon a theoretical framework that integrates theories of modernization, technological diffusion, endogenous growth, and economic development—which highlight the role of foreign investment in transferring technology and knowledge, and in stimulating innovation and productivity alongside the "resource curse" and dependency theories, which caution against the concentration of investment in rent-seeking activities. Furthermore, the study incorporates the concept of comparative advantage and draws insights from international experiences, such as those of Norway and various Asian nations.

Using a standard and analytical approach by SPSS, the study measured the impact of net FDI inflows (independent variable) on the private sector's share of real GDP (dependent variable and diversification indicator) over 1971–2024, using World Bank and Saudi Central Bank data. Results showed a statistically significant positive relationship, whose developmental impact depends on governance quality, public policy efficiency, human capital, and beneficiary sectors. FDI inflows reached SAR 119 billion in 2024, exceeding the National Investment Strategy target (SAR 109 billion) by 9%; gross fixed capital formation rose to SAR 1.44 trillion; and the Economic Complexity Index rose from 0.31 (1998) to 0.66 (2024) (Argaam, 2025). The study recommends directing FDI toward sectors with comparative advantage, strengthening governance, linking incentives to knowledge and technology transfer, and developing local content and human capital to support Vision 2030.

Keywords: Foreign direct investment, gross domestic product, investment environment, economic diversification, structural transformation

ISSN: 2706-6495

1. المقدمة:

شهد الاقتصاد السعودي خلال العقود الماضية تحولات اقتصادية وتنموية متسارعة ارتبطت بصورة كبيرة بالإيرادات النفطية ودورها في تمويل الإنفاق العام ودعم النمو الاقتصادي، الأمر الذي جعل القطاع النفطي يشكل المحرك الرئيس للاقتصاد الوطني لفترات طويلة. ومع تزايد التحديات الاقتصادية العالمية وتقلبات أسعار النفط، برزت الحاجة إلى إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني وتعزيز قدرته على تحقيق النمو المستدام من خلال تنويع القاعدة الاقتصادية وتقليل الاعتماد على الموارد النفطية، وهو ما انعكس بصورة واضحة في رؤية المملكة العربية السعودية 2030 التي تبنت مجموعة واسعة من الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية والمؤسسية الهادفة إلى رفع مساهمة القطاع الخاص وتعزيز الاستثمارات المحلية والأجنبية ودعم القطاعات غير النفطية.

وفي هذا السياق، يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم الأدوات الاقتصادية التي تعول عليها الدول في دعم النمو الاقتصادي ونقل التكنولوجيا وتحفيز الإنتاجية ورفع تنافسية الاقتصاد الوطني، لما يرتبط به من تدفقات رأسمالية وخبرات إدارية وتقنية وقدرة على ربط الاقتصاد المحلي بالأسواق وسلاسل القيمة العالمية. إلا أن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصادات الريعية ما يزال محل نقاش في الأدبيات الاقتصادية والتنموية، إذ تختلف التفسيرات النظرية حول مدى قدرته على تحقيق تحول هيكلي حقيقي يدعم التنوع الاقتصادي ويعزز مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

وتزداد أهمية هذه القضية في الحالة السعودية في ظل توجه الدولة نحو بناء نموذج اقتصادي أكثر تنوعا واستدامة، يعتمد على تطوير القطاعات الإنتاجية والخدمية والتقنية والصناعات ذات القيمة المضافة المرتفعة، مع تعزيز دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية. كما أن المملكة شهدت خلال السنوات الأخيرة تطورات تنظيمية وتشريعية واسعة لتحسين البيئة الاستثمارية، شملت تحديث الأنظمة الاستثمارية، وإطلاق الاستراتيجية الوطنية للاستثمار، وتعزيز الحوكمة الاقتصادية، وتطوير البنية التحتية والتقنية، بما يهدف إلى رفع جاذبية الاقتصاد الوطني وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

ومن هذا المنطلق، تسعى الدراسة الحالية إلى تحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتنويع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية من خلال قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة الممتدة من عام 1971م إلى عام 2024م، مع الاستناد إلى إطار نظري ودراسات سابقة وتجارب دولية متعددة الأبعاد للربط بين الاستثمار الأجنبي والتحول الهيكلي والحوكمة الاقتصادية والتنمية المستدامة. كما تهدف الدراسة إلى تقديم قراءة تحليلية لمدى قدرة السياسات الاستثمارية والإصلاحات الاقتصادية الحديثة على توظيف الاستثمار الأجنبي كأداة داعمة للتنوع الاقتصادي وتحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030 مع الخروج باستنتاجات تحليلية وتوصيات.

1.1. مشكلة البحث:

تسعى المملكة العربية السعودية، في إطار رؤية المملكة 2030، إلى إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني وتعزيز تنوعه من خلال تقليل الاعتماد على القطاع النفطي ورفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. وفي هذا السياق، برز الاستثمار الأجنبي المباشر بوصفه أحد الممكنات الاستراتيجية للتحول الاقتصادي، لما يرتبط به من توفير رؤوس الأموال، ونقل التكنولوجيا والمعرفة، وتعزيز الإنتاجية، وتطوير رأس المال البشري، ودعم نمو القطاعات الاقتصادية غير النفطية. وقد بينت رؤية المملكة 2030 هذا التوجه من خلال استهداف رفع مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي من 3.8% إلى 5.7%، بالتوازي مع زيادة مساهمة القطاع الخاص من 40% إلى 65%، بما يعكس الدور المتوقع للاستثمار الأجنبي في دعم التنوع الاقتصادي وتعزيز استدامة النمو الاقتصادي في المملكة (رؤية المملكة العربية السعودية 2030، n.d.).

ISSN: 2706-6495

ورغم الجهود الحكومية الواسعة والإصلاحات التشريعية والمؤسسية التي تبنتها المملكة لتحسين البيئة الاستثمارية وتعزيز جاذبيتها للمستثمرين، ما يزال الجدل النظري والتطبيقي قائما بشأن مدى قدرة الاستثمار الأجنبي المباشر على تحقيق تنوع اقتصادي حقيقي في الاقتصادات المعتمدة تاريخيا على الموارد الطبيعية. ففي حين تؤكد نظريات التحديث، والنمو الداخلي، والانتشار التكنولوجي، والتنمية الاقتصادية أن الاستثمار الأجنبي المباشر يسهم في نقل المعرفة والتقنية، وتحفيز الابتكار، ورفع إنتاجية القطاع الخاص، ودعم التحول الهيكلي للاقتصاد، تشير نظريتا الاعتماد ولعنة الموارد إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي قد تتركز في القطاعات الريعية أو منخفضة القيمة المضافة، بما يحد من قدرتها على تحقيق تنوع اقتصادي مستدام.

وعلى الرغم من اتساع الأدبيات المتعلقة بأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، فإن الدراسات التي تناولت أثره على التنوع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية ما تزال محدودة، كما أن معظمها ركز على مؤشرات النمو الكلي دون التركيز على مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بوصفها مؤشرا يعكس التحول الهيكلي والتنويع الاقتصادي. وتزداد أهمية هذه الفجوة البحثية في ظل الإصلاحات الاقتصادية الحديثة والاستراتيجية الوطنية للاستثمار التي تستهدف توظيف الاستثمار الأجنبي المباشر كأداة لدعم التنمية الاقتصادية المستدامة. ومن ثم تتمثل مشكلة الدراسة في الحاجة إلى التحقق من مدى إسهام الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز التنوع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، من خلال قياس أثره على مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة (1971–2024)، بما يسهم في تقييم فاعلية السياسات الاستثمارية ودورها في تحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030.

2.1. سؤال البحث:

تبرز مشكلة البحث في محاولة الإجابة عن التساؤل الرئيس المتمثل في: ما طبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1971–2024)، وما دلالاتها المحتملة بالنسبة لدعم التنوع الاقتصادية؟

3.1. أهداف البحث:

الهدف الرئيس: قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنوع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية من خلال تحليل مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. والأهداف الفرعية:

- تحليل تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية خلال الفترة الزمنية للدراسة.
- اختبار طبيعة العلاقة الإحصائية بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للتنوع الاقتصادي.

4.1. أهمية البحث:

1.4.1. الأهمية العلمية:

تنبع الأهمية العلمية لهذه الدراسة من تناولها العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتنويع الاقتصادي، باعتبارها من الموضوعات المحورية في أدبيات المالية العامة والتنمية الاقتصادية، خاصة في السياق السعودي المرتبط برؤية المملكة 2030 والتحولات الاقتصادية الهيكلية. كما تسهم الدراسة في سد فجوة بحثية في الأدبيات العربية والسعودية بالتحديد، إذ ركزت معظم الدراسات السابقة على أثر الاستثمار الأجنبي في النمو الاقتصادي بصورة عامة، بينما ظلت الدراسات المتعلقة بأثره على التنوع الاقتصادي ومساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الحقيقي محدودة. كذلك تستند الدراسة إلى مجموعة من الأطر النظرية، مثل نظرية التحديث، والنمو الداخلي، والانتشار التكنولوجي، ولعنة الموارد، بما يعزز تفسير العلاقة بين الاستثمار الأجنبي والتنويع الاقتصادي في المملكة العربية

السعودية. إضافة إلى ذلك، تعتمد الدراسة على بيانات رسمية طويلة الأجل وحديثة نسبيا، مما يدعم موثوقية النتائج وإمكانية الاستفادة منها في الدراسات المستقبلية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي والتنمية الاقتصادية.

2.4.1. الأهمية العملية:

تتمثل الأهمية العملية للدراسة في دعم صناع القرار والجهات الاقتصادية في تقييم فاعلية سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ومدى إسهامها في تحقيق التنوع الاقتصادي وتعزيز مساهمة القطاع الخاص وتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية. كما تساعد الدراسة في قياس أثر الاستثمار الأجنبي على الاقتصاد الحقيقي، وليس فقط على المؤشرات المالية قصيرة الأجل. كذلك تسهم الدراسة في تطوير السياسات الاقتصادية والاستثمارية من خلال توجيه الحوافز والتشريعات نحو القطاعات ذات القيمة المضافة المرتفعة، مثل الصناعات التحويلية، والتقنية، والخدمات اللوجستية، والطاقة المتجددة. كما تدعم الجهات المعنية، مثل وزارة الاستثمار ووزارة الاقتصاد والتخطيط والبنك المركزي السعودي، في بناء سياسات أكثر كفاءة تستند إلى البيانات والأدلة، بما يعزز البيئة الاستثمارية وتنافسية الاقتصاد الوطني وتحقيق أهداف التنمية المستدامة ورؤية المملكة 2030.

5.1. مصطلحات البحث:

الاستثمار الأجنبي المباشر: ويقصد به الاستثمار الذي يعكس علاقة طويلة الأمد واهتمام دائم لكيانات اقتصادية مقيمة في اقتصاد آخر غير الاقتصاد السعودي، وهذا يعني امتلاك المستثمر الأجنبي بشكل فردي أو ما يمتلكه مجموعة من المستثمرين الأجانب ما نسبته 10 % أو أكثر من القوة التصويتية لحقوق المساهمين، مما يخوله ممارسة نوع من السيطرة أو التأثير على عملية صنع القرار بما يخدم مصالحه، وبذلك توصف هذه العملية بأنها استثمارا أجنبيا مباشرا (الهيئة العامة للإحصاء، n.d.) (World Bank, 2026)

الناتج المحلي الإجمالي: ويقصد به القيمة الإجمالية لكل السلع والخدمات النهائية التي تنتج داخل حدود دولة معينة خلال فترة زمنية محددة (عادة سنة أو ربع سنة)، ويُعدّ المؤشر الرئيس لقياس النشاط الاقتصادي وحجم الاقتصاد لأي دولة.

بيئة الاستثمار: ويقصد بها مجموعة العوامل التنظيمية، الاقتصادية، القانونية، والبنية التحتية التي تؤثر في قرار المستثمر الأجنبي.

التنويع الاقتصادي: توسيع القاعدة الإنتاجية وتنمية قطاعات متعددة تسهم في الناتج المحلي الإجمالي، بحيث لا يبقى الاقتصاد معتمدا على قطاع واحد فقط (مثل النفط).

التحول الهيكلي: التغييرات الاقتصادية والقانونية والمؤسسية الهادفة لتحسين بيئة الأعمال وجذب الاستثمار الأجنبي.

2. الإطار النظري:

تنطلق الدراسة من افتراض أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمثل أداة اقتصادية في رفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مما يسهم في دعم التنوع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية متى ما وجه نحو القطاعات الإنتاجية غير النفطية القادرة على تحقيق قيمة مضافة وتعزيز تنافسية القطاع الخاص. كما تنظر الدراسة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر بوصفه وسيلة لنقل التكنولوجيا والمعرفة الإدارية وتحفيز الابتكار وربط الاقتصاد المحلي بسلاسل القيمة العالمية، وليس مجرد تدفق لرؤوس الأموال، إذ إن أثره في التنوع الاقتصادي يرتبط بتطور القطاع الخاص وتحسن الإنتاجية وتوسع الأنشطة غير النفطية.

كما جاء اختيار النظريات في الإطار النظري انطلاقا من طبيعة العلاقة المركبة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتنويع الاقتصادي، والتي لا يمكن تفسيرها بمنظور واحد. لذلك اعتمدت الدراسة على نظريات اقتصادية وتنموية متعددة تجمع بين التفسيرات المؤيدة للاستثمار الأجنبي بوصفه أداة للتنمية والتنويع الاقتصادي، والنظريات النقدية التي تحذر من مخاطره المحتملة في الاقتصادات الريعية، بما يسهم في تقديم تفسير أكثر عمقا وواقعية لنتائج الدراسة في السياق السعودي.

ISSN: 2706-6495

1.2. النظريات المفسرة للدراسة:

يتناول هذا القسم الأسس النظرية التي تستند إليها الدراسة في تفسير العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتنويع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، وذلك بعرض المنطلقات الفكرية للدراسة، ثم استعراض أبرز النظريات الاقتصادية والتنموية المفسرة لهذه العلاقة بشقيها المؤيد والناقد، وصولا إلى ربطها بالواقع السعودي وجهود المملكة في مجال الاستثمار

1.1.2. نظرية التحديث (Modernization Theory)

تعد نظرية التحديث من أبرز النظريات التي تفسر التحول من المجتمعات التقليدية إلى الحديثة من خلال التكنولوجيا والمعرفة والانفتاح الاقتصادي، وتنظر إلى الاستثمار الأجنبي المباشر بوصفه أداة لنقل التكنولوجيا والخبرات ورفع كفاءة القطاعات الإنتاجية، بما يسهم في التنوع الاقتصادي وتعزيز دور القطاع الخاص (EBSCO, 2019). وفي السياق السعودي، ترتبط هذه النظرية بجهود رؤية المملكة 2030 الهادفة إلى تقليل الاعتماد على النفط وجذب الاستثمارات الأجنبية إلى القطاعات غير النفطية، مع التأكيد على أهمية الحوكمة الاقتصادية والسياسات الاستثمارية الفعالة في توجيه الاستثمار نحو الأنشطة ذات القيمة المضافة. إلا أن النظرية تفترض مسارا تنمويا متشابها لجميع الدول، وهو ما قد لا ينطبق بالكامل على الاقتصادات الريعية مثل المملكة العربية السعودية، كما أنها تبالغ أحيانا في الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي دون مراعاة احتمالية تركزه في القطاعات الريعية أو محدودية نقل التكنولوجيا، في حين أن نجاحه يعتمد بصورة كبيرة على جودة السياسات العامة وكفاءة المؤسسات.

2.1.2. نظرية الانتشار التكنولوجي (Technology Spillover Theory)

تفسر نظرية الانتشار التكنولوجي أثر الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال انتقال التكنولوجيا والمعرفة والخبرات إلى الاقتصاد المحلي عبر التدريب والمنافسة والشراكات وسلاسل التوريد، وترى أن الاستثمار الأجنبي يعد من أهم أدوات دعم النمو الاقتصادي ورفع إنتاجية الشركات المحلية (Fan, E. X. & Asian, 2002). وفي السياق السعودي، تبرز أهمية النظرية في توظيف الاستثمارات الأجنبية لدعم القطاعات غير النفطية وتعزيز قدرة القطاع الخاص على الاستفادة من التكنولوجيا والمعرفة، مع التأكيد على دور الحوكمة الاقتصادية والسياسات العامة في تطوير رأس المال البشري وتحسين البيئة التنظيمية وتحفيز الشراكات المحلية والأجنبية. وتختلف هذه النظرية عن نظرية التحديث في تركيزها على آلية انتقال التكنولوجيا تحديدا، إلا أنها تفترض ضمنيا أن الشركات الأجنبية ستنقل التكنولوجيا بصورة تلقائية، رغم أن بعض الشركات قد تحتفظ بالتقنيات المتقدمة للحفاظ على ميزتها التنافسية. كما قد يبقى أثر الانتقال محدودا في حال ضعف القطاع الخاص المحلي أو غياب السياسات التي تربط الاستثمار الأجنبي بالاقتصاد الوطني، إضافة إلى تركيز النظرية على الجانب التقني مع إغفال بعض الأبعاد السياسية والمؤسسية.

3.1.2. نظرية النمو الداخلي (Endogenous Growth Theory)

تعد نظرية النمو الداخلي من أبرز النظريات المفسرة لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو والتنويع الاقتصادي، إذ ترى أن النمو يعتمد على المعرفة والتكنولوجيا ورأس المال البشري والابتكار، وليس فقط على تراكم رأس المال. وتفسر النظرية العلاقة بين الاستثمار الأجنبي والتنويع الاقتصادي من خلال دوره في نقل التكنولوجيا ورفع كفاءة الشركات المحلية وتعزيز القدرة التنافسية للقطاع الخاص، بما يدعم القطاعات غير النفطية والتحول الهيكلي للاقتصاد، كما تعد مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الحقيقي مؤشرا على تحول أثر الاستثمار الأجنبي إلى تنمية اقتصادية مستدامة (Romer, 1990). وتؤكد النظرية أهمية السياسات الاستثمارية الفعالة والحوكمة الاقتصادية والقدرات المؤسسية في توجيه الاستثمار نحو القطاعات ذات القيمة المضافة المرتفعة، مثل التقنية والصناعة والخدمات اللوجستية والطاقة المتجددة. إلا أنها تركز بدرجة كبيرة على المعرفة والابتكار مع تقليل أثر العوامل السياسية

والمؤسسية، كما أن استفادة الاقتصادات النامية من الاستثمار الأجنبي قد تبقى محدودة في حال ضعف رأس المال البشري أو استمرار تركز الاستثمارات في القطاعات التقليدية المرتبطة بالنفط.

4.1.2. نظرية التنمية الاقتصادية (The Theory of Economic Development)

تعد نظرية التنمية الاقتصادية لشومبيتر من أبرز النظريات التي تفسر النمو الاقتصادي من خلال الابتكار والتغيير الاقتصادي، حيث ترى أن التنمية تتحقق عبر الابتكار الذي يقوده رواد الأعمال من خلال تطوير منتجات وأساليب إنتاج وأسواق جديدة، مع اعتبار الاستثمار والائتمان أدوات أساسية لتمويل الابتكار ورفع الكفاءة الإنتاجية (Schumpeter, 1934). وفي هذا السياق، يسهم الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم التنوع الاقتصادي عندما يخلق أنشطة اقتصادية جديدة ويحفز ريادة الأعمال وتطوير الصناعات والخدمات الحديثة، خاصة في القطاعات التقنية والإنتاجية التي تقلل الاعتماد على الأنشطة الريعية. كما تؤكد النظرية أهمية دور الدولة في تصميم سياسات اقتصادية واستثمارية تدعم الابتكار وتوجه الاستثمار الأجنبي نحو القطاعات ذات القيمة المضافة المرتفعة، إضافة إلى دور الحوكمة الاقتصادية في توفير بيئة تنظيمية داعمة لريادة الأعمال، وهو ما يتوافق مع مستهدفات رؤية المملكة 2030. إلا أن النظرية تركز بدرجة كبيرة على الابتكار مع تقليل أثر العوامل المؤسسية والاجتماعية والسياسية، كما أن الاستثمار الأجنبي قد لا يؤدي إلى الابتكار إذا تركز في القطاعات منخفضة التقنية أو الأنشطة الريعية قصيرة الأجل.

5.1.2. نظرية لعنة الموارد (Resource Curse)

تشير نظرية لعنة الموارد إلى أن الدول الغنية بالموارد الطبيعية قد تواجه تحديات مثل ضعف التنوع الاقتصادي والاعتماد على قطاع واحد، نتيجة تركز الاستثمارات الأجنبية في القطاعات الاستخراجية كالنفط والمعادن، مما يعزز الطابع الريعي ويضعف تطور القطاع الخاص غير النفطي (NRGI ,2015). وفي المقابل، ترى النظرية أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يدعم التنوع الاقتصادي إذا تم توجيهه نحو قطاعات تسهم في نقل التكنولوجيا ورفع الإنتاجية وتعزيز القيمة المضافة. وفي السياق السعودي، تبرز أهمية الحوكمة الاقتصادية ودور الدولة في توجيه الاستثمارات الأجنبية نحو القطاعات غير النفطية ودعم التحول الهيكلي، مع التأكيد على أن كفاءة السياسات الاستثمارية والمؤسسات العامة تمثل عاملا حاسما في تحويل الاستثمار الأجنبي إلى أداة للتنمية المستدامة. إلا أن النظرية تميل إلى الحتمية في ربط وفرة الموارد بضعف التنمية، رغم وجود تجارب ناجحة مثل النرويج، مما يشير إلى أن المشكلة لا تكمن في الموارد الطبيعية نفسها، بل في كيفية إدارتها وتوظيف عوائدها ضمن سياسات تنموية فعالة.

6.1.2. نظرية الاعتماد (Dependency Theory)

تعد نظرية الاعتماد من أبرز النظريات التي تفسر الفجوات الاقتصادية بين الدول المتقدمة والنامية، إذ ترى أن النظام الاقتصادي العالمي يعزز تبعية الدول النامية لدول المركز، مما قد يؤدي إلى تركز الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات تخدم مصالح الشركات الأجنبية وتحد من التنوع الاقتصادي وتطور القطاع الخاص المحلي. كما تفترض أن هيمنة الاستثمار الأجنبي على بعض القطاعات قد تضعف قدرة الشركات الوطنية على المنافسة وتحد من مساهمة القطاع الخاص المحلي في الناتج المحلي الإجمالي (EBSCO, 2019) وفي السياق السعودي، تبرز أهمية دور الدولة والحوكمة الاقتصادية في تنظيم العلاقة مع المستثمرين الأجانب وتوجيه الاستثمارات نحو القطاعات الداعمة للتنمية المستدامة، مع تعزيز المحتوى المحلي ونقل المعرفة ورفع تنافسية القطاع الخاص الوطني. ورغم أهمية النظرية في تقديم منظور نقدي، إلا أنها قد تبالغ في تصوير الدول النامية كضحايا دائمين للنظام الاقتصادي العالمي، رغم وجود تجارب بينت أن الاستثمار الأجنبي يمكن أن يدعم النمو والتنويع الاقتصادي عند وجود مؤسسات قوية وسياسات فعالة. كما تتقاطع مع نظرية لعنة الموارد في التحذير من تركز الاستثمار الأجنبي في القطاعات الريعية، مما يجعل أثره على التنوع الاقتصادي مرتبطا بجودة السياسات العامة وكفاءة الحوكمة وطبيعة القطاعات المستفيدة من الاستثمار.

ISSN: 2706-6495

يتضح مما سبق أن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتنويع الاقتصادي علاقة مركبة لا يمكن تفسيرها من خلال منظور واحد؛ إذ ترى نظريات التحديث، والانتشار التكنولوجي، والنمو الداخلي، والتنمية الاقتصادية لشومبيتر أن الاستثمار الأجنبي يسهم في نقل التكنولوجيا وتحفيز الابتكار ورفع كفاءة القطاع الخاص ودعم الأنشطة غير النفطية، بينما تشير نظريتا لعنة الموارد والاعتماد إلى أن أثره قد يكون محدودا أو سلبيا إذا تركز في القطاعات الريعية أو عمّق التبعية الاقتصادية.

وبناء على ذلك، فإن أثر الاستثمار الأجنبي في الاقتصاد السعودي لا يعتمد فقط على حجم التدفقات، بل على طبيعة القطاعات المستفيدة، وجودة الحوكمة الاقتصادية، وكفاءة السياسات العامة، وقدرة الدولة على توجيه الاستثمار نحو القطاعات ذات القيمة المضافة المرتفعة. وفي هذا السياق، تمثل رؤية المملكة 2030 إطارا تنمويا يسعى إلى توظيف الاستثمار الأجنبي المباشر لدعم التحول الهيكلي وتعزيز مساهمة القطاع الخاص وتحقيق التنمية المستدامة، بما يرفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ويعزز استدامة النمو الاقتصادي.

2.2. نبذة عن جهود الاستثمار في المملكة العربية السعودية

ويتضمن هذا الجزء ثلاثة محاور رئيسة: أولها مراحل تطور الأنظمة والتشريعات الاستثمارية في المملكة وصولا إلى نظام الاستثمار الصادر عام 1446هـ، وثانيها الاستراتيجية الوطنية للاستثمار وقطاعاتها ذات الأولوية، وثالثها مستهدفات هذه الاستراتيجية وما تحقق منها فعليا في ضوء بيانات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتكوين رأس المال الثابت ومؤشر التعقيد الاقتصادي، بما يسهم في تقييم مدى انعكاس هذه الجهود على التنوع الاقتصادي.

1.2.2. *مراحل الاستثمار في المملكة العربية السعودية*: (الاستثمار الأجنبي، n.d.) (نظام الاستثمار، 2024)

- نظام استثمار رأس مال الأجنبي الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/4) وتاريخ 1399/2/2 ه.
- تنظيم الهيئة العامة للاستثمار (نظام الاستثمار الأجنبي) بقرار رقم (م/1) وتاريخ 1421/1/5 ه.
- الاستراتيجية الوطنية للاستثمار بقرار مجلس الوزراء رقم (134) وتاريخ 1443/2/28 ه.
- تحديث صيغة نظام الاستثمار بقرار مجلس الوزراء رقم (40) وتاريخ 1446/1/10ه.

صدر نظام الاستثمار في المملكة العربية السعودية بموجب المرسوم الملكي رقم (م/19) بتاريخ 1446/1/16هـ، بهدف تطوير البيئة الاستثمارية وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني بما يتوافق مع رؤية المملكة 2030 والاستراتيجية الوطنية للاستثمار. وركز النظام على توفير بيئة جاذبة للاستثمار عبر تسهيل تأسيس الاستثمارات وتملك الأصول والتخارج منها، وضمان المساواة والشفافية وتكافؤ الفرص بين المستثمرين المحليين والأجانب، مع إتاحة الاستثمار في معظم القطاعات الاقتصادية باستثناء الأنشطة المقيدة أو المستثناة.

كما تضمن النظام حماية حقوق المستثمرين، بما يشمل حماية الملكية من المصادرة أو نزعها إلا للمصلحة العامة وبمقابل عادل، وحرية تحويل الأرباح وإدارة الاستثمارات، وحماية الملكية الفكرية والمعلومات التجارية، مقابل التزام المستثمرين بالأنظمة المعمول بها. كذلك نص على إنشاء سجل وطني للمستثمرين وتنظيم المحفزات الاستثمارية، إضافة إلى تنظيم الأنشطة المقيدة للمستثمر الأجنبي وإتاحة تسوية المنازعات عبر التحكيم والوساطة. وبذلك يمثل النظام إطارا تشريعيا متكاملا لتعزيز الثقة في البيئة الاستثمارية ودعم التنوع الاقتصادي والتنمية المستدامة.

2.2.2. *الاستراتيجية الوطنية للاستثمار*

تعتمد الاستراتيجية الوطنية للاستثمار في المملكة العربية السعودية على استثمار المزايا النسبية ومواطن القوة التي يتمتع بها الاقتصاد السعودي، بهدف زيادة حجم الاستثمارات وتحسين كفاءتها بما يدعم النمو الاقتصادي وتحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030.

كما تسعى الاستراتيجية إلى توجيه الاستثمارات نحو القطاعات ذات الأولوية وتعزيز دور القطاع الخاص المحلي والأجنبي في عملية التنمية الاقتصادية.

وتركز الاستراتيجية على عدد من القطاعات الحيوية ذات الأهمية الاستراتيجية، مثل الطاقة الخضراء، والتقنية، والرعاية الصحية والتقنيات الحيوية، وأنماط التنقل المتقدمة، والخدمات اللوجستية، إلى جانب دعم الشركات الناشئة وتعزيز منظومة ريادة الأعمال والابتكار. ويهدف ذلك إلى تنويع القاعدة الاقتصادية، ورفع تنافسية الاقتصاد الوطني، وزيادة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، بما يعزز التنمية الاقتصادية المستدامة (MISA, 2024).

3.2.2. مستهدفات الاستراتيجية الوطنية للاستثمار: (MISA, 2024)

- مضاعفة الاستثمارات السنوية بمقدار ثلاث أضعاف بحلول عام 2030.
- زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر السنوية بأكثر من 20 ضعف من 17 مليار ريال سعودي في عام 2019 لتصل إلى 388 مليار ريال سعودي في عام 2030.
- زيادة نسبة الاستثمارات* من إجمالي الناتج المحلي من 22% في عام 2019 إلى 30% في عام 2030 (*إجمالي تكوين رأس المال الثابت)
- تحفيز الاستثمارات في القطاعات القائمة والقطاعات الناشئة.

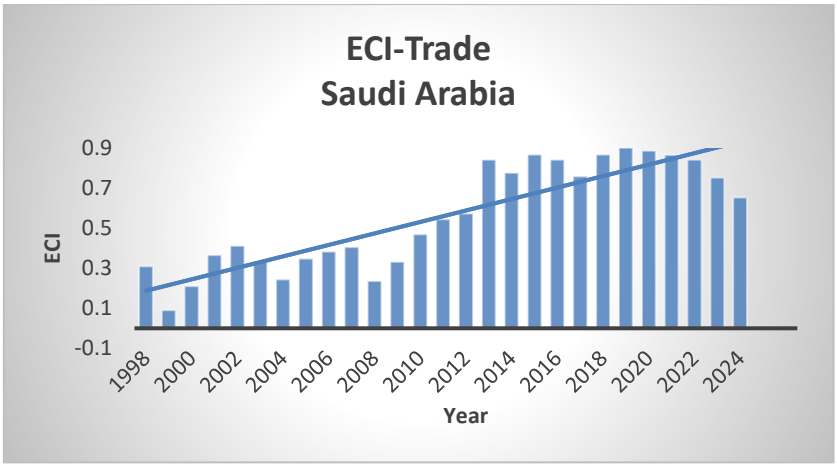
تشير البيانات لعامي 2024 و2025 إلى تحقيق المملكة العربية السعودية تقدما ملحوظا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث بلغت التدفقات الداخلة 119 مليار ريال في عام 2024، متجاوزة مستهدف الاستراتيجية الوطنية للاستثمار البالغ 109 مليارات ريال بنسبة 9%، وبنمو قدره 24% مقارنة بعام 2023 (أرقام، 2025). كما ارتفع تكوين رأس المال الثابت من 672 مليار ريال عام 2017 إلى نحو 1.44 تريليون ريال بنهاية 2024، والتي أدت إلى توظيف نحو 500 ألف سعوديا، في حين أسهم القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي في تمويل 75% من إجمالي الاستثمارات مقابل 25% للحكومة وصندوق الاستثمارات العامة. وتعكس هذه المؤشرات نجاح الإصلاحات الاقتصادية والتنظيمية في تعزيز جاذبية الاقتصاد السعودي ودعم التنوع الاقتصادي ورفع مساهمة القطاع الخاص (المنصة الوطنية، 2026).

إلا أن ارتفاع التدفقات الداخلة لا يعني بالضرورة تحقق التنوع الاقتصادي بصورة تلقائية، إذ يعتمد الأثر الحقيقي للاستثمار الأجنبي على طبيعة القطاعات المستفيدة ومدى قدرتها على خلق قيمة مضافة ونقل التكنولوجيا. كما ارتفعت التدفقات الخارجة من 10 مليارات ريال عام 2023 إلى 39 مليار ريال عام 2024، مما أدى إلى انخفاض صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى 80 مليار ريال مقارنة بـ 86 مليار ريال في العام السابق، وهو ما يبرز أهمية التمييز بين التدفقات الإجمالية وصافي التدفقات (أرقام، 2025). وتشير هذه النتائج إلى أن تقييم نجاح الاستثمار الأجنبي يجب ألا يقتصر على حجم التدفقات، بل يشمل استدامتها، وطبيعة القطاعات المستفيدة، ومدى إسهامها في التشغيل والإنتاجية ونقل التكنولوجيا. كما تعكس تطور دور الدولة السعودية نحو نموذج الدولة التنموية التي تستخدم السياسات الاستثمارية والإصلاحات المؤسسية لتحقيق التحول الاقتصادي والاستدامة المالية، بما يتوافق مع مستهدفات رؤية المملكة 2030.

كما حققت المملكة العربية السعودية المركز 38 عالميا في مؤشر التعقيد الاقتصادي (Economic Complexity Index-ECI)، ونستعرض بالشكل بالأدنى تطور مؤشر المملكة العربية السعودي من عام 1998م إلى عام 2024 م. وقيمة المؤشر لعام 2024م كانت 0,66 بالمقارنة بعام 1998 م بقيمة 0,31 ويعتبر ارتفاع لتنوع الاقتصادي في المملكة، بالإضافة إلى أن المؤشر على ارتفاع

عبر السنين ويستنتج من ذلك استمرارية نجاح عملية التنوع الاقتصادي (The Observatory of Economic Complexity، 2024).

شكل (1) تطور مؤشر التعقيد الاقتصادي (ECI-Trade) في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1998–2024م).



تم التركيز على مؤشر التعقيد الاقتصادي (ECI) لأنه يقيس تعقيد الهيكل الإنتاجي والمعرفي وقدرة الاقتصاد على إنتاج وتصدير منتجات متقدمة قائمة على المعرفة والتقنية، مما يجعله أكثر دقة في عكس التحول الهيكلي الحقيقي مقارنة بالمؤشرات التقليدية التي قد تظهر نموا اقتصاديا دون تنوع مستدام. كما يتسق المؤشر مع طبيعة الدراسة الحالية المرتبطة بأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنوع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، خاصة أن رؤية المملكة 2030 تستهدف جذب استثمارات تسهم في نقل التكنولوجيا وتعزيز الابتكار ورفع إنتاجية القطاعات غير النفطية.

3. الدراسات السابقة:

تم اختيار الدراسات السابقة بناء على ارتباطها المباشر بموضوع الدراسة ومتغيراتها وأهدافها، مع الحرص على التنوع بين الدراسات المحلية والدولية، والدراسات النظرية والتطبيقية، بما يسهم في بناء خلفية علمية متكاملة حول العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتنويع الاقتصادي. كما روعي في اختيار الدراسات السابقة أن تغطي المحاور الرئيسة للدراسة، مثل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، ومساهمة القطاع الخاص، ونقل التكنولوجيا، والتنويع الاقتصادي، وترابطها مع الإطار النظري، إضافة إلى الدراسات المرتبطة بالسياق السعودي. كما أن هذه الدراسات اعتمدت على مناهج قياسية وأساليب إحصائية حديثة، مما يدعم الجانب المنهجي للدراسة الحالية.

دراسة Albader & others (2025) بعنوان: "The Impact of Foreign Direct Investment (FDI) on Gross Domestic Product (GDP) in Saudi Arabia from 1997 to 2023: Empirical Study"

تعد دراسة Albader & others من الدراسات القريبة من موضوع البحث الحالي، إذ تناولت أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1997–2023)، باستخدام بيانات World Data وبرنامج EViews ونموذج الانحدار الخطي المتعدد وطريقة (OLS). وأظهرت النتائج وجود أثر إيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز الناتج المحلي الإجمالي وتقليل الاعتماد على صادرات النفط، إضافة إلى الأثر الإيجابي لتكوين رأس المال والإنفاق الاستهلاكي في دعم الإنتاجية الاقتصادية، مع التأكيد على أهمية تحسين البيئة الاستثمارية لتحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030. وتتفق هذه الدراسة مع الإطار النظري للدراسة الحالية في اعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر أداة لنقل التكنولوجيا وتحفيز النمو ودعم التحول

الاقتصادي، إلا أنها ركزت على أثره في الناتج المحلي الإجمالي بصورة عامة، بينما تتميز الدراسة الحالية بتركيزها على أثر الاستثمار الأجنبي في التنوع الاقتصادي من خلال مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بوصفه مؤشرا أدق على التحول الهيكلي والتنويع الاقتصادي. كما تؤكد الدراسة أهمية السياسات العامة والبيئة التنظيمية في تحويل التدفقات الاستثمارية إلى نمو اقتصادي مستدام، وهو ما يتوافق مع مستهدفات رؤية المملكة 2030 والاستراتيجية الوطنية للاستثمار.

دراسة البسام (2015). بعنوان: "Economic diversification in Saudi Arabia: Myth or reality?"

تعد الدراسة من أكثر الدراسات ارتباطا بموضوع البحث الحالي، إذ تناولت قضية التنوع الاقتصادي في المملكة خلال الفترة (1970–2013) من خلال مؤشرات رئيسة شملت حصة النفط من الناتج المحلي الإجمالي، ومساهمة القطاع الخاص، والصادرات النفطية، والإيرادات النفطية. وتوصلت الدراسة إلى استمرار هيمنة النفط على الاقتصاد السعودي رغم تعدد الخطط التنموية، مما يعكس محدودية التحول الهيكلي والتنويع الاقتصادي.

وتتفق الدراسة مع البحث الحالي في اعتبار التنوع الاقتصادي ضرورة استراتيجية، وفي استخدام مساهمة القطاع الخاص كمؤشر للتحول الهيكلي، كما تتوافق مع نظريتي لعنة الموارد والاعتماد في تفسير استمرار الاعتماد على النفط وضعف تطور القطاعات غير النفطية. ولكن تضيف الدراسة الحالية في تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بوصفه أداة للتنوع الاقتصادي. كما أوضحت الدراسة البسام بأن محدودية نجاح التنويع الاقتصادي تعود إلى استمرار الاعتماد على النفط وضعف فاعلية السياسات العامة والحوكمة الاقتصادية في فترة الدراسة، وهو ما يتوافق مع طرح الدراسة الحالية بأن نجاح الاستثمار الأجنبي يعتمد على جودة السياسات والقطاعات المستفيدة من الاستثمار. وتمثل الدراسة مرجعا مهما لفهم واقع التنوع الاقتصادي قبل رؤية المملكة 2030، في حين تمتد الدراسة الحالية حتى عام 2024 لتقييم أثر الإصلاحات الاقتصادية الحديثة والاستراتيجية الوطنية للاستثمار في دعم التحول الاقتصادي وتعزيز دور القطاع الخاص.

دراسة البكر وأبا الخيل (2019). بعنوان: "مساهمة الأنشطة الاقتصادية في معدلات نمو القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية"

تعد دراسة الدراسات المرتبطة بموضوع البحث الحالي، إذ تناولت دور الأنشطة الاقتصادية المختلفة في نمو القطاع الخاص خلال الفترة (1970–2017)، وخرجت بأهمية التركيز على الصناعات التحويلية، والكهرباء والغاز والماء، والبناء والتشييد، وتجارة الجملة والتجزئة، والفنادق والمطاعم، والنقل، والتخزين، والاتصالات. واعتمدت الدراسة على نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة(ARDL) ، وتوصلت إلى وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين هذه الأنشطة ونمو القطاع الخاص، مع بروز الصناعات التحويلية بوصفها الأكثر تأثيرا نتيجة ارتفاع القيمة المضافة والإنتاجية والتوظيف.

وتتفق الدراسة مع الدراسة الحالية في أن التنوع الاقتصادي الحقيقي يتحقق عبر بناء قطاع خاص منتج وقادر على قيادة النمو المستدام، كما تتقاطع مع نظريتي النمو الداخلي والتنمية الاقتصادية لشومبيتر في إبراز أهمية الصناعات التحويلية والقطاعات الإنتاجية في رفع الإنتاجية وجذب الاستثمارات. وتتميز الدراسة بتركيزها على البنية القطاعية داخل القطاع الخاص واستخدامها لنموذج (ARDL) لتحليل العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات الاقتصادية. وفي المقابل، تضيف الدراسة الحالية بعدا مختلفا من خلال تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في مساهمة القطاع الخاص بالناتج المحلي الحقيقي، باعتباره أحد العوامل المؤثرة في دعم الأنشطة الإنتاجية. كما أوضحت الدراسة السابقة وجود إشكالية تتمثل في ارتباط بعض أنشطة القطاع الخاص بالإنفاق الحكومي والعمالة منخفضة الأجر، مما يحد من القيمة المضافة المحلية. وترتبط الدراسة برؤية المملكة 2030 من خلال دعم الصناعات الوطنية ورفع المحتوى المحلي وجذب الاستثمارات النوعية، مع التأكيد على أهمية توجيه الإنفاق العام نحو القطاعات الأعلى قيمة مضافة والأكثر قدرة على تحقيق الاستدامة الاقتصادية وتقليل الاعتماد على النفط.

وأظهرت الدراسات السابقة أن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتنويع الاقتصادي علاقة مركبة تتداخل فيها الأبعاد الاقتصادية والمؤسسية والتنموية، وأن أثر الاستثمار الأجنبي يرتبط بجودة الحوكمة الاقتصادية وكفاءة السياسات العامة وقدرة الدولة على توجيه الاستثمارات نحو القطاعات الإنتاجية ذات القيمة المضافة المرتفعة. كما أوضحت الدراسات أن المملكة بذلت جهودا واسعة لتحقيق التنوع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على النفط، إلا أن التحول الهيكلي ما يزال يواجه تحديات تتعلق باستمرار مركزية القطاع النفطي وضعف مساهمة بعض القطاعات غير النفطية.

تجربة النرويج "Avoiding the Resource Curse The Case Norway" (Holden, 2013):

تمثل التجربة النرويجية نموذجا مهما في إدارة الموارد النفطية وتحويلها من مصدر للاعتماد الريعي إلى أداة لتعزيز الاستدامة المالية والتنمية طويلة الأجل، مما يجعلها ذات صلة مباشرة بموضوع الدراسة المرتبط بالاستثمار الأجنبي المباشر والتنويع الاقتصادي. وقد تم اختيار هذه التجربة لأنها نجحت في تجنب كثير من مظاهر لعنة الموارد، واعتمدت على إطار مؤسسي ومالي قائم على الشفافية والرقابة والحوكمة الفعالة، إضافة إلى إنشاء صندوق سيادي يستثمر معظم الإيرادات النفطية في الخارج مع قاعدة مالية تحد من الإنفاق المباشر المرتبط بتقلبات أسعار النفط.

وما يميز التجربة النرويجية عن غيرها أنها تعاملت مع النفط بوصفه ثروة طويلة الأجل وليست موردا للإنفاق الفوري، حيث تم تحويل الإيرادات النفطية إلى صندوق التقاعد الحكومي العالمي، مع استخدام العائد الحقيقي المتوقع فقط والمقدر بنحو 4% لتمويل عجز الميزانية غير النفطية. وأسهم ذلك في رفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من مستوى أقل من متوسط دول OECD بنسبة 5% عام 1970م إلى مستوى أعلى بنسبة 70% عام 2010م، مع تقليل أثر تقلبات النفط وحماية الاقتصاد من التضخم والإنفاق غير المستدام.

وتوضح التجربة أن نجاح الدول الغنية بالموارد يعتمد على جودة المؤسسات والحوكمة الاقتصادية وكفاءة السياسات المالية، وليس فقط على حجم الإيرادات أو تدفقات الاستثمار. كما تؤكد أهمية توجيه الاستثمار الأجنبي نحو القطاعات الإنتاجية وربطه بنقل التكنولوجيا وتنمية رأس المال البشري وتعزيز المحتوى المحلي. وتتلخص التجربة في ثلاث مرتكزات رئيسة: تعظيم عوائد الدولة من الموارد الطبيعية، وإدارة هذه العوائد عبر صندوق سيادي مستقل، وضبط الإنفاق بقواعد مالية تحافظ على الاستدامة وحقوق الأجيال القادمة. ويمكن للمملكة العربية السعودية الاستفادة من هذه التجربة من خلال تعزيز الربط بين الإيرادات العامة والتنويع الاقتصادي، وتطوير قواعد مالية أكثر وضوحا، وتعزيز دور الصناديق السيادية في دعم القطاعات غير النفطية، إضافة إلى رفع مستوى الشفافية والرقابة وتقييم أثر الإنفاق العام على الإنتاجية والتنويع الاقتصادي، بما يدعم كفاءة وفاعلية المالية العامة وتحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030.

دراسة Borensztein & others (1998). بعنوان: " How does foreign direct investment affect economic growth?"

تمثل هذه الدراسة إحدى الدراسات الدولية المهمة المرتبطة بموضوع البحث؛ لأنها تناولت العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي من منظور نقل التكنولوجيا وتنمية القدرات الإنتاجية، وليس باعتباره مجرد تدفق لرأس المال. وقد تم اختيارها لكونها من الدراسات المرجعية المؤثرة، واعتمادها على تحليل قياسي مقارن شمل 69 دولة نامية (أمريكا اللاتينية وأفريقيا) خلال عقدين زمنيين، مع تركيزها على دور رأس المال البشري والقدرة المؤسسية في تعظيم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر. وما يميز الدراسة أنها أوضحت أن أثر الاستثمار الأجنبي في النمو والتنويع الاقتصادي لا يتحقق بصورة تلقائية، بل يعتمد على مستوى التعليم وكفاءة المؤسسات وقدرة الاقتصاد المحلي على استيعاب التكنولوجيا. كما بينت أن الاستثمار الأجنبي قد يكون أكثر إنتاجية من الاستثمار المحلي عندما يرتبط بقطاعات إنتاجية وتقنية متقدمة، وأنه يمكن أن يحفز الاستثمارات المحلية بدلا من مزاحمتها.

وتؤكد الدراسة أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يدعم التنوع الاقتصادي إذا وجه نحو القطاعات المعرفية والتقنية، ضمن سياسات عامة تستهدف رفع الإنتاجية وتنمية رأس المال البشري وتحفيز الابتكار، وهو ما يتوافق مع التوجهات السعودية في قطاعات الصناعة والتقنية والطاقة المتجددة والخدمات اللوجستية والسياحة. كما تتلخص نتائجها في أن نجاح الاستثمار الأجنبي يرتبط بجودة الحوكمة الاقتصادية وكفاءة السياسات العامة، وليس فقط بحجم التدفقات الاستثمارية.

ويمكن للمملكة العربية السعودية الاستفادة من هذه الدراسة من خلال التركيز على جودة الاستثمار الأجنبي وربط الحوافز الاستثمارية بنقل التقنية وتطوير رأس المال البشري وتعزيز المحتوى المحلي، إضافة إلى توجيه الإنفاق العام نحو التعليم والتدريب والتطوير التقني، بما يدعم التنوع الاقتصادي والاستدامة المالية ويعزز بناء اقتصاد أكثر إنتاجية وتنافسية.

دراسة Kittisak Jermsittiparsert (2022). بعنوان: " Enhancing Private Sector Contribution in GDP Region: A Panel Data Analysis E-Government and R&D in ASEAN through"

تمثل تجربة دول الآسيان (ASEAN) في تعزيز مساهمة القطاع الخاص من خلال التحول الرقمي والبحث والتطوير إحدى التجارب الحديثة المرتبطة بموضوع الدراسة، لأنها توضح دور السياسات العامة والحوكمة الرقمية في دعم القطاع الخاص والنمو الاقتصادي. وقد تم اختيار هذه التجربة لأن دول الآسيان تمثل اقتصادات نامية نجحت في تحقيق النمو عبر الانفتاح الاقتصادي والتحول الرقمي، مع اعتمادها على الحكومة الإلكترونية والبحث والتطوير لتعزيز الكفاءة والإنتاجية، إضافة إلى استخدام الدراسة لأساليب قياسية متقدمة خلال فترة امتدت 27 عاما، وهو ما يمنحها بعدا تحليليا مهما ومتشابها مع التوجهات السعودية في رؤية المملكة 2030.

وما يميز هذه التجربة أنها لم تنظر إلى التحول الرقمي باعتباره أداة تقنية فقط، بل أداة اقتصادية وتنموية تسهم في رفع كفاءة القطاع الخاص وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي. فقد أوضحت الدراسة أن الحكومة الإلكترونية تساعد في رفع الشفافية وتقليل التعقيدات الإدارية وتحسين الخدمات الحكومية، بينما يسهم البحث والتطوير في تعزيز الابتكار والإنتاجية ورفع تنافسية الشركات. كما بينت التجربة أن نمو القطاع الخاص يعتمد على جودة الإدارة العامة وكفاءة البيئة التنظيمية والاستثمار في رأس المال البشري، وليس فقط على الحوافز المالية.

وتتلخص نتائج التجربة في وجود أثر إيجابي طويل الأجل للحكومة الإلكترونية والبحث والتطوير في زيادة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي، مع أهمية التعليم والقدرات البشرية في تعزيز فاعلية هذه السياسات. ويمكن للمملكة العربية السعودية الاستفادة من هذه التجربة عبر تعزيز التكامل بين التحول الرقمي والسياسات الاقتصادية، والتوسع في الحكومة الإلكترونية والخدمات الرقمية، ودعم البحث والتطوير والابتكار، وتوجيه الإنفاق العام نحو مشاريع التحول الرقمي والبنية التقنية، بما يعزز كفاءة القطاع الخاص والاستدامة المالية والتنويع الاقتصادي.

4. منهجية البحث:

استخدمت هذه الدراسة على المنهج القياسي التحليلي للإجابة عن السؤال البحثي للدراسة، وذلك نظرا لاعتمادها على التحليلات الإحصائية عن طريق برنامج SPSS، واستخدام بيانات رقمية رسمية تتكون من المتغير المستقل وهو نسب السنوية للاستثمار الأجنبي المباشر لصافي تدفقات الاستثمار الوافدة، والمتغير التابع وهو نسب مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمقياس لتنوع الاقتصادي، وتهدف المنهجية إلى قياس طبيعة العلاقة وقوة الارتباط بين المتغيرين خلال الفترة المدروسة.

1.4. عينة البحث:

تم جمع البيانات من المصادر الرسمية حسب ما هو موضح أدناه على مدى 54 عاما تمتد خلال الفترة بين 1971 وحتى عام 2024، حيث تم الاعتماد على بيانات النسبة السنوية للاستثمار الأجنبي المباشر لصافي التدفقات الوافدة من البنك الدولي (World Bank,

ISSN: 2706-6495

2026)، بينما تم الحصول على بيانات نسبة إسهام القطاع الخاص على الناتج المحلي الحقيقي من تقرير البنك المركزي السعودي (البنك المركزي السعودي، 2026)

جدول 2: بيانات البنك الدولي (World Bank, 2026)، وتقرير البنك المركزي السعودي (البنك المركزي السعودي، 2026)

السنة	النسبة السنوية للاستثمار الأجنبي المباشر لصافي تدفقات الاستثمار الوافدة (%)	نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي(%)	السنة	النسبة السنوية للاستثمار الأجنبي المباشر لصافي تدفقات الاستثمار الوافدة (%)	نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي(%)
1971	-1514	12	1998	141	24
1972	-30	12	1999	-18	24
1973	-1853	11	2000	241	25
1974	596	11	2001	-1	25
1975	-50	14	2002	-3127	26
1976	-21	18	2003	96	27
1977	-197	17	2004	57	26
1978	71	16	2005	-1312	27
1979	-229	18	2006	136	28
1980	251	18	2007	103	30
1981	-204	18	2008	89	33
1982	171	20	2009	8	34
1983	44	25	2010	1118	36
1984	98	28	2011	96	38
1985	10	28	2012	107	38
1986	197	29	2013	67	39
1987	-121	26	2014	45	41
1988	28	27	2015	263	42
1989	199	25	2016	553	42
1990	-285	26	2017	5	42
1991	9	24	2018	1197	43
1992	-49	23	2019	25	43
1993	-1732	22	2020	53	44

1994	26	23	2021	1749	45
1995	-537	23	2022	94	46
1996	60	23	2023	85	46
1997	-270	24	2024	94	49

2.4. أدوات البحث:

تم اختيار الأدوات الإحصائية المستخدمة في هذه الدراسة انطلاقا من طبيعة المشكلة البحثية وأهدافها التي تركز على قياس العلاقة والأثر بين متغيرين كميين هما النسبة السنوية لصافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة والمتغير التابع المتمثل في نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بوصفها مؤشرا للتنوع الاقتصادي، وذلك خلال الفترة الزمنية التي تمتد من عام 1971م إلى عام 2024م. ولذلك كان من الضروري استخدام أدوات إحصائية قادرة على وصف البيانات واختبار خصائصها وقياس العلاقات بينها والتحقق من معنويتها الإحصائية.

أولا: الإحصاءات الوصفية

تم اختيار الإحصاءات الوصفية لأنها تمثل الخطوة الأساسية في أي تحليل كمي، إذ تساعد على فهم خصائص البيانات وتحديد اتجاهاتها العامة والكشف عن القيم المتطرفة ومدى تشتتها قبل الانتقال إلى الاختبارات الاستنتاجية. كما أنها مناسبة لطبيعة الدراسة التي تعتمد على بيانات اقتصادية ممتدة زمنيا وتحتاج إلى وصف تطور المتغيرات محل الدراسة خلال فترة زمنية طويلة. ولم يتم الاكتفاء بعرض البيانات الخام لأن ذلك لا يوفر فهما دقيقا لخصائصها أو لاتجاهاتها العامة.

ثانيا: اختبارات التوزيع الطبيعي

تم استخدام اختبارات التوزيع الطبيعي لأن غالبية الاختبارات المعلمية المستخدمة في الدراسة، مثل معامل ارتباط بيرسون والانحدار الخطي البسيط، تفترض أن البيانات أو بواقي النموذج تتبع توزيعا طبيعيا. وبالتالي فإن التحقق من هذا الافتراض يعد شرطا أساسيا لضمان صحة النتائج وقابليتها للتفسير الإحصائي. كما تم دعم الاختبارات العددية بالرسوم البيانية لزيادة موثوقية الحكم على طبيعة البيانات وعدم الاعتماد على مؤشر واحد فقط.

ثالثا: معامل ارتباط بيرسون

تم اختيار معامل ارتباط بيرسون لأنه الأنسب لقياس قوة واتجاه العلاقة الخطية بين متغيرين كميين مستمرين مقاسين بمقياس نسبي، وهو ما ينطبق على متغيرات الدراسة. كما أن الهدف الأول للدراسة يتمثل في اختبار وجود علاقة إحصائية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتنوع الاقتصادي، الأمر الذي يجعل معامل بيرسون أكثر ملاءمة من معاملات الارتباط الأخرى مثل سبيرمان أو كيندال التي تستخدم غالبا مع البيانات الرتبية أو غير الطبيعية.

رابعا: تحليل الانحدار الخطي البسيط

تم اختيار الانحدار الخطي البسيط لأن الدراسة تسعى إلى قياس أثر متغير مستقل واحد وهو النسبة السنوية لصافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة على متغير تابع واحد وهو نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. ويتميز هذا الأسلوب بقدرته على تقدير حجم التأثير واتجاهه والتنبؤ بالتغير المتوقع في المتغير التابع نتيجة التغير في المتغير المستقل. كما أنه يتسق مع فرضية الدراسة الرئيسة التي تبحث في أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنوع الاقتصادي، بينما لا تستدعي طبيعة الدراسة استخدام نماذج الانحدار المتعدد لعدم وجود متغيرات مستقلة إضافية ضمن النموذج الحالي.

ISSN: 2706-6495

خامسا: اختبارا F و t ومعامل التحديد R^2

تم استخدام اختبار (F) للتحقق من معنوية نموذج الانحدار ككل، أي للتأكد من قدرة المتغير المستقل على تفسير جزء ذي دلالة إحصائية من التغير في المتغير التابع. كما استخدم اختبار (t) لقياس معنوية معامل الانحدار والتأكد من أن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر ليس أثرا عشوائيا. أما معامل التحديد (R^2) فقد استخدم لقياس نسبة التباين في التنوع الاقتصادي التي يمكن تفسيرها من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو ما يساعد في تقييم القوة التفسيرية للنموذج.

سادسا: فحص افتراضات نموذج الانحدار

تم إجراء اختبارات افتراضات الانحدار لضمان سلامة النتائج وعدم تعرضها للتحيز الإحصائي. فاختبار دوربن واتسون يعد ضروريا بصورة خاصة لأن الدراسة تعتمد على بيانات زمنية تمتد لأكثر من خمسة عقود، مما يزيد احتمالية وجود ارتباط ذاتي بين البواقي. كما تم فحص تجانس التباين للتأكد من استقرار تباين الأخطاء عبر جميع المشاهدات، وهو شرط أساسي للحصول على تقديرات كفؤة وغير متحيزة لمعاملات الانحدار.

3.4. الحدود والقصور

1. الاعتماد على البيانات الرسمية المنشورة خلال الفترة (1971–2024).
2. اقتصرت الدراسة على الاستثمار الأجنبي المباشر دون الاستثمار غير المباشر، لارتباطه بالنمو الاقتصادي بشكل مباشر.
3. اعتمدت الدراسة على بيانات صافي التدفقات الوافدة للاستثمار الأجنبي المباشر بدلا من صافي الاستثمار الأجنبي، لأنها تعكس بصورة أوضح حجم رؤوس الأموال الداخلة فعليا إلى الاقتصاد السعودي .
4. تم استخدام النسب السنوية بدلا من القيم المطلقة للاستثمار الأجنبي المباشر لقياس التغيرات الاقتصادية وتحليل العلاقة الديناميكية مع التنوع الاقتصادي بصورة أدق .
5. استخدمت الدراسة النسب المئوية (%) لجميع المتغيرات لتحقيق الاتساق وتسهيل المقارنة والتحليل الإحصائي.
6. اعتمدت الدراسة على بيانات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بدلا من الاسمي، لأنه يستبعد أثر التضخم ويعكس التغير الحقيقي في النشاط الاقتصادي، واقتصرت بيانات مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على القطاع غير النفطي.
7. وجود ارتباط ذاتي بين البواقي قد يؤثر على قيمة معامل التحديد (R^2) ويظهرها بصورة غير دقيقة.
8. هناك تحدي في تصنيف الاستثمار الأجنبي المباشر في كونه قطاع خاص أم عام، فالدراسة الحالية تفترض بأن القطاع الخاص يعنى بجميع المشاريع والاستثمارات الخاصة، ويشمل ذلك المشروعات الممولة من قبل الحكومة، والتي يتم تنفيذها من قبل قطاع خاص مثل مشروع نيوم، ومشاريع صندوق الاستمارات العامة، وغيرها.

4.4. فرضيات ومتغيرات البحث:

الدراسة تفترض بأن "توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الاستثمار الأجنبي المباشر ونسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1971–2024)، بما يعكس دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم التنوع الاقتصادي". والفرضية تستند إلى ما أشار إليه تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) في عام 2024 من أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر يعد أحد المحركات الرئيسة للتحول الهيكلي والتنمية الاقتصادية، حيث لا يقتصر آثارها على زيادة رأس المال، بل تمتد إلى نقل التكنولوجيا والخبرات الإدارية ورفع الإنتاجية وتعزيز تنافسية القطاع الخاص، الأمر الذي يسهم في تطوير القطاعات غير النفطية وتوسيع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد، وبالتالي دعم التنوع الاقتصادي (UNCTAD, 2024).

المتغير المستقل هو النسبة السنوية للاستثمار الأجنبي المباشر لصافي تدفقات الاستثمار الوافدة.

المتغير التابع هو نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمقياس للتنوع لاقتصادي.

5. النتائج ومناقشتها:

يعرض هذا القسم نتائج التحليل الإحصائي والقياسي الذي أجري للإجابة عن سؤال الدراسة واختبار فرضياتها، والمتعلق بطبيعة العلاقة بين صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة (المتغير المستقل) ونسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (المتغير التابع) بوصفها مؤشرا للتنويع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1971–2024). ولا يقتصر القسم على عرض المخرجات الإحصائية، بل يسعى إلى تفسيرها ومناقشتها في ضوء الإطار النظري والدراسات السابقة والمؤشرات الفعلية للاقتصاد السعودي.

1.5. التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة:

تم تحليل البيانات باستخدام برنامج ال SPSS لقياس علاقة النسبة السنوية للاستثمار الأجنبي المباشر لصافي تدفقات الاستثمار الوافدة في نسبة إسهام القطاع الخاص على الناتج المحلي الحقيقي لدعم التنويع الاقتصادي من عام 1971م إلى 2024م.

الجدول (3): الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة خلال الفترة (1971–2024).

Statistics

		FDI_YearlyPercent	PrivateToGDPReal
N	Valid	54	54
Mean		-62.35	28.22
Median		48.71	26.00
Range		4876	38
Minimum		-3127	11
Maximum		1749	49

a. Multiple modes exist. The smallest value is shown

بناء على الجدول (3) يتبين ما يلي:

- تم تسجيل أعلى نسبة سنوية للاستثمار الأجنبي المباشر لصافي تدفقات الاستثمار الوافدة في عام 2021م بقيمة 1749% بالمقارنة بعام 2020م، ويعزو هذا الارتفاع لما ذكره تقرير "تسريع التحول الاقتصادي في المملكة العربية السعودية من خلال الاستثمار" في أن هذا الارتفاع كان تعويض طبيعي للانكماش الحاد الذي شهدته الاستثمارات العالمية والمحلية في عام 2020 نتيجة تداعيات جائحة كورونا (كوفيد19)، حيث ساهم رفع القيود وإعادة فتح الأسواق في تدفق رؤوس الأموال مجددا إلى السوق السعودي (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 2021).
- كانت أقل نسبة سنوية للاستثمار الأجنبي المباشر لصافي تدفقات الاستثمار الوافدة في عام 2002م بقيمة 3127%- بالمقارنة بعام 2001م، ويعزو ذلك لانخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى السعودية بشكل رئيسي إلى تداعيات أحداث 11 سبتمبر 2001 عالميا، وانخفاض تدفقات صفقات الاندماج والاستحواذ، والتباطؤ الاقتصادي العالمي الذي أثر سلبا على قرارات المستثمرين والشركات متعددة الجنسيات وتسبب في حالة من الترقب والحذر (UN Trade and Development, 2002).

- كانت أعلى نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عام 2024م بقيمة 49%، حيث يتضح من البيانات بأن نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على ارتفاع مستمر منذ عام 1971م، والارتفاع الملحوظ في عام 2024 يعود إلى الإصلاحات الاقتصادية الشاملة ضمن رؤية السعودية 2030 التي تستهدف الوصول إلى نسبة 65% بحلول عام 2030م، والنجاح في تقليل الاعتماد على النفط لصالح الأنشطة غير النفطية (alphabeta, 2025).
- كانت أقل نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال عامي 1973م و1974م بقيمة 11%، ويعود هذا الانخفاض بشكل رئيسي إلى طفرة أسعار النفط الهائلة والنمو الضخم للقطاع العام، مما جعل النمو في القطاع النفطي والحكومي يطغى رقميا على نمو القطاع الخاص، مما تسبب في تراجع الحصة النسبية للقطاع الخاص لناتج المحلي على الرغم من استمرار نموه الفعلي بشكل منفصل (المدينة، 2012).
- ويتضح من البيانات بأن متوسط النسب السنوية للاستثمار الأجنبي المباشر لصافي تدفقات الاستثمار الوافدة هي -62.35% (وسيتم لاحقا توضيح ما إذا كان هناك دلالة إحصائية)، ومتوسط نسب مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي هي 28.22%.

2.5. تحليل الارتباط بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومساهمة القطاع الخاص:

الجدول (4): نتائج اختبار معامل ارتباط بيرسون بين متغيرات الدراسة.

Correlations

		FDI_YearlyPercent	PrivateToGDPReal
FDI_YearlyPercent	Pearson Correlation	1	.380**
PrivateToGDPReal	Pearson Correlation	.380**	1

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

بناء على تحليل الـ SPSS والجدول (4)، يتضح بأن قيمة معامل ارتباط بيرسون 0.380 موجبة ضعيفة (لعدم اقتراب قيمتها من 1) وبذلك توجد علاقة طردية بين النسبة السنوية للاستثمار الأجنبي المباشر لصافي تدفقات الاستثمار الوافدة ونسبة مساهمة القطاع الخاص لناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المملكة، بمعنى أنه كلما زادت النسبة السنوية للاستثمار الأجنبي المباشر لصافي تدفقات الاستثمار الوافدة زادت نسبة مساهمة القطاع الخاص لناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والعكس صحيح. وعليه، فإن زيادة النسبة السنوية للاستثمار الأجنبي المباشر لصافي تدفقات الاستثمار الوافدة تؤثر إيجابا على نسبة مساهمة القطاع الخاص لناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمصدر للتنوع الاقتصادي في المملكة.

وإذا أردنا اختبار معنوية معامل الارتباط عند مستوى معنوية 5% فسيكون على النحو التالي:

الفرض العدمي: قيمة معامل الارتباط تساوي صفر (لا تختلف قيمة معامل الارتباط عن الصفر)

الفرض البديل: قيمة معامل الارتباط لا تساوي صفر (تختلف قيمة معامل الارتباط عن الصفر)

$$H0: r = 0$$

$$H1: r \neq 0$$

وحيث يتضح من الجدول السابق بأن مستوى المعنوية المصاحب لمعامل الارتباط قيمته 0,005 وهو أقل من 0,05، بالتالي نرفض الفرض العدمي، ونقبل الفرض البديل القائل بأن قيمة معامل الارتباط لا تساوي صفر بدرجة ثقة 95 %.

ISSN: 2706-6495

3.5. نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي البسيط:

1.3.5. جودة الملاءمة ومعامل التحديد

الجدول (5): ملخص نموذج الانحدار الخطي البسيط (Model Summary).

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
dimension0 1	.380[a]	.144	.128	9.565	.360

a. Predictors: (Constant), FDI_YearlyPercent

b. Dependent Variable: PrivateToGDPReal

يتضح من هذا الجدول (5) أن:

1- قيمة معامل الارتباط 0.380 موجبة بين النسبة السنوية للاستثمار الأجنبي المباشر لصافي تدفقات الاستثمار الوافدة ونسبة مساهمة القطاع الخاص لناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المملكة.

2- قيمة معامل التحديد r2 (وهو مربع قيمة معامل الارتباط) تساوي 0.144 بمعنى أن 14% من التغير في نسب مساهمة القطاع الخاص لناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المملكة يكون بسبب التغير في النسب السنوية للاستثمار الأجنبي المباشر لصافي تدفقات الاستثمار الوافدة، وأما باقي النسبة (100 - 14% = 86%) ترجع لعوامل أخرى مثل أسعار النفط، والإنفاق الحكومي، وجودة الحوكمة والبيئة التنظيمية، ورأس المال البشري في المملكة.

ملاحظة: تشير النتائج إلى أن أسعار النفط، والإنفاق الحكومي، وجودة الحوكمة والبيئة التنظيمية، ورأس المال البشري تمثل أبرز العوامل الأخرى المؤثرة في التنوع الاقتصادي ومساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، حيث فسرت ما يقارب 86% من التغيرات. وتدعم الدراسات السابقة ذلك؛ إذ أوضحت دراسة Albader & others أن أسعار النفط تؤثر بصورة مباشرة في الإيرادات العامة والنشاط الاقتصادي في المملكة بحكم طبيعة الاقتصاد الريعي، بينما بينت دراسة Albassam استمرار ارتباط نمو القطاع الخاص بالإنفاق الحكومي. كما بينت دراسة ASEAN أهمية الحوكمة والبيئة التنظيمية في جذب الاستثمارات وتعزيز تنافسية القطاع الخاص، في حين أشارت دراسة Borensztein ودي جريجوريو ولي إلى دور رأس المال البشري في رفع الإنتاجية وتعزيز الاستفادة من الاستثمار الأجنبي والتقنيات الحديثة. إضافة إلى ذلك، توجد عوامل أخرى مؤثرة أيضا، مثل السياسات المالية والنقدية، والتحول الرقمي، والبحث والتطوير، وتطور القطاعات غير النفطية، والبنية التحتية، والاستقرار الاقتصادي، وكفاءة القطاع الخاص، والانفتاح التجاري، والحوافز الاستثمارية، إلى جانب المتغيرات الاقتصادية العالمية كالتضخم وأسعار الفائدة.

3- أن قيمة معامل ديربن واتسون تساوي 0.36 وتستخدم هذه القيمة لاختبار استقلالية الأخطاء أو وجود ارتباط ذاتي بين البواقي، حيث تفترض طريقة المربعات الصغرى التي تستخدم في تقدير معالم معادلة الانحدار عدم وجود ارتباط ذاتي بين أخطاء الانحدار أو البواقي، ويتم الاختبار على النحو التالي:

الفرض العدمي: لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي

الفرض البديل: يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي

ISSN: 2706-6495

أو يمكن صياغته بالشكل التالي:

$$H0: \hat{\rho} = 0, H1: \hat{\rho} \neq 0$$

حيث إن $\hat{\rho}$ تعبر عن معامل الارتباط الذاتي بين البواقي، وتحسب قيمتها باستخدام قيمة ديربن واتسون DW = 0.36 كما يلى:

$$\hat{\rho} = 1 - DW/2 = 1 - (0.36/2) = 0.82$$

فإذا كانت قيمة $\hat{\rho}$ تساوي 0,3 فأكثر فيتم رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل، والعكس صحيح. وفي هذه الحالة نجد أن قيمة معامل الارتباط الذاتي بين البواقي تساوي 0.82 وهي أكبر من 0,3، بالتالي يتم رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل القائل بوجود ارتباط ذاتي بين البواقي بدرجة ثقة 95%، وهذا القرار يضعف النموذج أو معادلة الانحدار.

وبالأخذ بالاعتبار بأن عدد بيانات العينة 54 (أكثر من 15) والتي تعتبر كافية للقياس، وأن النموذج الخطي البسيط المذكور في الدراسة هو الأمثل بالمقارنة بغيره، فقد يعزو وجود الارتباط الذاتي لوجود متغيرات مهمة سواء كانت كمية أم وصفية يجب الأخذ بها، وهذا يوضحه قيمة معامل التحديد r2 (وهو مربع قيمة معامل الارتباط) تساوي 14%، أي أن هناك عوامل تؤثر بنسبة 86% في نسبة مساهمة القطاع الخاص لناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المملكة مثل أسعار النفط، والإنفاق الحكومي، وجودة الحوكمة والبيئة التنظيمية، ورأس المال البشري في المملكة.

ملاحظ: وجود الارتباط الذاتي بين البواقي يؤثر على قيمة معامل التحديد r2، فقد يظهر قيمة معامل التحديد بقيمة غير حقيقية. كما أن الأخطاء تكون مترتبة على بعضها فتأثر على التنبؤ باستخدام نموذج الانحدار المذكور في الدراسة. وبالرغم مما تم ذكره، فيجدر الذكر بأن نموذج الدراسة (نموذج الانحدار الخطي البسيط) يعمل ويمكن استخدامه في التنبؤ بناء على اختبار ANOVA.

2.3.5. اختبار المعنوية الكلية للنموذج

الجدول (6): نتائج تحليل التباين لاختبار المعنوية الكلية للنموذج (ANOVA).

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	802.232	1	802.232	8.769	.005[a]
	Residual	4757.102	52	91.483		
	Total	5559.333	53			

a. Predictors: (Constant), FDI_YearlyPercent

b. Dependent Variable: PrivateToGDPReal

الجدول (6) يعد من أهم الجداول حيث يتعلق باختبار معنوية معادلة الانحدار، على النحو التالي :

الفرض العدمي: لا توجد علاقة سببية بين المتغير المستقل "النسبة السنوية للاستثمار الأجنبي المباشر لصافي تدفقات الاستثمار الوافدة" والمتغير التابع "نسبة مساهمة القطاع الخاص لناتج المحلي الإجمالي الحقيقي"

الفرض البديل: توجد علاقة سببية بين المتغير المستقل "النسبة السنوية للاستثمار الأجنبي المباشر لصافي تدفقات الاستثمار الوافدة" والمتغير التابع "نسبة مساهمة القطاع الخاص لناتج المحلي الإجمالي الحقيقي"

وحيث أن مستوى المعنوية المصاحب لقيمة F يساوى 0,005 وهو أقل من 0.05، بالتالي نرفض الفرض العدمي ونقبل الفرض البديل القائل بوجود علاقة ارتباطية موجبة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ونسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عبر تحليل المتغير المستقل "النسبة السنوية للاستثمار الأجنبي المباشر لصافي تدفقات الاستثمار الوافدة" والمتغير التابع "نسبة مساهمة القطاع الخاص لناتج المحلي الإجمالي الحقيقي" بدرجة ثقة 95% فالمعادلة تجتاز ويمكن استخدامها.

3.3.5. معاملات الانحدار والتفسير الاقتصادي:

الجدول (7): معاملات نموذج الانحدار الخطي البسيط (Coefficients).

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	95.0% Confidence Interval for B	
		B	Std. Error	Beta			Lower Bound	Upper Bound
1	(Constant)	28.559	1.307		21.858	.000	25.937	31.181
	FDI_YearlyPercent	.005	.002	.380	2.961	.005	.002	.009

a. Dependent Variable: PrivateToGDPReal

الجدول (7) يستخرج منه معادلة الانحدار الخطي البسيط، وهي: $\hat{y} = 28.559 + 0.005\ X$

ملاحظة: تم اختبار النموذج الأسي عن طريق برنامج الSPSS، ويوجد به ارتباط ذاتي بين البواقي بقيمة 0.8245 وهي تساوي تقريبا النموذج الخطي البسيط المذكور بالأعلى، ولكن تم اعتماد النموذج الخطي البسيط لأنه النموذج الأبسط.

4.5. الاختبارات التشخيصية للنموذج القياسي

1.4.5. اختبار الارتباط الذاتي Durbin–Watson

أظهرت نتائج اختبار ديربن–واتسون، الواردة في جدول (3) ملخص النموذج (Model Summary)، أن قيمة الاختبار بلغت 0.360، وهي قيمة تشير إلى وجود ارتباط ذاتي موجب قوي بين بواقي نموذج الانحدار الخطي البسيط، مما يستدعي الحذر في تفسير دلالة معاملات النموذج.

2.4.5. اختبار طبيعية البواقي

الجدول (8): نتائج اختبار كولموغوروف–سميرنوف لطبيعية توزيع البواقي.

One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test

	Unstandardized Residual
Kolmogorov-Smirnov Z	1.006
Asymp. Sig. (2-tailed)	.263

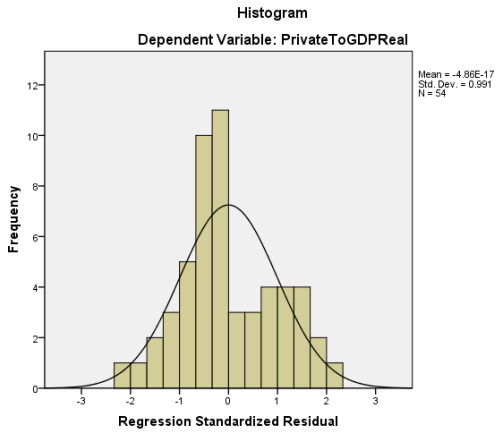
a. Test distribution is Normal.

b. Calculated from data.

ISSN: 2706-6495

بناء على الجدول (8)، تم استخدام اختبار العينة الغير معلمي (Smirnov Kolmogorov)، يتبين بأن النموذج يتبع التوزيع الطبيعي، حيث إن قيمة المعامل 0.263 أكبر من 5%.

الشكل (2): Histogram المدرج التكراري للبواقي المعيارية.



يستخدم الشكل (2) في اختبار اعتدالية توزيع الأخطاء والذي يعد أحد فروض الانحدار أو فروض طريقة المربعات الصغرى المستخدمة في تقدير معالم معادلة الانحدار، كما يلي:

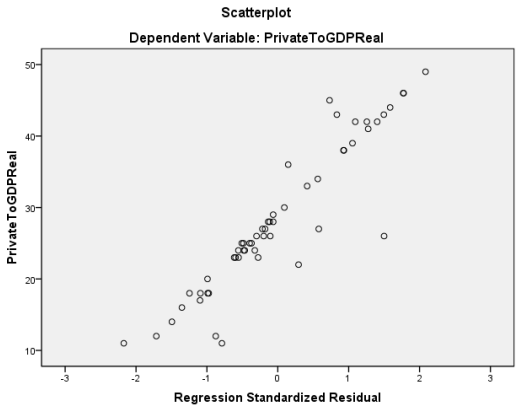
الفرض العدمي: الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي (لا يختلف التوزيع التكراري للأخطاء عن التوزيع التكراري الطبيعي)

الفرض البديل: الأخطاء لا تتبع التوزيع الطبيعي

ويبدوا من الشكل أن الأخطاء (المستطيلات) يقع معظمها أسفل توزيع المنحنى الطبيعي، كما أن متوسط قيمة الأخطاء تساوى -4.86E-17، بمعنى تساوي صفر تقريبا، والانحراف المعياري يساوى 0.991 يعنى يساوي 1 تقريبا، بالتالي نقبل الفرض العدمي القائل بأن الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي بدرجة ثقة 95%.

3.4.5. فحص تجانس تباين البواقي

الشكل (3): التمثيل البياني للبواقي مقابل القيم المقدرة. Residual Scatterplot



يستخدم الشكل (3) في اختبار تجانس توزيع الأخطاء، والذي يعد أحد فروض الانحدار أو فروض طريقة المربعات الصغرى المستخدمة في تقدير معالم معادلة الانحدار، كما يلي:

الفرض العدمي: الأخطاء تتوزع بشكل متجانس

ISSN: 2706-6495

الفرض البديل: الأخطاء لا تتوزع بشكل متجانس

ويبدوا من الشكل أن الأخطاء ليس لها نمط أو شكل، مما يدل على أنها تتوزع بشكل متجانس، بالتالي نقبل الفرض العدمي القائل بأن الأخطاء متجانسة، بدرجة ثقة 95%.

5.5. مناقشة النتائج في ضوء التحولات الاقتصادية في المملكة العربية السعودية:

تشير بيانات الاستراتيجية الوطنية للاستثمار المذكورة في قسم " نبذة عن جهود الاستثمار في المملكة العربية السعودية" إلى أن المملكة العربية السعودية حققت تقدما ملموسا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال السنوات الأخيرة، وهو ما يتضح من ارتفاع التدفقات الاستثمارية الداخلة إلى 119 مليار ريال في عام 2024، متجاوزة مستهدف الاستراتيجية الوطنية للاستثمار البالغ 109 مليارات ريال بنسبة 9%، إضافة إلى تحقيق نمو سنوي بلغ 24% مقارنة بعام 2023. كما ارتفع إجمالي تكوين رأس المال الثابت من 672 مليار ريال في عام 2017 إلى نحو 1.44 تريليون ريال بنهاية عام 2024، أي بزيادة تجاوزت 114% خلال سبع سنوات فقط. وتعكس هذه المؤشرات نجاح السياسات الاقتصادية والإصلاحات التنظيمية التي تبنتها المملكة في تعزيز جاذبية البيئة الاستثمارية وتحفيز النشاط الاقتصادي غير النفطي.

كما تشير البيانات إلى تحول مهم في هيكل الاستثمار داخل الاقتصاد السعودي، حيث أصبح القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي يسهمان في تمويل نحو 75% من إجمالي الاستثمارات مقابل 25% فقط للحكومة وصندوق الاستثمارات العامة، وهو ما يعكس نموا في دور القطاع الخاص كمحرك رئيس للنشاط الاقتصادي. ومن منظور الإدارة العامة والمالية العامة، فإن هذا التحول يمثل انتقالا تدريجيا من نموذج الاقتصاد المعتمد على الإنفاق الحكومي إلى نموذج تنموي أكثر استدامة يقوم على تمكين القطاع الخاص وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، الأمر الذي يسهم في رفع كفاءة تخصيص الموارد العامة بكفاءة وفعالية، وتحقيق مستهدفات الاستدامة المالية.

إلا أن التحليل يظهر في الوقت نفسه أن ارتفاع التدفقات الداخلة لا يعكس بالضرورة تحسنا مماثلا في صافي الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث ارتفعت التدفقات الخارجة من 10 مليارات ريال عام 2023 إلى 39 مليار ريال عام 2024، أي بزيادة بلغت 290%، مما أدى إلى انخفاض صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي من 86 مليار ريال إلى 80 مليار ريال خلال الفترة نفسها. ويشير ذلك إلى أن تقييم نجاح السياسات الاستثمارية لا ينبغي أن يعتمد فقط على حجم التدفقات الوافدة، بل يجب أن يشمل جودة الاستثمار واستدامته وقدرته على تحقيق قيمة مضافة طويلة الأجل داخل الاقتصاد الوطني. وتدعم مؤشرات التنوع الاقتصادي هذا الاتجاه؛ إذ ارتفع مؤشر التعقيد الاقتصادي للمملكة من 0.31 عام 1998 إلى 0.66 عام 2024، أي بزيادة تقارب 113%، مع تقدم المملكة إلى المركز 38 عالميا. ويعكس هذا التطور تحسنا في قدرة الاقتصاد السعودي على إنتاج وتصدير سلع وخدمات أكثر تعقيدا واعتمادا على المعرفة والتقنية مثل الصناعات التحويلية المتقدمة، والتقنيات الحديثة، والخدمات اللوجستية، والطاقة المتجددة، نظرا لأن نتائج الدراسة أظهرت أن نجاح التنوع الاقتصادي يرتبط بنوعية الأنشطة الاقتصادية وتعقيدها أكثر من ارتباطه بزيادة التدفقات الاستثمارية في حد ذاتها، وهو ما يعد مؤشرا أكثر دقة على التحول الهيكلي الحقيقي مقارنة بالمؤشرات التقليدية المرتبطة بالنمو الاقتصادي فقط. كما أن الارتفاع المستمر للمؤشر عبر أكثر من عقدين يشير إلى أن جهود التنوع الاقتصادي لم تعد تقتصر على التوسع الكمي في الأنشطة غير النفطية، بل امتدت إلى تطوير القدرات الإنتاجية والتكنولوجية للاقتصاد الوطني.

وبالربط بين هذه النتائج وبين نتائج الدراسة الإحصائية التي بينت وجود علاقة ارتباط طردية ذات دلالة إحصائية بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، يمكن الاستدلال على أن الاستثمار الأجنبي المباشر أسهم في دعم عملية التنوع الاقتصادي في المملكة. إلا أن حجم هذا الأثر لا يرتبط فقط بزيادة التدفقات الاستثمارية، بل يتأثر أيضا

ISSN: 2706-6495

بعوامل أخرى مثل جودة الحوكمة الاقتصادية، وكفاءة البيئة التنظيمية، ومستوى رأس المال البشري، وقدرة الاقتصاد المحلي على استيعاب التكنولوجيا ونقل المعرفة وتوطينها.

ويستند هذا الاستدلال إلى الأساس النظري الذي اعتمدته الدراسة في اختيار نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مؤشرا بديلا للتنويع الاقتصادي، إذ لم تختبر الدراسة التنوع الاقتصادي بصورة مباشرة. ففي الاقتصادات الريعية كالاقتصاد السعودي، لا يقتصر الاعتماد على النفط على هيمنة القطاع النفطي على الناتج والصادرات، بل يمتد إلى هيمنة الدولة على النشاط الاقتصادي من خلال تملكها للثروة النفطية وتوظيف عوائدها في الإنفاق العام بوصفه المحرك الرئيس للطلب والنمو. وبما أن النشاط النفطي يتركز في يد الدولة وشركاتها، في حين ينصرف الجزء الأكبر من نشاط القطاع الخاص إلى الأنشطة غير النفطية كالصناعات التحويلية والتجارة والخدمات والتقنية، فإن ارتفاع حصة القطاع الخاص من الناتج الحقيقي يعكس انتقال مصادر توليد الناتج من الريع النفطي الذي تديره الدولة إلى أنشطة إنتاجية متنوعة يقودها القطاع الخاص، وهو جوهر التحول الهيكلي الذي يقصده التنويع الاقتصادي. ويتسق هذا الربط مع توجه رؤية المملكة 2030 التي جعلت رفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي من 40% إلى 65% أحد المؤشرات الرئيسة لقياس التقدم في تنويع الاقتصاد (رؤية المملكة العربية السعودية 2030، n.d.).

كما يجد هذا المؤشر أهميته في النظريات التي استند إليها الإطار النظري؛ فوفقا لنظريتي الانتشار التكنولوجي والنمو الداخلي، فإن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في التنويع لا يتحقق بصورة مباشرة، وإنما ينتقل عبر القطاع الخاص المحلي من خلال سلاسل الإمداد، وانتقال المعرفة والمهارات إلى الشركات الوطنية، مما يجعل نمو القطاع الخاص القناة الرئيسة التي يظهر من خلالها أثر الاستثمار الأجنبي في توسيع القاعدة الإنتاجية. وفي المقابل، تفسر نظرية لعنة الموارد ضعف التنويع في الاقتصاد النفطي عبر مزاحمة القطاع الريعي والإنفاق الحكومي للقطاع الخاص وإضعاف قدرته التنافسية، ومن ثم فإن تنامي حصة القطاع الخاص من الناتج الحقيقي يعد دليلا على تراجع هذا الأثر وتحسين قدرة الاقتصاد على توليد مصادر نمو بديلة. وبذلك يمكن تفسير العلاقة الطردية التي توصلت إليها الدراسة بأنها علاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وأحد الأبعاد الجوهرية للتنويع الاقتصادي، وهو تنويع الفاعلين الاقتصاديين ومصادر توليد الإيراد.

ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن مساهمة القطاع الخاص تظل مؤشرا غير مباشر للتنويع الاقتصادي، ولا ترادفه تماما؛ إذ قد ترتفع حصة القطاع الخاص نتيجة توسعه في أنشطة منخفضة القيمة المضافة، أو في أنشطة مرتبطة بالقطاع النفطي أو معتمدة على الإنفاق الحكومي كالمقاولات والبتروكيماويات، دون أن يصاحب ذلك تنوع حقيقي في هيكل الإنتاج والصادرات. ولهذا حرصت الدراسة على تعزيز نتائجها القياسية بمؤشرات مكملة، أبرزها مؤشر التعقيد الاقتصادي الذي يقيس تنوع الهيكل الإنتاجي والمعرفي بصورة أكثر مباشرة، إضافة إلى بيانات الاستراتيجية الوطنية للاستثمار. كما يفتح ذلك المجال أمام دراسات مستقبلية تختبر العلاقة باستخدام مقاييس مباشرة للتنويع، مثل حصة الناتج المحلي غير النفطي، وحصة الصادرات غير النفطية من إجمالي الصادرات، ونسبة الإيرادات غير النفطية في الميزانية العامة.

6. ملخص النتائج:

أجابت الدراسة على سؤالها الرئيس المتعلق بأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنوع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، وأظهرت النتائج وجود علاقة ارتباطية موجبة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ونسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة (1971–2024). وقد تبينت هذه العلاقة على التنوع الاقتصادي نظريا؛ إذ تعد مساهمة القطاع الخاص مؤشرا على انتقال مصادر الناتج من الريع النفطي الذي تديره الدولة إلى أنشطة إنتاجية متنوعة، ومن ثم فإن اقترانها الموجب بالاستثمار الأجنبي ينسجم مع ما تطرحه نظريات التحديث والانتشار التكنولوجي والنمو الداخلي من أن الاستثمار الأجنبي قد يدعم التنوع

الاقتصادي عبر تعزيز دور القطاع الخاص ونقل التقنية والمعرفة إليه. ويبقى هذا التفسير مرجحا لا مثبتا، لأن الدراسة لم تختبر التنوع الاقتصادي بصورة مباشرة، ولأن القدرة التفسيرية للنموذج محدودة ويتأثر بالارتباط الذاتي بين البواقي.

كما بينت النتائج أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعد أحد العوامل الداعمة للتنوع الاقتصادي، إلا أن تأثيره يرتبط بفاعلية السياسات العامة وجودة الحوكمة الاقتصادية وطبيعة القطاعات المستفيدة من الاستثمار، الأمر الذي يشير إلى أن تحقيق التنوع الاقتصادي المستدام يتطلب تكامل الاستثمار الأجنبي مع الإصلاحات المؤسسية والتنموية الأخرى، وتوجيه الاستثمار الأجنبي المباشر نحو القطاعات غير النفطية والأنشطة ذات القيمة المضافة المرتفعة مثل الصناعات التحويلية المتقدمة، والتقنيات الحديثة، والخدمات اللوجستية، والطاقة المتجددة. كما تشير النتائج إلى أن الاقتصاد السعودي بدأ ينتقل من الاعتماد على التوسع الكمي في الأنشطة الاقتصادية إلى تعزيز التعقيد الإنتاجي والمعرفي، وهو ما يعد مؤشرا أكثر استدامة على نجاح التحول الاقتصادي.

ويتضح كذلك من تحليل الدراسة أن للاستثمار الأجنبي المباشر دورا إيجابيا في دعم التنوع الاقتصادي في المملكة، ولكن هذا الدور محدود وغير كاف وحده. فنتائج معامل ارتباط بيرسون بقيمة الارتباط 0.380 أظهرت وجود علاقة ارتباطية موجبة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ونسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي؛ ولكنها ضعيفة، مما يعني أن زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ترتبط بارتفاع مساهمة القطاع الخاص بوصفها مؤشرا للتنوع الاقتصادي. كما أظهر معامل التحديد أن الاستثمار الأجنبي المباشر يفسر نحو 14% فقط من التغير في مساهمة القطاع الخاص، بينما تعود النسبة الأكبر، وهي 86%، إلى عوامل أخرى مثل أسعار النفط، والإنفاق الحكومي، وجودة الحوكمة والبيئة التنظيمية، ورأس المال البشري في المملكة. لذلك، يمكن القول إن الاستثمار الأجنبي المباشر يمثل عاملا مساعدا ومحفزا للتنوع الاقتصادي في السياق السعودي، لكنه لا يعد العامل الحاسم بمفرده، بل تتوقف فاعليته على توجيهه نحو القطاعات غير النفطية، وربطه بالإصلاحات الاقتصادية، وتحسين بيئة الأعمال، وتعزيز قدرة القطاع الخاص على الاستفادة من رأس المال والتقنية والمعرفة المصاحبة له.

ويشير تحليل الدراسة إلى أن المملكة العربية السعودية نجحت بدرجة كبيرة في تعزيز قدرتها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الإصلاحات الاقتصادية والمؤسسية المرتبطة برؤية المملكة 2030، وهو ما انعكس في تحقيق مستويات قياسية من التدفقات الاستثمارية وتكوين رأس المال الثابت وارتفاع مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي. كما تؤكد النتائج أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمثل أحد العوامل الداعمة للتنوع الاقتصادي من خلال دوره في توسيع القاعدة الإنتاجية وتعزيز مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. وتظهر النتائج أن التنوع الاقتصادي في المملكة يشهد تطورا تدريجيا ومستداما، وهو ما يتضح من التحسن المستمر في مؤشر التعقيد الاقتصادي وارتفاع ترتيب المملكة عالميا، الأمر الذي يعكس نجاحا نسبيا في بناء اقتصاد أكثر تنوعا وقدرة على إنتاج الأنشطة الاقتصادية ذات القيمة المضافة المرتفعة، وفي المقابل، تؤكد النتائج أن نجاح الاستثمار الأجنبي المباشر لا يقاس بحجم التدفقات الداخلة فقط (نظرا لوجود تدفقات خارجة كذلك) بل بقدرته على تحقيق آثار تنموية طويلة الأجل من خلال نقل التكنولوجيا ورفع الإنتاجية وتطوير رأس المال البشري وتعزيز المحتوى المحلي. كما يوضح التحليل بأن هناك عوامل أخرى مؤثرة في التنوع الاقتصادي تتجاوز الاستثمار الأجنبي المباشر، من أبرزها جودة الحوكمة الاقتصادية، وكفاءة السياسات العامة، والإنفاق الحكومي، والتقدم التقني، ورأس المال البشري، وهو ما يفسر أن الاستثمار الأجنبي يمثل جزءا من منظومة أوسع تقود عملية التحول الاقتصادي في المملكة.

ويستنتج كذلك بأن محدودية التنوع الاقتصادي في المملكة قبل رؤية 2030 كان يعزو إلى استمرار الاعتماد النسبي على النفط وضعف التحول الهيكلي للقطاعات غير النفطية، كما أشارت إليه دراسة البسام (Albassam, 2015). إضافة إلى ذلك، فإن الاستفادة الكاملة من الاستثمار الأجنبي المباشر كانت مقيدة بمدى قدرة الاقتصاد على استيعاب التكنولوجيا والمعرفة ونقلها إلى القطاع الخاص

ISSN: 2706-6495

المحلي، وهو ما تؤكد عليه دراسة Borensztein وآخرين (Borensztein & others, 1998) التي ترى أن رأس المال البشري وكفاءة المؤسسات يمثلان شرطا أساسيا لتعظيم الأثر التنموي للاستثمار الأجنبي المباشر.

7. التوصيات والمقترحات:

في ضوء نتائج الدراسة، توصي الدراسة بتركيز السياسات الاستثمارية في المملكة العربية السعودية على توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر نحو القطاعات التي تمتلك فيها المملكة مزايا نسبية وتنافسية حقيقية، مثل الخدمات اللوجستية، والصناعات التعدينية، والطاقة المتجددة، والسياحة، والتقنية المتقدمة، والصناعات التحويلية المرتبطة بالموارد المحلية. وتستند هذه التوصية إلى نتائج الدراسة التي بينت أن أثر الاستثمار الأجنبي على التنوع الاقتصادي لا يتحقق من خلال زيادة التدفقات الاستثمارية فقط، بل من خلال توظيفها في قطاعات قادرة على تحقيق قيمة مضافة مرتفعة وتعزيز التعقيد الاقتصادي. كما تتوافق هذه النتيجة مع نظرية التنمية الاقتصادية لشومبيتر التي تربط التنمية بالابتكار وخلق أنشطة اقتصادية جديدة، ومع توجهات الاستراتيجية الوطنية للاستثمار التي تقوم أساساً على استثمار المزايا النسبية للاقتصاد السعودي.

كما توصي الدراسة بتعزيز الربط بين الاستثمارات الأجنبية وبرامج نقل التكنولوجيا وتوطين المعرفة وتطوير رأس المال البشري، من خلال اشتراط مساهمة المستثمرين الأجانب في التدريب والبحث والتطوير وبناء القدرات الوطنية. وتستند هذه التوصية إلى نظرية الانتشار التكنولوجي ونظرية النمو الداخلي اللتين تؤكدان أن الأثر الحقيقي للاستثمار الأجنبي يتحقق عندما تتحول المعرفة والتقنية إلى إنتاجية وقدرات محلية مستدامة. كما تتفق مع نتائج دراسة Borensztein وآخرين التي أوضحت أن استفادة الدول من الاستثمار الأجنبي تعتمد على مستوى رأس المال البشري وقدرتها على استيعاب التكنولوجيا.

وتوصي الدراسة بالاستمرار في تطوير الحوكمة الاقتصادية والبيئة التنظيمية الرقمية وتحسين كفاءة الخدمات الحكومية للمستثمرين، بما يعزز تنافسية الاقتصاد الوطني ويرفع قدرة القطاع الخاص على الاستفادة من الفرص الاستثمارية. وتستند هذه التوصية إلى نتائج تجربة دول الآسيان التي بينت أن الحكومة الإلكترونية والبحث والتطوير من العوامل الرئيسة في زيادة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي، كما تتفق مع نتائج الدراسة الحالية التي أشارت إلى أن جودة الحوكمة والسياسات العامة تعد من المحددات الرئيسة لتحويل الاستثمار الأجنبي إلى تنوع اقتصادي فعلي.

كما توصي الدراسة بربط الحوافز الاستثمارية بمؤشرات أداء تنموية تتعلق بنسبة المحتوى المحلي، ونقل المعرفة، والتوظيف النوعي للسعوديين، والمساهمة في الصادرات غير النفطية، وذلك لضمان توجيه الاستثمارات الأجنبية نحو تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية طويلة الأجل. وتستند هذه التوصية إلى الطرح النقدي لنظريتي لعنة الموارد والاعتماد اللتين تحذران من مخاطر تركز الاستثمارات في الأنشطة الريعية أو منخفضة القيمة المضافة دون إحداث تحول هيكلي حقيقي في الاقتصاد.

وتوصي الدراسة كذلك بتعزيز التكامل بين السياسات الاستثمارية والسياسات الصناعية والمالية والتعليمية، بحيث يتم توجيه الإنفاق العام نحو القطاعات التي تمتلك المملكة فيها مزايا نسبية وقادرة على رفع مؤشر التعقيد الاقتصادي وزيادة مساهمة القطاع الخاص. وتنسجم هذه التوصية مع نتائج دراسة أبا الخيل والبكر التي بينت أهمية الصناعات التحويلية والأنشطة الإنتاجية في نمو القطاع الخاص، كما تتوافق مع نظرية النمو الداخلي التي ترى أن الاستثمار في المعرفة والابتكار ورأس المال البشري يمثل أساس النمو المستدام والتنويع الاقتصادي.

وتوصي الدراسة بالاستفادة من التجربة النرويجية في تحويل الموارد الطبيعية إلى محرك للتنويع الاقتصادي من خلال تعزيز كفاءة إدارة الموارد العامة وتوجيه الاستثمارات نحو الأنشطة الإنتاجية ذات القيمة المضافة المرتفعة، بما يسهم في بناء اقتصاد أكثر تنوعاً واستدامة. فكما بينت التجربة النرويجية، فإن نجاح الدول الغنية بالموارد لا يعتمد على حجم الموارد أو التدفقات الاستثمارية بحد ذاتها،

بل على جودة المؤسسات والحوكمة الاقتصادية وقدرة الدولة على استثمار مزاياها النسبية في بناء قطاعات اقتصادية تنافسية ومستدامة.

ومن منظور المالية العامة، توصي الدراسة بتعزيز كفاءة توجيه الإنفاق العام نحو المشروعات والبرامج التي تدعم نمو القطاع الخاص ورفع إنتاجيته، مع تطوير آليات دورية لقياس أثر الاستثمارات الأجنبية والإنفاق الحكومي على مؤشرات التنوع الاقتصادي ومساهمة القطاع الخاص ومؤشر التعقيد الاقتصادي، بما يدعم اتخاذ القرار القائم على الأدلة ويرفع كفاءة وفاعلية المالية العامة في المملكة.

وأخيرا، تقترح الدراسة إجراء دراسات مستقبلية تتناول أثر المتغيرات الأخرى، مثل أسعار النفط، والإنفاق الحكومي، وجودة الحوكمة والبيئة التنظيمية، ورأس المال البشري على العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتنويع الاقتصادي، بما يسهم في بناء فهم أكثر شمولية لطبيعة التحول الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.

8. الخاتمة:

خلصت الدراسة إلى أن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتنويع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية تمثل علاقة مركبة تتداخل فيها الأبعاد الاقتصادية والتنظيمية والمؤسسية والتنموية، وأن أثر الاستثمار الأجنبي لا يقاس فقط بحجم التدفقات الرأسمالية الداخلة، بل بمدى قدرته على دعم التحول الهيكلي للاقتصاد الوطني وتعزيز مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. وقد أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومساهمة القطاع الخاص، بما يعكس أهمية الاستثمار الأجنبي كأحد الأدوات الداعمة للتنوع الاقتصادي في المملكة.

كما بينت الدراسة أن نجاح الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية يرتبط بدرجة كبيرة بجودة الحوكمة الاقتصادية وكفاءة السياسات العامة وطبيعة القطاعات المستفيدة من الاستثمار، حيث إن توجيه الاستثمارات نحو القطاعات الإنتاجية والتقنية والخدمية ذات القيمة المضافة المرتفعة يسهم بصورة أكبر في نقل التكنولوجيا وتحفيز الابتكار ورفع الإنتاجية وتعزيز الاستدامة الاقتصادية، في حين أن تركز الاستثمارات في الأنشطة الريعية أو منخفضة القيمة المضافة قد يحد من أثرها في تحقيق التنوع الاقتصادي الحقيقي. وأوضحت الدراسة أن المملكة العربية السعودية حققت تقدما ملحوظا في تطوير البيئة الاستثمارية وتعزيز جاذبية الاقتصاد الوطني من خلال الإصلاحات الاقتصادية والتشريعية المرتبطة برؤية المملكة 2030 والاستراتيجية الوطنية للاستثمار، إلا أن تحقيق التحول الاقتصادي المستدام يتطلب استمرار تطوير السياسات الاستثمارية والمالية والتنموية بصورة تكاملية، مع التركيز على تنمية رأس المال البشري، وتعزيز المحتوى المحلي، ودعم الابتكار، ورفع كفاءة القطاع الخاص، وربط الحوافز الاستثمارية بمستويات نقل التقنية والقيمة المضافة المحلية. وفي ضوء ذلك، تؤكد الدراسة أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يشكل أداة فاعلة لدعم التنوع الاقتصادي والاستدامة المالية في المملكة العربية السعودية متى ما ارتبط بسياسات عامة فعالة ومؤسسات قوية وقدرة اقتصادية على استيعاب التكنولوجيا وتعظيم المنافع الاقتصادية طويلة الأجل، بما يعزز قدرة الاقتصاد السعودي على تحقيق النمو المستدام ورفع تنافسيته وتقليل اعتماده التاريخي على النفط.

9. المراجع:

1.9. المراجع العربية:

أبالخيل، منى المهنأ، والبكر، أحمد. (2019). مساهمة الأنشطة الاقتصادية في معدلات نمو القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية (ورقة عمل رقم 19/4). مؤسسة النقد العربي السعودي.

الفقي خ. س. ا. ا. (2024). قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على معدل النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1990-2022). المجلة العلمية للبحوث التجارية. https://sjsc.journals.ekb.eg/article_357132.html

البنك السعودي المركزي. (2026). التقرير الإحصائي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمملكة العربية السعودية حسب القطاعات.

وزير الاستثمار: رؤية المملكة 2030 ضاعفت حجم الاقتصاد إلى 4.7 تريليونات ريال بمعدل نمو سنوي 8%. (2026). In المنصة الوطنية. المنصة الوطنية. https://my.gov.sa/ar/news/1936395

أرقام. (September 3 ,2025). السعودية: 119 مليار ريال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال عام. https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/1840959

كيف ستعيد السعودية تشكيل اقتصادها غير النفطي؟. الفا بيتا. .(2025, July 13) / https://alphabeta.argaam.com/article/detail/111234

ميسا. (March 26 ,2024). الاستراتيجية الوطنية للاستثمار - MISA. https://misa.gov.sa/ar/activities/national-investment-strategy /

نظام الاستثمار. (July 22 ,2024). هيئة الخبراء بمجلس الوزراء. / https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails

وزارة الاقتصاد والتخطيط. (2023). https://www.mep.gov.sa/ar/EconomicAffairs/EconomicStudies

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. (2021). استعراض عام تقرير الاستثمار العالمي2021 الاستثمار في انتعاش مستدام. تقرير الاستثمار العالمي 2021 -الاستثمار في انتعاش مستدام. https://unctad.org/system/files/official-document/wir2021_overview_ar.pdf

تغيّرت مع الطفرة النفطية الأولى في أوائل ومنتصف السبعينيات الميلادية كثير من الأشياء في المجتمع السعودي. (2012, September 3). المدينة. https://www.al-madina.com/article/175791 /

اقتصاد مزدهر. (n.d.). رؤية المملكة العربية السعودية 2030. https://www.vision2030.gov.sa/ar/overview/pillars/a-thriving-economy?

الاستثمار الأجنبي المباشر. (n.d.). الهيئة العامة للإحصاء. https://www.stats.gov.sa/ar/w/fdi-1

2.9. المراجع الأجنبية:

Albader, A., Alhazani, R., Alhashel, A., Aljadhey, N., & Alnafisah, H. (2025). The Impact of Foreign Direct Investment (FDI) on Gross Domestic Product (GDP) in Saudi Arabia from 1997 to 2023: Empirical Study. China-USA Business Review, 24(1). https://doi.org/10.17265/1537-1514/2025.01.001

Albassam, B. (2015, June). Economic diversification in Saudi Arabia: Myth or reality? Resources Policy. https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/S0301420715000215

Borensztein, E., De Gregorio, J., & Lee, J.-W. (1998). How does foreign direct investment affect economic growth? Journal of International Economics, 45(1), 115–135. https://doi.org/10.1016/S0022-1996(97)00033-0

Fan, E. X. & Asian Development Bank. (2002). Technological Spillovers from Foreign Direct Investment - A Survey. https://www.adb.org/sites/default/files/publication/28326/wp033.pdf

ISSN: 2706-6495

Holden, S. & University of Oslo. (2013). Avoiding the resource curse: The case Norway [Journal-article].

Jermsittiparsert, K. (2022). Enhancing Private Sector Contribution in GDP through E-Government and R&D in ASEAN Region: A Panel Data Analysis. International Social Sciences and Humanities, 1(1), 98–107. https://doi.org/10.32528/issh.v1i1.32

Romer, P. M. (1990). Endogenous technological change. In The Journal of Political Economy (Vol. 98, Issue 5, pp. S71–S102).

Schumpeter, J. A. (1934). THE THEORY OF ECONOMIC DEVELOPMENT (REDVERS OPIE & FELLOW OF MAGDALEN COLLEGE, OXFORD, Trans.).

World Bank Open Data. (2026). World Bank Open Data.

Building more diverse and resilient economies. (2024, June 10). UN Trade and Development (UNCTAD). https://unctad.org/news/building-more-diverse-and-resilient-economies

ECI Rankings (HS96) | The Observatory of Economic Complexity. (2024). The Observatory of Economic Complexity. https://oec.world/en/rankings/eci/hs6/hs96?tab=table

Dependency Theory | Diplomacy and International Relations | Research Starters | EBSCO Research. (2019). EBSCO. https://www.ebsco.com/research-starters/diplomacy-and-international-relations/dependency-theory

Modernization Theory | Social Sciences and Humanities | Research Starters | EBSCO Research. (2019). EBSCO. https://www.ebsco.com/research-starters/social-sciences-and-humanities/modernization-theory

Natural Resource Governance Institute (NRGI). (2015). The resource curse. https://resourcegovernance.org/sites/default/files/nrgi_Resource-Curse.pdf

World Investment Report 2002: Transnational Corporations and Export Competitiveness. UN Trade and Development (UNCTAD). (2002, September 16). https://unctad.org/publication/world-investment-report-2002

جميع الحقوق محفوظة © 2026، الباحث/ عبد المحسن فهد الغريري، (CC BY NC 4.0)

Doi: https://doi.org/10.52132/Ajrsp/v8.91.2

ISSN: 2706-6495

تمثيل المواطنة الرقمية في سياسات التعليم الوطنية (دراسة تحليلية مقارنة)

The Representation of Digital Citizenship in National Education Policies: A Comparative Analytical Study

إعداد الباحثة/ سعاد خالد نمر اغبارية

باحثة دكتوراه في التعلم والتعليم، جامعة النجاح الوطنية - نابلس، فلسطين

Email: net3lmsawa@gmail.com

الملخص:

هدف هذا البحث إلى تحليل تمثيل المواطنة الرقمية في سياسات التعليم الوطنية في خمس دول، هي: مصر، والمملكة العربية السعودية، والأردن، والهند، وأستراليا، وذلك من خلال تحليل مضمون وثائق السياسات التعليمية الوطنية؛ للكشف عن مدى وضوح تعريف المواطنة الرقمية وأبعادها السبعة المتمثلة في: الوصول، والمعرفة، والتواصل، والسلامة، والحقوق، والثقافة، والمشاركة الرقمية، وتحديد مستوى تكامل هذه الأبعاد في عناصر السياسات التعليمية، ومقارنة مستوى تمثيلها بين الدول محل البحث، بالإضافة إلى استكشاف أهم التحديات المتعلقة بتطبيقها، وصولًا إلى تقديم توصيات لتحسين تمثيلها في السياسات التعليمية الوطنية. وقد اعتمد البحث على المنهج التحليلي المقارن، وذلك باستخدام قائمة تدقيق أُعدت خصيصًا لتحليل تمثيل أبعاد المواطنة الرقمية في الوثائق الرسمية للسياسات التعليمية بالدول الخمس، وقد ظهرت النتائج تفاوتًا ملحوظًا في مستوى تمثيل المواطنة الرقمية بين الدول محل البحث، مع وجود قصور مشترك في تقديم تعريف واضح وشامل للمفهوم، مع ضعف تحديد المعارف والمهارات الرقمية التي ينبغي أن يمتلكها المتعلمون، إلى جانب محدودية الاستراتيجيات والإجراءات التفصيلية اللازمة لدمج أبعاد المواطنة الرقمية في المناهج التعليمية وبرامج إعداد وتدريب المعلمين، كما كشفت النتائج عن وجود عدد من التحديات التي قد تحد من فاعلية تطبيق المواطنة الرقمية في بعض السياسات التعليمية، وأوصى البحث بأهمية مراجعة وتحديث سياسات التعليم الوطنية لتضمين مفهوم المواطنة الرقمية بشكل واضح ومتكامل، مع وضع استراتيجيات وإجراءات تنفيذية لتنمية أبعادها لدى الطلاب والمعلمين، وذلك لتحقيق الاستخدام الآمن والمسؤول للتكنولوجيا وإعداد أجيال قادرة على التفاعل بفعالية في المجتمع الرقمي.

الكلمات المفتاحية: المواطنة الرقمية، سياسات التعليم الوطنية، تكنولوجيا التعليم، تعليم القرن الحادي والعشرين.

.

ISSN: 2706-6495

The Representation of Digital Citizenship in National Education Policies: A Comparative Analytical Study

Suad Khaled Nimer Aghbariyah

PhD Researcher in Learning and Teaching An-Najah National University – Nablus, Palestine

Abstract:

This study aimed to analyze the representation of digital citizenship in national education policies in five countries: Egypt, Saudi Arabia, Jordan, India, and Australia. This was achieved through a content analysis of national education policy documents to examine the extent to which digital citizenship is clearly defined, and its seven dimensions are addressed, namely access, knowledge, communication, safety, rights, culture, and digital participation. The study also sought to determine the extent to which these dimensions are integrated into various components of education policies, compare the level of their representation across the countries under study, and explore the key challenges associated with their implementation, with the aim of providing recommendations for enhancing the representation of digital citizenship in national education policies. The study adopted a comparative analytical approach, using a checklist specifically developed to analyze the representation of digital citizenship dimensions in official education policy documents from the five countries. The findings revealed considerable variation in the level of digital citizenship representation across the countries examined, along with common shortcomings in providing a clear and comprehensive definition of the concept. The findings also indicated insufficient specification of the digital knowledge and skills that learners are expected to acquire, as well as limited detailed strategies and procedures for integrating digital citizenship dimensions into educational curricula and teacher preparation and professional development programs. In addition, the findings identified several challenges that may constrain the effective implementation of digital citizenship within some education policies. The study recommended reviewing and updating national education policies to incorporate digital citizenship in a clear and comprehensive manner, while developing practical strategies and implementation procedures to foster its various dimensions among students and teachers. Such efforts would promote the safe and responsible use of technology and prepare generations capable of engaging effectively in the digital society.

Keywords: Digital Citizenship, National Education Policies, Educational Technology, 21st-Century Education.

ISSN: 2706-6495

1. المقدمة:

لقد أسهمت التكنولوجيا الرقمية المتسارعة في جعل العالم أكثر ترابطًا، وزادت من إمكانات الوصول إلى المعلومات وتنوع وسائل التواصل والتفاعل معها؛ الأمر الذي أظهر فرصًا وإمكانات واسعة أمام الأفراد، وفي ذات الوقت أفرز تحديات ومخاطر جديدة، خاصة لدى الأجيال الشابة، وقد أصبح التعامل مع هذه التحولات يتطلب بناء أطر معرفية وتقنية وسلوكية وقيمية تساعد الأفراد على الاستفادة من التقنيات الرقمية بصورة إيجابية، مع تجنب المخاطر التي تنتج عنها، والمشاركة الفاعلة في المجتمعات الرقمية والواقعية على حد سواء.

ومن هذا المنطلق، برز مفهوم المواطنة الرقمية كأحد أهم التوجهات التربوية العالمية المعاصرة، وصار إدراجها ضمن أهداف وسياسات التعليم كأولويةً وطنية في كثير من دول العالم، وذلك في ظل ما يرافق التطور التكنولوجي من تحديات، مثل: انتشار خطاب الكراهية والمعلومات المضللة، والإساءة إلى الأفراد والجماعات عبر شبكات الإنترنت، وغيرها من السلوكيات غير الأخلاقية التي قد تهدد أمن الأفراد وسلامة المجتمعات.

وقد اهتمت دراسات عديدة بقياس مستوى إدراك الطلاب والمعلمين لأبعاد المواطنة الرقمية وأهميتها، وأظهرت نتائجها تباينًا واضحًا في مستويات الوعي بهذه الأبعاد؛ ففي الوقت الذي أشارت فيه بعض الدراسات إلى ارتفاع مستوى الوعي، كشفت دراسات أخرى عن انخفاض هذا المستوى في بعض الأبعاد (الحصري، 2016؛ طوالبة، 2017).

وعلى الرغم من تأكيد العديد من السياسات التعليمية على أهمية التكنولوجيا في التعليم، وتضمينها العديد من المبادرات والبرامج ذات الصلة (UNESCO, 2016, 2020, 2022, 2023, 2024)، لكن يبقى هناك تحد كبير أمام صانعي السياسات التعليمية في تفعيل هذه السياسات، وتحويلها من مجرد نصوص إلى ممارسات فعلية على أرض الواقع (السويحل، 2023).

وتؤكد العديد من الدراسات على أهمية إدراج المواطنة الرقمية ضمن أهداف وسياسات التعليم في المدارس والجامعات، في ضوء التطورات التكنولوجية وما يصاحبها من مخاطر، ودورها الفعال في حماية الطلاب وتعزيز استخدامهم الإيجابي للتكنولوجيا وإعدادهم للمشاركة في المجتمع الرقمي (شرف والدمرداش، 2014؛ صادق، 2019؛ الزهراني، 2019؛ السويحل، 2023؛ النجدي، 2023؛ Alsaadi et al., 2023; Aman Azeem, 2023; Capuno et al., 2022)، وفي المقابل أشارت بعض الدراسات إلى ارتباط المواطنة الرقمية بالتنمية المستدامة وتنمية الاقتصاد الرقمي، في حين تناولت دراسات أخرى الأبعاد التي تتكون منها، والتي تشمل جوانب مختلفة من حياة الفرد في البيئة الرقمية (الشريف، 2023؛ Ribble, 2015).

وتتعدد أبعاد المواطنة الرقمية، ومن بينها الوصول الرقمي الذي يرتبط بالمشاركة الإلكترونية وتكافؤ الفرص في الحصول على التكنولوجيا الرقمية (الراشد، 2019)، والتجارة الرقمية وما يرتبط بالوعي بضوابط وقواعد التعامل في المجتمع الرقمي، والالتزام بها (البركي والزوي، 2021)، بينما يُركز الاتصال الرقمي على التبادل الإلكتروني للمعلومات بين المرسل والمستقبل من خلال استخدام الطرق المناسبة للتواصل عبر الإنترنت (جاسم، 2023)، ومن الأبعاد الرئيسة للمواطنة الرقمية، محو الأمية الرقمية من خلال القدرة على استخدام التكنولوجيا الرقمية، ومعرفة متى وكيف تُستخدم التقنية (جراد، 2022)، مع أهمية اللياقة الرقمية، والتي تتمثل في معايير السلوك الرقمي، والالتزام بقيم ومبادئ السلوك الأخلاقي الحسن أثناء التعامل عبر الإنترنت (الحارثي والمطيري، 2019).

وقد أكدت الدراسات السابقة على أهمية القوانين الرقمية التي تُحكم استخدام التكنولوجيا، وتهدف إلى حماية حقوق المستخدمين، وضمان سلامتهم عبر الإنترنت (الحدابي والمعمري، 2021)، وكذلك، الحقوق والمسؤوليات الرقمية التي يتمتع بها المواطن الرقمي في عالم الإنترنت (الخويطر، 2022)، بالإضافة إلى الصحة والسلامة البدنية والنفسية عند استخدام التقنية الرقمية (زرقوط، 2020)، مع الأخذ في الاعتبار الأمن الرقمي من خلال إتخاذ الإجراءات الوقائية من جميع مستخدمي التقنية لضمان سلامتهم، وحماية بياناتهم

ومعلوماتهم (الزهراني، 2019)، وتُسهم هذه الأبعاد في بناء قائمة تدقيق شاملة لتحليل مدى تمثيلها في السياسات التعليمية الوطنية محل الدراسة.

كما تناولت الدراسات عددًا من الممارسات المرتبطة بتفعيل المواطنة الرقمية عالميًا ومحليًا، مثل: استخدام برامج لتصفية مواقع الإنترنت، وتنويع الموارد التعليمية الرقمية، وبناء برامج تدريبية للمعلمين، وتضمين مفاهيم المواطنة الرقمية في المناهج الدراسية، وتوظيف الأنشطة الإلكترونية التفاعلية (UNESCO, 2016, 2020, 2022, 2023, 2024; عبد العزيز، 2016)، وتُوفر هذه الممارسات نماذج يُمكن الاستفادة منها ومقارنتها مع ما هو موجود في السياسات الوطنية محل الدراسة، وتحديد مدى فاعليتها في ضوء نتائج تطبيقها على أرض الواقع (الخويطر، 2022؛ Brandau et al., 2022). وفي المقابل، تُشير الدراسات إلى تحديات تواجه تفعيل المواطنة الرقمية، منها: ضعف إعداد المعلمين، وقلة الموارد المتاحة، وتفاوت فرص الوصول للتكنولوجيا، وانخفاض مستوى الوعي بأهمية المواطنة الرقمية لدى الطلاب والمعلمين وأولياء الأمور، بالإضافة إلى غيابها من بعض المناهج الدراسية (الحصري، 2016؛ طوالبة، 2017؛ Emejulu & Mcgregor, 2019; Öztürk, 2021; Peterson et al., 2020)، ويُساعد تحديد هذه التحديات على استشراف مواطن الضعف المُحتملة في السياسات الوطنية محل الدراسة، وتقديم آليات مقترحة للتغلب عليها.

وفي هذا الإطار، ركزت دراسات على دمج المواطنة الرقمية في المناهج التعليمية، فقد تناولت دراسة شرف والدمرداش (2014) معايير التربية على المواطنة الرقمية وتطبيقاتها في المناهج الدراسية، وعرضت تصنيفين لتلك المعايير، أحدهما يعتمد على محك المحتوى والعمليات، والآخر يتخذ أفراد المجتمع المدرسي محكًا، كما قدمت نماذج تطبيقية لاستخدام المدونات في تعليم الدراسات الاجتماعية، واستخدام الإنترنت في تعزيز المواطنة، كما قدمت دراسة جاسم (2023) تصورًا لدور المؤسسات التعليمية في تحقيق أبعاد المواطنة الرقمية إلى جانب تناول خصائصها ومهاراتها والتحديات التي تواجه تحقيقها. وأكدت دراسة عبد الرازق (2020) أهمية تفعيل التربية على المواطنة الرقمية، مستفيدة من خبرات بعض الدول الأجنبية، وقدمت مقترحات لتفعيل دور المدرسة في هذا المجال. كما بحثت دراسة البركي والزوي (2021) درجة تضمين قيم المواطنة الرقمية في المناهج الدراسية، وأشارت إلى أهمية التركيز على بعض الجوانب المرتبطة بالاستخدام الآمن والمسؤول للتكنولوجيا. وتؤكد هذه الدراسات مجتمعة أهمية تكامل أدوار المدرسة والمعلم والمتعلم والمناهج والأنشطة التعليمية في تعزيز المواطنة الرقمية، إلى جانب توفير بيئة تعليمية مناسبة وتدريب المعلمين على محاورها (عبد الرازق، 2020؛ البركي والزوي، 2021؛ الشريف، 2023).

و ولا تقتصر أهمية المواطنة الرقمية على مستوى الممارسات التعليمية، بل تمتد إلى مستوى السياسات الوطنية؛ إذ تشير الدراسات إلى الحاجة إلى سياسات تعليمية شاملة تتضمن أطرًا واضحة، وتوفر الموارد اللازمة، وتهتم بتدريب المعلمين وتطوير المناهج (الشال، 2023؛ عبد العظيم، 2022؛ Beroš, 2020; Soriani, 2018)، كما تُقدم بعض الدراسات مقارناتٍ بين دول أو مناطق مختلفة في مجال المواطنة الرقمية، مما يُساعد في بناء إطار مرجعي مُتكامل، يُمَكّن من مقارنة السياسات الوطنية محل الدراسة مع ممارسات دول أخرى (عبد العزيز، 2016؛ الشال، 2023؛ Prasetiyo et al., 2021؛ UNESCO, 2022) ، وبالإضافة إلى ذلك، تُجمع الدراسات على دور المناهج الدراسية كمفتاح رئيس في تفعيل المواطنة الرقمية، وتُشدد على ضرورة تصميمها بما يتوافق مع معايير الاستخدام الآمن للتكنولوجيا، ويتماشى مع خصائص الجيل الرقمي (الحارثي والمطيري، 2019؛ المنصوري والحدابي، 2021؛ Fu, 2021; MCEETYA, 2008; Ministry of Human Resource Development, 2020).

وقد اتجهت بعض الدول إلى تبني جهود ومبادرات ترتبط بالمواطنة الرقمية، ففي مصر، ظهر اهتمام متزايد بهذه القضية في ظل انتشار استخدام شبكات ومواقع الإنترنت، ولا سيما بين الأطفال والشباب، وتمثل ذلك في إنشاء مؤسسات ومبادرات سعت إلى تعزيز الاستخدام الآمن للإنترنت، وتوفير الموارد التعليمية والتدريبية للمعلمين وأولياء الأمور، إلى جانب تضمين بعض مفاهيم المواطنة الرقمية في مناهج الحاسب الآلي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بمختلف المراحل التعليمية، وعلى الرغم من ذلك، أشارت

الدراسات إلى استمرار وجود بعض التحديات، ومنها ضعف التواصل بين المدارس والمؤسسات المعنية، وقلة الندوات التوعوية، وضعف دور المعلم في غرس قيم المواطنة الرقمية (عبد العزيز، 2016؛ الشال، 2023).

وفي المملكة العربية السعودية، تناولت الدراسات عددًا من المبادرات المتعلقة بتوظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البرنامج الوطني لتطوير المدارس، بما تضمنه من خطط لتدريب الطلاب والمعلمين وإنتاج مواد توعوية في مجال المواطنة الرقمية (العرفج، 2021)، أما في الأردن، فقد تناولت على سبيل المثال دراسة النوايسة (2021) أبعاد المواطنة الرقمية في مناهج التربية الوطنية والمدنية للمرحلة الأساسية العليا، وأظهرت نتائج تحليل الكتب المدرسية تفاوتًا في درجة تضمين هذه الأبعاد، مع وجود بعض الأبعاد التي لم يظهر لها أي تكرار في مفاهيم المواطنة الرقمية.

وفي الهند، تناولت دراسة Azeem (2023) المواطنة الرقمية ودمج التكنولوجيا في التعليم في ضوء سياسة التعليم الوطنية (NEP 2020)، وأكدت على أهمية الاستخدام المسؤول والأخلاقي للتكنولوجيا، وتوفير الوصول إلى الموارد الرقمية، وتدريب المعلمين، ودمج التقنيات في المناهج التعليمية، بالإضافة إلى تطوير البنية التحتية والموارد اللازمة لدعم التعليم الرقمي، كما أوصت الدراسة بتعزيز تعليم المواطنة الرقمية، وبناء قدرات المعلمين والطلاب، ودعم التعاون بين الحكومة والمؤسسات التعليمية والقطاع الخاص.

أما أستراليا، فقد أشارت دراسة الشال (2023) إلى عدد من المبادرات التي استهدفت دمج المواطنة الرقمية في التعليم الثانوي، من خلال تدريب المعلمين وأولياء الأمور، وتوفير الموارد الإلكترونية، ودمج المواطنة الرقمية في المناهج الدراسية، مع التركيز على تنمية المهارات اللازمة للمشاركة في المجتمع الرقمي. كما تناولت بعض المشروعات التعاون الدولي في دعم المواطنة الرقمية، وأشارت الدراسة إلى نجاح التجربة الأسترالية في تحقيق قدر من التوازن بين حماية الأطفال والشباب من المخاطر المرتبطة بالإنترنت وتزويدهم بالمعارف والمهارات اللازمة للتعامل الآمن معه، ويتفق هذا مع ما أكدته UNESCO (2024) على أهمية التعليم في العصر الرقمي، مع ضرورة تعزيز مسؤولية المتعلمين في ممارسة المواطنة الرقمية، وتقديم إرشادات للمعلمين لدمج مفاهيمها في المناهج وتعزيز قدرة الطلاب على التعامل مع التكنولوجيا بصورة آمنة ومسؤولة.

ومن خلال ما سبق، يتضح أن تفعيل المواطنة الرقمية يرتبط بمدى تضمنها في السياسات التعليمية الوطنية، ووضوح أطرها وتكامل أبعادها، وتحويل توجهاتها إلى ممارسات حقيقية، مع تنوع الجهود والمبادرات وتفاوت التحديات بين الدول المستهدفة، تبرز الحاجة إلى تحليل السياسات التعليمية الوطنية بصورة مقارنة؛ للوقوف على مستوى تمثيل المواطنة الرقمية وأبعادها، وتحديد جوانب القوة والقصور بما يسهم في تطوير السياسات التعليمية وتعزيز فاعلية تطبيقها.

1.1. مشكلة البحث:

يؤثر التحول الرقمي بشكل جذري على مختلف مناحي الحياة، بما في ذلك التعليم، مما يتطلب إعداد أجيال قادرة على التفاعل بفعالية ومسؤولية مع البيئة الرقمية، ما يستدعي التركيز على تنمية مهارات المواطنة الرقمية، وعلى الرغم من أهمية المواطنة الرقمية، إلا أن مدى انعكاسها في سياسات التعليم الوطنية في مختلف الدول لا يزال غير واضح.

وفي هذا الصدد أكدت العديد من الدراسات السابقة التي منها: (دراسة الشال، 2023؛ ودراسة البركي والزوي، 2021؛ ودراسة Beroš, 2020؛ ودراسة Prasetiyo et al., 2021) على أهمية إدماج مفاهيم وممارسات المواطنة الرقمية في المنظومات التعليمية والمناهج الدراسية لمواجهة تحديات العصر الرقمي وتلبية متطلبات تنمية القدرات البشرية، كما أشارت دراسات أخرى مثل: (دراسة عبد العزيز، 2016؛ ودراسة Soriani, 2018؛ وتقارير اليونسكو، 2020، 2022) إلى وجود تفاوت ملحوظ بين الدول في مدى شمولية السياسات التعليمية الوطنية وتركيزها على الأبعاد المختلفة للمواطنة الرقمية.

وعلى الرغم من ثراء الأدبيات التربوية التي تناولت المواطنة الرقمية إما من زاوية تقويم المناهج الدراسية، أو من خلال دور المعلم والقيادات المدرسية، إلا أنه توجد فجوة معرفية واضحة حول كيفية تمثيل مفهوم المواطنة الرقمية في سياسات التعليم الوطنية، ومدى تكامل أبعادها المختلفة التي منها: الوصول الرقمي، المعرفة الرقمية، التواصل الرقمي، السلامة الرقمية، الحقوق الرقمية، الثقافة الرقمية، والمشاركة الرقمية في هذه السياسات، بالإضافة إلى تباين الاهتمام بتعزيزها بين الدول، ويهدف هذا البحث إلى تحليل النصوص والسياسات التعليمية الوطنية في دول مختارة لتحديد كيفية تناولها لمفهوم المواطنة الرقمية ومدى اهتمامها بتنميتها ونشرها داخل المدارس.

2.1. أسئلة البحث:

1. كيف تُعرّف سياسات التعليم الوطنية في الدول محل الدراسة مفهوم "المواطنة الرقمية" وما هي أبعادها المُتضمنة صراحةً في كل سياسة؟
2. إلى أي مدى تُغطي سياسات التعليم الوطنية أبعاد المواطنة الرقمية السبعة، وكيف يتجلى ذلك في الأهداف والاستراتيجيات والمبادرات المُحددة في كل سياسة؟
3. ما أوجه التشابه والاختلاف بين الدول محل الدراسة في تمثيلها للمواطنة الرقمية في سياساتها التعليمية؟ وما هي أسباب هذا التباين؟
4. ما أهم التحديات والمعوقات التي تُشير إليها سياسات التعليم الوطنية في سياق تطبيق مفاهيم المواطنة الرقمية؟
5. ما التوصيات المُقترحة لتحسين تمثيل المواطنة الرقمية وتكاملها في سياسات التعليم الوطني في الدول محل الدراسة؟

3.1. أهداف البحث:

هدف البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. تحليل مضمون سياسات التعليم الوطنية في عينة من الدول (مصر، السعودية، الأردن، الهند، وأستراليا) لتحديد مستوى وضوح تعريفها للمواطنة الرقمية وأبعادها السبعة (الوصول، المعرفة، التواصل، السلامة، الحقوق، الثقافة، المشاركة الرقمية).
2. تقييم مستوى تكامل أبعاد المواطنة الرقمية في عناصر السياسات التعليمية المختلفة، بما في ذلك الأهداف، والاستراتيجيات، والمناهج الدراسية المقترحة، وبرامج تدريب المعلمين.
3. مقارنة تحليلية لتمثيل المواطنة الرقمية في سياسات التعليم الوطنية بين الدول الخمس محل الدراسة، وتحديد أوجه التشابه والاختلاف في مناهجها ومدى تركيزها على كل بُعد من أبعاد المواطنة الرقمية.
4. استكشاف التحديات والمعوقات التي تواجه تطبيق مفاهيم المواطنة الرقمية في الدول محل الدراسة، وذلك من خلال تحليل نصوص السياسات وتحديد العوامل المؤثرة على مستوى تكاملها.
5. تقديم توصيات عملية قابلة للتطبيق لتحسين تمثيل المواطنة الرقمية في سياسات التعليم الوطني وتعزيز تكاملها في ممارسات التعليم والتعلم بشكل أكثر فعالية.

4.1. أهمية البحث

1.4.1. الأهمية النظرية (العلمية):

- تسليط الضوء على الفجوة المعرفية المتعلقة بتمثيل المواطنة الرقمية في وثائق سياسات التعليم الوطنية الكبرى.
- تقديم إطار مرجعي علمي وتحليل مقارن يثري الأدبيات التربوية حول دمج مفاهيم المواطنة الرقمية في الأنظمة التعليمية الدولية.

- تشكيل نقطة انطلاق لأبحاث مستقبلية متخصصة في تطوير آليات وتقويم المناهج والممارسات التعليمية الرقمية.

2.4.1. الأهمية التطبيقية (العملية):

- تقديم توصيات ورؤى استراتيجية لدعم صُنّاع القرار وقيادات وزارة التعليم في تطوير سياسات وطنية فعالة لتعزيز المواطنة الرقمية.
- مساعدة المؤسسات التعليمية على إعداد أجيال واعية وقادرة على المشاركة بمسؤولية وفاعلية وأمان في المجتمعات الرقمية المعاصرة.
- إتاحة الاستفادة من أفضل الممارسات والخبرات الدولية المقارنة (في مصر، السعودية، الأردن، الهند، وأستراليا) عند صياغة أو تحديث الاستراتيجيات التعليمية

5.1. حدود البحث:

اقتصر هذا البحث على الحدود الآتية:

- **الحدود الجغرافية**: اقتصر البحث على عينة محددة من الدول عينة محددة من الدول (مصر، السعودية، الأردن، الهند، وأستراليا).
- **الحدود الزمنية:** تعكس السياسات التعليمية المُحللة التوجهات والأولويات في الوقت الذي صُدرت فيه.
- **مصادر البيانات**: اعتمد البحث بشكل أساسي على تحليل الوثائق الرسمية المنشورة لسياسات التعليم الوطني.

2. منهجية البحث:

اعتمد البحث على المنهج التحليلي المقارن، ذلك من خلال تحليل نصوص سياسات التعليم الوطنية في الدول المختارة (مصر، السعودية، الأردن، الهند، وأستراليا)، باستخدام أداة تحليل محتوى مُصممة خصيصًا لدراسة تمثيل المواطنة الرقمية في هذه السياسات، مع مقارنة النتائج بين الدول لتحديد أوجه التشابه والاختلاف في كيفية تناولها لمفهوم المواطنة الرقمية وأبعادها.

1.2. مجتمع البحث وعينته:

- **مجتمع البحث:** يتمثل مجتمع البحث في جميع الوثائق الرسمية المُتعلقة بسياسات التعليم الوطنية، والتي تُغطي مراحل التعليم قبل الجامعي.

- **عينة البحث:** تم اختار عينة من سياسات التعليم الوطنية من مجتمع البحث، وبما أن هذا البحث تُركز على مقارنة سياسات التعليم الوطني، فقد تم استخدام عينة هادفة تتكون من الوثائق الرسمية التالية:

- **مصر:** الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي (2014-2030)
- **السعودية:** رؤية السعودية 2030 - الوثيقة الإعلامية لبرنامج تنمية القدرات البشرية (2021-2025)
- **الأردن:** الخطة الاستراتيجية للتحول الرقمي في وزارة التربية والتعليم (2022-2025)
- **الهند:** سياسة التعليم الوطنية 2020
- **أستراليا:** إعلان ملبورن بشأن الأهداف التعليمية للشباب الأسترالي 2008

وقد وقع الاختيار على هذه الدول لاعتبارات علمية ومنهجية، أبرزها تنوع سياقاتها التعليمية والثقافية، وتباين توجهاتها في تطوير التعليم والتحول الرقمي، بما يتيح المقارنة بين أوجه التشابه والاختلاف في تمثيل أبعاد المواطنة الرقمية في سياساتها التعليمية، كما يجمع الاختيار بين ثلاث دول عربية هي مصر والسعودية والأردن، في حين تمثل الهند سياقًا آسيويًا يتبنى توجهات وطنية لتطوير

التعليم، وتمثل أستراليا سياقًا تعليميًا مختلفًا يمكن الاستفادة منه في المقارنة، مع مراعاة اختيار وثائق رسمية ترتبط بتطوير التعليم والتحول الرقمي، وتتيح فحص مدى تضمين أبعاد المواطنة الرقمية المختلفة.

2.2. أدوات البحث:

تم استخدام قائمة تدقيق لتحليل المحتوى مُصممة خصيصًا لهذا البحث، حيث تتضمن قائمة التدقيق مجموعة من المؤشرات الوصفية المُرتبطة بأبعاد المواطنة الرقمية السبعة (الوصول الرقمي، المعرفة الرقمية، التواصل الرقمي، السلامة الرقمية، الحقوق الرقمية، الثقافة الرقمية، المشاركة الرقمية)، وقد تم تطوير قائمة التدقيق بناءً على الأدبيات المُتعلقة بالمواطنة الرقمية وتعريفاتها وأبعادها. [ملحق 1]

3.2. صدق الأداة وثباتها:

لضمان صدق أداة تحليل المحتوى، فقد تم عرضها على مجموعة من الخبراء في مجال التعليم والتكنولوجيا للتحقق من ملاءمة مؤشراتها مع أبعاد المواطنة الرقمية والحصول على آرائهم وتعديلها بناءً على ملاحظاتهم، ولضمان ثبات الأداة، فقد تم تطبيق قائمة التدقيق بشكل مستقل على عينة صغيرة من نصوص السياسات، مع مقارنة النتائج مع بعض الدراسات السابقة.

4.2. طريقة تحليل البيانات:

بعد جمع البيانات من خلال تطبيق قائمة التدقيق على نصوص سياسات التعليم الوطنية، فقد تم تحليلها وصفيًا ومقارنتها بين الدول المختارة، كما تم استخدام الاستشهادات والاقتباسات من نصوص السياسات لدعم التحليل وتوضيح النتائج، مع استخلاص الاستنتاجات بناءً على الأنماط والملاحظات الوصفية الناجمة عن تحليل المحتوى والمقارنة بين الدول.

5.2. محددات الدراسة:

تضمنت محددات هذا البحث العوامل والتي أثرت على سير الدراسة أو نتائجها كالآتي:

- صعوبة الوصول إلى بعض الوثائق والسياسات التعليمية الرسمية في بعض الدول لأسباب متعلقة بسياسات النشر أو اللغة، قد تطرأ تغييرات على هذه السياسات في المستقبل، مما يستدعي إجراء دراسات متابعة.
- تباين مصطلحات المواطنة الرقمية بين الدول محل الدراسة، مما يؤدي إلى صعوبة المقارنة الدقيقة وتحليل البيانات.
- أثرت القيود الزمنية والموارد المتاحة على نطاق الدراسة وعدد الدول المشمولة في العينة.
- صعوبة الحصول على معلومات أو بيانات إضافية حول كيفية التطبيق الميداني لسياسات التعليم الوطني، مما يُؤثر على عمق التحليل، وقد لا تعكس هذه النصوص الواقع التطبيقي بشكل كامل.
- بعض القيود في تحليل نصوص السياسات المكتوبة بلغات أخرى غير لغة البحث، مما أثر على دقة تفسير المعلومات.
- تأثير التحيز المحتمل للباحث أو خلفيته الثقافية على تفسير نتائج الدراسة.

3. الإطار النظري:

1.3. تعريف المواطنة الرقمية:

يعتبر مفهوم المواطنة الرقمية مصطلحًا ناشئًا ومتطورًا، وتمثل المواطنة الرقمية مجموعة من الممارسات والضوابط والإجراءات والقواعد والحقوق والواجبات التي تحكم الاستخدام المسؤول للتقنية، وبالتحديد الإنترنت و يكتسبها الفرد في بداية ولوجه للعالم الرقمي، وتسعى لتقليل فرص التعامل السلبي مع التقنية، وتزيد من فرص الاستغلال الأمثل ليكون فردًا فاعلًا على الشبكة العنكبوتية، وتتضمن ثلاث محاور رئيسية؛ الاحترام ويتضمن مهارات الوصول الرقمي، والسلوك الرقمي، والقانون الرقمي، التعليم، ويتضمن مهارات

الاتصال الرقمي، والثقافة/محو الأمية الرقمية، والتجارة الرقمية، والحماية ويتضمن مهارات الحقوق والمسؤوليات الرقمية، والصحة والسلامة الرقمية، والأمن الرقمي، ترتبط المواطنة الرقمية بمجالات متعددة في حياة المواطن الرقمي، ومن أهمها مجال التعليم. كما أنها ترتبط ارتباطًا مباشرًا بالإنترنت والخدمات المتعددة التي تقدمها، والقواعد والسلوكيات ذات العلاقة باستخدامها (الشريف، 2023).

وأشارت الراشد (2019)، بأنها المعايير الفنية والاجتماعية والأخلاقية للاستخدام المسؤول للتكنولوجيا، وطريقة الاستخدام الأمثل للتقنية الحديثة، والمحافظة على القواعد الأخلاقية المُنظمة لحياة الإنسانية، كما تُشير النوايسة (2021) إلى أنَّ المواطنة الرقمية تعني إعداد الطلاب لمجتمع مليء بالتكنولوجيا، بإكسابهم المهارات التكنولوجية المختلفة، وتدريبهم على الالتزام بمعايير السلوك المقبول عند استخدام التكنولوجيا.

وتعرف المواطنة الرقمية **إجرائيًا**: بأنها المعايير والإجراءات التي يجب على المتعلم الالتزام بها في العالم الرقمي، بما في ذلك الحقوق الأمنية والفكرية التي تحمي هويته وممتلكاته وسلوكياته تجاه نفسه وزملائه ومعلميه ومجتمعه ووطنه، إضافة إلى الحفاظ على صحته وسلامته، وتهدف إلى تمكين المتعلم من امتلاك المفاهيم والمهارات والقيم التي تنقله من الاستخدام السيئ للتقنية إلى الاستخدام الآمن لها.

2.3. المهارات الأساسية للمواطنة الرقمية في السياق التعليمي

تتعدد الأطروحات الفكرية والنماذج التربوية التي تناولت بناء وتصنيف مهارات المواطنة الرقمية، ويُعد إطار (Ribble, 2015) من أكثر الإطلاقات شمولًا حيث قسّمها إلى محاور رئيسية تتفرع منها المهارات والممارسات اللازمة لاستخدام التقنية بوعي ومسؤولية وتقتصر أهداف الدراسة الحالية على المهارات الآتية:

أ. مهارات وبُعد الوصول الرقمي:(Digital Access)

يُعد الوصول الرقمي حجر الأساس والركيزة الأولى للمواطنة الرقمية الفاعلة؛ إذ تشير المنظمات الدولية إلى أن تكافؤ الفرص في الحصول على التقنية يعد حقًا أساسيًا للمتعلمين، حيث تسعى سياسات التعليم الحديثة إلى تذليل العقبات الاقتصادية والجغرافية والبيئية التي قد تؤدي إلى حدوث فجوة رقمية بين المدارس والمجتمعات المختلفة، وضمان توفير البيئة التكنولوجية الداعمة للتعلم المستمر (UNESCO, 2020).وتؤكد دراسة الشريف (2023) أن غياب هذا البُعد في الخطط التعليمية يعوق الجهود المبذولة نحو التحول الرقمي الشامل، مما يبرز الحاجة الملحة لتبني استراتيجيات وطنية تكفل توفير البنية التحتية التكنولوجية والأجهزة الذكية وشبكات الإنترنت العادلة لجميع الفئات دون استثناء، وتيسير سبل استفادة المتعلمين وذوي الاحتياجات الخاصة من الموارد الرقمية المتاحة.

ب. مهارات وبُعد المعرفة الرقمية / محو الأمية الرقمية:(Digital Literacy)

ترتبط المعرفة الرقمية ارتباطًا وثيقًا بقدرة الفرد على التفاعل الواعي مع تكنولوجيا العصر؛ حيث توض دراسة Öztürk (2021) أن مهارات محو الأمية الرقمية لم تعد مقتصرة على مجرد تشغيل الأجهزة، بل تمتد لتشمل القدرة على البحث الاستقصائي، وتوظيف التطبيقات الحاسوبية ومفاهيم البرمجة، وتقييم مصداقية المصادر بموضوعية، وحل المشكلات المعقدة داخل البيئة التعليمية وخارجها. وفي المجال التربوي، ترى دلراسة النوايسة (2021) أن تمكين المتعلمين من هذه المهارات يسهم بشكل مباشر في تحويلهم من مستهلكين سلبيين للمحتوى الرقمي إلى منتجين ومبتكرين، الأمر الذي يتطلب سياسات التعليم الوطنية لتلبية احتياجات سوق العمل المعاصر ومجتمع المعرفة المتجدد.

ج. مهارات وبُعد التواصل الرقمي:(Digital Communication)

يمثل التواصل الرقمي الشريان الحيوي لاستمرار العملية التعليمية في بيئات التعلم الافتراضية والمدارة تكنولوجيًا؛ حيث أشار Beroš (2020) إلى أن التطور الهائل في منصات التواصل والبرمجيات التعليمية يتطلب إكساب المتعلمين والمعلمين مهارات

الحوار الرقمي البناء، والقدرة على تبادل المعلومات والأفكار والرؤى التربوية بفعالية واحترام متبادل عبر مختلف الوسائط والمنصات، كما تؤكد الأدبيات التربوية أن تفعيل قنوات التواصل الآمنة بين أطراف المثلث التعليمي من طلاب ومعلمين وإداريين وأولياء أمور يرفع من جودة المخرجات التعليمية ويدعم الاتصال المؤسسي المستدام داخل المنظومة التعليمية (الراشد، 2019).

د. مهارات وبُعد السلامة الرقمية:(Digital Safety)

تكتسب السلامة الرقمية أهمية قصوى في ظل التحديات والمخاطر المرتبطة بالاستخدام غير الأمن للتقنية؛ إذ توضح أدبيات الأمن السيبراني والتربوي أن حماية الأفراد من التهديدات السيبرانية، والتنمر الإلكتروني، والابتزاز الرقمي، إلى جانب تجنب المخاطر الصحية والنفسية الناتجة عن الاستخدام المفرط للشاشات وإدارة الوقت بحكمة، تعد أولوية ملحة في المؤسسات التعليمية (الشريف، 2023). ويشير Emejulu & Mcgregor (2019) إلى أن غياب التوجيهات والإرشادات الخاصة بالسلامة الرقمية في السياسات التعليمية ينعكس سلبًا على الصحة النفسية والجسدية للمتعلمين، مما يفرض على صانعي القرار دمج استراتيجيات الوقاية والأمان الرقمي ضمن المناهج واللوائح المدرسية لضمان بيئة تعليمية آمنة.

هـ. مهارات وبُعد الحقوق الرقمية:(Digital Rights)

تستوجب البيئة الرقمية المفتوحة وعيًا قانونيًا وأخلاقيًا ينظم حقوق الأفراد ومسؤولياتهم المتبادلة؛ حيث تؤكد دراسة الشال (2023) أن الالتزام بمبادئ الملكية الفكرية، وتجنب السرقة الأدبية أو قرصنة المحتوى، واحترام خصوصية الآخرين وحرياتهم المشروعة في الفضاء الرقمي تُمثل الركائز الأساسية للمواطنة الرقمية السليمة. وفي هذا السياق، تشير الراشد (2019) إلى أن غرس مفهوم الحقوق والمسؤوليات الرقمية لدى الناشئة يسهم في بناء جيل واعي بالحدود الفاصلة بين الاستخدام المشروع والتعدي على حقوق الآخرين، ومدركًا للالتزامات القانونية والأخلاقية التي تفرضها عليه الممارسات الرقمية.

و. مهارات وبُعد الثقافة الرقمية:(Digital Culture)

تعكس الثقافة الرقمية مدى نضج الأفراد في تفاعلهم مع المعايير الثقافية والقيمية السائدة في مجتمعات المعرفة الافتراضية؛ حيث يرى Öztürk (2021) أن التنوع الثقافي والفكري الواسع على الشبكة العنكبوتية يتطلب إعداد أفراد قادرين على التكيف الواعي مع البيئات التعليمية المدارة تكنولوجيًا والتعامل الراقي مع المحتوى الرقمي المتنوع بكل وعي وانفتاح، وفي هذا تؤكد دراسة الشريف (2023) أن سياسات التعليم الوطنية التي تعنى بتطوير الثقافة الرقمية تسهم بشكل فاعل في نشر الوعي في المجتمع، وتشجع الاستهلاك الواعي والإنتاج الراقي للمحتوى الهادف الذي يحترم الهوية الثقافية ويخدم قضايا التنمية المستدامة.

ز. مهارات وبُعد المشاركة الرقمية:(Digital Participation)

تُمثل المشاركة الرقمية الغاية النهائية لبرامج المواطنة الرقمية الفعالة؛ إذ لا يتوقف حدود التعامل مع التقنية عند الاستهلاك أو الحماية فحسب؛ بل تمتد لتشمل الانخراط الفعال في المجتمع الرقمي من خلال توظيف التقنية لأغراض التنمية المجتمعية والإنتاج المعرفي (UNESCO, 2020) وقد أشارت الأدبيات التربوية الحديثة إلى أن تشجيع المتعلمين على الانخراط في المجتمعات المهنية والتعليمية عبر الإنترنت، والمشاركة في المبادرات التطوعية الرقمية، وأن نشر المعرفة الهادفة يرسخ لديهم شعورًا عاليًا بالمسؤولية المجتمعية والوطنية تجاه مجتمعهم والعالم.(Beroš, 2020)

وعند تأمل الأبعاد السبعة للمواطنة الرقمية ومهاراتها الفرعية السابقة، تتضح للباحثة حقيقة أن هذه الأبعاد لا تمثل مجرد مفاهيم نظرية معزولة أو شعارات تربوية، بل تشكل مجموعة متكاملة من الكفايات والمهارات المعاصرة التي ينبغي أن تستوعبها وتنعكس بوضوح داخل وثائق سياسات التعليم الوطنية في أي دولة تسعى لتحقيق التنمية المستدامة والتحول الرقمي الفعال.

ISSN: 2706-6495

4. النتائج:

خلص البحث إلى مجموعة من النتائج التي تجيب عن أسئلة البحث، كالأتي:

1.4. تطبيق قائمة التدقيق على الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي في مصر (2014-2030):

تم تحليل هذه الوثيقة لبيان مدى تمثيل الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي في مصر (2014-2030) (وزارة التربية والتعليم، 2014) لمفهوم المواطنة الرقمية من خلال تطبيق قائمة تدقيق مُصممة لهذا الغرض، فبالنسبة لبُعد "الوصول الرقمي"، تُشير الخطة إلى أهميته، خاصةً في سياق تطوير تكنولوجيا التعليم، وتُناقش قصور البنية التحتية التكنولوجية في المدارس، حيث تذكر أن 14,000 مدرسة ابتدائية غير مجهزة بالتكنولوجيا، وأن 27.4% فقط من مدارس التعليم الإعدادي مزودة بمعامل للحاسب الآلي (ص 42)، مما يُشير إلى وجود وعي بأهمية الوصول الرقمي، وضرورة العمل على تحسينه، وعلى الرغم من أن الخطة تذكر هدف توفير جهاز تابلت لجميع طلاب التعليم الثانوي كخطوة نحو توفير الأجهزة (ص 76)، إلا أنها لا تُحدد استراتيجيات مُفصلة لتوفير أجهزة الكمبيوتر والإنترنت للمدارس والمجتمعات المحلية، ولا تُعالج بوضوح مسألة التفاوت الرقمي بين الطلاب من خلفيات اجتماعية واقتصادية مختلفة، وبالرغم من مناقشتها للفوارق الاجتماعية والاقتصادية في سياق التعليم بشكل عام (ص 10) يُعتبر عدم تناول التفاوت الرقمي بوضوح نقطة ضعف في الخطة.

أما بُعد "المعرفة الرقمية"، فلم تُحدد الخطة معارف ومهارات رقمية محددة بوضوح، على الرغم من إشارتها إلى أهمية اكتساب المهارات الحاسوبية المُتقدمة من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصال (ص 110)، مما يُشير إلى وجود توجه لتنمية المعرفة الرقمية، لكنه يفتقر إلى تحديد مهارات مُحددة، كما لا تُشير الخطة بوضوح إلى دمج المهارات الرقمية في مختلف المواد الدراسية، ولا تُركز بشكل كافٍ على تنمية مهارات التفكير الناقد وحل المشكلات في البيئة الرقمية، بالرغم من إشارتها إلى أهمية التفكير الناقد بشكل عام في سياق تطوير المناهج (ص 39).

ولا تتناول الخطة أبعاد التواصل الرقمي، والسلامة الرقمية، والحقوق الرقمية، والثقافة الرقمية، والمشاركة الرقمية بشكل صريح أو مُفصل، وعلى الرغم من ذكر المواطنة الرقمية ضمن الكفايات الأساسية لمجتمع المعرفة (ص 75)، إلا أن الخطة تفتقر إلى تعريف وتوضيح وتطبيق هذه الأبعاد ضمن استراتيجياتها وسياساتها.

2.4. تطبيق قائمة التدقيق على الوثيقة الإعلامية لبرنامج تنمية القدرات البشرية في المملكة العربية السعودية (2021-2025):

من خلال تحليل الوثيقة الإعلامية لبرنامج تنمية القدرات البشرية في المملكة العربية السعودية (2021-2025) (المملكة العربية السعودية، 2021) لمفهوم المواطنة الرقمية، يتضح فيما يتعلق بـالوصول الرقمي، أنه تُشير إلى أهميته كجزء من تطوير التعليم (ص 31)، إلا أنها لا تذكر أهدافًا مُحددة لضمان وصول جميع الطلاب والمعلمين إلى التكنولوجيا الرقمية والبنية التحتية اللازمة، فعلى سبيل المثال، تُناقش الوثيقة تحديات التعليم، وتذكر تعميم وتفعيل برنامج وطني لإجراء ورش عمل لتطوير التقنية في مجالات البرمجة والتعليم الرقمي والتصنيع في عدد من المدارس الثانوية (ص 31)، مما يُشير إلى وجود توجه نحو تطوير الوصول الرقمي، ولكنه لا يُمثل هدفًا واضحًا لضمان وصول الجميع، كذلك، لم تُحدد الوثيقة استراتيجيات مُفصلة لتوفير أجهزة الكمبيوتر والإنترنت للمدارس والمجتمعات المحلية، بل اكتفت بذكر هدف توفير جهاز حاسب لوحي لجميع طلاب التعليم الثانوي ضمن مبادراتها (ص 72)، وهو ما يُمثل خطوةً إيجابية، إلا أنها لا تتطرق لمراحل التعليم الأخرى أو توفير الإنترنت، وإضافةً إلى ذلك، لم يتم التطرق بوضوح لمسألة التفاوت الرقمي بين الطلاب من خلفيات اجتماعية واقتصادية مُختلفة في الوثيقة، بالرغم من مناقشتها للتحديات المُتعلقة بتكافؤ الفرص في التعليم بشكل عام (ص 13، 72).

أما فيما يخص المعرفة الرقمية، فتُشير الوثيقة إلى أهمية المهارات الرقمية، وتُصنفها ضمن المهارات الأساسية (ص 50) ومهارات المُستقبل (ص 51)، كما تذكر مبادرة برنامج المهارات الرقمية للكبار (ص 88)، ومع ذلك، فإنها لا تُحدد بوضوح معارف ومهارات رقمية مُحددة يتعين على الطلاب اكتسابها، ولا تذكر الوثيقة بوضوح دمج المهارات الرقمية في مختلف المواد الدراسية، لكنها تتحدث عن طرق التدريس المُبتكرة واستخدام خيارات التعلم المرنة، وحلول التعلم القائم على التقنية (ص 19)، وهو ما يُشير إلى احتمالية دمج المهارات الرقمية ضمن هذه الطرق، لكنها لا تُحدد ذلك بوضوح، كما لا تُركز الوثيقة بشكل كافٍ على تنمية مهارات التفكير الناقد وحل المشكلات في البيئة الرقمية، بالرغم من ذكرها التفكير الناقد في سياق مهارات المستقبل (ص 51)، إلا أن التركيز على الجانب الرقمي غائب.

بينما لا تُناقش الوثيقة أبعاد التواصل الرقمي، والسلامة الرقمية، والحقوق الرقمية، والثقافة الرقمية، والمشاركة الرقمية بشكل مُفصل، وبالرغم من الإشارة إلى أهمية السلامة الرقمية ضمن سياق العلوم الرقمية وعلوم الحاسب (ص 67)، إلا أن الوثيقة بشكل عام تفتقر إلى التطرق لأبعاد المواطنة الرقمية بشكل واضح.

3.4. تطبيق قائمة التدقيق على الخطة الاستراتيجية للتحول الرقمي في وزارة التربية والتعليم الأردنية (2022-2025):

يكشف تحليل تمثيل الخطة الاستراتيجية للتحول الرقمي في وزارة التربية والتعليم الأردنية (2022-2025) (إدارة مركز الملكة رانيا العبد الله لتكنولوجيا التعليم والمعلومات، 2023) لمفهوم المواطنة الرقمية أنه فيما يتعلق بـ الوصول الرقمي، تُشير الخطة إلى أهميته وتوفير البنية التحتية اللازمة، حيث تُؤكد على توفير البنية التحتية اللازمة للتعليم، وجعلها مُتاحة للطلبة في جميع مناطق المملكة (ص 8)، وتُشير إلى تزويد المدارس والمديريات بالتجهيزات اللازمة لتمكينها من تنفيذ عملية التحول الرقمي (ص 22)، وتذكر مواصفات ربط الغرف الصفية بخدمة الإنترنت اللاسلكي Wifi ، وتُحدد الخطة بعض الاستراتيجيات لتوفير أجهزة الكمبيوتر والإنترنت، مثل تحديث مُختبرات الحاسوب وتزويدها بأجهزة حديثة، والمواصفات الفنية المعيارية لربط الغرف الصفية بخدمة الإنترنت اللاسلكي Wifi (ص 22)، لكنها لا تُقدم تفاصيل حول آليات التنفيذ أو كيفية ضمان وصول المُجتمعات المحلية إلى الإنترنت، وعلى الرغم من ذكر الخطة لأهمية العدالة، والمساواة، وتكافؤ الفرص كقيم جوهرية (ص 10)، إلا أنها لا تُعالج بوضوح مسألة التفاوت الرقمي بين الطلاب من خلفيات اجتماعية واقتصادية مُختلفة، وهو ما يُعتبر تحديًا يجب مُعالجته.

أما المعرفة الرقمية، فتُشير الخطة إلى أهمية تنمية المهارات الرقمية للطلبة والمعلمين (ص 12)، وتطوير مناهج المهارات الرقمية من الصف 11-12 للطلبة (ص 27)، لكنها لا تُحدد معارف ومهارات رقمية مُحددة بشكل مُفصل، كما لا تُشير الخطة بوضوح إلى دمج المهارات الرقمية في مُختلف المواد، بل تُركز على توظيف التكنولوجيا في التعليم بشكل عام (ص 8، 12)، وتُشير الخطة بشكل غير مُباشر لأهمية التفكير الناقد في البيئة الرقمية، حيث يذكر إتقان لُغات عالمية أساسية، وامتلاك مهارات التواصل مع الآخرين والقدرة على التحليل والتفكير ليكون قادرًا على المشاركة في إنتاج المعرفة (ص 2)، إلا أنها لا تُركز بشكل كافٍ على تطوير مهارات التفكير الناقد وحل المشكلات ضمن سياق رقمي واضح.

بينما لا تُناقش الخطة أبعاد التواصل الرقمي، والسلامة الرقمية، والحقوق الرقمية، والثقافة الرقمية، والمشاركة الرقمية بشكل مُفصل. وعلى الرغم من إشارتها إلى الاستخدام الأخلاقي للتكنولوجيا كقيمة جوهرية (ص 10)، وأهمية أمن المعلومات (ص 14، 25)، إلا أنها لا تُقدم تعريفًا أو إطارًا واضحًا للمواطنة الرقمية أو أبعادها المذكورة.

4.4. تطبيق قائمة التدقيق على سياسة التعليم الوطنية الهندية 2020:

يتبين من تحليل هذه الوثيقة تمثيل سياسة التعليم الوطنية الهندية 2020 لمفهوم المواطنة الرقمية، ففيما يخص الوصول الرقمي، تُشير السياسة بوضوح لأهميته، حيث تُؤكد على ضرورة توفير أدوات التعلم للطالب والمعلم (ص 9)، وتذكر تحسين إمكانية الوصول

الرقمي للمكتبات (ص 58)، وتُشير إلى استخدام تطبيقات الإنترنت، والدورات عبر الإنترنت، والكتب الإلكترونية في سياق تعليم الكبار، كما تتحدث عن توفير أجهزة لوحية ذكية مُتصلة بالإنترنت لجميع المنازل والمدارس، وعلى الرغم من إشارة السياسة إلى استخدام تكنولوجيا الأقمار الصناعية لتوفير الإنترنت في المناطق النائية (ص 59)، وتطوير بنية تحتية رقمية عامة مفتوحة وقابلة للتطور (ص 60)، وتركيزها على توفير موارد رقمية عالية الجودة للمعلمين والطلاب عبر منصة DIKSHA (ص 9)، إلا أنها لا تُحدد استراتيجيات مُفصلة لتوفير الأجهزة والإنترنت على نطاق واسع، كما تُشير السياسة إلى أهمية العدالة في الوصول إلى التعليم الرقمي (ص 58)، وتُركز على توفير فُرص مُتساوية للطلاب من مُختلف الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية (ص 25-27)، مع ذلك، لا تُعالج مسألة التفاوت الرقمي بشكل مُباشر أو مُفصل.

أما بُعد المعرفة الرقمية، فتُشير السياسة إلى أهمية المهارات الرقمية الأساسية (ص 10) وتذكر محو الأمية الرقمية، والترميز، والتفكير الحسابي كأحد المهارات الأساسية في القرن الحادي والعشرين (ص 15)، إلا أنها لا تُقدم قائمة مُفصلة بالمعارف والمهارات الرقمية المطلوبة، ولا تُشير السياسة بشكل واضح إلى دمج المهارات الرقمية في مُختلف المواد الدراسية، لكنها تُؤكد على الاستخدام الواسع للتكنولوجيا في التعليم والتعلم (ص 5)، وتُشير إلى تدريب المعلمين على استخدام التكنولوجيا في التعليم (ص 23)، كما تُركز السياسة على تنمية مهارات التفكير الناقد وحل المشكلات (ص 4، 12)، لكنها لا تُحدد بما فيه الكفاية كيفية تطبيق هذه المهارات في البيئة الرقمية.

كما تتناول السياسة بعض أبعاد المواطنة الرقمية الأخرى بشكل محدود، حيث تُشير إلى أهمية السلامة الرقمية في سياق التعليم الرقمي (ص 67)، وتُؤكد على الاستخدام الأخلاقي للتكنولوجيا (ص 5، 6)، إلا أنها لا تُقدم إطارًا واضحًا للمواطنة الرقمية بما يتضمن مفاهيم الحقوق الرقمية، والثقافة الرقمية، والمشاركة الرقمية.

5.4. تطبيق قائمة التدقيق على إعلان ملبورن بشأن الأهداف التعليمية للشباب الأسترالي (2008):

من خلال تحليل نص إعلان ملبورن بشأن الأهداف التعليمية للشباب الأسترالي (2008) (MCEETYA, 2008) لتمثيله لمفهوم المواطنة الرقمية، يتضح أنه بالنسبة للوصول الرقمي، لا يتضمن الإعلان أهدافًا صريحة لضمان وصول جميع الطلاب والمعلمين إلى التكنولوجيا الرقمية والبنية التحتية اللازمة، ولكنه يُشير إلى أهمية التكنولوجيا في التعليم، وضرورة زيادة فاعليتها بشكل كبير على مدى العقد القادم، كما يُؤكد على ضرورة تمكين الشباب من المهارات في مجالات مثل التفاعل الاجتماعي، والتفكير مُتعدد التخصصات، واستخدام الوسائط الرقمية (ص 5)، مما يُشير بشكل غير مُباشر إلى أهمية توفير الوصول إلى هذه الأدوات، ومع ذلك، لا يُحدد الإعلان استراتيجيات مُفصلة لتوفير الأجهزة أو الإنترنت، ويتمحور تركيزه حول الأهداف التعليمية العامة والاستراتيجيات لتحقيقها. أما التفاوت الرقمي، فلا يُعالج إعلان ملبورن مسألة التفاوت الرقمي بشكل مُباشر، لكنه يُشير إلى أهمية العدالة والتميز في التعليم (ص 7)، ويُؤكد على ضرورة مُعالجة حالة الطلاب المحرومين، مما قد يتضمن مُعالجة التفاوت الرقمي.

وفيما يتعلق بـالمعرفة الرقمية، لا يُحدد الإعلان معارف ومهارات رقمية مُحددة، لكنه يُشير إلى أهمية المهارات الرقمية كأحد المهارات الأساسية في القرن الحادي والعشرين (ص 5)، ويذكر أهمية تطوير مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتصميم والتكنولوجيا كأساس للنجاح في الحياة المهنية (ص 13). إلا أن الإعلان لا يُشير بما فيه الكفاية إلى دمج المهارات الرقمية في مُختلف المواد الدراسية، كذلك، لا يُركز الإعلان بشكل خاص على تنمية مهارات التفكير الناقد أو حل المشكلات في البيئة الرقمية، لكن يُشير إلى أهمية أن يكون المُتعلمون قادرين على التفكير بعمق ومنطقيًا، والحصول على الأدلة وتقييمها بطريقة منضبطة (ص 8). بينما لا يتناول إعلان ملبورن أبعاد التواصل الرقمي، والسلامة الرقمية، والحقوق الرقمية، والثقافة الرقمية، والمشاركة الرقمية بشكل واضح أو مُفصل، حيث ركز بشكل أساسي على الأهداف التعليمية العامة ومبادئ العدالة والتميز.

5. المناقشة:

يتضح من خلال نتائج البحث المُتمثلة في تحليل محتوى سياسات التعليم الوطنية في خمس دول (مصر، السعودية، الأردن، الهند، وأستراليا) فيما يتعلق بتمثيلها لمفهوم المواطنة الرقمية تفاوت مستوى تمثيل هذا المفهوم بين الدول محل الدراسة، حيث أظهرت بعض الدول تركيزًا أكبر على جوانب مُعينة من المواطنة الرقمية، بينما أهملت جوانب أخرى، ويُمكن تفسير هذا التفاوت بناءً على عدة عوامل، منها: مستوى التنمية الرقمية في كل دولة، والسياق الثقافي والاجتماعي، والأولويات الوطنية في مجال التعليم.

إجمالًا، أظهر تحليل سياسات التعليم الوطنية في الدول الخمس محل الدراسة (مصر، السعودية، الأردن، الهند، وأستراليا) وجود قصور مشترك في تناولها لمفهوم المواطنة الرقمية؛ فرغم اختلاف السياقات الوطنية والوثائق محل الدراسة (الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي في مصر 2014-2030، والوثيقة الإعلامية لبرنامج تنمية القدرات البشرية في السعودية 2021-2025، والخطة الاستراتيجية للتحول الرقمي في وزارة التربية والتعليم الأردنية 2022-2025، وسياسة التعليم الوطنية الهندية 2020، وإعلان ملبورن بشأن الأهداف التعليمية للشباب الأسترالي 2008)، إلا أنها تُشير جميعًا إلى أهمية التكنولوجيا في التعليم، وتُركز على جوانب مُختلفة، مثل تحسين الوصول الرقمي، تطوير المهارات الرقمية، وتوفير التجهيزات التكنولوجية. ومع ذلك، يتمثل القصور الرئيسي في عدم تقديم تعريف واضح وشامل للمواطنة الرقمية وأبعادها المُختلفة، وفي ضعف تحديد المعارف والمهارات الرقمية المطلوبة، بالإضافة إلى نقص الاستراتيجيات المُفصلة لدمج هذه الأبعاد في مناهج التعليم وتدريب المعلمين، وعلى الرغم من أن بعض السياسات تُشير إلى بعض جوانب المواطنة الرقمية بشكلٍ مُبسط، إلا أنَّ التناول العام يُعتبر محدودًا وغير مُتكامل، مما يُؤكد الحاجة إلى مراجعة وتحديث هذه السياسات لتُواكب متطلبات العصر الرقمي وتحدياته.

أولًا: تناول "الوصول الرقمي":

أظهرت نتائج التحليل تفاوتًا في مستوى تناول السياسات الوطنية لبُعد الوصول الرقمي؛ فبينما أكدت الخطة الاستراتيجية للتحول الرقمي في الأردن (إدارة مركز الملكة رانيا، 2023) والسياسة الوطنية الهندية (Ministry of Human Resource Development, 2020) على أهمية توفير البنية التحتية اللازمة، وتزويد المدارس بالتجهيزات التكنولوجية، وربط الغرف الصفية بالإنترنت، إلا أن الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي في مصر (وزارة التربية والتعليم، 2014) أشارت إلى قصور البنية التحتية، وعدم توفر التجهيزات التكنولوجية في عدد كبير من المدارس، دون تحديد استراتيجيات واضحة لمعالجة هذه المشكلة. كذلك، أشارت الوثيقة الإعلامية لبرنامج تنمية القدرات البشرية في السعودية (المملكة العربية السعودية، 2021) إلى بعض المبادرات لتوفير الأجهزة اللوحية لطلاب الثانوية، لكنها لم تتطرق لتوفير الإنترنت أو توفير أجهزة لمراحل التعليم الأخرى، مما يتفق مع ما أشارت إليه دراسات سابقة حول تفاوت الوصول الرقمي بين الدول، وتأثير ذلك على فُرص التعليم (UNESCO, 2020)، ويُمكن تفسير هذا التفاوت في ضوء مستوى التنمية الرقمية في كل دولة، فالدول التي تتمتع ببنية تحتية تكنولوجية مُتطورة تُركز على استثمارها في التعليم، بينما تُواجه الدول ذات البنية التحتية المحدودة تحديات في توفير الوصول الرقمي للجميع.

ثانيًا: تناول "المعرفة الرقمية":

أظهر التحليل تفاوتًا مماثلًا في مستوى تناول السياسات الوطنية لبُعد المعرفة الرقمية؛ فبينما أشارت الخطة الأردنية (إدارة مركز الملكة رانيا، 2023) والسياسة الهندية (Ministry of Human Resource Development, 2020) إلى أهمية تنمية المهارات الرقمية، إلا أنهما لم تُحددا بوضوح المعارف والمهارات المطلوبة. كذلك، لم تُقدم أي من السياسات محل الدراسة استراتيجيات واضحة لدمج المهارات الرقمية في مُختلف المواد الدراسية، أو لتنمية مهارات التفكير الناقد وحل المشكلات في البيئة الرقمية، مما يُشير إلى فجوة بين التوجهات العامة للسياسات وبين تفعيلها على أرض الواقع، ويتفق مع نتائج دراسات سابقة (Öztürk, 2021; Peterson

et al., 2020)، ويُمكن تفسير هذا القصور في ضوء تحديات إعداد المعلمين، وتطوير مناهج دراسية تُواكب التطورات التكنولوجية، كما أشارت إليه بعض الدراسات (السويحل، 2023؛ الشال، 2023).

ثالثًا: تناول أبعاد المواطنة الرقمية الأخرى:

أظهر التحليل ضعفًا عامًا في تناول السياسات الوطنية محل الدراسة لأبعاد المواطنة الرقمية الأخرى، مثل التواصل الرقمي، والسلامة الرقمية، والحقوق الرقمية، والثقافة الرقمية، والمشاركة الرقمية؛ فبالرغم من إشارة بعض السياسات إلى قيم عامة مثل الاستخدام الأخلاقي للتكنولوجيا أو أمن المعلومات، إلا أنها لم تُقدم تعريفًا واضحًا لهذه الأبعاد أو استراتيجيات مُحددة لدمجها في التعليم، مما يتفق مع ما أشارت إليه دراسات سابقة حول عدم وضوح مفهوم المواطنة الرقمية في العديد من السياسات التعليمية (Beroš, 2020; UNESCO, 2022)، ويُمكن تفسير هذا القصور في ضوء حداثة مفهوم المواطنة الرقمية نسبيًا، ونقص الوعي بأهميته وأبعاده المُختلفة.

رابعًا: التحديات والمعوقات:

أشارت بعض السياسات إلى تحديات مُعينة تُواجه تطبيق مفاهيم المواطنة الرقمية، مثل قصور البنية التحتية التكنولوجية، وتفاوت الوصول الرقمي بين الطلاب، وضعف إعداد المعلمين، مما يتفق مع ما أشارت إليه العديد من الدراسات السابقة (Emejulu & Mcgregor, 2019; Prasetiyo et al., 2021)، ويُعتبر تحديد هذه التحديات في السياسات الوطنية خطوةً إيجابية نحو مُعالجتها، لكنه يتطلب وضع استراتيجيات وخطط عمل واضحة لتحقيق ذلك.

خامسًا: المقارنة بين الدول:

أظهرت نتائج التحليل وجود تباين بين الدول محل الدراسة في تمثيلها للمواطنة الرقمية في سياساتها التعليمية، حيث أظهرت الخطة الأردنية والسياسة الهندية تركيزًا أكبر على بعض جوانب المواطنة الرقمية، بينما أظهرت السياسات الأخرى ضعفًا في تناولها لهذا المفهوم بشكل عام، ويُمكن تفسير هذا التباين بناءً على مُتغيرات مُختلفة، منها مستوى التنمية الرقمية، والسياق الثقافي والاجتماعي، والأولويات الوطنية، كما يتضح من التحليل، وجود علاقة بين مستوى نضج السياسات التعليمية في تناولها للتكنولوجيا ومدى تكاملها مع مفاهيم المواطنة الرقمية.

وختامًا، يؤكد هذا البحث على أهمية مراجعة وتحديث سياسات التعليم الوطنية؛ لتضمين مفهوم المواطنة الرقمية بشكلٍ واضحٍ ومُتكامل، مع التركيز على تطوير استراتيجياتٍ عمليةٍ لتنمية أبعادها المُختلفة لدى الطلاب والمعلمين، مما يتطلب تعاونًا بين مُختلف الجهات المعنية، منها وزارات التعليم، ومؤسسات إعداد المعلمين، وخبراء التكنولوجيا، ومُنظمات المُجتمع المدني.

6. التوصيات والمقترحات:

بناءً على نتائج البحث ومناقشتها، يُقدم البحث مجموعة من التوصيات العملية القابلة للتطبيق، والتي تهدف إلى تحسين تمثيل المواطنة الرقمية في سياسات التعليم الوطنية، وتعزيز تكاملها في ممارسات التعليم والتعلم، لتُسهم في بناء أجيال قادرة على التفاعل بفعالية ومسؤولية في المجتمع الرقمي، وتُصنف هذه التوصيات إلى ثلاثة محاور رئيسة:

أولًا: توصيات متعلقة بسياسات التعليم الوطنية:

1. يجب أن تتضمن سياسات التعليم الوطنية تعريفًا واضحًا وشاملًا للمواطنة الرقمية، يُحدد أبعادها المختلفة، ويربطها بالسياق الوطني والأولويات التعليمية، ويُمكن الاستفادة من التعريفات والمبادئ الواردة في الإطار المرجعي لليونسكو للمواطنة الرقمية (UNESCO, 2022).

2. تحديد أهداف واستراتيجيات مُحددة لتنمية كل بُعد من أبعاد المواطنة الرقمية لدى الطلاب والمعلمين، مع ربط هذه الأهداف والاستراتيجيات بالمناهج الدراسية، وأنشطة التعلم، وتدريب المعلمين.
3. معالجة مسألة التفاوت الرقمي بين الطلاب من خلفيات اجتماعية واقتصادية مختلفة، من خلال توفير الدعم اللازم للطلاب المُحرومين، وتوفير فُرص مُتكافئة للوصول إلى التكنولوجيا الرقمية.
4. تشجيع البحث والتطوير في مجال المواطنة الرقمية والتعليم، لدراسة أفضل الممارسات، وتطوير أدوات قياس وتقييم فعّالة، وتحديد التحديات الناشئة.
5. تعزيز التعاون الدولي والإقليمي في مجال المواطنة الرقمية، لتبادل الخبرات، والممارسات الجيدة، والموارد التعليمية.

ثانيًا: توصيات متعلقة بالمناهج الدراسية وتدريب المعلمين:

1. دمج أبعاد المواطنة الرقمية في مختلف المواد الدراسية، بما يتناسب مع طبيعة كل مادة ومستوى الطلاب، وذلك لتنمية المعارف والمهارات والسلوكيات اللازمة للمواطنة الرقمية.
2. تصميم وتنفيذ برامج تدريبية مُتخصصة للمعلمين في مجال المواطنة الرقمية، لتزويدهم بالمعارف والمهارات اللازمة لدمج هذه المفاهيم في التعليم، وتنمية قدراتهم على استخدام التكنولوجيا الرقمية بشكل فعّال وآمن.
3. توفير موارد تعليمية رقمية عالية الجودة للمعلمين والطلاب، تُغطي أبعاد المواطنة الرقمية المُختلفة، وتُراعي مُتطلبات التعلم في القرن الحادي والعشرين.
4. تشجيع المُعلمين والطلاب على الابتكار في استخدام التكنولوجيا الرقمية في التعليم، وتصميم أنشطة تعليمية مُبتكرة تُعزز مفاهيم المواطنة الرقمية.

ثالثًا: توصيات متعلقة بالأسرة والمجتمع:

1. توعية أولياء الأمور بأهمية المواطنة الرقمية، وتزويدهم بالإرشادات اللازمة لدعم أبنائهم في استخدام التكنولوجيا الرقمية بشكل آمن ومسؤول.
2. إشراك مُنظمات المجتمع المدني في جهود تعزيز المواطنة الرقمية، من خلال تنظيم ورش عمل، وحملات توعية، وتوفير مُوارد تعليمية.
3. بناء شراكات فعّالة بين المدرسة والأسرة والمجتمع، لتعزيز التعاون في تنمية المواطنة الرقمية لدى الطلاب.

7. المراجع:

1.7. المراجع العربية:

إدارة مركز الملكة رانيا العبد الله لتكنولوجيا التعليم والمعلومات. (2023). *الخطة الاستراتيجية للتحول الرقمي في وزارة التربية والتعليم 2022-2025*. وزارة التربية والتعليم.

البركي، أحمد محمد حمد، والزوي، صباح علي محمد. (2021). درجة تضمن قيم المواطنة الرقمية في المناهج الدراسية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكليات تقنية الحاسوب والمعلومات. *مجلة البيان العلمية*، *8*، 279 - 300.

جاسم، خديجة حسن. (2023). العملية التعليمية والمواطنة الرقمية: تصور مقترح لدور مؤسسات التعليم النظامية في تحقيق أبعاد المواطنة الرقمية لدى الطلبة. *مجلة المختار للعلوم الإنسانية*، *41*(2)، 393-413.

جراد، أحمد محمد صغير. (2022). مدى تضمين مفهوم المواطنة الرقمية في أهداف مناهج التعليم العام في الجمهورية اليمنية. مجلة جامعة البيضاء، 4(2)، 823 - 834.

الحارثي، سارة بنت سعد بن عبيد، والمطيري، مؤمنة بنت شباب بن مسند. (2019). تقويم محتوى مقرر الحاسب وتقنية المعلومات للصف الثاني المتوسط في ضوء معايير المواطنة الرقمية. *مجلة كلية التربية، 35*(12)، 532 - 564.

الحدابى، عبد السلام سليمان داود، والمعمري، سليمان عبده أحمد سعيد. (2021). تصور مقترح لتضمين مفاهيم المواطنة الرقمية "Digital Citizenship Concepts" في مناهج التعليم الأساسي باليمن. *مجلة العلوم التربوية والدراسات الإنسانية، 15*، 377 - 401.

الخويطر، خواطر محمد عبد الله. (2022). متطلبات تطوير دور القيادات المدرسية في تعزيز المواطنة الرقمية لدى طلبة مدارس التعليم العام في المملكة العربية السعودية. *International Journal of Learning Management Systems*، *10*(2)، 107-119.

زرقوط، سارة. (2020). نتائج تبني ثقافة المواطنة الرقمية في التعليم العالي: جامعة المدينة العالمية نموذجا. *مجلة اقتصاد المال والأعمال، 5*(1)، 233 - 246.

الزهراني، معجب بن أحمد معجب العدواني. (2019). إسهام المدرسة في تحقيق المواطنة الرقمية لدى طلابها في ظل التحديات المعاصرة. *المجلة التربوية لكلية التربية بجامعة سوهاج*، 68، 394-422.

السويحل، أميمة عيد. (2023). دور المعلم في تحقيق مرتكزات المواطنة الرقمية في تدريس طلبة مدارس التعليم الحكومي بدولة الكويت. *المجلة التربوية، 37*(146)، 47 – 79.

الشال، إيمان حلمي أمين. (2023). دراسة مقارنة لدمج المواطنة الرقمية بالمناهج الدراسية بالتعليم الثانوي العام في كل من أستراليا وكندا وإمكان الإفادة منها في مصر. *مجلة التربية المقارنة والدولية، 8*(18) ، 308 - 337.

شرف، صبحي شعبان علي، والدمرداش، محمد السيد أحمد. (2014). *معايير التربية على المواطنة الرقمية وتطبيقاتها في المناهج التدريسية*. المؤتمر السنوي السادس، جامعة المنوفية، 129-147.

الشريف، إيمان فهد فايز. (2023). المواطنة الرقمية (دراسة تحليلية للمفهوم). *المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي، 46*، 201-223.

صادق، محمد فكري فتحي. (2019). دور الجامعة في تحقيق أبعاد المواطنة الرقمية لدى طلابها في ضوء التحديات المعاصرة: دراسة تحليلية. *مجلة كلية التربية، 30*(120)، 57 - 91.

عبد الرازق، ابتسام عمر، حسن، سماح رشاد إبراهيم، ونصر، نوال أحمد إبراهيم. (2020). تفعيل التربية على المواطنة الرقمية بمدارس الحلقة الثانية من التعليم الأساسي على ضوء خبرات بعض الدول الأجنبية. *مجلة البحث العلمي في التربية، 21*(1)، 135 - 167.

عبد العزيز، عبد العاطي حلقان أحمد. (2016). تعليم المواطنة الرقمية في المدارس المصرية والأوروبية: دراسة مقارنة. *المجلة التربوية، 44*، 427 - 573.

عبد العظيم، حنان زاهر عبد الخالق. (2022). آليات مقترحة لتفعيل المواطنة الرقمية بالتعليم قبل الجامعي في مصر في ضوء خبرة كل من ولاية واشنطن وويلز. *دراسات تربوية واجتماعية، 28*(8)، 139 - 357.

العرفج، عبير محمد عبد اللطيف. (2021). المواطنة الرقمية وأهمية إدراجها في التعليم العام من وجهة نظر طالبات قسم المناهج وطرق التدريس بجامعة الملك سعود. *مجلة العلوم التربوية والدراسات الإنسانية*، 17، 1 - 29.

المملكة العربية السعودية. (2021). *الوثيقة الإعالمية برنامج تنمية القدرات البشرية*.

النجدي، سمير بن موسى محمد. (2023). تصورات أفراد المجتمع في المملكة العربية السعودية حول أهمية تبني مقرر المواطنة الرقمية في التعليم الجامعي في ضوء بعض المتغيرات. *مجلة جامعة تبوك للعلوم الإنسانية والاجتماعية*، *3*(4)، 551 - 597.

النوايسة، نجاح إبراهيم سليمان. (2021). تصور مقترح لمحتوى مناهج التربية الوطنية والمدنية للمرحلة الأساسية العليا في الأردن في ضوء أبعاد المواطنة الرقمية. *مجلة كلية التربية*، *32*(126)، 3، 579-608.

وزارة التربية والتعليم. (2014). *الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعى 2014 – 2030*. جمهورية مصر العربية.

2.7. المراجع الأجنبية:

Alsaadi, M., Alharassi, N., Alsalmi, J., Alkindi, S. (2023). *The Practices of Digital Citizenship Among Undergraduates at Sultan Qaboos University in Oman During COVID-19. In: Al Naimiy, H.M.K., Bettayeb, M., Elmehdi, H.M., Shehadi, I. (eds) Future Trends in Education Post COVID-19*. SHJEDU 2022. Springer, Singapore. https://doi.org/10.1007/978-981-99-1927-7_22

Aman Azeem, M. (2023). Digital Citizenship and Education in India Concerning NEP 2020: A Qualitative Study. *International Journal for Multidisciplinary Research*, *5(5)*, 23057030.

Beroš, I. (2020). Digital Citizenship in Croatia: Analysis of Strategic Documents of the National Education Policy and the Citizenship Education Curricula. *Proceedings of the 2nd International Academic Conference on Education, Teaching and Learning*, 62-80.

Capuno, R., Suson, R., Suladay, D., Arnaiz, V., Villarin, I.J., & Jungoy, E. (2022). Digital citizenship in education and its implication. *World Journal on Educational Technology: Current Issues*, *14(2),* 426-437.

Emejulu, A., & Mcgregor, C. (2019). Towards a radical digital citizenship in digital education. *Critical Studies in Education, 60(1)*, 131 - 147.

Fu, J. (2021). *Digital Citizenship in China: Everyday Online Practices of Chinese Young People* (1st ed.). Springer Singapore.

MCEETYA, Ministerial Council on Education, Employment, Training and Youth Affairs. (2008). Melbourne Declaration on Educational Goals for Young Australians.

Ministry of Human Resource Development. (2020). National Education Policy 2020. Government of India.

Öztürk, G. (2021). Digital citizenship and its teaching: A literature review. *Journal of Educational Technology & Online Learning, 4(1),* 31-45.

Peterson, A. Stahl, G. & Soong, H. (2020). *The Palgrave Handbook of Citizenship and Education* (1st ed.). Palgrave Macmillan Cham, Springer Nature Switzerland AG.

Prasetiyo, W.H., Naidu, N.B., Tan, B.P., & Sumardjoko, B. (2021). Digital citizenship trend in educational sphere: A systematic review. *International Journal of Evaluation and Research in Education (IJERE)*, *10(4),* 1192-1201.

Soriani, A. (2018). From media education to digital citizenship. Origins, perspectives and policy implementations in the school systems across Europe. *Ricerche di Pedagogia e Didattica. Journal of Theories and Research in Education, 13*, 85-122.

UNESCO. (2016). A Policy Review: Building Digital Citizenship in Asia-Pacic through Safe, Effective and Responsible Use of ICT.

UNESCO. (2020). Digital Citizenship as a Public Policy in Education in Latin America.

UNESCO. (2022). Citizenship Education in the Global Digital Age.

UNESCO. (2022). Global Research Policy & Practices Report. *Advancing Artificial Intelligence-Supported Global Digital Citizenship Education.*

UNESCO. (2023). Global Practices Evaluation & Assessment Toolkit. *Advancing Artificial Intelligence-Supported Global Digital Citizenship Education.*

UNESCO. (2024). Global citizenship education in a digital age: Teacher guidelines.

ملحق 1

قائمة تدقيق لتحليل محتوى سياسات التعليم الوطنية المتعلقة بالمواطنة الرقمية

هذه القائمة مُصممة لتحليل محتوى سياسات التعليم الوطنية وتحديد كيفية تناولها لمفهوم المواطنة الرقمية، ويمكن استخدامها لتحليل أي وثيقة سياسة تعليمية وطنية.

م	أبعاد المواطنة الرقمية	العبارة
1	الوصول الرقمي	هل تتضمن السياسة أهدافاً لضمان وصول جميع الطلاب والمعلمين إلى التكنولوجيا الرقمية والبنية التحتية اللازمة؟
		هل تُحدد السياسة استراتيجيات لتوفير أجهزة الكمبيوتر والإنترنت للمدارس والمجتمعات المحلية؟
		هل تُعالج السياسة مسألة التفاوت الرقمي بين الطلاب من خلفيات اجتماعية واقتصادية مختلفة؟
2	المعرفة الرقمية	هل تُحدد السياسة معارف ومهارات رقمية محددة يتعين على الطلاب اكتسابها؟

ISSN: 2706-6495

		هل تُشير السياسة إلى دمج المهارات الرقمية في مختلف المواد الدراسية؟
		هل تُركز السياسة على تنمية مهارات التفكير الناقد وحل المشكلات في البيئة الرقمية؟
3	التواصل الرقمي	هل تُشجع السياسة استخدام الأدوات الرقمية للتواصل والتعاون بين الطلاب والمعلمين؟
		هل تُعالج السياسة موضوع آداب التواصل الرقمي وسلوكياته المسؤولة؟
4	السلامة الرقمية	هل تُتضمن السياسة إرشادات حول حماية البيانات الشخصية والأمن السيبراني؟
		هل تُحدد السياسة استراتيجيات للتعامل مع مخاطر الإنترنت مثل التنمر السيبراني والمحتوى غير المناسب؟
5	الحقوق الرقمية	هل تُناقش السياسة حقوق وواجبات الأفراد في الفضاء الرقمي؟
		هل تُشير السياسة إلى قوانين حماية الملكية الفكرية في البيئة الرقمية؟
6	الثقافة الرقمية	هل تُعزز السياسة فهم الثقافة الرقمية وتأثيرها على المجتمع؟
		هل تُشجع السياسة استخدام التكنولوجيا الرقمية للتعبير عن الذات والإبداع؟
7	المشاركة الرقمية	هل تُشجع السياسة استخدام التكنولوجيا الرقمية للمشاركة المدنية والتفاعل مع المجتمع؟
		هل تُحدد السياسة فرصاً للطلاب للمشاركة في المشاريع والمبادرات الرقمية؟

جميع الحقوق محفوظة © 2026، الباحثة/ سعاد خالد نمر اغبارية، (CC BY NC 4.0)

Doi: https://doi.org/10.52132/Ajrsp/v8.91.3

ISSN: 2706-6495

رؤية المملكة 2030 وآثارها على الشباب السعودي (دراسة وصفية على عينة من الشباب بمدينة جدة)

Saudi Vision 2030 and Its Impacts on Saudi Youth (A Descriptive Study of a Sample of Youth in the City of Jeddah)

إعداد الباحث/ عبدالله صالح عبدالله الغامدي

ماجستير علم الاجتماع، جامعة الملك عبدالعزيز، المملكة العربية السعودية

Email: aalghamdi19999@gmail.com

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الآثار الاجتماعية لرؤية المملكة العربية السعودية 2030 على الشباب السعودي، من خلال الكشف عن التغيرات الاجتماعية المصاحبة للرؤية، والتعرف على الدور الاجتماعي للشباب ومستوى مشاركتهم في الأنشطة والمبادرات المجتمعية، ورصد أبرز آثار الرؤية عليهم. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي باستخدام أسلوب المسح الاجتماعي بالعينة، وتم جمع البيانات من خلال استبانة طُبقت على عينة قصدية مكونة من (172) شابًا وشابة من مدينة جدة تتراوح أعمارهم بين (18–35) عامًا. وأظهرت النتائج أن رؤية المملكة 2030 أسهمت بدرجة كبيرة جدًا في إحداث تغيرات اجتماعية إيجابية، وتعزيز الدور الاجتماعي للشباب، ورفع مستوى مشاركتهم في الأنشطة والمبادرات المجتمعية. كما بينت النتائج أن من أبرز الآثار الإيجابية للرؤية تنمية مهارات الشباب، وتحسين جودة الحياة، وتوفير فرص عمل جديدة، في حين تمثلت أبرز التحديات في صعوبة مواكبة بعض الشباب للتغيرات المصاحبة للرؤية. وأظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغيري الجنس والمؤهل العلمي، بينما ظهرت فروق دالة في محور المشاركة المجتمعية لصالح الفئة العمرية (18–22) سنة، ولصالح الطلاب مقارنة بالباحثين عن عمل. وأوصت الدراسة بالاستمرار في تمكين الشباب وإشراكهم في تصميم وتنفيذ المبادرات المجتمعية وبرامج التنمية، بما يعزز دورهم الاجتماعي ويسهم في تحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030، وتطوير المبادرات المجتمعية الموجهة للشباب من حيث التنوع وسهولة الوصول إليها، بما يسهم في رفع مستوى المشاركة المجتمعية الفعلية، وكذلك تعزيز برامج التدريب والتأهيل وتنمية المهارات الشخصية والمهنية وربطها بمتطلبات سوق العمل، مع التركيز على المهارات المستقبلية والتحول الرقمي وريادة الأعمال، وتصميم البرامج النوعية التي تستهدف الباحثين عن عمل، وتشجعهم على المشاركة في المبادرات المجتمعية والتطوعية إلى جانب برامج التأهيل المهني، والاستمرار في تنفيذ البرامج التي تسهم في تحسين جودة الحياة وتعزيز الاهتمام بالتطوير الذاتي، لما أظهرته النتائج من أثر إيجابي لهذه البرامج لدى الشباب.

الكلمات المفتاحية: رؤية المملكة 2030، الشباب السعودي، التغير الاجتماعي، الدور الاجتماعي، المشاركة المجتمعية

ISSN: 2706-6495

Saudi Vision 2030 and Its Impacts on Saudi Youth (A Descriptive Study of a Sample of Youth in the City of Jeddah)

Abdullah Saleh Alghamdi

Master's in Sociology, King Abdulaziz University, Saudi Arabia

Abstract:

This study aimed to examine the social impacts of Saudi Vision 2030 on Saudi youth by identifying the major social changes associated with the Vision, exploring the social role of youth, assessing their participation in community activities and initiatives, and identifying the most significant impacts of the Vision on young people. The study adopted a descriptive survey approach using a purposive sample. Data were collected through a questionnaire administered to 172 Saudi male and female youth aged 18–35 years in Jeddah. The findings indicated that Saudi Vision 2030 has made a highly positive contribution to social change, strengthened the social role of youth, and increased their participation in community activities and initiatives. The results also showed that the Vision has enhanced youth skills, improved quality of life, and created new employment opportunities. The main challenge identified was the relative difficulty experienced by some youth in adapting to the changes associated with the Vision. No statistically significant differences were found according to gender or educational qualification, whereas significant differences were found in community participation in favor of the 18–22 age group and students compared with job seekers. The study recommended continuing to empower young people and involving them in the design and implementation of community initiatives and development programs. This would strengthen their social role and contribute to achieving the goals of the Kingdom's Vision 2030. It also suggested diversifying community initiatives aimed at youth and making them more accessible, thereby fostering higher levels of active social participation. Furthermore, the study advised enhancing training, qualification, and personal and professional skill-development programs—aligning them with labor market requirements—with a specific focus on future-oriented skills, digital transformation, and entrepreneurship. It also proposed designing specialized programs for job seekers that encourage their participation in community and volunteer initiatives alongside vocational training. Finally, it recommended the continued implementation of programs that improve quality of life and promote self-development, given the positive impact these initiatives have been shown to have on young people.

Keywords: Saudi Vision 2030, Saudi Youth, Social Change, Social Role, Community Participation

ISSN: 2706-6495

1. المقدمة:

تتميز المجتمعات البشرية بقدرتها على التحول والتغير المستمر عبر الزمن، حيث لا تظل الهياكل الاجتماعية والأنماط الثقافية ثابتة، بل تشهد عمليات متعددة من التطور والتغيير. ويعتبر التغير الاجتماعي ظاهرة أساسية ترافق الحياة المجتمعية منذ نشأتها، لكن سرعة هذا التغير ودرجته تتفاوت بين المجتمعات بناءً على ظروفها الاقتصادية والثقافية والسياسية. في بعض الحالات، يكون التغير الاجتماعي مدروساً وموجهاً عبر سياسات وبرامج تنموية تهدف إلى إحداث تحولات مقصودة في المجتمع، بينما يحدث في أحيان أخرى بشكل تدريجي غير مقصود نتيجة لتطورات متواصلة في أساليب التفاعل الاجتماعي والعلاقات بين الأفراد والمجموعات.

وفي هذا الإطار، شهد المجتمع السعودي في السنوات الأخيرة تحولات واسعة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بالتزامن مع إطلاق رؤية المملكة العربية السعودية 2030 في عام 2016.

تمثل هذه الرؤية إطاراً استراتيجياً شاملاً يهدف إلى تنويع مصادر الاقتصاد، وتحسين جودة الحياة، وتعزيز دور الإنسان في عملية التنمية (رؤية المملكة العربية السعودية، 2016).

وتعتمد الرؤية على ثلاثة محاور رئيسية: مجتمع حيوي، اقتصاد مزدهر، ووطن طموح، مع تركيز واضح على تمكين الشباب باعتبارهم عنصراً محورياً في مسيرة التحول الوطني .

وبحسب بيانات الهيئة العامة للإحصاء، تمثل فئة الشباب الذين تقل أعمارهم عن 35 عاماً نسبة مرتفعة تبلغ حوالي 69.4% من إجمالي السكان السعوديين، مما يعكس الأهمية الديموغرافية لهذه الفئة وقدرتها على التفاعل مع التحولات المرتبطة بتنفيذ الرؤية (الهيئة العامة للإحصاء، 2024). مع هذا الحجم السكاني الكبير وتوسع مراكز الترفيه والأنشطة المجتمعية في المدن الكبرى، تظهر الحاجة لدراسة الآثار الاجتماعية لهذه التحولات على حياة الشباب، خاصة في مدينة جدة التي تشهد كثافة في البرامج والمبادرات المرتبطة بالرؤية .

1.1. مشكلة الدراسة:

على الرغم من الزيادة الواضحة في الأعمال البحثية التي تناولت رؤية المملكة العربية السعودية 2030، فإن جزءاً كبيراً منها اهتم بمدى إدراك الشباب للرؤية ومصادر تعرفهم عليها، دون التطرق بعمق إلى تحليل الآثار الاجتماعية التي تتركها هذه الرؤية في حياتهم اليومية، وفي الأدوار والتفاعلات الاجتماعية التي يمارسونها داخل المجتمع (مطاوع، 2018).

كما تطرقت بعض البحوث إلى الجوانب القيمية المرتبطة بالتغيير الذي تعيشه المملكة، وأشارت إلى حدوث تحول في بعض القيم الاجتماعية والتوجهات لدى الشباب، إلا أن هذه البحوث لم تقم بربط كافٍ بين هذه التغيرات القيمية والأدوار الاجتماعية التي يمارسها الشباب عملياً، ومدى انخراطهم في الحياة المجتمعية (العتيبي، 2025).

وفي سياق آخر، ركزت دراسة على دور الشباب في تحقيق التنمية المستدامة في إطار رؤية المملكة 2030، إلا أن هذه الدراسة استندت إلى عينة جامعية محدودة، مما قد لا يمثل بشكل كاف السياق الاجتماعي الأوسع للشباب في المجتمع السعودي (محمود وفرغلي، 2024). كذلك أشارت دراسة ميدانية أخرى أجريت قبل إطلاق الرؤية إلى وجود ضعف نسبي في الدور الاجتماعي والمشاركة المجتمعية لدى الشباب الجامعي، بالإضافة إلى وجود عدة عقبات قد تحد من فعالية مشاركتهم الاجتماعية (بدوي، 2016).

ومن هنا تتحدد مشكلة الدراسة في الحاجة إلى فهم طبيعة التغيرات الاجتماعية المصاحبة لتنفيذ رؤية المملكة العربية السعودية 2030، والكشف عن واقع الأدوار الاجتماعية للشباب السعودي ومستويات مشاركتهم في الأنشطة والمبادرات المجتمعية، والتعرف على أبرز الآثار الاجتماعية المرتبطة بالرؤية من وجهة نظر الشباب أنفسهم.

ISSN: 2706-6495

وعليه، تسعى الدراسة إلى معالجة هذه المشكلة من خلال التعرف على أبرز التغيرات الاجتماعية المصاحبة لتنفيذ الرؤية، وتحديد طبيعة الأدوار الاجتماعية للشباب السعودي، وقياس مستويات مشاركتهم المجتمعية، واستكشاف أبرز الآثار التي يدركونها في حياتهم الاجتماعية.

2.1. أهداف الدراسة:

1. الكشف عن أهم التغيرات الاجتماعية المصاحبة لتطبيق رؤية المملكة 2030 على الشباب.
2. التعرف على الدور الاجتماعي للشباب السعودية في ظل رؤية المملكة 2030.
3. التعرف على مشاركة الشباب في الأنشطة والمبادرات الاجتماعية في ظل رؤية المملكة 2030.
4. الكشف عن أهم آثار رؤية المملكة 2030 على الشباب السعودي.

3.1. تساؤلات الدراسة:

1. ما هي أهم التغيرات الاجتماعية المصاحبة لتطبيق رؤية المملكة العربية السعودية 2030 على الشباب؟
2. ما هو الدور الاجتماعي للشباب السعودي في ظل رؤية المملكة العربية السعودية 2030؟
3. ما مستوى مشاركة الشباب في الأنشطة والمبادرات الاجتماعية في ظل رؤية المملكة العربية السعودية 2030؟
4. ما هي أهم آثار رؤية المملكة العربية السعودية 2030 على الشباب السعودي؟

4.1. أهمية الدراسة:

1.4.1. الأهمية العلمية:

- تساهم الدراسة في إثراء المعرفة العلمية من خلال النتائج التي يتم التوصل إليها، والذي ينعكس على فهم التغيرات المرتبطة برؤية المملكة 2030 على الشباب.
- تسهم نتائج هذه الدراسة في الكشف عن دور الشباب في المشاركة في المبادرات والأنشطة الاجتماعية في ظل رؤية المملكة 2030.
- تساعد نتائج هذه الدراسة في التعرف على الآثار الاجتماعية والثقافية لرؤية المملكة 2030 على الشباب.

2.4.1. الأهمية العملية:

- يمكن من خلال نتائج الدراسة وتوصياتها، تسليط الضوء على التحديات الاجتماعية التي يواجهها الشباب في ظل رؤية المملكة 2030 بما يسهم في توجيه الجهود نحو تقديم الدعم المناسب.
- من الممكن الاستفادة من نتائج هذه الدراسة في إعداد برامج ومبادرات تسهم في دعم الشباب وتعزيز مشاركتهم المجتمعية.
- الاستفادة من نتائج هذه الدراسة في وضع خطط مستقبلية تتوائم مع رؤية المملكة 2030.

5.1. مفاهيم الدراسة:

رؤية المملكة 2030:

تعرف رؤية المملكة 2030 إجرائياً في هذه الدراسة: بأنها مجموعة البرامج والمبادرات التنموية التي أطلقتها المملكة في إطار الرؤية، والتي ساهمت في إحداث تغيرات اجتماعية في المجتمع السعودي انعكست على أدوار الشباب الاجتماعية، ومستوى مشاركتهم المجتمعية، ووعيهم بدورهم الاجتماعي والتنموي.

ISSN: 2706-6495

الشباب السعودي:

يُعرف الشباب إجرائياً في هذه الدراسة: أنهم المواطنون السعوديون الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و34 سنة، وهم الفئة المستهدفة لقياس وعيهم الاجتماعي والتنموي وأدوارهم الاجتماعية ومدى مشاركتهم المجتمعية في إطار تطبيق رؤية المملكة العربية السعودية 2030.

التغير الاجتماعي:

ويُقصد بالتغير الاجتماعي إجرائياً في هذه الدراسة: بأنها التحولات التي حدثت في بعض جوانب الحياة الاجتماعية في المجتمع السعودي في ظل تطبيق رؤية المملكة 2030، وما صاحبها من تغيير في أنماط العلاقات الاجتماعية والقيم والاتجاهات المتعلقة بدور الشباب في المجتمع.

الدور الاجتماعي:

ويُقصد بالدور الاجتماعي إجرائياً في هذه الدراسة: أدوار الشباب الاجتماعية التي تشمل المهام والواجبات والأنماط السلوكية التي يمارسها الشباب في مجتمعهم، وتجسد مساهمتهم في الشؤون الاجتماعية والتنموية في إطار تنفيذ رؤية المملكة 2030 .

المشاركة المجتمعية:

ويُقصد بالمشاركة الاجتماعية إجرائياً في هذه الدراسة: بأنها مساهمة الشباب في الأنشطة والجهود المجتمعية المتنوعة، كالتطوع والمبادرات الاجتماعية والمشاركة في البرامج والأنشطة التي تفيد المجتمع، مما يبرز تفاعلهم مع قضايا مجتمعهم في ظل رؤية المملكة 2030.

2. الإطار النظري للدراسة:

1.2. رؤية المملكة 2030

تعد رؤية المملكة العربية السعودية 2030، التي أُطلقت في عام 2016، أنها خطة استراتيجية وطنية شاملة تستهدف إحداث تحول جذري في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية. تسعى هذه الرؤية إلى تنويع مصادر الدخل، وضمان الاستدامة الاقتصادية، وتحسين فعالية المؤسسات الحكومية، والارتقاء بمستوى المعيشة، وتطوير الموارد البشرية، بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة ويتكيف مع التغيرات العالمية (رؤية المملكة، 2030).

- نشأة الرؤية وأسباب إطلاقها

بدأت رؤية 2030 كإطار استراتيجي طويل الأمد في عام 2016 لتنويع مسارات التنمية في المملكة. كان الدافع وراء إطلاقها هو التغيرات الاقتصادية على الصعيد العالمي والصعوبات الناجمة عن الاعتماد الكبير على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات.

اعتمدت الرؤية على نقاط القوة الاستراتيجية للمملكة، مثل موقعها الجغرافي الفريد، ومكانتها الدينية في العالم الإسلامي، وقوتها الاستثمارية والاقتصادية. وتهدف الرؤية إلى تعزيز التنوع الاقتصادي، وتحسين كفاءة العمل الحكومي، وتوسيع دور القطاع الخاص، وتطوير الكوادر البشرية، للمساهمة في تحقيق تنمية شاملة ومستدامة.

- محاور رؤية المملكة 2030

محور المجتمع الحيوي

يركز هذا المحور على بناء مجتمع يتمتع بحياة ذات جودة عالية، قائم على القيم الإسلامية والهوية الوطنية. يشمل ذلك تطوير قطاعات الصحة والتعليم والثقافة والترفيه، وتعزيز التماسك الاجتماعي لرفع مستوى الرفاهية وجودة الحياة (رؤية المملكة 2030، 2025).

ISSN: 2706-6495

محور الاقتصاد المزدهر

يهدف هذا المحور إلى بناء اقتصاد متنوع ومستدام قائم على الاستثمار والابتكار والإنتاجية. ويتحقق ذلك من خلال دعم القطاع الخاص، وتطوير رأس المال البشري، وتشجيع ريادة الأعمال، واستغلال المزايا التنافسية للمملكة وموقعها الاستراتيجي لتعزيز حضورها الاقتصادي إقليمياً وعالمياً (رؤية المملكة 2030، 2025).

محور الوطن الطموح

يركز هذا المحور على تحسين كفاءة الأداء الحكومي وتعزيز الشفافية والمساءلة، بالإضافة إلى دعم المشاركة المجتمعية وتمكين القطاعين الخاص وغير الربحي من المساهمة في التنمية الوطنية، وتحسين إدارة الموارد وجودة الخدمات الحكومية (رؤية المملكة 2030، 2025).

- علاقة رؤية 2030 بالدراسة الحالية:

تُعد رؤية المملكة العربية السعودية 2030 إطارًا تنمويًا مهمًا أسهم في إعادة تشكيل العديد من الأدوار الاجتماعية والاقتصادية داخل المجتمع السعودي، خصوصًا لدى فئة الشباب. فقد أدت التحولات التي أحدثتها الرؤية إلى توسيع مجالات المشاركة أمام الشباب في العمل التطوعي، وريادة الأعمال وسوق العمل، والمبادرات المجتمعية.

كما أسهمت الرؤية في تعزيز تمكين الشباب وتنمية قدراتهم، بما يتوافق مع متطلبات التنمية الحديثة، الأمر الذي يجعلها عنصراً أساسيًا في تفسير التغيرات التي تطرأ على أدوارهم الاجتماعية ومستوى مشاركتهم المجتمعية.

2.2. الشباب:

يُعرف الشباب بأنه فئة اجتماعية تحتل مكانة مهمة داخل البناء الاجتماعي، وتمتلك من الخصائص النفسية والثقافية ما يؤهلها للتفاعل مع محيطها والتكيف معه والمشاركة الفاعلة في مختلف مجالات الحياة، بما يسهم في دعم التنمية وتحقيق أهداف المجتمع (لولي، 2015، ص72).

- أهمية فئة الشباب في المجتمع:

تعد شريحة الشباب واحدة من أبرز الفئات في أي مجتمع، إذ تشكل قوة بشرية حيوية وطاقة متجددة تساهم في دفع عجلة التنمية في جوانبها الاقتصادية والاجتماعية. ويعول المجتمع على هذه الفئة لتنفيذ استراتيجيات التنمية وضمان استمراريتها، نظراً لما تمتلكه من مهارات وكفاءات تؤهلها للانخراط في شتى مجالات العمل التنموي. وتتعاظم أهمية دورهم في ظل التطورات التكنولوجية السريعة والعولمة، إذ يسهم الشباب في تعزيز النمو عبر الإبداع وإنشاء المشاريع الريادية واعتماد الأساليب الحديثة التي ترفع الإنتاجية وتحسن جودة المعيشة. وبناءً على ذلك، تبرز ضرورة إعداد الشباب وتدريبهم أكاديمياً ومهنياً، واستثمار طاقاتهم لتحقيق أقصى فائدة تدعم تطور المجتمع وتقدمه (غانم، 2013، ص56).

- الدور الاجتماعي:

يُقصد بالدور الاجتماعي الأنماط السلوكية والتصرفات المنتظرة من الشخص الذي يشغل مكانة أو موقعاً اجتماعياً محدداً، حيث يرتبط كل موقع بمجموعة من الأدوار التي يُتوقع من الفرد أداؤها في الظروف المختلفة (ماهر، 2000، ص265).

- دور الشباب في ظل رؤية المملكة 2030:

يحظى الشباب بمكانة محورية في إطار رؤية المملكة 2030، نظراً لكونهم ركيزة أساسية لتحقيق التنمية الوطنية، حيث تركز الرؤية على تمكينهم وتعزيز إسهاماتهم في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والفكرية، مما يسهم في خلق مجتمع نابض بالحياة واقتصاد مزدهر ووطن طموح (وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، 2025).

ISSN: 2706-6495

ويتجلى دور الشباب في سياق رؤية 2030 من خلال اندماجهم في التنمية الاقتصادية، إذ يمثلون طاقة إنتاجية تدعم سوق العمل وتشجع ريادة الأعمال والابتكار، إلى جانب صقل مهاراتهم وقدراتهم لتلبية احتياجات السوق، مما يعزز مشاركتهم في بناء اقتصاد قائم على المعرفة والتكنولوجيا (التقرير السنوي لمؤسسة "مسك"، 2024).

أما في الشأن الاجتماعي، يبرز دور الشباب عبر انخراطهم في الأنشطة المجتمعية والعمل التطوعي، وإسهامهم في خدمة المجتمع وتعزيز الوعي بالمسؤولية الاجتماعية، بالإضافة إلى طرحهم للأفكار والحلول المبتكرة ودعمهم للتحول الرقمي والابتكار بما يتوافق مع أهداف الرؤية.

ويسهم الشباب أيضاً في ترسيخ الانتماء الوطني من خلال مشاركتهم في البرامج والمشروعات الوطنية، والحفاظ على إنجازات الوطن، وعرض صورة إيجابية عن المملكة محلياً وعالمياً، مما يجعلهم شركاء رئيسيين في مسيرة التنمية وبناء مستقبل البلاد.

- التغير الاجتماعي

يُعرف التغير الاجتماعي بأنه عملية تحول تطرأ على البناء الاجتماعي أو العلاقات بين الأفراد أو القيم والأعراف السائدة في المجتمع بمرور الزمن، وهي ظاهرة إنسانية شاملة ترافق جميع المجتمعات، إذ تعبر عن حالة من الانتقال والتغيير المستمر في شتى جوانب الحياة الاجتماعية، وتعد من السنن الطبيعية المرتبطة بتطور المجتمعات ونموها (رشوان، 2008، ص4).

- مظاهر التغير الاجتماعي في المجتمع السعودي في ظل رؤية المملكة 2030

شهد المجتمع السعودي تحولات متعددة الأبعاد بفعل رؤية المملكة 2030، التي تضمنت حزمة من المشاريع والبرامج الموجه إلى تحسين حياة الفرد والمجتمع ورفع مستوى المعيشة. وقد أثرت هذه التحولات على المجالات الاجتماعية والثقافية والتعليمية والاقتصادية، مما ساهم في تعزيز مسيرة التطوير والتحديث داخل المملكة.

- التغيرات الاجتماعية

في البعد الاجتماعي، عملت الرؤية على إحداث تحولات تهدف إلى تقوية الروابط المجتمعية وتحسين جودة الحياة. وركزت على الأسرة باعتبارها النواة الأساسية للمجتمع، عبر توفير الدعم اللازم لها لأداء مهامها التربوية والاجتماعية، وزيادة إسهامها في تنشئة الأجيال وصقل مهاراتهم. كما سعت الرؤية إلى غرس القيم الإيجابية وتعزيز ثقافة المبادرة والمسؤولية تجاه المجتمع، إلى جانب توسيع نطاق الأنشطة الاجتماعية والصحية ورفع كفاءتها، وتوفير برامج تدريبية وتأهيلية لمختلف الفئات، مما أسهم في تحسين التكامل الاجتماعي ورفع مستوى الحياة. واهتمت الرؤية أيضًا بتطوير رأس المال الاجتماعي عبر تعزيز التماسك والمشاركة، ودعم القطاع غير الربحي وزيادة فاعليته في المجال الاجتماعي، وإفساح المجال أمام مؤسسات المجتمع المدني والأسر للإسهام في معالجة القضايا الاجتماعية والتنموية بشكل إيجابي، مما يعزز الازدهار الاجتماعي ويحقق التنمية المستدامة (المركز الوطني للدراسات والبحوث الاجتماعية، 2017، ص 16-17، ص 24).

– التغيرات الثقافية

أحدثت الرؤية تغييرات تهدف إلى تطوير هذا القطاع وتفعيل دوره في النهضة الوطنية. وظهر ذلك من خلال دعم الفعاليات والأنشطة الثقافية، وتحسين البيئة الثقافية بوضع أطر تنظيمية وتشريعية تدفع عجلة العمل الثقافي وتمكن المبدعين. كما شجعت الرؤية على التبادل الثقافي مع الدول الأخرى عبر المشاركة في المحافل الدولية وإقامة شراكات ثقافية، مما فتح المجال للاطلاع على التجارب الثقافية العالمية والاستفادة منها. كما أولت اهتمامًا خاصًا باكتشاف المواهب ورعايتها وتحفيز الشباب على المشاركة في الأنشطة الثقافية والفنية، إلى جانب الحفاظ على التراث السعودي وتعزيز الهوية الوطنية من خلال دعم البرامج والمبادرات المختصة بالتراث والثقافة (وزارة الثقافة، 2019)

ISSN: 2706-6495

- **التغيرات التعليمية**

شهدت المملكة تطورًا كبيرًا بفضل الرؤية، حيث برز الانتقال إلى التعليم الرقمي عبر منصة "مدرستي" أثناء جائحة كورونا، مما أتاح استمرار العملية التعليمية. كما تضمنت التغييرات تحديث المناهج وتحسين البيئة المدرسية، وزيادة الاهتمام بالأنشطة التعليمية ورفع مستوى التحصيل الدراسي، إضافة إلى دعم فئات التربية الخاصة. وامتد ذلك إلى تعزيز دور القطاع الخاص في التعليم، وتحسين البنية التحتية للمدارس وحل مشكلة التكدس. وفي التعليم الجامعي، تقدمت الجامعات في التصنيفات العالمية وزادت فرص الابتعاث، إلى جانب دعم البحث العلمي والابتكار والتوسع في التعليم التقني والمهني، مما ساعد في إعداد كوادر وطنية مؤهلة تلبي متطلبات سوق العمل (وزارة التعليم، 1442).

- **التغيرات الاقتصادية**

شهدت المملكة تحولات واضحة في ظل الرؤية، حيث تم تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على النفط، مع تعزيز الاستثمار ودعم المشاريع التنموية. وساهم صندوق الاستثمارات العامة في دعم الاقتصاد عبر إنشاء شركات جديدة وتوفير فرص عمل، مما أدى إلى زيادة توظيف المواطنين وارتفاع نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل. كما شملت هذه التغييرات دعم القطاع الخاص والتوسع في المشاريع الكبرى والصناعية، مما ساهم في تحقيق نمو اقتصادي وتنمية مستدامة (بو خمسين، 2025، ص275).

3.2. آثار رؤية المملكة 2030 على الشباب السعودي

أسهمت رؤية المملكة 2030 في إحداث تحولات اجتماعية وثقافية انعكست بصورة مباشر على الشباب السعودي، من خلال الاستثمار في قدراتهم وتنمية مهاراتهم وتعزيز مشاركتهم في مختلف مجالات التنمية. وقد عملت الرؤية على دعم فرص الشباب في سوق العمل عبر تطوير الأنظمة والتشريعات، وتوفير أنماط عمل حديثة مثل العمل المرن والعمل عن بعد والعمل الحر، إلى جانب تنفيذ برامج تدريبية ومبادرات تهدف إلى تنمية المهارات ومواءمتها مع احتياجات سوق العمل، مما أسهم في رفع جاهزية الشباب للمشاركة الاقتصادية والاجتماعية (التقرير السنوي لرؤية المملكة العربية السعودية، 2025، ص 157-159).

كما عززت الرؤية المشاركة المجتمعية والعمل التطوعي من خلال دعم القطاع غير الربحي وتمكين مختلف فئات المجتمع، الأمر الذي أتاح للشباب فرصًا أكبر للإسهام في خدمة المجتمع وتنمية قيم المسؤولية الاجتماعية والمواطنة الفاعلة. وعلى الصعيد الثقافي، أولت الرؤية اهتمامًا بتنمية المواهب والإبداعات الشابة، ودعم الأنشطة والفعاليات الثقافية والفنية، وتعزيز الهوية الوطنية والمحافظة على التراث الثقافي السعودي، مما أسهم في زيادة شعور الشباب بالانتماء والفخر بهويتهم الوطنية، وإتاحة فرص أوسع لهم للمشاركة والإبداع في المجالات الثقافية المختلفة (التقرير السنوي لرؤية المملكة العربية السعودية، 2025، ص 165،189،241،247،249).

- **الآثار التعليمية**

أسهمت رؤية المملكة 2030 في إحداث تحولات تعليمية انعكست بصورة مباشرة على الشباب السعودي، من خلال تطوير منظومة التعليم ورفع جودة مخرجاتها بما يتوافق مع متطلبات التنمية وسوق العمل. وقد شملت هذه التحولات تطوير المناهج الدراسية، وتعزيز التحول الرقمي ورفع كفاءة المعلمين عبر برامج التطوير المهني، إضافة إلى دعم البحث العلمي والابتكار وتنمية المهارات المستقبلية المرتبطة بالتقنية والذكاء الاصطناعي. كما أولت الرؤية اهتمامًا باكتشاف المواهب الوطنية ورعايتها وتنمية قدراتها العلمية والمعرفية، الأمر الذي أسهم في زيادة عدد الطلاب المصنفين ضمن فئة الموهوبين من 10,386طالبًا عام 2016 إلى 79,948 طالبًا عام 2025 (التقرير السنوي لرؤية المملكة العربية السعودية، 2025، ص195).

كذلك دعمت رؤية المملكة 2030 برامج الابتعاث الخارجي وربطتها باحتياجات التنمية الوطنية ومتطلبات سوق العمل، وعززت جودة التعليم الجامعي من خلال منح الجامعات قدرًا أكبر من الاستقلالية وتطوير بيئات التعليم والبحث العلمي، مما أسهم في رفع

ISSN: 2706-6495

تنافسية الجامعات السعودية على المستويين الإقليمي والعالمي. كما أتاحت الفرصة لاستقطاب مؤسسات تعليمية عالمية وتوسيع الخيارات التعليمية المتاحة، بما ينعكس إيجابًا على تنمية معارف الشباب ومهاراتهم وإعدادهم للمشاركة الفاعلة في التنمية الوطنية. وقد أسهمت هذه الجهود مجتمعة في تنمية القدرات التعليمية والمعرفية للشباب السعودي، ورفع جاهزيتهم للمنافسة في سوق العمل، وتعزيز مشاركتهم في تحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030 (التقرير السنوي لرؤية المملكة العربية السعودية، 2025، ص 197-193).

- **الآثار الاقتصادية**

أحدثت رؤية المملكة 2030 تحولات اقتصادية انعكست على الشباب السعودي من خلال دعم تنويع الاقتصاد وخلق فرص جديدة للمشاركة في التنمية. فقد ركزت الرؤية على تقليل الاعتماد على النفط وتنمية القطاعات غير النفطية، مما ساهم في توسع مجالات الاستثمار وظهور فرص عمل جديدة في قطاعات متنوعة مثل السياحة والصناعة والترفيه، الأمر الذي عزز قدرة الاقتصاد على استيعاب الطاقات الشبابية وتوظيف مهاراتهم (التقرير السنوي لرؤية السعودية 2030، 2025، ص79).

كما أسهمت الإصلاحات الاقتصادية في تمكين القطاع الخاص والمنشآت الصغيرة والمتوسطة ودعم ريادة الأعمال من خلال توفير برامج التمويل والتسهيلات، مما أتاح للشباب فرصًا أكبر لإنشاء المشاريع والمشاركة في النشاط الاقتصادي. وقد أدى ذلك إلى أكثر من 474 ألف منشأة، بما يعكس توسع دور الشباب في الاقتصاد الوطني وتعزيز مشاركتهم في تحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030 (التقرير السنوي لرؤية السعودية 2030، 2025، ص 105).

4.2. المشاركة المجتمعية

هي مساهمة الأفراد والجماعات بشكل إيجابي وتطوعي في مواجهة القضايا والمشكلات المجتمعية، عبر المشاركة في تشخيص الأسباب التي تؤدي إلى ظهور هذه المشكلات، والمساهمة في تصميم البرامج والسياسات الاجتماعية التي تؤثر على حياة الناس وجودة معيشتهم (عبد الفتاح ومرعي، 2004، ص374).

- **المشاركة المجتمعية في رؤية المملكة العربية السعودية 2030**

تُعد المشاركة المجتمعية من المرتكزات الأساسية التي تؤكد عليها رؤية المملكة العربية السعودية 2030، حيث تسعى المملكة إلى تعزيز التفاعل والتواصل بين الجهات الحكومية والمواطنين والقطاع الخاص، بما يسهم في رفع كفاءة الأداء الحكومي وتحسين جودة الخدمات وتعزيز إسهام أفراد المجتمع في عملية التنمية. وتنطلق الرؤية من أهمية إشراك المواطنين في مختلف القضايا التنموية وتمكينهم من المساهمة في صنع القرار وإبداء الرأي وتقديم المقترحات التي تسهم في تطوير المجتمع وتحقيق التنمية المستدامة (مركز المشاركة المجتمعية، 2024، ص14).

وتتمثل أبرز أهداف رؤية المملكة 2030 المرتبطة بالمشاركة المجتمعية في تعزيز التواصل بين مختلف فئات المجتمع، من خلال دعم قنوات الاتصال بين الأجهزة الحكومية والقطاع الخاص والمواطنين باستخدام الوسائل التقليدية والتقنيات الرقمية الحديثة.

كما تؤكد الرؤية أهمية تمكين المواطنين من المشاركة في صنع القرار عبر مجموعة من الأدوات والوسائل، مثل الاستبيانات واللجان الاستشارية وغيرها من قنوات المشاركة المتاحة. كذلك تهدف الرؤية إلى تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين من خلال إشراكهم في تقييم الخدمات وتقديم المقترحات اللازمة لتطويرها، إضافة إلى تعزيز الشعور بالمسؤولية الاجتماعية وتشجيع المشاركة في الأعمال التطوعية والمبادرات المجتمعية. كما تسعى الرؤية إلى تحقيق التنمية المستدامة من خلال إشراك جميع أفراد المجتمع في عمليات التخطيط والتنفيذ والتطوير (مركز المشاركة المجتمعية، 2024، ص14).

ISSN: 2706-6495

وتستهدف الرؤية تحقيق هذه الأهداف من خلال محورين رئيسيين:

يتمثل المحور الأول في دعم قنوات الاتصال بين الجهات الحكومية والمواطنين والقطاع الخاص، وذلك عبر تبني الوسائل والتقنيات الحديثة التي تسهل التفاعل والمشاركة في عملية صنع القرار، مثل المنصات الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي. كما يركز هذا المحور على الاستماع إلى آراء المواطنين ومقترحاتهم وتوفير قنوات فعالة لاستقبالها والاستفادة منها في تطوير السياسات والخدمات. بالإضافة إلى ذلك، تشجع الرؤية الجهات الحكومية على تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمستفيدين والاستفادة من مشاركتهم في تطوير الأداء المؤسسي ورفع مستوى جودة الخدمات (مركز المشاركة المجتمعية، 2024، ص14).

أما المحور الثاني فيتمثل في تعزيز الدور التفاعلي والمبادرة المجتمعية، حيث تشجع المملكة المواطنين على المشاركة بآرائهم ومقترحاتهم في مختلف القضايا والموضوعات العامة، انطلاقاً من أهمية هذه المشاركة في تحسين عملية صنع القرار ودعم التنمية.

5.2. النظريات المفسرة للدراسة.

1- نظرية الدور:

- مفهوم النظرية:

تُعد نظرية الدور من الأطر النظرية في علم الاجتماع التي تفسر سلوك الأفراد في المواقف الاجتماعية المختلفة من خلال المكانة أو الموقع الاجتماعي الذي يشغلونه. ويُقصد بالدور الاجتماعي مجموعة السلوكيات والتوقعات المرتبطة بمكانة اجتماعية معينة، والتي توجه سلوك الفرد داخل المجتمع. (أبو النصر، 2025، ص130)

- توظيف النظرية على مستوى الدراسة الحالية:

يمكن توظيف نظرية الدور في تفسير طبيعة الأدوار الاجتماعية للشباب السعودي في ظل التحولات المرتبطة برؤية المملكة العربية السعودية 2030، حيث أدت هذه التحولات إلى إعادة تشكيل توقعات المجتمع تجاه الشباب، من خلال تعزيز مشاركتهم في مجالات متعددة مثل العمل التطوعي، وسوق العمل، وريادة الأعمال، والمبادرات المجتمعية. كما تفسر النظرية انتقال الشباب من أدوار تقليدية إلى أدوار أكثر فاعلية وتنوعًا، بما يتوافق مع الفرص التي أتاحتها الرؤية، الأمر الذي يجعلها إطارًا مناسبًا لتحليل مستوى المشاركة الشبابية في السياق التنموي الحالي.

2- نظرية التبادل الاجتماعي:

- مفهوم النظرية:

تفترض نظرية التبادل الاجتماعي أن سلوك الإنسان يتسم بالعقلانية، حيث يسعى الأفراد إلى تحديد أهدافهم واختيار الوسائل الأكثر كفاءة لتحقيقها، كما يأخذ الفرد في اعتباره الآخرين أثناء سعيه نحو تحقيق أهدافه، إذ يمكن لهؤلاء التأثير في مسار هذا السعي أو توجيهه. وترى النظرية أن التفاعل الاجتماعي يقوم على تبادل المنافع والمكافآت، حيث تستمر العلاقات الاجتماعية ما دامت العوائد الناتجة عنها تفوق التكاليف المرتبطة بها (باعباد،2010)

- توظيف النظرية على مستوى الدراسة الحالية:

يمكن توظيف نظرية التبادل الاجتماعي في تفسير سلوك الشباب السعودي في ظل رؤية المملكة العربية السعودية2030، من خلال فهم دوافع مشاركتهم في الأنشطة المجتمعية والتطوعية والمبادرات المختلفة. إذ تفترض النظرية أن قرار المشاركة يرتبط بحسابات المنفعة المتوقعة مثل اكتساب المهارات، وتعزيز المكانة الاجتماعية، وزيادة الفرص مستقبلية، مقارنة بالجهد المبذول. كما تساعد النظرية في تفسير استمرار أو تراجع المشاركة بناءً على مدى إدراك الشباب لتحقيق توازن بين ما يقدمونه وما يحصلون عليه، في إطار التحولات الاجتماعية والتنموية التي تشهدها المملكة العربية السعودية.

ISSN: 2706-6495

3. الدراسات السابقة:

دراسة العتيبي (2025): بعنوان: المجتمعات الافتراضية كمتغير في تنمية القيم التخطيطية الداعمة لرؤية المملكة العربية السعودية 2030.

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن مستوى تأثير المجتمعات الافتراضية في تنمية القيم الداعمة لرؤية المملكة العربية السعودية 2030 لدى الشباب الجامعي. اعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي، واستخدمت الاستبانة أداة لجمع البيانات، حيث تم تطبيقها على عينة بلغت (600) طالب وطالبة من الشباب الجامعي. وقد أظهرت النتائج أن للمجتمعات الافتراضية دورًا مرتفعا في تنمية القيم التخطيطية الداعمة لرؤية المملكة 2030، كما أشارت النتائج إلى أن مستوى الصعوبات التي تحد من هذا الدور جاء منخفضًا، إضافة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير التخصص الدراسي، في حين لم تظهر فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغيري النوع أو المرحلة التعليمية.

دراسة محمود وفرغلي (2024): بعنوان: دور الشباب في تحقيق التنمية المستدامة في ضوء رؤية المملكة 2030.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور الشباب في تحقيق التنمية المستدامة، في ظل الاهتمام العالمي المتزايد بقضايا التنمية خلال العقود الأخيرة. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي باستخدام أسلوب المسح الاجتماعي بالعينة، حيث تم تطبيقها على عينة بلغت (277) مفردة من طلاب قسم علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية بجامعة الملك عبد العزيز، كما استخدمت الاستبانة أداة رئيسية لجمع البيانات. وقد أظهرت النتائج أن الشباب يساهمون في العديد من الأدوار المرتبطة بالتنمية المستدامة في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، كما أكدت النتائج أهمية تمكين الشباب وإتاحة الفرصة لهم للمشاركة في اتخاذ وتنفيذ وتقييم القرارات المرتبطة بالقضايا المجتمعية.

دراسة أبو ساق وعين (2023): بعنوان: أثر التغير الاجتماعي على بعض القيم الاجتماعية لدى الشباب السعودي.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين التغيرات الاجتماعية الحديثة وأنماط المشاركة المجتمعية لدى الشباب. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وتم تطبيقها على عينة من الشباب، كما اعتمدت على الاستبانة أداة لجمع البيانات. وقد أظهرت النتائج أن التغيرات الاجتماعية والتكنلوجية أسهمت في توسيع مجالات مشاركة الشباب في الأنشطة المجتمعية المختلفة، كما ساعدت وسائل التواصل الاجتماعي في تعزيز تفاعل الشباب مع المبادرات والبرامج المجتمعية.

دراسة التويجري (2022): بعنوان: الوعي الاجتماعي للشباب السعودي برؤية المملكة العربية السعودية 2030.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مستوى الوعي الاجتماعي لدى الشباب السعودي برؤية المملكة العربية السعودية 2030، ودورهم الاجتماعي في تحقيقها، إضافة إلى تحديد الصعوبات التي تواجههم في أداء هذا الدور، واقتراح آليات لتفعيله. واعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي، حيث تم تطبيق استبانة أعدتها الباحثة على عينة مكونة من (842) شابًا سعوديًا. وأظهرت النتائج ارتفاع مستوى الوعي الاجتماعي لدى الشباب بالرؤية، كما بينت أن دورهم الاجتماعي يتجلى في زيادة الإقبال على العمل المهني وتعزيز المسؤولية الاجتماعية. كما كشفت الدراسة عن عدد من التحديات مثل ضعف التأهيل لسوق العمل وقلة توضيح الرؤية في المؤسسات التعليمية، وأوصت بضرورة تنمية المهارات القيادية لدى الشباب ودعم المبادرات والمشروعات الشبابية المتوافقة مع رؤية المملكة 2030.

دراسة الثبيتي (2021): بعنوان: التغير وسط الشباب السعودي مظاهره وعوامله.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر التغيرات الاجتماعية في المجتمع السعودي وانعكاساتها على اتجاهات الشباب وسلوكياتهم. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث طبقت على عينة من الشباب الجامعي، كما استخدمت الاستبانة أداة لجمع البيانات.

ISSN: 2706-6495

وقد أظهرت النتائج أن التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي يشهدها المجتمع السعودي في السنوات الأخيرة كان لها أثر ملحوظ في تشكيل قيم الشباب واتجاهاتهم، كما بينت النتائج أن الشباب أصبحوا أكثر انفتاحًا على المشاركة في الأنشطة المجتمعية والتنموية.

دراسة البشري (2019): بعنوان: اتجاهات الشباب السعودي نحو العمل التطوعي في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية 2030.

سعت الدراسة إلى التعرف على اتجاهات الشباب السعودي الجامعي نحو العمل التطوعي في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية 2030. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، وتم تطبيقها على عينة مكونة من (107) من الشباب السعودي من الذكور والإناث الذين تتراوح أعمارهم بين (18-19) سنة بمحافظة الخرج في منطقة الرياض، كما استخدمت الاستبانة أداة لجمع البيانات. وأظهرت النتائج أن اتجاهات الشباب السعودي نحو العمل التطوعي جاءت إيجابية بشكل عام، وقد فُسر ذلك بجملة من العوامل من أبرزها القيم الدينية والاجتماعية السائدة في المجتمع السعودي، إضافة إلى دور المؤسسات التعليمية في تشجيع الطلبة على المشاركة في الأعمال التطوعية وخدمة المجتمع.

دراسة الخريشة (2019): بعنوان: اتجاهات الشباب السعودي نحو رؤية المملكة 2030 وعلاقتها بدافعيتهم للإنجاز.

هدفت الدراسة إلى التعرف على اتجاهات الشباب الجامعي نحو رؤية المملكة العربية السعودية 2030 وعلاقتها بالدافعية للإنجاز لدى طلبة جامعة تبوك. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وتم تطبيق مقياس الاتجاه نحو رؤية 2030 ومقياس الدافعية للإنجاز على عينة عشوائية طبقية مكونة من (250) طالبًا من طلبة الكلية الجامعية بأملج. وأظهرت النتائج أن لدى الطلبة اتجاهات إيجابية مرتفعة نحو رؤية المملكة 2030، كما تبين وجود علاقة ارتباط إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الاتجاه نحو الرؤية ومستوى الدافعية للإنجاز، في حين لم تظهر فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير التخصص الأكاديمي.

دراسة قاسم (2019): بعنوان: دور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق التنمية الاجتماعية للشباب السعودي في ضوء رؤية المملكة 2030.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور مؤسسات المجتمع المدني في تنمية قدرات الشباب الجامعي وتعزيز مشاركتهم المجتمعية في ظل التوجهات التنموية المرتبطة برؤية المملكة العربية السعودية 2030. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتم تطبيقها على عينة من الشباب الجامعي المشاركين في أنشطة مؤسسات المجتمع المدني، كما استخدمت الاستبانة أداة لجمع البيانات، وأظهرت النتائج أن لمؤسسات المجتمع المدني دورًا مهمًا في تنمية المهارات الاجتماعية والقيادية لدى الشباب، كما تسهم هذه المؤسسات في تعزيز مشاركتهم في الأنشطة التطوعية والمبادرات المجتمعية التي تدعم مسارات التنمية في المجتمع.

التعقيب على الدراسات السابقة.

تتميز الدراسة الحالية وتنفرد عن الدراسات السابقة في عدة جوانب أساسية:

- التركيز الشامل على الشباب السعودي: بينما ركزت العديد من الدراسات السابقة على فئات شبابية محددة مثل الشباب الجامعي، بينما تسعى الدراسة الحالية إلى تناول الشباب السعودي بوصفه الفئة المستهدفة ببرامج ومبادرات رؤية المملكة العربية السعودية 2030.
- الربط بين التغيرات الاجتماعية والأدوار الاجتماعية للشباب: تركز الدراسة الحالية على العلاقة بين التغيرات الاجتماعية المرتبطة بالرؤية وبين الدور الاجتماعي للشباب ومستوى مشاركتهم المجتمعية.
- التوصيات العملية المستندة إلى النتائج: تهدف الدراسة إلى الخروج بتوصيات عملية محددة يمكن تطبيقها لتعزيز دور الشباب ومشاركتهم المجتمعية في ظل رؤية المملكة العربية السعودية 2030 بناءً على النتائج التي سيتم التوصل إليها.

ISSN: 2706-6495

4. الإجراءات المنهجية:

1.4. نوع الدراسة ومنهجها:

تعتبر الدراسة من الدراسات الوصفية والقائمة على وصف الظاهرة المدروسة كما هي في أرض الواقع، استخدمت الدراسة منهج المسح الاجتماعي بالعينة.

2.4. مجتمع الدراسة:

يتمثل مجتمع البحث في الوحدات المحددة من العناصر الموجودة في المجتمع، والتي يستهدفها الباحث في دراسته، ويتكون مجتمع الدراسة الحالية من جميع الشباب السعودي من الجنسين (ذكور وإناث) المقيمين في مدينة جدة والمصنفين ضمن الفئة العمرية (18-35 سنة) .

3.4. عينة الدراسة:

تمثلت عينة الدراسة في عينة قصدية من الشباب السعودي من الجنسين (ذكور وإناث) المقيمين في مدينة جدة، ضمن الفئة العمرية (18-35)، وبلغ حجم العينة (172) مفردة، وتم توزيع الاستبانة إلكترونياً باستخدام . Google Drive

4.4. أداة الدراسة:

استخدم الباحث في جمع البيانات أداة الاستبانة لما لها من مميزات في الحصول على إجابات دقيقة ومنح أفراد العينة الحرية الكاملة وسرية البيانات دون الحاجة لذكر الاسم. وقد تم تطوير وبناء الاستبانة بالاعتماد على الإطار النظري والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، وقد تكونت الاستبانة في صورتها النهائية من البيانات الديموغرافية المتمثلة في (العمر، المؤهل الدراسي، الجنس، الحالة الوظيفية) بالإضافة إلى المحاور التالية:

- **المحور الأول:** التغيرات الاجتماعية المصاحبة لتطبيق رؤية 2030 على الشباب.
- **المحور الثاني:** الدور الاجتماعي للشباب في ظل رؤية 2030.
- **المحور الثالث:** مشاركة الشباب في الأنشطة والمبادرات الاجتماعية في ظل رؤية 2030.
- **المحور الرابع:** أهم آثار رؤية 2030 على الشباب السعودي.

إلى جانب الاعتماد على نموذج Likert الخماسي في قياس استجابات أفراد العينة وتحليلها. وقد تم إعدادها وفقاً للمراحل التالية:

- إعداد الاستبانة بصورتها الأولية بناءً على الإطار النظري والأدبيات السابقة.
- عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين المختصين من أعضاء هيئة التدريس والخبراء لاختبار الصدق الظاهري والتأكد من ملاءمتها.
- أسفرت عملية التحكيم والمراجعة عن تعديل وتصويب بعض العبارات والفقرات لغوياً وعلمياً، وإعادة صياغة ما يلزم بناءً على ملاحظاتهم وآرائهم للوصول بالاستبانة إلى صورتها النهائية القابلة للتطبيق.

5.4. صدق أداة الدراسة:

- الصدق الظاهري للأداة

تم عرض الاستبيان في صورته الأولية على مجموعة من أعضاء هيئة التدريس في مجال التخصص ومجموعة من الخبراء، وذلك بهدف تحكيمها والتأكد من مدى ملاءمة العبارات من حيث كفايتها ووضوح معناها وشمولها لمحاور أداة الدراسة.

- الصدق الداخلي:

ويُقصد بهذا النوع من الصدق: مدى تحقيق الأداة للغرض الذي أعدت من أجله، وتقيس ما وضعت لقياسه فقط، وللتأكد من صدق عبارات الاستبانة.

ويُستخدم هذا النوع من الصدق لتحديد مدى تجانس العناصر في قياس نفس الظاهرة أو المتغير الأساسي. بمعنى آخر، إذا كانت جميع العناصر في الاستبانة تقيس نفس الشيء (المفهوم أو البعد)، فإن الإجابات على هذه العناصر يجب أن تكون مترابطة ومتسقة، الجدول التالي يوضح هذه العلاقات.

الجدول (1): معاملات ارتباط بيرسون للصدق الداخلي لمحاور الدراسة

المحور	نطاق معاملات الارتباط	مستوى الدلالة
المحور الأول (التغيرات الاجتماعية)	0.78 - 0.89	0.01
المحور الثاني (الدور الاجتماعي)	0.75 - 0.88	0.01
المحور الثالث (المشاركة المجتمعية)	0.72 - 0.85	0.01
المحور الرابع (آثار الرؤية)	0.76 - 0.91	0.01

أظهرت النتائج أن معاملات الارتباط تراوحت بين (0.72 - 0.91) وجميعها دالة إحصائياً عند مستوى (0.01)، مما يؤكد تمتع الأداة بدرجة مرتفعة من الصدق الداخلي.

- ثبات الاستبانة:

يشير إلى مدى استقرار نتائج الاستبانة واتساقها عند تطبيقها على نفس المجموعة في أوقات مختلفة أو عند استخدامها في ظروف مشابهة. بمعنى آخر، إذا كانت الاستبانة موثوقة (ذات ثبات عالٍ)، فإن النتائج التي يتم الحصول عليها تكون متسقة عبر الزمن ولا تعتمد بشكل كبير على العشوائية أو الظروف الخارجية (العيسى، 2015). ويعد ثبات الاستبانة من أهم خصائصها، ويضمن دقة نتائجها، وتستخدم عدة طرق لحسابه، منها:

- طريقة التجزئة النصفية:

يتم تقسيم فقرات الاستبيان إلى نصفين، ثم يتم حساب معامل الارتباط بين نتائج النصفين. ويشير معامل الارتباط المرتفع إلى ثبات الاستبانة.

- حساب معامل ثبات ألفا كرونباخ:

يعد هذا المعامل من أكثر الطرق شيوعاً لقياس ثبات الاستبانة، ويعتمد على حساب متوسط التباين بين درجات كل فقرة من فقرات الاستبانة. يشير معامل ثبات كرونباخ ألفا المرتفع (أعلى من 0.70) إلى ثبات الاستبانة، وهو أحد أكثر الأساليب شيوعاً لقياس الاتساق الداخلي لأداة قياس مثل الاستبانة (علي، 2018).

وتم استخدام برنامج SPSS لحساب معاملات الثبات بطريقتي ألفا كرونباخ والتجزئة النصفية وفقاً للجداول التالية:

ألفا كرونباخ:

استخدم الباحث طريقة ألفا كرونباخ لحساب الثبات للاستبانة، حيث حصل على قيمة (ألفا كرونباخ) لأبعاد محاور الاستبانة وللاستبانة ككل، ويوضح جدول (2) ذلك.

ISSN: 2706-6495

الجدول (2): معاملات ألفا كرونباخ لمحاور الدراسة

المحور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ	مستوى الثبات
المحور الأول (التغيرات الاجتماعية)	5	0.91	ممتاز
المحور الثاني (الدور الاجتماعي)	5	0.89	جيد
المحور الثالث (المشاركة المجتمعية)	5	0.87	جيد
المحور الرابع (آثار الرؤية)	5	0.92	ممتاز
الاستبانة ككل	**20**	**0.94**	**ممتاز**

من نتائج الجدول السابق نجد أن معاملات الثبات تراوحت بين (0.87 - 0.92) بينما بلغ معامل الثبات الكلي (0.94)، وهي قيم مرتفعة تؤكد ثبات الأداة.

طريقة التجزئة النصفية:(Split-Half Reliability)

تم استخدام التجزئة النصفية لإيجاد الثبات، حيث تم فحص قوة معامل الارتباط بين درجات الفقرات التي أخذت رقماً فردياً مع الفقرات التي أخذت رقماً زوجياً، ثم تم إجراء تعديل (معامل الارتباط) بمعادلة ارتباط بيرسون، واختبار جيتمان، وتوصل الباحث إلى النتائج الموضحة في الجدول (3) كالتالي:

جدول (3) معامل الثبات بطريقة التجزئة النصفية.

المحور	عدد الفقرات	سبيرمان براون	جيتمان
المحور الأول (التغيرات الاجتماعية)	5	0.913	0.884
المحور الثاني (الدور الاجتماعي)	5	0.845	0.779
المحور الثالث (المشاركة المجتمعية)	5	0.928	0.925
المحور الرابع (آثار الرؤية)	5	0.715	0.700
الاستبانة ككل	**20**	**0.851**	**0.832**

أظهرت نتائج التجزئة النصفية قيماً مرتفعة لمعاملات الثبات، مما يدعم إمكانية الاعتماد على الأداة في جمع البيانات.

- طريقة توزيع الاستبيان:

بعد اختبار الاستبانة والتأكد من جاهزية الاستبانة لجمع البيانات تم وضع الاستبيان بالشكل الإلكتروني وذلك لسرعة وصول الاستبيان إلى عينة الدراسة والاستفادة من التقنية الحديثة لنشرها وتم استلام عدد 172 من أفراد عينة الدراسة.

6.4. الأساليب الإحصائية:

- **النسب والتكرارات والأشكال البيانية:** تم استخدامها لوصف المتغيرات الديموغرافية (خصائص أفراد العينة) .
- **المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية:** تم استخدام هذه المقاييس للإجابة عن تساؤلات الدراسة والتي تجيب عنها فقرات أبعاد الدراسة، وكذلك معرفة درجات الموافقة عليها وفقاً لمعيار ليكرت الخماسي.
- **معامل تحليل التباين الأحادي** ANOVA **:** يتم عن طريق هذا التحليل معرفة تأثير المتغيرات الديموغرافية التي تنقسم إلى ثلاث مجموعات فأكثر، حيث يتم مقارنة قيمة مستوى الدلالة الإحصائية لاختبار (F) مع (0.05) بحيث إذا كانت أقل منها تعتبر العلاقة دالة، والعكس إذا كانت أكبر منها تعتبر غير دالة (العتيبي، سلطان محمد، 2017) .

ISSN: 2706-6495

- **اختبار (t) للعينات المستقلة :**لمعرفة تأثير المتغيرات التي تنقسم إلى مجموعتين فقط،

5. عرض وتحليل بيانات الدراسة ونتائجها:

تم عرض البيانات الديموغرافية للشباب السعودي، والتي من خلالها سنقدم وصفاً لأهم الخصائص الديموغرافية التي يتميزون بها والتي شملت (الجنس، الفئة العمرية، المؤهل العلمي، الحالة الوظيفية) .

1.5. عرض وتحليل الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة

يعرض هذا الجزء الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة من الشباب السعودي في مدينة جدة، والتي تشمل (الجنس، الفئة العمرية، المؤهل العلمي، الحالة الوظيفية)، وذلك بهدف تقديم صورة واضحة عن طبيعة العينة وخصائصها الأساسية.

- توزيع العينة حسب الجنس:

يبين الجدول (4)، توزيع أفراد العينة من الشباب السعودي حسب الجنس:

الجدول (4): توزيع أفراد العينة حسب الجنس

الجنس	التكرارات	النسبة المئوية
ذكر	107	62.2%
أنثى	65	37.8%
المجموع	**172**	**100.0%**

يوضح الجدول (4) توزيع أفراد العينة حسب الجنس، حيث بلغت نسبة الذكور (62.2%) مقابل (37,8%) للإناث.

- توزيع العينة حسب الفئة العمرية:

يبين الجدول (5)، توزيع أفراد العينة من الشباب السعودي حسب الفئة العمرية:

الجدول (5): توزيع أفراد العينة حسب الفئة العمرية

الفئة العمرية	التكرارات	النسبة المئوية
18 - 22 سنة	39	22.7%
23 - 27 سنة	64	37.2%
28 - 35 سنة	69	40.1%
المجموع	**172**	**100.0%**

يوضح الجدول (5) أن الفئة العمرية (28-35 سنة) كانت الأعلى بنسبة (40.1%)، تليها الفئة (23-27) بنسبة (37.2%)، أما الفئة الأصغر (18-22) بنسبة 22.7%.

- توزيع العينة حسب المؤهل العلمي:

يبين الجدول (6)، توزيع أفراد العينة من الشباب السعودي حسب المؤهل العلمي:

الجدول (6): توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرارات	النسبة المئوية
ثانوي	41	23.8%

ISSN: 2706-6495

جامعي	91	52.9%
دراسات عليا	40	23.5%
المجموع	**172**	**100.0%**

يوضح الجدول (6) أن غالبية أفراد العينة يحملون مؤهلاً جامعياً، مما يدل على ارتفاع المستوى التعليمي لأفراد العينة.

- توزيع العينة حسب الحالة الوظيفية:

يبين الجدول (7)، توزيع أفراد العينة من الشباب السعودي حسب الحالة الوظيفية:

الجدول (7): توزيع أفراد العينة حسب الحالة الوظيفية

الحالة الوظيفية	التكرارات	النسبة المئوية
طالب	40	23.3%
موظف	55	32.0%
باحث عن عمل	47	27.3%
عمل حر	30	17.4%
المجموع	**172**	**100.0%**

نلاحظ من الجدول (7) أن الموظفين يمثلون النسبة الأعلى من أفراد العينة، يليهم الباحثون عن عمل، ثم الطلاب والعاملون لحسابهم الخاص.

- معيار الحكم المعتمد في الدراسة:

تم استخدام معيار ليكرت الخماسي كمعيار للإجابة، والذي يتكون من خمس خيارات (موافق بشدة 5، موافق 4، محايد 3، غير موافق 2، غير موافق بشدة 1)، وتم وضعها كما في الجدول التالي:

جدول (8) معيار الحكم الخماسي

الإجابة	الرمز (الوزن)	المدى	درجة الموافقة
موافق بشدة	5	من 4.21 إلى 5.00	كبيرة جداً
موافق	4	من 3.41 إلى 4.20	كبيرة
محايد	3	من 2.61 إلى 3.40	متوسطة
غير موافق	2	من 1.81 إلى 2.60	ضعيفة
غير موافق بشدة	1	من 1.00 إلى 1.80	ضعيفة جداً

تم حساب المتوسط الحسابي لكل فقرة من فقرات أداة الدراسة بغرض الإجابة على التساؤلات التي وضعها الباحث ومن ثم تم مقارنته مع المدى الذي يقع بداخله، فيعطى درجة الموافقة.

2.5. الإجابة عن تساؤلات أداة الدراسة:

للإجابة على تساؤلات الدراسة تم استخدام النسب والتكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل محور من محاور أداة الدراسة وفقاً للآتي:

ISSN: 2706-6495

التساؤل الأول: ما هي أهم التغيرات الاجتماعية المصاحبة لتطبيق رؤية 2030 على الشباب؟

للإجابة عن التساؤل الأول تم تحليل عبارات المحور الأول كالتالي:

الجدول (9): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات المحور الأول

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
1	أسهمت رؤية 2030 في إحداث تغييرات إيجابية ملموسة في أنماط الحياة اليومية	4.38	0.72	كبيرة جداً	2
2	ساهمت الرؤية في تعزيز دور الشباب في المجتمع	4.45	0.68	كبيرة جداً	1
3	أسهمت الرؤية في تحسين جودة الحياة لدى الشباب	4.20	0.85	كبيرة	4
4	ساهمت الرؤية في زيادة مشاركة الشباب في المبادرات المجتمعية	4.30	0.78	كبيرة جداً	3
5	ساهمت الرؤية في تعزيز المشاركة الاجتماعية وتوسيع الفرص	4.15	0.90	كبيرة	5
المحور الأول ككل		**4.30**	**0.79**	**كبيرة جداً**	**-**

الجدول أعلاه يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات الشباب حول أهم التغيرات الاجتماعية المصاحبة لتطبيق رؤية 2030، حيث نجد أن المتوسط الحسابي العام بلغ (4.30) أي الموافقة بدرجة كبيرة جداً على ما أحدثته الرؤية من تغيرات اجتماعية إيجابية وملموسة في حياة الشباب.

تتوافق نتائج هذا التساؤل مع ما توصلت إليه دراسة الثبيتي (2021) التي أكدت أن التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع السعودي كان لها أثر ملحوظ في تشكيل قيم الشباب واتجاهاتهم، كما تتفق مع دراسة أبو ساق وعين (2023) التي بينت أن التغيرات الاجتماعية أسهمت في توسيع مجالات مشاركة الشباب. فنتائج الدراسة الحالية التي أظهرت موافقة الشباب بدرجة كبيرة جداً (4.30) على قيام الرؤية بتغييرات إيجابية في أنماط حياتهم وتعزيز دورهم، تدعم هذه النتائج السابقة وتؤكد استمرارية أثر هذه التغيرات وتعمقها. كما تتفق مع دراسة العتيبي (2025) التي أشارت إلى دور المجتمعات الافتراضية في تنمية القيم الداعمة للرؤية، حيث أن التغيرات التكنولوجية والاجتماعية المصاحبة للرؤية هي التي أوجدت هذه المجتمعات الافتراضية وجعلت تأثيرها ممكناً. ويتمثل الاختلاف الجوهري في أن الدراسات السابقة ركزت على مسببات التغير أو وسائله، بينما ركزت الدراسة الحالية على نتائج هذه التغيرات كما يدركها الشباب أنفسهم، مما يضيف بعداً جديداً يرصد المشاعر والاتجاهات الذاتية لدى الفئة المستهدفة.

التساؤل الثاني: ما هو الدور الاجتماعي للشباب السعودي في ظل رؤية 2030؟

للإجابة عن التساؤل الثاني تم تحليل عبارات المحور الثاني كالتالي:

الجدول (10): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات المحور الثاني

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
6	أدى تطبيق الرؤية إلى توسيع فرص مشاركة الشباب في تنمية المجتمع	4.35	0.75	كبيرة جداً	3
7	أتطلع إلى أداء دور أكبر في المجتمع في ظل الرؤية	4.50	0.65	كبيرة جداً	1
8	ساهمت الرؤية في تعزيز روح المبادرة لدى الشباب	4.40	0.70	كبيرة جداً	2
9	ساهمت الرؤية في تعزيز ثقة الشباب بقدرتهم على خدمة المجتمع	4.28	0.80	كبيرة جداً	4

ISSN: 2706-6495

10	أمتلك الدافعية للمساهمة بدور أكثر فاعلية في خدمة المجتمع	4.25	0.82	كبيرة جداً	5
	المحور الثاني ككل	**4.36**	**0.74**	**كبيرة جداً**	**-**

الجدول أعلاه يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات الشباب حول الدور الاجتماعي والمشاركة المجتمعية في ظل رؤية 2030، حيث نجد أن المتوسط الحسابي العام بلغ (4.36) أي الموافقة بدرجة كبيرة جداً على مستوى الدور الاجتماعي والمشاركة المجتمعية للشباب في ظل الرؤية.

توافق نتائج هذا التساؤل بشكل كبير مع دراسة التويجري (2022) التي أظهرت ارتفاع مستوى الوعي الاجتماعي لدى الشباب بالرؤية، وتجلي دورهم في زيادة الإقبال على العمل المهني وتعزيز المسؤولية الاجتماعية، حيث جاءت موافقة الشباب في الدراسة الحالية بدرجة كبيرة جداً (4.36) على تعزيز دورهم الاجتماعي وتطلعهم لأداء دور أكبر. كما تتفق مع دراسة محمود وفرغلي (2024) التي أكدت أهمية تمكين الشباب وإتاحة الفرصة لهم للمشاركة في اتخاذ وتنفيذ القرارات، حيث أظهرت النتائج الحالية أن الشباب يتطلعون لأداء دور أكبر في المجتمع بمتوسط .(4.50)وتتمثل الإضافة النوعية للدراسة الحالية في رصدها للثقة المتزايدة لدى الشباب بقدراتهم (4.28) وروح المبادرة لديهم (4.40)، وهي متغيرات لم تتعمق فيها الدراسات السابقة بهذا المستوى من التفصيل. ويتجلى الاختلاف في أن الدراسة الحالية كشفت عن فجوة بين تطلعات الشباب العالية (4.50 (ودافعيتهم الفعلية للمشاركة (4.25)، وهي فجوة لم تطرق لها الدراسات السابقة بشكل مباشر، مما يشير إلى حاجة ملحة لتعزيز آليات تحويل التطلعات إلى أفعال.

التساؤل الثالث: ما مستوى مشاركة الشباب في الأنشطة والمبادرات الاجتماعية في ظل رؤية 2030؟

للإجابة عن التساؤل الثالث تم تحليل عبارات المحور الثالث كالتالي:

الجدول (11): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات المحور الثالث

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
11	أحرص على المشاركة في الأعمال التطوعية	3.95	0.95	كبيرة	3
12	أشارك في المبادرات المجتمعية التي تستهدف خدمة المجتمع	3.88	1.00	كبيرة	4
13	توفر رؤية 2030 فرصاً أكبر للمشاركة المجتمعية	4.30	0.78	كبيرة جداً	1
14	أشعر بأن مشاركتي المجتمعية لها تأثير إيجابي	4.10	0.88	كبيرة	2
15	توجد مبادرات كافية تشجع الشباب على المشاركة المجتمعية	3.75	1.05	كبيرة	5
	المحور الثالث ككل	**4.00**	**0.93**	**كبيرة**	**-**

الجدول أعلاه يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات الشباب حول مستوى مشاركتهم في الأنشطة والمبادرات الاجتماعية في ظل رؤية 2030، حيث نجد أن المتوسط الحسابي العام بلغ (4.00) أي الموافقة بدرجة كبيرة على مستوى المشاركة المجتمعية للشباب في ظل الرؤية.

تتوافق نتائج هذا التساؤل مع دراسة البشري (2019) التي أظهرت اتجاهات إيجابية لدى الشباب نحو العمل التطوعي، ومع دراسة قاسم (2019) التي بينت دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز مشاركة الشباب في الأنشطة التطوعية والمبادرات المجتمعية. فالمتوسط العام للمشاركة المجتمعية (4.00) يؤكد استمرار هذه الاتجاهات الإيجابية وتطورها. كما تتفق مع دراسة الخربشة (2019) التي أظهرت علاقة ارتباط إيجابية بين الاتجاه نحو الرؤية والدافعية للإنجاز، حيث أن ارتفاع مستوى المشاركة (4.00) يعكس ترجمة لهذه الدافعية إلى سلوك فعلي. وتتميز الدراسة الحالية بالكشف عن تفاصيل دقيقة لم تظهر في الدراسات السابقة، حيث بينت أن أعلى

مستوى موافقة كان على توفير الرؤية لفرص أكبر للمشاركة (4.30)، في حين كان أدنى مستوى على كفاية المبادرات المحفزة (3.75)، مما يكشف عن وجود وعي بالفرص المتاحة، لكن مع شعور بعدم كفاية المحفزات. وهذا يمثل تطوراً في فهم التحديات التي تواجه المشاركة المجتمعية، ويتطلب معالجة تكميلية لم تتطرق لها الدراسات السابقة.

التساؤل الرابع: ما هي أهم آثار رؤية 2030 على الشباب السعودي؟

للإجابة عن التساؤل الرابع تم تحليل عبارات المحور الرابع كالتي:

الجدول (12): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات المحور الرابع

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
16	وفرت الرؤية فرص عمل جديدة للشباب	4.20	0.85	كبيرة	2
17	ساهمت الرؤية في زيادة اهتمام الشباب بتطوير مهاراتهم	4.35	0.75	كبيرة جداً	1
18	يواجه بعض الشباب صعوبة في مواكبة التغيرات المصاحبة للرؤية	3.90	1.00	كبيرة	4
19	ساهمت الرؤية في تحسين جودة الحياة الاجتماعية للشباب	4.15	0.88	كبيرة	3
20	ساهمت الرؤية في خفض مستويات البطالة بين الشباب	3.80	1.05	كبيرة	5
المحور الرابع ككل		**4.08**	**0.91**	**كبيرة**	-

الجدول أعلاه يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات المحور الرابع المتعلقة بآثار رؤية 2030 على الشباب السعودي، حيث نجد أن جميع العبارات حصلت على متوسطات حسابية مرتفعة تراوحت بين (3.80 - 4.35)، مما يشير إلى موافقة كبيرة من أفراد العينة على الآثار الإيجابية للرؤية.

تتوافق نتائج هذا التساؤل مع دراسة محمود وفرغلي (2024) التي أكدت مساهمة الشباب في التنمية المستدامة في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، ومع دراسة التويجري (2022) التي أشارت إلى دور الرؤية في زيادة الإقبال على العمل المهني. حيث أظهرت النتائج الحالية موافقة الشباب بدرجة كبيرة (4.08) على آثار الرؤية الإيجابية، خاصة في زيادة الاهتمام بتطوير المهارات (4.35) وتوفير فرص العمل (4.20). وتتمثل الإضافة الفريدة للدراسة الحالية في رصدها للتباين بين الآثار الإيجابية للرؤية وبين التحديات التي يواجهها الشباب، حيث جاءت موافقتهم على صعوبة مواكبة التغيرات بمتوسط (3.90) وخفض البطالة بمتوسط (3.80)، وهما أقل من بقية الآثار. وهذا يختلف عن الدراسات السابقة التي ركزت على الجوانب الإيجابية للرؤية دون التعمق في التحديات الهيكلية التي قد تواجه تنفيذها، مثل استمرار البطالة رغم توفير فرص جديدة، مما يشير إلى أن أثر الرؤية في خفض البطالة قد يحتاج وقتاً أطول ليصبح ملموساً، أو أن هناك عوامل هيكلية أخرى تحتاج إلى معالجة.

3.5. تحليل الفروق الإحصائية بين المتغيرات الشخصية:

1- الفروق حسب الجنس اختبار: (T-test)

الجدول (13): نتائج اختبار T-test للفروق بين إجابات أفراد العينة حسب الجنس

المحور	الذكور (ن=107)	الإناث (ن=65)	قيمة T	مستوى الدلالة
المحور الأول (التغيرات الاجتماعية)	4.28	4.33	-0.62	0.537
المحور الثاني (الدور الاجتماعي)	4.35	4.38	-0.35	0.727

المحور الثالث (المشاركة المجتمعية)	3.98	4.05	-0.78	0.437
المحور الرابع (آثار الرؤية)	4.05	4.12	-0.85	0.397

تظهر نتائج الجدول السابق عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث في جميع محاور الدراسة الأربعة، حيث كانت جميع قيم (Sig.) أكبر من (0.05) في كل من :التغيرات الاجتماعية، الدور الاجتماعي، المشاركة المجتمعية، وآثار الرؤية .مما يشير إلى أن الجنس لا يؤثر في استجابة الشباب لمجالات الدراسة الأربعة، وأن كلا الجنسين يدركون ويستجيبون بشكل متساوٍ للبرامج والمبادرات المرتبطة برؤية 2030، *مع ملاحظة أن الإناث حصلن على متوسطات أعلى قليلاً من الذكور في جميع المحاور، إلا أن هذه الفروق لم تكن دالة إحصائياً*.

تتوافق هذه النتيجة مع دراسة العتيبي (2025) التي لم تظهر فروقاً ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير النوع، ومع دراسة الخربشة (2019) التي لم تظهر فروقاً في الاتجاه نحو الرؤية تعزى للتخصص الأكاديمي (وهو ما يشير ضمنياً إلى تكافؤ الفرص بين الجنسين في بعض السياقات). كما تتفق مع روح دراسة البشري (2019) التي شملت الذكور والإناث معاً وأظهرت اتجاهات إيجابية لدى كلا الجنسين. وتقدم الدراسة الحالية فهماً أعمق لهذا التوافق، حيث لم تقتصر على مجال واحد كما في الدراسات السابقة، بل طبقته على أربعة محاور أساسية (التغيرات الاجتماعية، الدور الاجتماعي، المشاركة المجتمعية، وآثار الرؤية)، مما يعزز فرضية تكافؤ الفرص بين الجنسين في الاستفادة من مكتسبات الرؤية. ويمكن تفسير هذا التوافق بأن برامج ومبادرات رؤية 2030 صممت لتكون شاملة لكلا الجنسين، مما جعل تأثيرها متقارباً، وهو ما يمثل نقلة نوعية في السياسات التنموية مقارنة بالفترات السابقة التي كانت تشهد فجوات بين الجنسين في بعض المجالات.

2- الفروق حسب الفئة العمرية تحليل التباين (ANOVA):

الجدول (14): نتائج تحليل التباين بين إجابات أفراد العينة حسب الفئة العمرية

المحور	متوسط (18-22)	متوسط (23-27)	متوسط (28-35)	قيمة F	P-value	مستوى الدلالة
المحور الأول	4.40	4.35	4.22	2.15	0.122	غير دال
المحور الثاني	4.45	4.40	4.28	2.45	0.091	غير دال
المحور الثالث	4.15	4.05	3.90	3.89	0.023*	دال
المحور الرابع	4.20	4.10	3.98	2.95	0.057	غير دال
(*)دال عند مستوى 0.05						

بناءً على النتائج الإحصائية الموضحة في الجدول أعلاه، تبيّن وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) في المحور الثالث (المشاركة المجتمعية) بحسب متغير الفئة العمرية. وعند استقراء النتائج وصفياً من خلال المقارنة بين المتوسطات الحسابية للفئات العمرية، يتبين وجود فروق ظاهرية لصالح الفئة العمرية الأصغر (18-22 سنة) بمتوسط (4.15) مقارنة بالفئة العمرية (28-35 سنة) بمتوسط (3.90)، دون اعتبارها فروقاً دالة إحصائياً بين فئات محددة لعدم إجراء اختبارات المقارنات البعدية. وتفسّر هذه الفروق الظاهرية في المتوسطات بأن الفئة الأصغر سناً قد تكون أكثر حماساً وفرصاً للمشاركة في الأنشطة والمبادرات المجتمعية، كما أن البيئة التعليمية والجامعية تتيح لهم مجالات أوسع للعمل التطوعي مقارنة بالفئات الأكبر التي قد تنشغل بمسؤوليات العمل والأسرة.

3- الفروق حسب المؤهل العلمي:(ANOVA)

الجدول (15): نتائج تحليل التباين لإجابات أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

المحور	ثانوي	جامعي	دراسات عليا	قيمةF	مستوى الدلالة
المحور الأول	4.20	4.32	4.35	1.45	0.239
المحور الثاني	4.25	4.38	4.40	1.50	0.228
المحور الثالث	3.85	4.02	4.10	2.10	0.128
المحور الرابع	3.95	4.10	4.15	1.80	0.171

من نتائج الجدول السابق نجد أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مستويات المؤهل العلمي في أي من المحاور، حيث كانت جميع قيم (Sig.) أكبر من (0.05) في كل من: التغيرات الاجتماعية، الدور الاجتماعي، المشاركة المجتمعية، وآثار الرؤية. هذا يشير إلى أن جميع فئات الشباب، بغض النظر عن مستوى تعليمهم، لديهم تصورات متقاربة حول آثار الرؤية ودورهم. وتشير هذه النتيجة إلى تقارب تصورات أفراد العينة باختلاف مستوياتهم التعليمية تجاه محاور الدراسة، وهو ما قد يعكس وصول رسائل وبرامج رؤية المملكة 2030 إلى مختلف الفئات التعليمية.

تتفق هذه النتيجة مع دراسة التويجري (2022) التي كشفت عن ارتفاع مستوى الوعي الاجتماعي لدى الشباب بالرؤية عبر مستويات تعليمية مختلفة، حيث أظهرت الدراسة الحالية تقارباً في التصورات بين حملة الثانوية والجامعة والدراسات العليا في جميع المحاور. وهذا يؤكد ما ذهبت إليه دراسة الخريشة (2019) من وجود اتجاهات إيجابية نحو الرؤية بغض النظر عن التخصص الأكاديمي. وتتميز الدراسة الحالية بتوسيع نطاق المقارنة لتشمل مستويات تعليمية متعددة (ثانوي، جامعي، دراسات عليا) وليس فقط تخصصات أكاديمية، مما يعطي صورة أكثر شمولاً. ويمكن تفسير هذا التوافق بأن استراتيجيات التواصل والتوعية المرتبطة برؤية 2030 نجحت في الوصول إلى جميع الشرائح التعليمية بمستوى متقارب من الفعالية، كما أن وسائل الإعلام والمنصات الرقمية جعلت محتوى الرؤية متاحاً للجميع بغض النظر عن مستواهم التعليمي، مما ساهم في تكوين وعي مجتمعي موحد حول أهداف الرؤية ومضامينها.

4- الفروق حسب الحالة الوظيفية:(ANOVA)

الجدول (16): نتائج تحليل التباين لإجابات أفراد العينة حسب الحالة الوظيفية

المحور	طالب	موظف	باحث عن عمل	عمل حر	قيمةF	مستوى الدلالة
المحور الأول	4.38	4.30	4.25	4.28	0.85	0.469 غير دال
المحور الثاني	4.42	4.35	4.30	4.40	0.95	0.419 غير دال
المحور الثالث	4.20	3.95	3.85	4.05	3.45	0.019* دال
المحور الرابع	4.15	4.05	3.90	4.10	2.35	0.076 غير دال

بناءً على النتائج الإحصائية الموضحة في الجدول أعلاه، تبيّن وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) في المحور الثالث (المشاركة المجتمعية) بحسب متغير الحالة الوظيفية. وعند المقارنة الوصفية بين المتوسطات الحسابية للفئات المختلفة، يُلاحظ وجود فروق ظاهرية في المتوسطات لصالح فئة "الطلاب" بمتوسط (4.20) مقارنة بفئة "الباحثين عن عمل" بمتوسط (3.85)، وهي فروق وصفية ظاهرية بين المتوسطات وليست فروقاً دالة إحصائياً بين فئات محددة لعدم تطبيق اختبارات المقارنات البعدية.

ويمكن تفسير هذا التفاوت الظاهري في المتوسطات بأن فئة الطلاب تتوافر لديهم فرص ومجالات أوسع للمشاركة المجتمعية بحكم ارتباطهم بالبيئة الجامعية والمؤسسات التعليمية.

6. ملخص النتائج:

1.6. النتائج المتعلقة بالخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة

أظهرت النتائج أن غالبية أفراد العينة كانوا من الذكور (62.2%)، وأن الفئة العمرية (28-35 سنة) شكلت النسبة الأعلى (40.1%). كما تبين أن غالبية المشاركين يحملون مؤهلاً جامعياً (50.9%)، وأن فئة الموظفين مثلت النسبة الأكبر من العينة (32.0%).

2.6. النتائج المتعلقة بتساؤلات الدراسة

1- أسهمت رؤية المملكة 2030 بدرجة كبيرة جداً في إحداث تغيرات اجتماعية إيجابية لدى الشباب، بمتوسط (4.30).

2- أظهرت النتائج ارتفاع مستوى الدور الاجتماعي للشباب في ظل رؤية المملكة 2030، بمتوسط (4.36).

3- جاء مستوى مشاركة الشباب في الأنشطة والمبادرات المجتمعية بدرجة كبيرة وبمتوسط (4.00).

4- تمثلت أبرز آثار الرؤية في تطوير مهارات الشباب، وتحسين جودة الحياة، وتوفير فرص عمل جديدة.

5- أشارت النتائج إلى وجود بعض التحديات المتعلقة بمواكبة التغيرات المصاحبة للرؤية واستمرار بعض التحديات المرتبطة بالبطالة.

7. توصيات الدراسة

1. الاستمرار في تمكين الشباب وإشراكهم في تصميم وتنفيذ المبادرات المجتمعية وبرامج التنمية، بما يعزز دورهم الاجتماعي ويسهم في تحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030.
2. تطوير المبادرات المجتمعية الموجهة للشباب من حيث التنوع وسهولة الوصول إليها، بما يسهم في رفع مستوى المشاركة المجتمعية الفعلية.
3. تعزيز برامج التدريب والتأهيل وتنمية المهارات الشخصية والمهنية وربطها بمتطلبات سوق العمل، مع التركيز على المهارات المستقبلية والتحول الرقمي وريادة الأعمال.
4. تصميم برامج نوعية تستهدف الباحثين عن عمل، وتشجعهم على المشاركة في المبادرات المجتمعية والتطوعية إلى جانب برامج التأهيل المهني.
5. الاستمرار في تنفيذ البرامج التي تسهم في تحسين جودة الحياة وتعزيز الاهتمام بالتطوير الذاتي، لما أظهرته النتائج من أثر إيجابي لهذه البرامج لدى الشباب.
6. الاستمرار في دعم البرامج التي تسهم في تحسين جودة الحياة وتعزيز التطوير الذاتي لدى الشباب.
7. إجراء دراسات مستقبلية على عينات ومناطق مختلفة في المملكة للتحقق من نتائج الدراسة وتوسيع الاستفادة منها.

8. المراجع:

بدوي، عبد الرحمن عبد الله علي. (2016). الدور الاجتماعي للشباب الجامعي في المجتمع السعودي: دراسة ميدانية على عينة من طلاب جامعة الملك سعود. مجلة البحث العلمي في التربية، 17(3)، 251-270. متاح على:
http://search.shamaa.org/PDF/Articles/EGBahtht/BahthtNo17P3Y2016/bahtht_2016-n17-p3_251-270.pdf

رؤية المملكة العربية السعودية 2030. (2016). وثيقة رؤية المملكة العربية السعودية 2030.
https://www.vision2030.gov.sa/media/yjtlqxlz/وثيقة-رؤية-2030-4.pdf
رؤية المملكة العربية السعودية 2030. (2025). تقرير التقدم السنوي لرؤية المملكة 2030 لعام 2024.
https://www.vision2030.gov.sa/media/25042025v2/annual-report-2025.pdf
الهيئة العامة للإحصاء. (2024). نشرة التقديرات السكانية لعام 2024.
https://www.stats.gov.sa/documents/20117/2067012/Population+Estimates+Publication+2024.pdf
العتيبي، نورة بنت بشير. (2025). المجتمعات الافتراضية كمتغير في تنمية القيم التخطيطية الداعمة لرؤية المملكة العربية السعودية 2030: دراسة مطبقة على عينة من الشباب الجامعي في مدينة الرياض. مجلة العلوم التربوية والدراسات الإنسانية، (44)، 433-469. مسترجع من:
http://search.mandumah.com/Record/1553988
محمود، خالد صالح، وفرغلي، أحمد صادق أحمد رشوان. (2024). دور الشباب في تحقيق التنمية المستدامة في ضوء رؤية المملكة 2030: دراسة مطبقة على عينة من طلاب وطالبات قسم علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية جامعة الملك عبد العزيز، مجلة الخدمة الاجتماعية، ع80، ج5، 80-134 مسترجع من
http://search.mandumah.com/Record/1501557.
مطاوع، أنمار حامد. (2018). مفهوم ووعي الشباب السعودي برؤية المملكة العربية السعودية 2030: دراسة ميدانية على طلاب جامعة الملك عبد العزيز. مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الآداب والعلوم الإنسانية، 26(3)، 173-191. متاح على:
https://search.shamaa.org/fullrecord?ID=249277
قاسم، مصطفى محمد. (2019). دور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق التنمية الاجتماعية للشباب السعودي في ضوء رؤية المملكة 02030. مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية. ع47.ج1، 35-74.
البشري، سامي بن شتيان درويش. (2019). اتجاهات الشباب السعودي نحول العمل التطوعي في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية 2030. مجلة الخدمة الاجتماعية، ع61، ج1، 15-38. مسترجع من
http://search.mandumah.com/Record/988718
الثبيتي، ياسر بن مصلح. (2021). التغير وسط الشباب السعودي: مظاهره وعوامله. مجلة الخدمة الاجتماعية، ع٢٢، ٤٩٣-٥٣٣.
أبو ساق، محمد حسين، وعين، حسين بن إبراهيم. (2023). أثر التغير الاجتماعي على بعض القيم الاجتماعية لدى الشباب السعودي: دراسة ميدانية مطبقة مدينة الرياض. مجلة الخدمة الاجتماعية، ع76، ج4، 64-83. مسترجع من
http://search.mandumah.com/Record/1396972
الخربشة، طه عقلك زيدان. (2019). اتجاهات الشباب الجامعي نحو رؤية 2030 وعلاقتها بدافعيتهم للإنجاز. المجلة الدولية للدراسات التربوية والنفسية، مج6، ع3، 387-398. مسترجع من
http://search.mandumah.com/Record/1022247
التويجري، أسماء بنت عبد الله. (2022). الوعي الاجتماعي للشباب السعودي برؤية المملكة العربية السعودية 2030 ودوره في تحقيقها. مجلة العلوم الإنسانية. ع13، (2022): 241-255. مسترجع من
http://search.mandumah.com/Record/1328518

ISSN: 2706-6495

أبو النصر، مدحت محمد. (2025)، نظريات ونماذج الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

باعباد، عبدالغني (2010). مشكلات الطلاق، مكتبة دار الهجرة، السعودية.

لولي، حسيبة (2015). الشباب ومظاهر التغيير في ظل العولمة، مجلة دراسات اجتماعية، العدد18، ص 72.

غانم، بسام عمر، أبو سنينة، عودة (2013)، دور الشباب في التنمية الشاملة للمجتمع من وجهة نظر طلبة مؤسسات التعليم العالي في وكالة الغوث الدولية في الأردن، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد الرابع والثلاثون، مجلد 2.

ماهر، أحمد (2000)، علم النفس الاجتماعي. الطبعة الأولى. الأردن: دار الفكر للطباعة والنشر.

المركز الوطني للدراسات والبحوث الاجتماعية، (2017). الأبعاد الاجتماعية لرؤية المملكة العربية السعودية 2030، الرياض: المركز الوطني للدراسات والبحوث الاجتماعية.

وزارة الثقافة، (2019). رؤية وتوجهات وزارة الثقافة في المملكة العربية السعودية.

وزارة التعليم، (1442). منجزات التعليم في رؤية 2030. تم الاسترجاع من:

https:\\www.moe.gov.sa\ar\mediacenter\MOEnews\Pages\AC1442-563.aspx

بو خمسين، عادل، وآخرون، (2025). محددات منظومة الحراك الاجتماعي المرتكزة على تنمية المجتمع بالمملكة العربية السعودية في ضوء رؤية 2030.

رؤية المملكة العربية السعودية، (2025). التقرير السنوي لرؤية المملكة العربية السعودية 2030 لعام 2025

وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية. (2025). تمكين الشباب. المملكة العربية السعودية. مسترجع من:

https://www.hrsd.gov.sa/care-about-you/youth-empowerment

مؤسسة محمد بن سلمان "مسك"، (2024). التقرير السنوي لمؤسسة مسك. المملكة العربية السعودية.

أحمد عبدالفتاح ناجي، هشام مرعي هشام: إدارة التنمية المفهوم المشكلات والقضايا الوسائل، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 2004، ص 374.

مركز المشاركة المجتمعية. (2024). المشاركة المجتمعية: التعريفات والمفاهيم والمبادئ. متاح عبر:

https://cpco.sa

العيسى، عبدالرحمن. (2015). الإحصاء في البحث النفسي والتربوي، الأردن: دار الفكر للنشر والتوزيع.

علي، فاطمة الزهراء. (2018). تصميم أدوات البحث العلمي وتحليل البيانات، القاهرة: دار النهضة العربية.

جميع الحقوق محفوظة © 2026، الباحث/ عبدالله صالح عبدالله الغامدي، (CC BY NC 4.0)

Doi: https://doi.org/10.52132/Ajrsp/v8.91.4

ISSN: 2706-6495

التحليل المكاني للتغير في الغطاء النباتي في مدينة القاعد بين عامي 2015م و2025م باستخدام نظم المعلومات الجغرافية GIS

Spatial Analysis of Vegetation Cover Changes in Al-Qa'id City Between 2015 and 2025 Using Geographic Information Systems (GIS)

إعداد الباحثة / أصالة معزي الشريهي

طالبة دكتوراه في الفلسفة البيئية، قسم الجغرافيا، كلية اللغات الإنسانية، جامعة القصيم، المملكة العربية السعودية

Email: rhlsan90@gmail.com

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل التغيرات المكانية في الغطاء النباتي بمدينة القاعد بمنطقة حائل في المملكة العربية السعودية خلال الفترة الممتدة من عام 2015م إلى عام 2025م، باستخدام تقنيات نظم المعلومات الجغرافية (GIS) والاستشعار عن بُعد. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال معالجة المرئيات الفضائية وتحليل مؤشر الاختلاف الخضري المعياري (NDVI)، وإجراء مقارنة مكانية وصفية بين عامَي الدراسة للكشف عن التغيرات في توزيع الغطاء النباتي ونشاطه الخضري. كما تناولت الدراسة تحليل التوزيع المكاني لبعض الخصائص الطبيعية المرتبطة بالغطاء النباتي، ومنها خصائص التربة ومحتواها من المواد العضوية والرمال والطين، وأنماط التربة السطحية ومؤشر رطوبتها، إلى جانب الخصائص التضاريسية المتمثلة في الارتفاع والانحدار، وذلك باستخدام برنامج (ArcGIS 10.8)، فضلًا عن التعرف على بعض الأنواع النباتية المحلية بمنطقة الدراسة. وأظهرت نتائج التحليل المكاني وجود تباين واضح في توزيع الغطاء النباتي داخل منطقة الدراسة، حيث تركزت التجمعات النباتية في أجزاء من القطاعات الغربية والشمالية الغربية والوسطى، مع انتشار تجمعات نباتية متفرقة في الأجزاء الشرقية والجنوبية الشرقية. كما كشفت المقارنة البصرية بين عامي 2015م و2025م عن وجود تغيرات مكانية في امتداد الغطاء النباتي ومستويات نشاطه الخضري، دون تحديد كمي لمقدار الزيادة أو النقصان في مساحته. وأوضحت الدراسة وجود تباين مكاني في خصائص التربة ورطوبتها، إلى جانب اختلافات في مناسيب الارتفاع ودرجات الانحدار داخل منطقة الدراسة. وخلصت الدراسة إلى أهمية توظيف نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بُعد في رصد التغيرات المكانية للغطاء النباتي، وتوفير معلومات تدعم التخطيط البيئي واتخاذ القرارات المناسبة للمحافظة على الموارد الطبيعية وتعزيز الاستدامة البيئية بمدينة القاعد.

الكلمات المفتاحية: التحليل المكاني، الغطاء النباتي، مدينة القاعد، نظم المعلومات الجغرافية، الاستشعار عن بُعد، مؤشر الاختلاف الخضري المعياري (NDVI)، التغير المكاني.

ISSN: 2706-6495

Spatial Analysis of Vegetation Cover Changes in Al-Qa'id City Between 2015 and 2025 Using Geographic Information Systems (GIS)

Prepared by / Asalah Mazaa Alshurayhi

PhD Student, Department of Geography, College of Languages and Humanities, Qassim University

Email: rhlsan90@gmail.com

Abstract:

This study aimed to analyze spatial changes in vegetation cover in Al-Qa'id City, Hail Region, Saudi Arabia, during the period from 2015 to 2025, using Geographic Information Systems (GIS) and remote sensing techniques. The study adopted a descriptive-analytical approach through the processing of satellite imagery, the analysis of the Normalized Difference Vegetation Index (NDVI), and a descriptive spatial comparison between the two study years to identify changes in vegetation cover distribution and vegetation activity. The study also examined the spatial distribution of selected natural characteristics associated with vegetation cover, including soil properties, organic matter, sand and clay content, surface soil types, and soil moisture index, as well as topographic characteristics represented by elevation and slope, using ArcGIS 10.8 software. In addition, some local plant species within the study area were identified.

The results of the spatial analysis revealed clear variations in vegetation cover distribution across the study area, with vegetation concentrations mainly observed in parts of the western, northwestern, and central sectors, along with scattered vegetation patches in the eastern and southeastern parts. Furthermore, the visual comparison between 2015 and 2025 revealed spatial changes in vegetation cover extent and levels of vegetation activity, without quantitatively determining the extent of increases or decreases in vegetation-covered areas. The study also demonstrated spatial variations in soil characteristics and moisture, along with differences in elevation and slope across the study area.

The study concluded that Geographic Information Systems and remote sensing are important tools for monitoring spatial changes in vegetation cover and providing spatial information to support environmental planning and informed decision-making for natural resource conservation and the promotion of environmental sustainability in Al-Qa'id City.

Keywords: Spatial Analysis, Vegetation Cover, Al-Qa'id City, Geographic Information Systems (GIS), Remote Sensing, Normalized Difference Vegetation Index (NDVI), Spatial Change.

ISSN: 2706-6495

1. المقدمة:

يعد الغطاء النباتي من أهم المكونات البيئية التي تؤثر على الحياة البشرية والبيئة المحيطة بها. وفهم هذا التأثير وتقييم التغير في الغطاء النباتي يساهم في اتخاذ قرارات بيئية فاعلة وتطوير استراتيجيات للحفاظ على التوازن البيئي والاستدامة (عبد الهادي، 2023، ص 53). كما أنّه على مستوى الوطن العربي بوجه عام، تم استخدام بيانات الأقمار الصناعية لإنتاج خرائط تُظهر توزيع الغطاء النباتي في الدول العربية خلال الفترة ما بين عامي 2005 و2020، وقد أظهرت النتائج أن متوسط مساحة الغطاء النباتي تجاوز 31.5 مليون هكتار، وأن التغيّرات في الغطاء النباتي ترتبط بشكل وثيق بالعوامل المناخية، وخاصةً كمية الأمطار ودرجات الحرارة، إضافةً إلى التأثيرات البشرية المباشرة مثل التوسع العمراني والرعي الجائر (القحطاني، الشهري، والوطفي، 2022).

تُعَدّ المملكة العربية السعودية من الدول الرائدة في مجال تنمية الغطاء النباتي ومكافحة التصحّر، إذ أطلقت مبادرة السعودية الخضراء عام 1444 هـ ضمن جهودها لتحقيق التنمية البيئية المستدامة، من خلال زيادة المساحات الخضراء والتقليل من آثار الجفاف والتدهور البيئي. وقد شملت هذه المبادرات تنفيذ برامج تشجير واسعة داخل المدن وخارجها، وإنشاء الحدائق العامة والمنتزهات وتحسين المشهد الحضري.

يساهم التحليل المكاني للتغير في الغطاء النباتي الطبيعي في مدينة القاعد في تحديد التأثيرات البيئية والبشرية الناتجة عن هذه التغيرات، وفهم العلاقة بين توزيع الأنواع النباتية والعوامل المؤثرة عليها. كما يساعد هذا التحليل في التعرف على المناطق الأكثر تعرضًا للمخاطر البيئية مثل التصحر وتدهور التربة، مما يسهم في وضع استراتيجيات فعّالة للتكيف مع التغيرات البيئية، والحفاظ على النظم البيئية المحلية والموارد الطبيعية بما يدعم تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة.

وفي هذا الإطار، تمثّل مدينة القاعد نموذجًا مهمًا لدراسة أثر هذه الجهود على المستوى المحلي، حيث تُعد من المدن التي تشهد نموًا عمرانيًا متسارعًا يتطلب تخطيطًا بيئيًا متوازنًا. ويُعد اختيار الأنواع النباتية الملائمة لظروف المدينة المناخية والطبيعية عاملاً أساسيًا في نجاح مشاريع التشجير فيها، إذ إن دراسة الخصائص البيئية لمدينة القاعد — من حيث التربة والتضاريس والظروف المناخية — تسهم في تحديد الأنواع النباتية الأكثر تكيفًا واستدامة، بما يضمن تعزيز الغطاء النباتي وتحسين جودة البيئة الحضرية في المدينة (وزارة البيئة والمياه والزراعة، 2023).

كما توفر نظم المعلومات الجغرافية (GIS) معلومات وبيانات موثوقة ودقيقة حول منطقة الدراسة يمكن من خلالها تحديد التغيرات في النمو والتوزيع النباتي بشكل دقيق كما اعتمدت عليها الكثير من الدراسات وأكدت نجاحها في تقييم هذه التغيرات.

1.1. مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في الحاجة إلى التعرف على طبيعة التغيرات المكانية التي طرأت على توزيع الغطاء النباتي بمدينة القاعد خلال الفترة الممتدة بين عامي 2015م و2025م، في ظل التباين المكاني في انتشار الغطاء النباتي واختلاف بعض الخصائص الطبيعية داخل منطقة الدراسة. ومن هنا تبرز أهمية توظيف نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بُعد للكشف عن أنماط التوزيع المكاني للغطاء النباتي ومقارنة امتداده ونشاطه الخضري خلال عامَي الدراسة، إلى جانب التعرف على التوزيع المكاني لخصائص التربة والرطوبة والتضاريس بوصفها عوامل طبيعية مرتبطة بانتشار النباتات.

وعليه، تتحدد مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس الآتي:

ما طبيعة التغيرات المكانية في توزيع الغطاء النباتي بمدينة القاعد بين عامي 2015م و2025م باستخدام نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بُعد؟

ISSN: 2706-6495

ويتفرع عن هذا التساؤل الأسئلة الآتية:

- ما أنماط التوزيع المكاني للغطاء النباتي بمدينة القاعد خلال عامي 2015م و2025م؟
- ما أبرز التغيرات المكانية التي تظهرها المقارنة بين خرائط الغطاء النباتي ومؤشر (NDVI) خلال عامَي الدراسة؟
- ما خصائص التوزيع المكاني للتربة ورطوبتها داخل منطقة الدراسة؟
- ما الخصائص التضاريسية لمنطقة الدراسة من حيث الارتفاع والانحدار؟

2.1. أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحليل التغير المكاني في الغطاء النباتي بمدينة القاعد بين عامي 2015م و2025م باستخدام نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بُعد، وذلك من خلال الأهداف الآتية:

- التعرف على أنماط التوزيع المكاني للغطاء النباتي بمدينة القاعد خلال عامي 2015م و2025م باستخدام مؤشر الاختلاف الخضري المعياري (NDVI).
- الكشف عن التغيرات المكانية في انتشار الغطاء النباتي ونشاطه الخضري من خلال المقارنة الوصفية بين خرائط عامي الدراسة.
- تحليل التوزيع المكاني لبعض خصائص التربة، المتمثلة في المادة العضوية والرمال والطين والتربة الصخرية ورطوبة التربة.
- دراسة الخصائص التضاريسية لمنطقة الدراسة من حيث الارتفاع والانحدار، وتوضيح تباينها المكاني باستخدام نظم المعلومات الجغرافية.

3.1. أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في الجوانب الآتية:

من الناحية العلمية فإن الدراسة تسهم في إثراء الدراسات الجغرافية والبيئية المتعلقة بالتغير المكاني للغطاء النباتي في المناطق الجافة، من خلال دراسة حالة مدينة القاعد خلال الفترة 2015–2025م. ومن الناحية المنهجية فالدراسة تبرز دور نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بُعد ومؤشر (NDVI) في تحليل التوزيع المكاني للغطاء النباتي ورصد الاختلافات بين عامَي الدراسة، وإنتاج خرائط توضح أنماط انتشاره وتباينه.

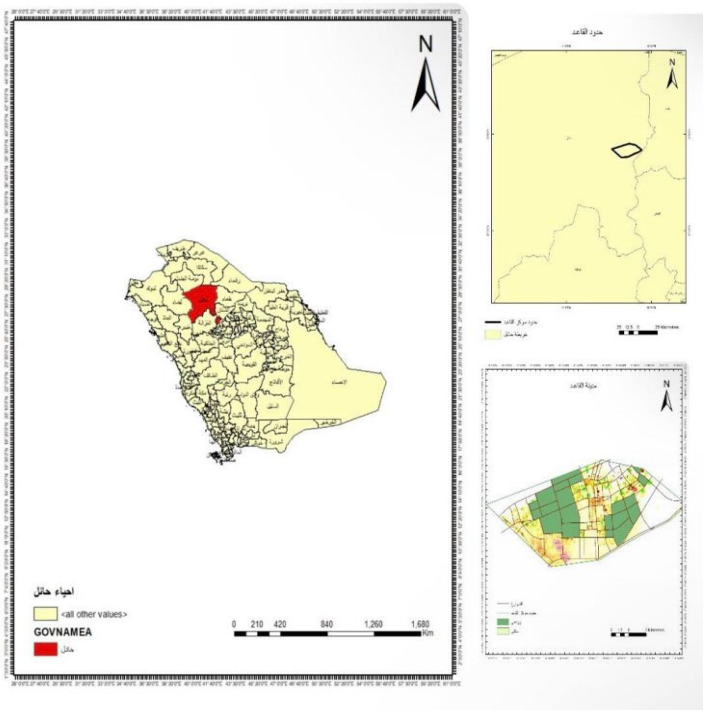
وبيئياً فإن الدراسة توفر معلومات عن التوزيع المكاني للغطاء النباتي وبعض الخصائص الطبيعية المرتبطة به، بما يسهم في فهم الخصائص البيئية لمنطقة الدراسة. أما الأهمية التطبيقية للدراسة أنها تقدم معلومات وخرائط مكانية يمكن أن تستفيد منها الجهات المعنية في دعم التخطيط البيئي، والمحافظة على الغطاء النباتي، وتوجيه جهود التنمية البيئية المستدامة بمدينة القاعد.

4.1. منطقة الدراسة:

تعد القاعد مدينة زراعية شمال منطقة حائل، وتبعد عنها مسافة 30 كم تقريبا، أراضيها خصبة وتنتشر فيها حقول القمح والزارع، ويبلغ عدد سكانها نحو 5000 نسمة. تتميز المدينة بموقعها الجغرافي الذي يجعلها نقطة ارتباط مهمة بين مدينة حائل والمراكز الشمالية للمنطقة، مما أكسبها أهمية اقتصادية وعمرانية متنامية. من الناحية الفلكية، تقع مدينة القاعد عند خط عرض 27°48′ تقريبًا شمالًا وخط طول 41°43′ تقريبًا شرقًا، أي في نطاق العروض الشمالية للجزيرة العربية. ويُسهم هذا الموقع الفلكي في وقوعها ضمن نطاق المناخ الصحراوي الجاف الذي يسود معظم مناطق شمال المملكة، حيث ترتفع درجات الحرارة صيفًا وتنخفض شتاءً، مع معدلات أمطار محدودة وغير منتظمة. وتُؤثر هذه الخصائص المناخية في طبيعة الغطاء النباتي وتوزيعه المكاني، مما يجعل دراسة الموقع الجغرافي والفلكي للمدينة ذات أهمية. ويوضح الشكل (1) موقع منطقة الدراسة وحدودها.

ISSN: 2706-6495

شكل (1) موقع منطقة الدراسة



المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج Arc GIS10.8 والاعتماد على الخريطة الرقمية، أمانة منطقة حائل، عام 2025م.

5.1. منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، باستخدام تقنيات نظم المعلومات الجغرافية (GIS) والاستشعار عن بُعد، بهدف تحليل التوزيع المكاني للغطاء النباتي بمدينة القاعد والكشف عن التغيرات التي طرأت عليه بين عامي 2015م و2025م، وذلك من خلال الإجراءات الآتية:

- جمع البيانات المكانية: الاعتماد على المرئيات الفضائية والبيانات المكانية المتاحة لمنطقة الدراسة، بما يشمل البيانات المستخدمة في إعداد خرائط الغطاء النباتي وخصائص التربة والتضاريس.
- معالجة المرئيات الفضائية: استخدام برنامج (ArcGIS 10.8) لمعالجة المرئيات الفضائية وحساب مؤشر الاختلاف الخضري المعياري (NDVI)، بهدف تحديد التباين المكاني في النشاط الخضري داخل منطقة الدراسة.
- تحليل التغير المكاني للغطاء النباتي: إعداد خرائط لتوزيع الغطاء النباتي خلال عامي 2015م و2025م، وإجراء مقارنة بصرية وصفية بينها للكشف عن الاختلافات المكانية في انتشار الغطاء النباتي ونشاطه الخضري، دون حساب كمي لمساحات التغير.
- تحليل الخصائص الطبيعية: إعداد وتحليل خرائط التوزيع المكاني لبعض خصائص التربة، وتشمل المادة العضوية والرمال والطين والتربة الصخرية ومؤشر رطوبة التربة، إلى جانب خرائط الارتفاع والانحدار، بهدف توضيح التباين المكاني لهذه الخصائص داخل منطقة الدراسة.

2. الدراسات السابقة:

1.2. الدراسات العربية:

تناولت دراسة عيد والويش (2017) تغيرات الغطاء النباتي في محافظة اللاذقية باستخدام تقنيات الاستشعار عن بُعد، من خلال مقارنة التغيرات السنوية والشهرية في الغطاء النباتي. وأظهرت النتائج عدم وجود تغير كبير في الغطاء النباتي بين عامي 2016م

ISSN: 2706-6495

و2017م، في حين سُجل تراجع ملحوظ في المناطق السهلية بين شهري آذار وآب عام 2017م نتيجة ارتفاع درجات الحرارة، مقابل تطور الغطاء النباتي في المناطق المرتفعة. وقامت دراسة الميالي والنوري (2024) برصد تغيرات الغطاء النباتي في محافظة بغداد خلال الفترة 1984–2022م باستخدام مؤشر الاختلاف الخضري المعياري (NDVI). وأظهرت النتائج تراجع الغطاء النباتي الكثيف وزيادة انتشار الأراضي الجرداء، نتيجة التغيرات المناخية وبعض الأنشطة البشرية.

وتناولت دراسة المزايدة والصرايرة (2023) رصد التغيرات المكانية في الغطاء النباتي بمحافظة الطفيلة خلال الفترة 1985–2010م باستخدام تقنيات الاستشعار عن بُعد ونظم المعلومات الجغرافية ومؤشر (NDVI). وأظهرت النتائج انخفاض مساحة الغطاء النباتي من 617.5 كم² إلى 376.75 كم²، مما يشير إلى تراجع ملحوظ في مساحته. وأوصت الدراسة باستخدام مؤشرات طيفية أخرى للغطاء النباتي، والحد من التوسع العمراني، ودعم مشروعات الاستصلاح الزراعي.

2.2. الدراسات في المملكة العربية السعودية:

تناولت دراسة الرحيلي (2014) مراقبة الجفاف وأثره على الغطاء النباتي في أجزاء من غرب وجنوب غرب المملكة العربية السعودية باستخدام تقنيات الاستشعار عن بُعد ومؤشرات الجفاف النباتية. وأظهرت النتائج تعرض منطقة الدراسة للجفاف خلال بعض السنوات، مما أدى إلى تدهور الغطاء النباتي وانحساره. وأكدت الدراسة أهمية مراقبة الجفاف والغطاء النباتي للحد من آثار التدهور البيئي.

واهتمت دراسة الشهري وشعبان (2020) برصد التغير في الغطاء النباتي بحوضَي وادي الحيسية ووادي بوضة شمال مدينة الرياض، باستخدام بيانات القمر الصناعي (SPOT-5) لعامي 2005م و2015م ومؤشر (NDVI). وأظهرت النتائج زيادة مساحة الغطاء النباتي بمقدار 1.59 كم² في وادي الحيسية و1.42 كم² في وادي بوضة. وأوصت الدراسة بتشديد الرقابة على التعديات والممارسات البشرية التي تؤثر سلبًا في البيئة النباتية للأحواض.

وقامت دراسة محمد (2021) بتحليل التغير الزمني والمكاني للغطاء النباتي في السبخات الرئيسية بالمنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2000–2019م باستخدام تقنيات الاستشعار عن بُعد ومؤشري (NDVI) و(VQI). وأظهرت النتائج زيادة الغطاء النباتي في أغلب السبخات نتيجة زيادة الأمطار، مقابل تدهوره في بعض المواقع بسبب الأنشطة البشرية والعوامل الطبيعية. كما أسهمت الدراسة في إنشاء قاعدة بيانات وخرائط توضح حالة الغطاء النباتي وتغيراته.

وتناولت دراسة الحربي (2022) تأثير الكثبان الرملية على توزيع الغطاء النباتي الطبيعي والمزروع في محافظة وادي الدواسر باستخدام تقنيات الاستشعار عن بُعد ونظم المعلومات الجغرافية. وركزت على رصد التغير في امتداد الكثبان الرملية ومساحة الغطاء النباتي. وأظهرت النتائج عدم وجود تأثير للكثبان الرملية على الغطاء النباتي خلال أعوام 1998م و2002م و2018م، في حين ظهر تأثيرها خلال عام 2020م.

واهتمت دراسة الضبيحي (2023) بتحليل التغير في كثافة الغطاء النباتي بروضة خريم خلال الفترة 1998–2021م باستخدام تقنيات الاستشعار عن بُعد ونظم المعلومات الجغرافية، بالاعتماد على مؤشر (NDVI) وربطه بمعدلات التساقط المطري. وأظهرت النتائج تراجع الغطاء النباتي بنسبة تغير بلغت 8.4% في شهر يناير و49.4% في شهر يونيو.

وقامت دراسة العبدلي (2024) بتحليل تأثير التغيرات المناخية على الغطاء النباتي في محمية الأمير محمد بن سلمان بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة 2018–2024م، باستخدام نظم المعلومات الجغرافية ومؤشر (NDVI) وبيانات الأقمار الصناعية (Landsat). وركزت الدراسة على رصد التغيرات في الغطاء النباتي والعوامل البيئية المرتبطة بها، ودراسة تأثير التغيرات المناخية على التنوع البيولوجي والنظم البيئية.

ISSN: 2706-6495

2. الإطار النظري:

1.2. مفهوم الغطاء النباتي وأهميته:

يُقصد بالغطاء النباتي مجموع النباتات الطبيعية والمزروعة التي تغطي سطح الأرض في منطقة جغرافية معينة، ويُعد أحد المكونات الأساسية للنظام البيئي، لما يؤديه من دور في المحافظة على التوازن البيئي وحماية التربة من التعرية والانجراف والحد من مظاهر التصحر. كما يسهم في تحسين الظروف البيئية والمحافظة على الموارد الطبيعية. وتبرز أهمية الغطاء النباتي في المناطق الجافة وشبه الجافة، لما يؤديه من دور في تثبيت التربة والكثبان الرملية، وتوفير الغذاء للحيوانات البرية والماشية، فضلًا عن إسهامه في استقرار النظم البيئية المحلية (الدغيري، المحمد، والشويش، 2024). ويتباين توزيع الغطاء النباتي وكثافته من منطقة إلى أخرى تبعًا لاختلاف الظروف الطبيعية والأنشطة البشرية، مما يجعل دراسة توزيعه المكاني والتغيرات التي تطرأ عليه من الموضوعات المهمة جغرافياً.

2.2. العوامل المرتبطة بتوزيع الغطاء النباتي

يرتبط توزيع الغطاء النباتي وكثافته بمجموعة من العوامل الطبيعية والبشرية التي تتفاوت خصائصها وتأثيراتها من منطقة إلى أخرى، وتتمثل أبرز هذه العوامل فيما يأتي:

- المناخ والموارد المائية

يُعد المناخ من العوامل الطبيعية المرتبطة بنمو الغطاء النباتي وتوزيعه، إذ تؤثر درجات الحرارة وكميات الأمطار وتوزيعها الزمني في الظروف الملائمة لنمو النباتات. وتزداد أهمية الموارد المائية في المناطق الجافة وشبه الجافة، نظرًا لمحدودية الأمطار وتذبذبها، حيث يرتبط توافر المياه ورطوبة التربة باستمرار نمو النباتات وتفاوت كثافتها وانتشارها.

- خصائص التربة ورطوبتها:

تؤدي التربة دورًا مهمًا في نمو الغطاء النباتي وتوزيعه، إذ ترتبط خصائصها الفيزيائية ومحتواها من المواد العضوية والرمال والطين بقدرتها على الاحتفاظ بالمياه وتوفير الظروف الملائمة لنمو النباتات. وتتميز التربة الرملية عادةً بسرعة نفاذ المياه، في حين تتمتع التربة الأعلى محتوىً من الطين بقدرة أكبر على الاحتفاظ بها. كما تسهم المواد العضوية في تحسين بعض خصائص التربة المرتبطة بنمو النباتات، وتُعد رطوبة التربة من العوامل المهمة في تباين النشاط الخضري وانتشاره.

- الخصائص التضاريسية:

ترتبط الخصائص التضاريسية، ولا سيما الارتفاع والانحدار، بتوزيع الغطاء النباتي من خلال تأثيرها في حركة المياه السطحية واستقرار التربة وتوزيع الرطوبة. وقد تسهم الأراضي منخفضة الانحدار في توفير ظروف ملائمة للأنشطة الزراعية، في حين يمكن أن تؤدي زيادة الانحدار إلى ارتفاع احتمالات انجراف التربة وسرعة الجريان السطحي، تبعًا لطبيعة السطح وخصائصه البيئية.

- الأنشطة البشرية:

تسهم الأنشطة البشرية في تشكيل أنماط توزيع الغطاء النباتي وتغيرها، إذ يرتبط النشاط الزراعي وممارسات الري بانتشار الغطاء النباتي المزروع، في حين قد تؤدي بعض الممارسات البشرية، مثل الرعي الجائر والتحطيب والتوسع العمراني، إلى تراجع الغطاء النباتي الطبيعي أو تغير توزيعه المكاني.

3.2. دور نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بُعد في دراسة الغطاء النباتي

1.3.2. نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بُعد

تُعد نظم المعلومات الجغرافية (GIS) وتقنيات الاستشعار عن بُعد من الأدوات المهمة في الدراسات الجغرافية والبيئية، لما توفره

من إمكانات لجمع البيانات المكانية ومعالجتها وتحليلها وإنتاج الخرائط التي توضح أنماط التوزيع الجغرافي للظواهر المختلفة.

وتتيح المرئيات الفضائية دراسة توزيع الغطاء النباتي ومراقبة التغيرات التي تطرأ عليه خلال فترات زمنية مختلفة، بينما تسهم نظم المعلومات الجغرافية في تحليل البيانات المكانية وإظهار التباين في انتشار الغطاء النباتي والخصائص الطبيعية المرتبطة به. وتساعد هذه التقنيات في توفير معلومات مكانية تدعم التخطيط البيئي وإدارة الموارد الطبيعية.

2.3.2. مؤشر الاختلاف الخضري المعياري (NDVI):

يُعد مؤشر الاختلاف الخضري المعياري (Normalized Difference Vegetation Index - NDVI) من المؤشرات الطيفية المستخدمة في دراسة الغطاء النباتي وتقييم نشاطه الخضري بالاعتماد على بيانات الاستشعار عن بُعد. ويعتمد المؤشر على الاختلاف في انعكاس الأشعة الحمراء والأشعة تحت الحمراء القريبة عن سطح الأرض، مما يساعد على التمييز بين المناطق ذات النشاط الخضري والمناطق التي يقل فيها هذا النشاط (Huete et al., 2002).

وتتراوح قيم المؤشر بين (-1) و(+1)، حيث تشير القيم الموجبة المرتفعة عادةً إلى نشاط خضري أكبر، بينما تدل القيم المنخفضة على ضعف النشاط الخضري أو غيابه. ولا تعبر قيم المؤشر بصورة مباشرة عن نسبة المساحة المغطاة بالنباتات، وإنما تمثل استجابة طيفية ترتبط بحالة الغطاء النباتي ونشاطه.

ويُستخدم مؤشر (NDVI) في تحليل التوزيع المكاني للغطاء النباتي والكشف عن الاختلافات في نشاطه الخضري خلال فترات زمنية مختلفة، مما يجعله من الأدوات الملائمة لدراسة التغيرات المكانية للغطاء النباتي باستخدام المرئيات الفضائية ونظم المعلومات الجغرافية.

3. التحليل المكاني للغطاء النباتي ونتائج الدراسة:

يتناول هذا الفصل التحليل المكاني للغطاء النباتي بمدينة القاعد خلال الفترة الممتدة بين عامي 2015م و2025م، بالاعتماد على المرئيات الفضائية ومؤشر الاختلاف الخضري المعياري (NDVI) وتقنيات نظم المعلومات الجغرافية. ويركز التحليل على توضيح أنماط التوزيع المكاني للغطاء النباتي والتغيرات التي طرأت عليه خلال عامَي الدراسة، إلى جانب تحليل التوزيع المكاني لبعض خصائص التربة ورطوبتها والخصائص التضاريسية المتمثلة في الارتفاع والانحدار، بهدف تقديم صورة مكانية عن الغطاء النباتي والخصائص الطبيعية المرتبطة بتوزيعه داخل منطقة الدراسة.

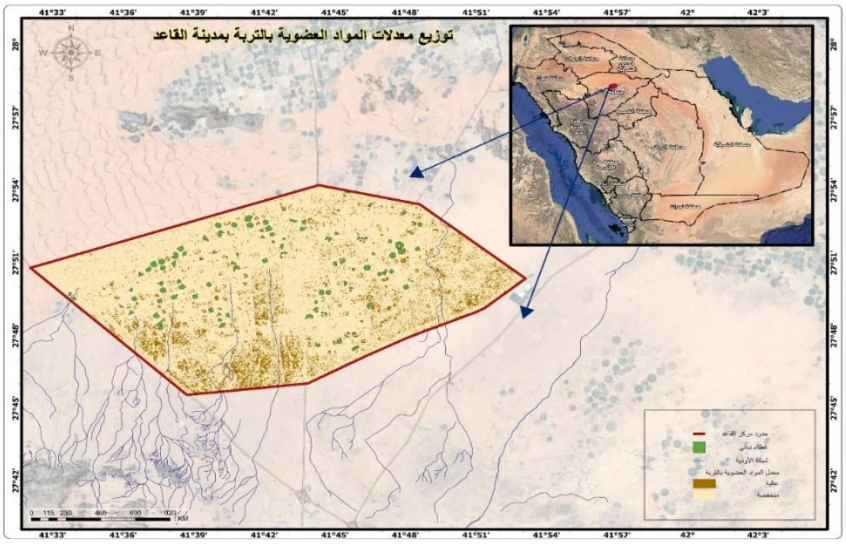
1.3. أنواع التربة بمنطقة الدراسة:

- التوزيع المكاني لمستويات المادة العضوية في التربة بمدينة القاعد:

يتضح من الشكل (2) وجود تباين مكاني في توزيع مستويات المادة العضوية بالتربة داخل منطقة الدراسة إذ تظهر المستويات المنخفضة بصورة واسعة في أجزاء متعددة من المدينة في حين تتركز المستويات المرتفعة في مواقع محدودة ومتفرقة ولا سيما في الأجزاء الغربية والشمالية الغربية إلى جانب بعض المواقع الواقعة في وسط المنطقة. ويشير هذا التوزيع إلى تفاوت الخصائص العضوية للتربة بين أجزاء المدينة حيث تتداخل المواقع ذات المحتوى العضوي المرتفع مع بعض مناطق النشاط الزراعي والغطاء النباتي. وقد يرتبط هذا التباين باختلاف كثافة الغطاء النباتي وطبيعة استخدامات الأراضي وممارسات الإدارة الزراعية فضلًا عن الخصائص الطبيعية للتربة. وبوجه عام توضح الخريطة أن المادة العضوية لا تتوزع بصورة متجانسة داخل منطقة الدراسة وهو ما قد ينعكس على تباين خصوبة التربة وقدرتها على دعم نمو النباتات مع ضرورة الاعتماد على التحاليل المخبرية لتحديد مستويات الخصوبة الفعلية.

ISSN: 2706-6495

شكل (2) توزيع معدلات المواد العضوية بالتربة بمدينة القاعد

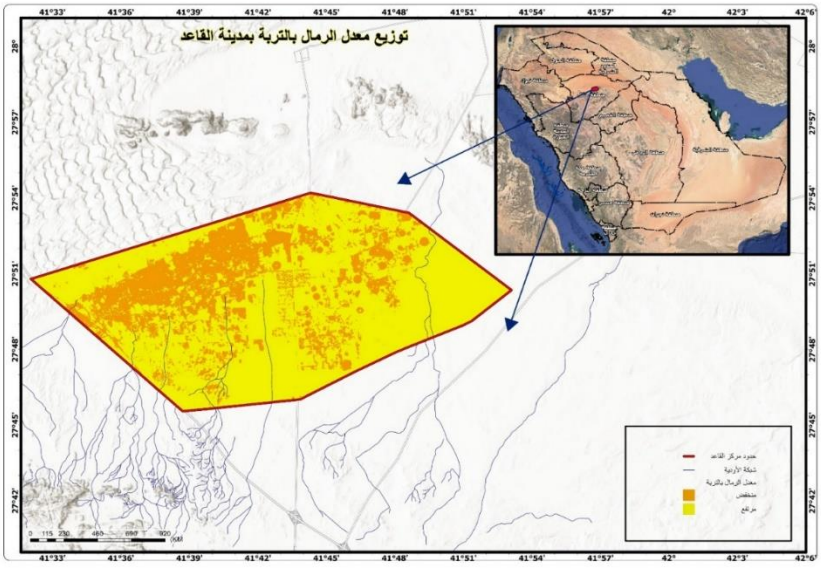


المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج Arc GIS10.8.

- التوزيع المكاني لمحتوى الرمال في التربة بمدينة القاعد

يوضح الشكل (3) التباين المكاني في مستويات الرمال بالتربة داخل مدينة القاعد، حيث تظهر الفئة المرتفعة على امتداد مساحات واسعة من منطقة الدراسة ولا سيما في الأجزاء الوسطى والجنوبية والشرقية في حين تتوزع الفئة المنخفضة في مواقع متفرقة مع ظهور تجمعات واضحة نسبيًا في الأجزاء الشمالية والوسطى والغربية. ويعكس هذا النمط تفاوتًا في التركيب الحبيبي للتربة بين أجزاء المدينة الأمر الذي قد يؤثر في خصائصها الفيزيائية خصوصًا معدلات نفاذية المياه وقدرتها على الاحتفاظ بالرطوبة. فالتربة التي ترتفع فيها نسبة الرمال تتميز عادة بسرعة تصريف المياه مقارنة بالتربة الأكثر احتواءً على المكونات الدقيقة مما قد يؤدي إلى انخفاض كمية المياه المتاحة للنبات في ظروف الري المتشابهة. ومن ثم فإن التوزيع المكاني للرمال يمثل أحد العوامل الطبيعية التي ينبغي مراعاتها عند تفسير اختلاف كثافة الغطاء النباتي وانتشاره داخل منطقة الدراسة.

شكل (3) توزيع معدل الرمال بالتربة بمدينة القاعد



المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج Arc GIS10.8.

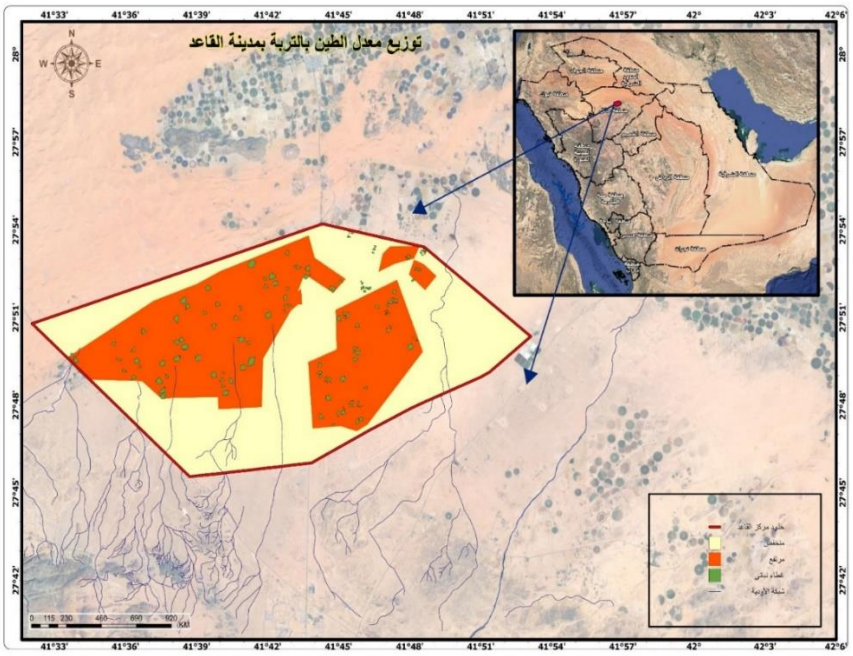
ISSN: 2706-6495

- التوزيع المكاني لمحتوى الطين في التربة بمدينة القاعد:

يبين الشكل (4) وجود تباين مكاني واضح في مستويات الطين بالتربة داخل مدينة القاعد حيث تتركز الفئة المرتفعة في مساحات واسعة نسبيًا من الأجزاء الغربية والشمالية الغربية بالإضافة إلى مناطق من الوسط والشرق في حين تظهر الفئة المنخفضة في أجزاء من الجنوب والوسط والشمال الشرقي.

ويشير هذا التوزيع إلى اختلاف الخصائص الفيزيائية للتربة بين المواقع ولا سيما ما يتعلق بقدرتها على الاحتفاظ بالمياه والعناصر الغذائية. وتتميز التربة الأعلى محتوىً من الطين، بوجه عام بقدرة أكبر على الاحتفاظ بالماء مقارنة بالتربة الرملية إلا أن ارتفاع محتواها الطيني قد يؤثر أيضًا في التهوية وحركة المياه داخل التربة كما توضح الخريطة وجود مواقع للغطاء النباتي ضمن نطاقات متفاوتة من مستويات الطين مما يشير إلى أهمية دراسة العلاقة بين التركيب الحبيبي للتربة والتوزيع المكاني للنباتات مع مراعاة تأثير الري والأنشطة الزراعية والعوامل البيئية الأخرى.

شكل (4) التوزيع المكاني لمحتوى الطين في التربة بمدينة القاعد



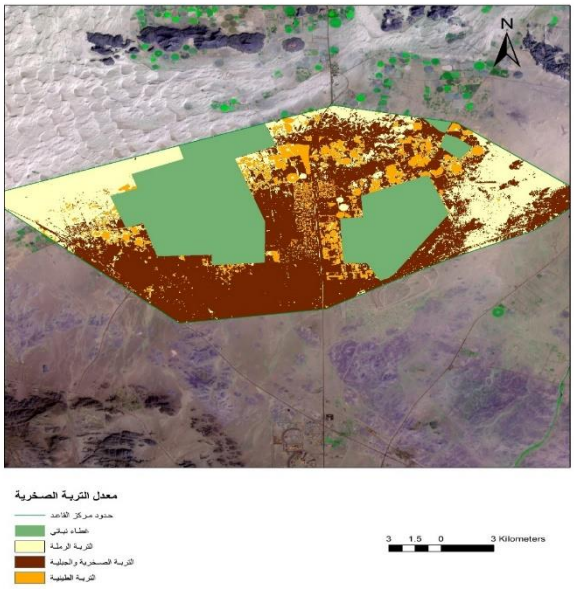
المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج Arc GIS10.8.

- التربة الصخرية:

يوضح الشكل (5) التوزيع المكاني لأصناف التربة داخل مدينة القاعد، حيث تظهر تباينات واضحة بين الأراضي الرملية والمناطق ذات الطبيعة الصخرية والرملية إلى جانب المواقع التي يتداخل فيها الغطاء النباتي مع الأنماط المختلفة للتربة. وتتركز الأراضي ذات الطبيعة الصخرية والرملية بصورة ملحوظة في الأجزاء الجنوبية والجنوبية الشرقية فضلًا عن امتدادها إلى بعض المناطق الوسطى والغربية. وفي المقابل تظهر الأراضي الرملية في أجزاء أخرى من منطقة الدراسة بينما تتوزع المساحات ذات الغطاء النباتي في تجمعات محددة خاصة في الأجزاء الشمالية والوسطى. ويشير هذا التباين إلى تنوع الخصائص السطحية للتربة الأمر الذي قد يؤثر في مدى ملاءمة المواقع لنمو النباتات واستمرارها كما أن انتشار التربة ذات الطبيعة الصخرية أو الرملية قد يرتبط باختلاف معدلات الاحتفاظ بالمياه وعمق التربة المتاحة للجذور وهو ما يستدعي مراعاة هذه الخصائص عند تحليل التغيرات المكانية للغطاء النباتي خلال الفترة المدروسة.

ISSN: 2706-6495

شكل (5) توزيع معدل التربة الصخرية بمدينة القاعد

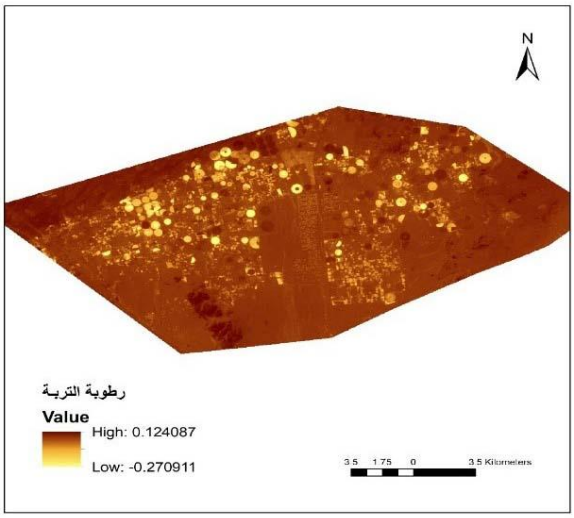


المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج Arc GIS10.8.

- رطوبة التربة:

يتضح من الشكل (6) وجود تباين مكاني في قيم مؤشر رطوبة التربة داخل منطقة الدراسة حيث تتراوح القيم المعروضة في مفتاح الخريطة بين نحو -0.2709 و0.1241. وتظهر القيم الأعلى نسبيًا في مواقع متفرقة تتوافق بعضُها مكانيًا مع الأراضي الزراعية ومناطق انتشار الغطاء النباتي، في حين تسود القيم الأدنى في أجزاء واسعة من المنطقة ويعكس هذا التوزيع تفاوتًا في الخصائص المرتبطة برطوبة سطح التربة وقد يرتبط باختلاف طبيعة التربة وكثافة الغطاء النباتي وتوزيع الأنشطة الزراعية ومصادر المياه كما يشير التباين المكاني إلى احتمال اختلاف الظروف المائية المتاحة للنباتات بين أجزاء المدينة مما قد يؤثر في كثافتها واستمرار نموها. ومع ذلك، فإن القيم الظاهرة تمثل قيمًا لمؤشر مكاني ولا يمكن تفسيرها باعتبارها نسبًا مئوية لرطوبة التربة دون التحقق من طبيعة المؤشر المستخدم وطريقة احتسابه.

شكل (6) رطوبة التربة بمدينة القاعد.



المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج Arc GIS10.8.

ISSN: 2706-6495

2.3. الأنواع النباتية المحلية وبيئتها بمنطقة الدراسة:

من أبرز الأنواع النباتية المحلية بالمنطقة:

- أشجار السدر:

هي شجرة صحراوية معمرة تنمو في الأودية وتتحمل الجفاف، ويتراوح طولها ما بين 4-10 متر، وتنمو شجرة السدر في التربة الرملية والتربة الطينية وهي من النباتات التي تحافظ على الرطوبة وتحمل الجفاف وندرة الأمطار، وتعد شجرة السدر من الأشجار المنتشرة في بيئة القاعد، وتتميز السدر بأغصانها الكثيفة وثمارها المفيدة، وتستخدم أوراقها في الطب الشعبي وخشبها في الصناعة التقليدية. وبسبب تكيفها مع المناخ الصحراوي الذي ساهم في انتشارها في القاعد مما جعلها جزء مهم في الغطاء النباتي المحلي.

صورة (1) شجرة السدر بمدينة القاعد



المصدر: الزيارة الميدانية للباحثة في مدينة القاعد.

- أشجار الطلح

هي عبارة عن شجرة شوكية تتميز بقدرتها العالية على تحمل الحرارة وقلة الأمطار، ويصل طولها 8 متر، وهي من الأشجار المنتشرة في مدينة القاعد، تنمو في الأماكن التي تتوفر فيها المياه الجوفية السطحية بعد الأمطار وغالبا في الأودية الرملية والصخرية، تتميز أشجار الطلح بقدرتها الكبيرة على التكيف مع البيئة الصحراوية ومقاومة الجفاف والحرارة.

صوره (2) شجرة الطلح بمدينة القاعد



المصدر: الزيارة الميدانية للباحثة في مدينة القاعد.

ISSN: 2706-6495

- أشجار الغضا

هي شجيرة رملية لها قدرة على تحمل الظروف المناخ وتنمو في الكثبان ويكون شكلها أسطواني وطولها 3 متر. وتنمو في البيئة شديدة الجفاف ولها القدرة على تحمل الرياح، وتعد شجرة الغضا من النباتات الصحراوية المهمة وتنتشر بشكل كبير حول مدينة القاعد وأكثر الأماكن انتشاراً في الكثبان الرملية. وتعد من أفضل مصادر الحطب بسبب جودة الاحتراق. وأيضا يعتمد نموها على الأمطار الشتوية والربيعية، مما أدّى إلى التفات الجهات المختصة في البيئة على حمايتها بسبب تعرضها للرعي وأيضا التحطيب المفرط.

صوره رقم (3) شجرة الغضا بمدينة القاعد.



المصدر: الزيارة الميدانية للباحثة في مدينة القاعد.

- أشجار الرمث

شجرة قصيرة العمر تنتشر في السهول الرملية الجافة وهي صغيرة الحجم طولها يكون ما بين 0.5 – 1.5 متر. وشجرة الرمث من النباتات الرعوية الصحراوية التي لها القدرة على العيش في البيئات الجافة قليلة الأمطار. وتعد شجرة الرمث من الأشجار التي تستخدم في بعض الوصفات الشعبية، وايضا تعتمد عليها الإبل والماشية في الرعي. وتعد من الأشجار التي تظهر بشكل سريع بعد الأمطار، وهذا ما يجعلها من العناصر المهمة في استقرار التربة.

صورة (4) أشجار الرمث في مدينة القاعد.



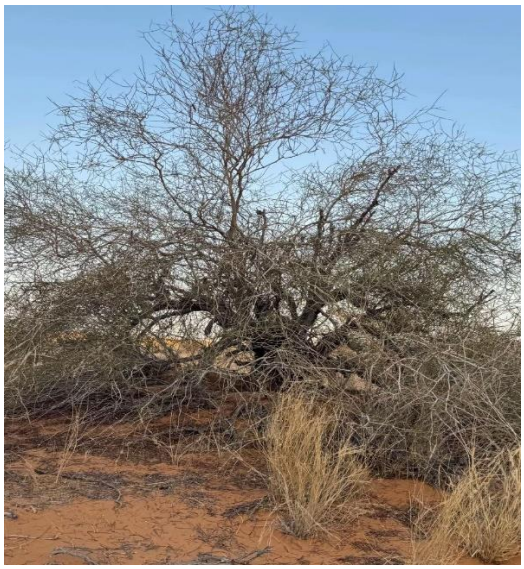
المصدر: الزيارة الميدانية للباحثة في مدينة القاعد.

ISSN: 2706-6495

- أشجار الأرطى

تنمو هذه الأشجار في الكثبان الرملية وتزهر بعد المطر وذات فروع طويلة وطولها 3 متر. وتزدهر شجرة الأرطى غالبا بعد الأمطار الموسمية، وتتميز بقدرتها على مقاومة الجفاف ولها فروع طويلة متشابكة. وتعد الأرطى من النباتات التي تساعد في تثبيت الرمال ومنعها من الحركة في البيئات الصحراوية.

صورة (5) شجرة الأرطى بمدينة القاعد.



المصدر: الزيارة الميدانية للباحثة في مدينة القاعد.

3.3. التحليل المكاني للغطاء النباتي باستخدام مؤشر(NDVI) :

مؤشر النبات NDVI هو مقياس أو مؤشر يستخدم لتقييم كمية ونوعية النباتات الحية أو الغطاء النباتي في منطقة معينة. يتم حساب مؤشر النبات باستخدام بيانات الاستشعار عن بعد باستخدام الصورة الملتقطة بواسطة الأقمار الصناعية. يعتمد مؤشر النبات إلى الاختلافات في البصمة الطيفية للنبات في مجموعة معينة من الأطوال الموجية، مما يسمح بتمييز النباتات الحية من الأماكن الخالية من النباتات المتضررة. (Huete et al., 2002, pp195)

- إنتاج مؤشر الغطاء النباتي:

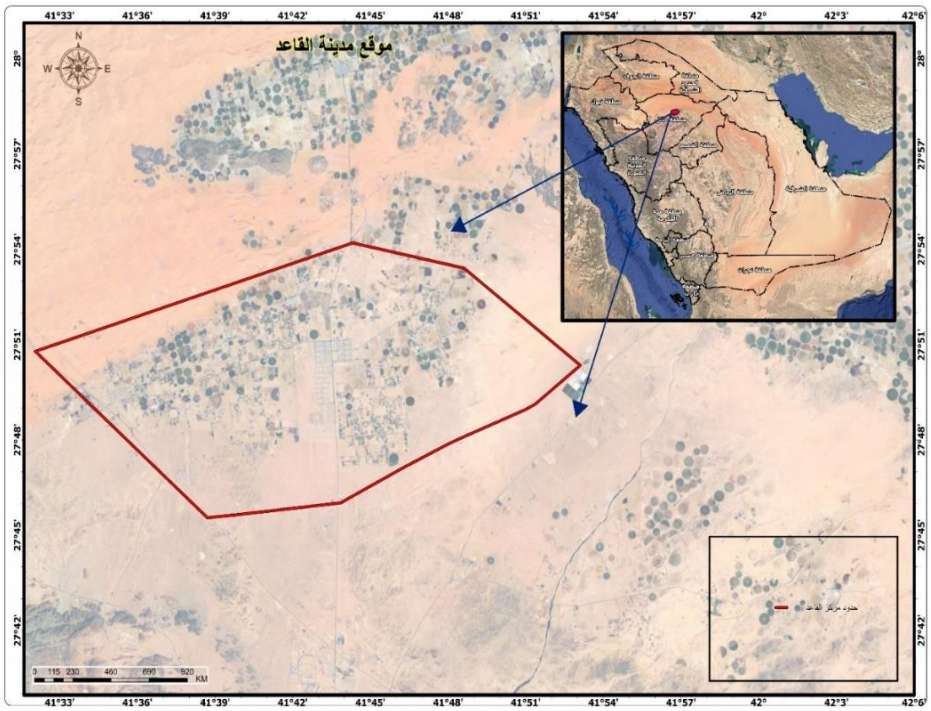
لإظهار نتائج مؤشر الغطاء النباتي NDVI لمنطقة الدراسة المدينة القاعد ومعرفة توزيعها لسنة 2025 نتبع عدة خطوات:

1- تحميل المرئية الفضائية من نوع Landsa8 المراد استخدامها في مؤشر الغطاء النباتي NDVI. تم التقاطها في سنة 2025م حيث يظهر الغطاء النباتي بوضوح في المرئية.

يوضح الشكل (7) الموقع الجغرافي لمدينة القاعد وحدود منطقة الدراسة بالاعتماد على المرئية الفضائية لعام 2025م حيث تظهر المدينة ضمن نطاق يتميز بتداخل الأراضي الزراعية والمناطق العمرانية والأراضي المفتوحة. وتبرز في المرئية تجمعات زراعية ذات أشكال هندسية منتظمة يغلب على بعضها النمط الدائري المرتبط بأنظمة الري المحوري خاصة في الأجزاء الشمالية والوسطى من منطقة الدراسة كما تظهر شبكة من الطرق والمسارات التي تربط أجزاء المدينة بالمناطق المحيطة بها إلى جانب المساحات الطبيعية ذات الغطاء النباتي المحدود وتوفر المرئية الفضائية أساسًا مكانيًا لتحديد مواقع الغطاء النباتي وتوزيعه وعلاقته باستخدامات الأراضي فضلًا عن إتاحة المقارنة بين خصائص المنطقة في عام 2025م وما كانت عليه في عام 2015م بهدف التعرف على اتجاهات التغير المكاني في الغطاء النباتي خلال فترة الدراسة.

ISSN: 2706-6495

شكل (7) حدود مدينة القاعد باستخدام المراية الفضائية لسنة 2025م.



المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج Arc GIS10.8.

2- تمت معالجة الصورة باستخدام برنامج Arc GIS10.8 ومن هنا يتم حساب المؤشر الغطاء النباتي NDVI بخطوات التالية:

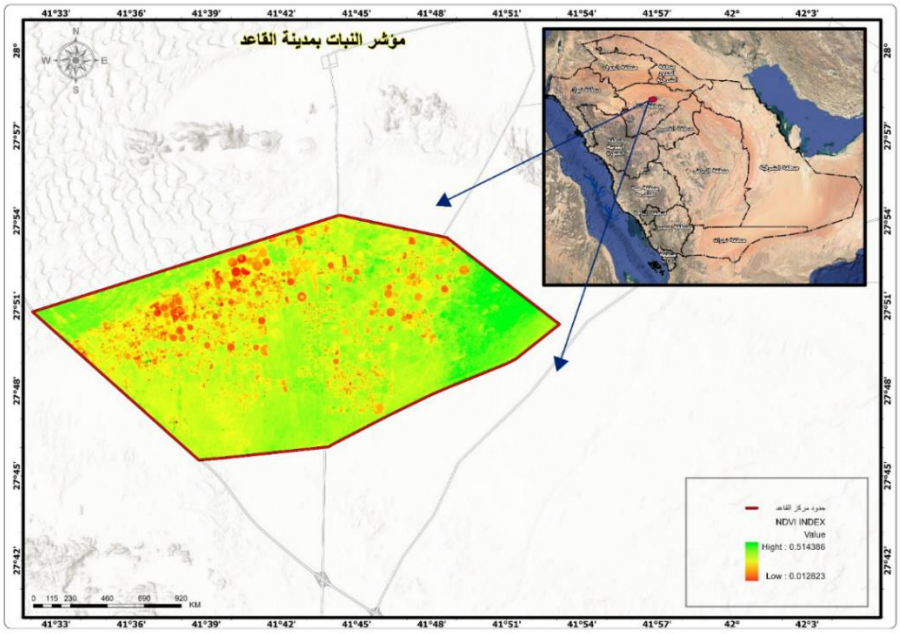
- يتم اختيار الحزمتين الطيفيتين (Band 4) و(Band 5)
- يتم فتح Arc Toolbox
- فتح أداة Spatial Analyst Tools
- Map Algebra
- Raster Calculator
- معادلة Float (Band5-Band4) l Float (Band5+Band4)

تظهر القيم المحسوبة لمؤشر (NDVI) في نطاق من –1 إلى +1. حيث تشير القيم المرتفعة عادةً إلى نشاط خضري أكبر وبلغت أعلى قيمة لمؤشر الغطاء النباتي نحو (0.43) في الشكل (8).

يوضح الشكل (8) التوزيع المكاني لقيم مؤشر الاختلاف الخضري المعياري (NDVI) داخل مدينة القاعد إذ تظهر فروق مكانية واضحة بين المواقع من حيث درجة النشاط الخضري. وتتركز القيم الأعلى للمؤشر في بقع متفرقة داخل منطقة الدراسة، وتتوافق بصورة ملحوظة مع مواقع الأراضي الزراعية في حين تنتشر القيم المنخفضة في مساحات واسعة من المنطقة وهو ما يشير إلى محدودية النشاط الخضري في تلك المواقع مقارنة بالمناطق الزراعية. ويعكس هذا التوزيع الطبيعة غير المتجانسة للغطاء النباتي داخل المدينة حيث يرتبط انتشاره المكاني بصورة رئيسية بالتجمعات الزراعية والمواقع التي تتوافر فيها ظروف ملائمة للنمو. كما يتيح المؤشر تحديد المناطق ذات النشاط الخضري المرتفع والمنخفض مما يوفر أساسًا لتحليل التغيرات التي طرأت على الغطاء النباتي خلال الفترة 2015–2025م، مع مراعاة أن قيم المؤشر تعبر عن الاستجابة الطيفية المرتبطة بالنبات ولا تمثل بصورة مباشرة نسبة المساحة المغطاة بالنباتات.

ISSN: 2706-6495

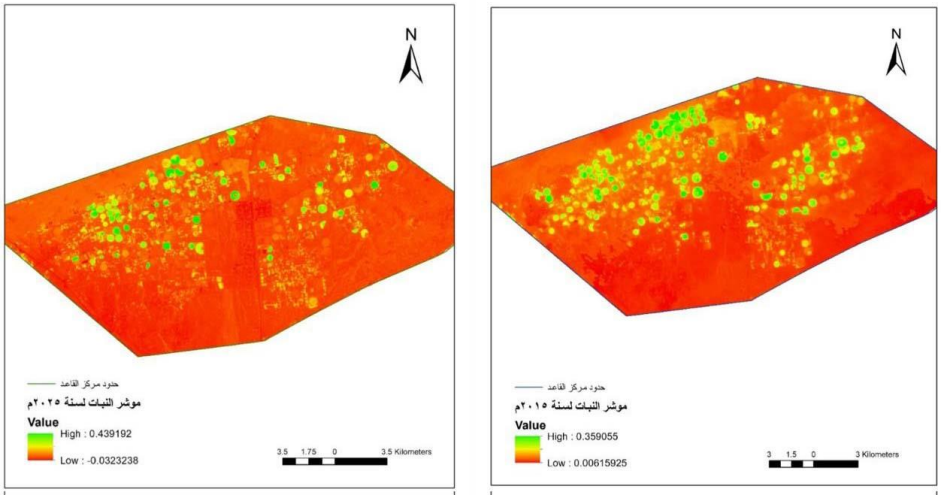
الشكل (8): التوزيع المكاني لقيم مؤشر الاختلاف الخضري المعياري (NDVI) بمدينة القاعد.



المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج Arc GIS10.8.

وتكشف المقارنة المكانية في الشكل (9) عن وجود اختلافات في توزيع قيم مؤشر الاختلاف الخضري المعياري (NDVI) بمدينة القاعد بين عامي 2015 و2025م حيث تظهر تغيرات في مواقع التجمعات النباتية ودرجة نشاطها الخضري خلال فترة الدراسة وتشير المقارنة البصرية إلى أن الغطاء النباتي كان أكثر انتشارًا نسبيًا في بعض أجزاء المنطقة خلال عام 2015م بينما يبدو في عام 2025م أقل كثافة أو انتشارًا في عدد من المواقع مع استمرار ظهور تجمعات نباتية في الأراضي الزراعية. وقد يرتبط هذا الاختلاف بتغير الأنشطة الزراعية وممارسات الري واستخدامات الأراضي بالإضافة إلى التباين المحتمل في الظروف المناخية والموسمية بين تاريخَي التقاط المرئيتين الفضائيتين وعلى الرغم من أن المقارنة البصرية توحي بوجود تراجع موضعي في النشاط الخضري فإن تحديد الحجم الفعلي للتغير واتجاهه يتطلب توحيد تصنيف قيم المؤشر في العامين وحساب المساحات التي شهدت زيادة أو انخفاضًا بما يسمح بالتمييز بين التغير الحقيقي في الغطاء النباتي والتغير الناتج عن اختلاف الظروف الموسمية.

الشكل (9): المقارنة المكانية لقيم مؤشر الاختلاف الخضري المعياري (NDVI) بمدينة القاعد بين عامي 2015م و2025م.



المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج Arc GIS10.8.

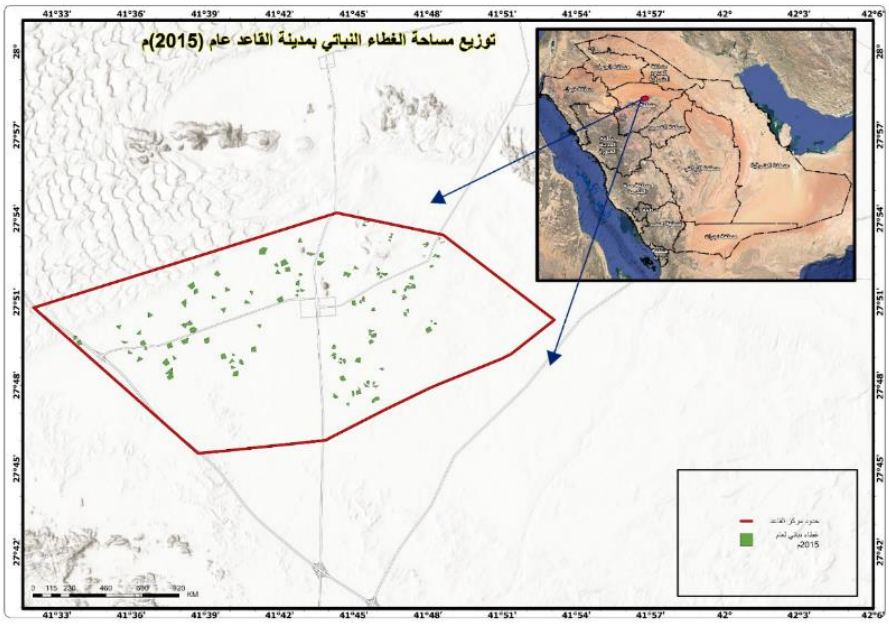
ISSN: 2706-6495

توضح خرائط تصنيف الغطاء النباتي بمنطقة الدراسة: بعد معالجة المرئيات الفضائية. تم إعداد خرائط لتوزيع الغطاء النباتي لعامي 2015م و2025م، كانت نسبة الغطاء عالية وبعد ذلك تناقصه.

- لتوزيع المكاني للغطاء النباتي بمدينة القاعد عام 2015م

يوضح الشكل (10) التوزيع المكاني للغطاء النباتي في مدينة القاعد خلال عام 2015م حيث يظهر الغطاء النباتي في صورة تجمعات متفرقة وغير متصلة داخل حدود منطقة الدراسة مع تركز ملحوظ في الأجزاء الغربية والشمالية الغربية إلى جانب تجمعات أخرى في الأجزاء الوسطى والشرقية والجنوبية الشرقية كما يلاحظ تفاوت أحجام المساحات النباتية وأشكالها الأمر الذي يعكس عدم تجانس توزيعها المكاني داخل المدينة وتتوافق بعض هذه التجمعات مع مواقع الأراضي الزراعية مما يشير إلى ارتباط جانب من انتشار الغطاء النباتي بالأنشطة الزراعية واستخدامات الأراضي. وفي المقابل تظهر أجزاء واسعة نسبيًا من المنطقة خالية من الغطاء النباتي المصنف في الخريطة وهو ما يبرز الطبيعة المتقطعة لانتشاره. وتمثل هذه الخريطة مرجعًا مكانيًا أساسيًا لتحديد مواقع الغطاء النباتي عام 2015م ومقارنتها بتوزيعه عام 2025م بهدف الكشف عن التغيرات التي طرأت على امتداده المكاني خلال فترة الدراسة.

شكل (10) توزيع مساحة الغطاء النباتي في عام 2015م.



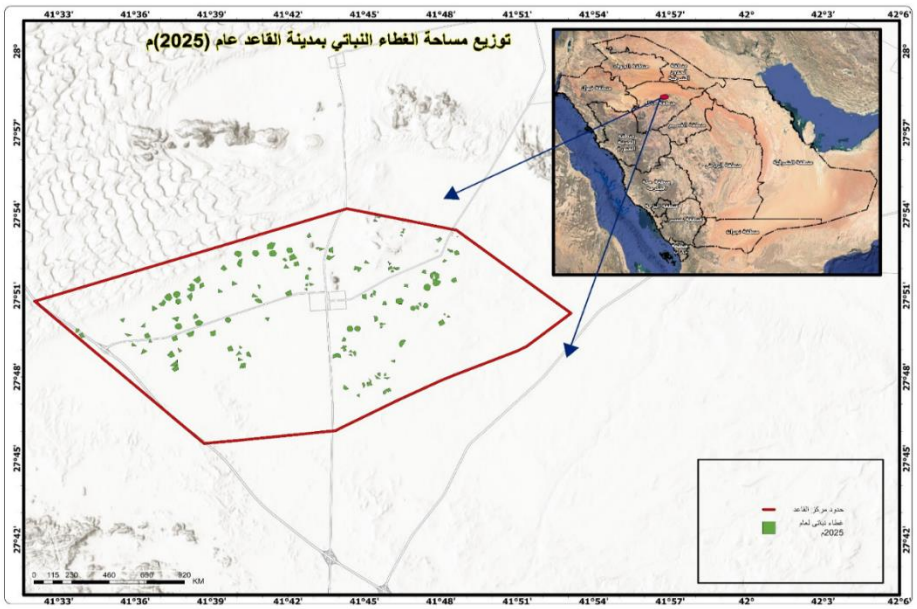
المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج Arc GIS10.8.

- التوزيع المكاني للغطاء النباتي بمدينة القاعد عام 2025م

يبين الشكل (11) التوزيع المكاني للغطاء النباتي بمدينة القاعد خلال عام 2025م حيث تظهر المساحات النباتية في تجمعات متفرقة تتفاوت في أحجامها ودرجة اتصالها المكاني ويلاحظ تركز عدد من التجمعات النباتية في الأجزاء الغربية والشمالية الغربية والوسطى بالإضافة إلى انتشار بقع نباتية أخرى في الأجزاء الشرقية والجنوبية الشرقية من منطقة الدراسة كما تتميز بعض المساحات النباتية بأشكال هندسية منتظمة تتوافق مع أنماط الأراضي الزراعية وهو ما يشير إلى ارتباط توزيع جزء من الغطاء النباتي بالنشاط الزراعي. وفي المقابل تظل مساحات أخرى من المنطقة محدودة الغطاء النباتي أو خالية منه وفق التصنيف المستخدم. ويعكس هذا النمط وجود تباين مكاني في انتشار النباتات يمكن أن يرتبط باختلاف استخدامات الأراضي والظروف البيئية المحلية ولا سيما خصائص التربة وتوافر المياه. وتوفر الخريطة أساسًا لتحديد توزيع الغطاء النباتي في نهاية الفترة المدروسة تمهيدًا لمقارنته بالتوزيع المسجل عام 2015م.

ISSN: 2706-6495

شكل (11) توزيع مساحة الغطاء النباتي في عام 2025م.



المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج Arc GIS10.8.

ـ المقارنة المكانية لتوزيع الغطاء النباتي بين عامي 2015م و2025م.

تكشف المقارنة البصرية بين الشكلين (10) و(11) عن حدوث تغيرات مكانية في توزيع الغطاء النباتي بمدينة القاعد خلال الفترة الممتدة من عام 2015م إلى عام 2025م. ويلاحظ استمرار تركز الغطاء النباتي في أجزاء من القطاعين الغربي والشمالي الغربي مع ظهور اختلافات في أحجام بعض التجمعات النباتية وامتداداتها المكانية بين العامين. كما تبدو بعض المساحات النباتية في عام 2025م أكثر وضوحًا واتصالًا نسبيًا في مواقع محددة ولا سيما في الأجزاء الغربية والوسطى مقابل تغيرات موضعية في التجمعات المنتشرة بالأجزاء الشرقية والجنوبية الشرقية وتشير هذه الاختلافات إلى أن التغير في الغطاء النباتي لم يكن متجانسًا بين جميع أجزاء المدينة بل اتخذ أنماطًا مكانية متفاوتة قد ترتبط بالتغير في الأنشطة الزراعية واستخدامات الأراضي والظروف البيئية. ومع ذلك فإن تحديد ما إذا كان الغطاء النباتي قد شهد زيادة أو انخفاضًا في إجمالي مساحته يتطلب حساب المساحات المصنفة في كلا العامين، وإجراء تحليل مكاني لكشف التغير باستخدام نظم المعلومات الجغرافية.

4.3. الموارد المائية في منطقة الدراسة:

تؤثر المياه بشكل كبير في توزيع الغطاء النباتي وهيكلتها وتعتبر الأمطار والأودية والمصبات من العناصر المهمة في التحليل. بحيث أن قرب هذه المصادر المائية أو بعدها لها تأثير في توزيع الغطاء النباتي. إذا كان المصدر قريب يكون الغطاء النباتي كثيف ومتنوع، وإذا كان المصدر بعيد مثل المناطق الجافة يكون الغطاء النباتي أقل التنوع.

ومن أبرز الأدوات الأساسية لفهم سلوك المياه في المنطقة التحليل الهيدرولوجي، حيث يتناول دراسة الهطول والتبخر والتسرب وجريان المياه السطحية. يساعد هذا التحليل في تكوين تصور شامل عن الوضع المائي، كما يساهم في تحديد أماكن توافر المياه وطرق توزيعها ومدى تأثيرها على الغطاء النباتي. ويتيح هذا النوع من التحليل التعرف على أنماط الجريان المائي، الأمر الذي يدعم دراسة التغيرات في الغطاء النباتي من خلال توضيح المناطق التي تستقبل معدلات أعلى من المياه مقارنة بالمناطق التي تعاني من شح الموارد المائية. كما يمكّن من فهم العوامل البيئية المختلفة المؤثرة في توزيع النباتات وانتشارها داخل منطقة الدراسة.

ISSN: 2706-6495

صورة (6) هطول الأمطار في مدينة القاعد.



المصدر: الزيارة الميدانية للباحثة في مدينة القاعد.

نلاحظ أن الغطاء النباتي في مدينة القاعد يتركز في الأراضي المتشبعة بمياه الأمطار والأراضي الصالحة لزراعة بسبب خصوبة التربة.

5.3. طبوغرافية منطقة الدراسة:

يعد التحليل الطبوغرافي لمنطقة الدراسة عنصرًا أساسيًا لفهم توزيع الغطاء النباتي، إذ يساهم إنتاج خرائط معدلات الارتفاع والانحدار في توضيح الخصائص البيئية والمناخية المؤثرة في نمو النباتات وانتشارها. وتبرز أهمية هذه الخرائط في عدد من الجوانب، منها:

1- تحديد المواقع الملائمة للنمو النباتي، حيث تساعد بيانات الارتفاع والانحدار في التعرف على المناطق التي تتوافر فيها الظروف المناسبة لانتشار الغطاء النباتي.

2- تحليل أنماط توزيع النباتات من خلال فهم تأثير تغير المنسوب وشدة الانحدار في كثافة وتوزيع الغطاء النباتي عبر منطقة الدراسة.

3- دعم جهود التخطيط والإدارة البيئية عبر توفير معلومات دقيقة تُستخدم في تحديد مواقع الزراعة الحالية والمواقع المستقبلية المحتملة.

4- اختيار المناطق المناسبة للمحاصيل وأنظمة الري من خلال تحديد المنحدرات التي تلائم زراعة أنواع معينة أو انشاء شبكات ري ذات كفاءة أعلى.

وبناءً على ذلك، تم إعداد خريطتي الارتفاع والانحدار لمنطقة الدراسة بهدف تقديم صورة أوضح وأكثر عمقًا للخصائص الطبوغرافية وعلاقتها بالغطاء النباتي.

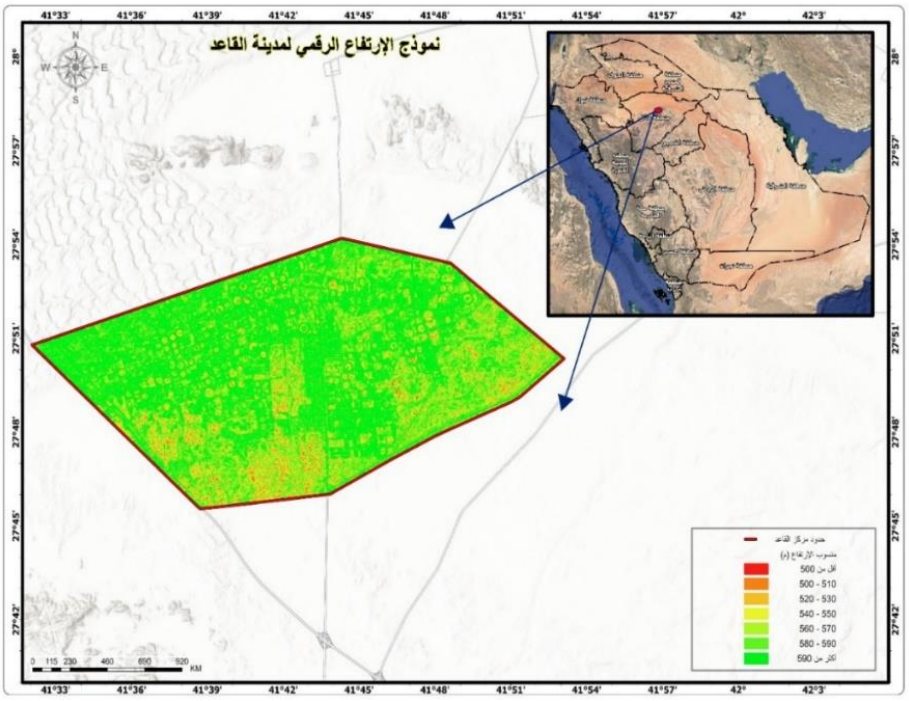
أولا: الطبيعة التضاريسية للمنطقة:

يوضح الشكل (12) التوزيع المكاني لمناسيب الارتفاع عن مستوى سطح البحر داخل حدود مدينة القاعد حيث تظهر فروق تضاريسية محدودة نسبيًا بين أجزاء منطقة الدراسة. ووفقًا للفئات المعروضة في مفتاح الخريطة تتدرج مناسيب الارتفاع من نحو 500 متر إلى أكثر من 590 مترًا فوق مستوى سطح البحر مع سيادة فئات الارتفاع المتوسطة إلى المرتفعة نسبيًا في معظم أجزاء المدينة. ويلاحظ انتشار هذه الفئات بصورة متداخلة مع ظهور اختلافات موضعية في المناسيب مما يشير إلى وجود تباين طبوغرافي داخل نطاق الدراسة. وقد تؤثر هذه الاختلافات في اتجاهات الجريان السطحي وتوزيع المياه والتربة ومن ثم في الظروف البيئية المرتبطة بنمو النباتات. ومع ذلك لا يمكن اعتبار الارتفاع عاملًا مباشرًا في تفسير انتشار الغطاء النباتي دون دراسة ارتباطه بخصائص التربة

ISSN: 2706-6495

والرطوبة والانحدار والأنشطة الزراعية. وبوجه عام توفر خريطة الارتفاعات أساسًا لفهم الخصائص التضاريسية للمدينة وإدراجها ضمن العوامل الطبيعية المفسرة للتوزيع المكاني للغطاء النباتي.

شكل (12) نموذج منسوب الارتفاع في مدينة القاعد.



المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج Arc GIS10.8.

ثانيا: درجة الانحدار

درجة الانحدار من العوامل المؤثرة بشكل مباشر في توزيع الغطاء النباتي، بل وفي أنواع النباتات القادرة على النمو في المنطقة. إذ إن زيادة الانحدار تؤثر على استقرار التربة وترفع من احتمالية تعرضها للتآكل، مما يقلل فرص تكوّن غطاء نباتي كثيف. وهذا يفسر انتشار النباتات ذات الكثافة المنخفضة جدًا على سفوح الجبال بفعل الانحدار الحاد، إضافة إلى عوامل بيئية أخرى.

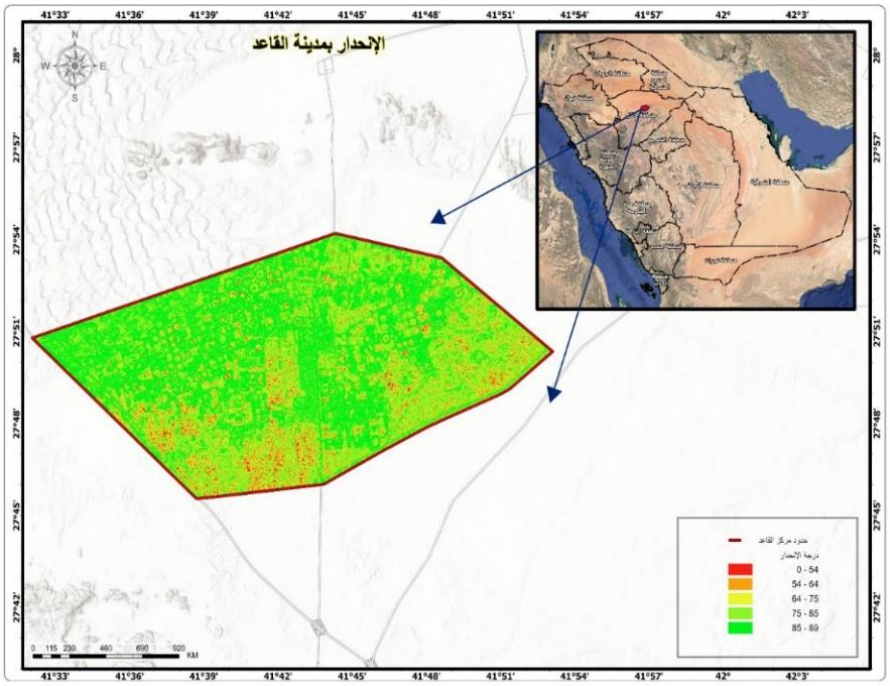
وفيما يتعلق بمنطقة الدراسة، فقد تم إعداد خريطة تبين معدلات الانحدار في المدينة بهدف فهم الخصائص الطبيعية للمنطقة، وتوضيح مدى تأثير الانحدار في أنماط توزيع الغطاء النباتي.

يبين الشكل (13) التباين المكاني في درجات انحدار سطح الأرض داخل مدينة القاعد، حيث تشير الألوان السائدة في الخريطة إلى انتشار مساحات واسعة من الأراضي ذات الانحدارات المنخفضة نسبيًا مقابل ظهور درجات انحدار أعلى في مواقع محدودة ومتفرقة داخل منطقة الدراسة ويعكس هذا التوزيع غلبة الطابع شبه المستوي على أجزاء واسعة من المدينة مع وجود تغيرات موضعية في طبيعة السطح. وقد تسهم الانحدارات المنخفضة في تهيئة ظروف ملائمة لبعض الأنشطة الزراعية، نظرًا إلى سهولة استغلال الأراضي وإقامة شبكات الري والطرق الزراعية، في حين يمكن أن تؤثر الانحدارات الأعلى في سرعة الجريان السطحي واحتمالات انجراف التربة، تبعًا لطبيعة الأمطار وخصائص السطح.

كما أن تفاوت درجات الانحدار قد يرتبط باختلاف توزيع الرطوبة والتربة وهو ما يجعله عاملًا طبيعيًا مساعدًا عند تفسير أنماط انتشار الغطاء النباتي في منطقة الدراسة وتوضح الخريطة أهمية إدراج خصائص الانحدار ضمن التحليل المكاني للعوامل البيئية المرتبطة بتوزيع النباتات.

ISSN: 2706-6495

شكل (13) درجة الانحدار لمدينة القاعد.



المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج Arc GIS10.8.

4. الخاتمة:

تناولت الدراسة التحليل المكاني للتغير في الغطاء النباتي بمدينة القاعد خلال الفترة الممتدة بين عامي 2015م و2025م، باستخدام تقنيات نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بُعد. واعتمدت على المرئيات الفضائية ومؤشر الاختلاف الخضري المعياري (NDVI) لتحليل التوزيع المكاني للغطاء النباتي ومقارنة أنماط انتشاره ونشاطه الخضري بين عامَي الدراسة. كما تناولت التوزيع المكاني لبعض خصائص التربة ورطوبتها، والخصائص التضاريسية المتمثلة في الارتفاع والانحدار، إلى جانب التعرف على بعض الأنواع النباتية المحلية. وأسهمت هذه التحليلات في توضيح التباين المكاني للغطاء النباتي وبعض الخصائص الطبيعية المرتبطة بتوزيعه داخل منطقة الدراسة، بما يوفر معلومات مكانية يمكن الاستفادة منها في دعم التخطيط البيئي والمحافظة على الموارد الطبيعية.

5. النتائج والتوصيات:

1.5. النتائج:

- أظهر التحليل المكاني تباينًا واضحًا في توزيع الغطاء النباتي بمدينة القاعد، حيث تركزت التجمعات النباتية في الأجزاء الغربية والشمالية الغربية والوسطى، مع انتشار تجمعات متفرقة في الأجزاء الشرقية والجنوبية الشرقية من منطقة الدراسة.
- كشفت المقارنة البصرية بين عامي 2015م و2025م عن وجود تغيرات مكانية في توزيع الغطاء النباتي وامتداده ونشاطه الخضري، دون تحديد كمي لمقدار الزيادة أو النقصان في مساحته خلال فترة الدراسة.
- أظهرت خرائط خصائص التربة وجود تباين مكاني في توزيع المادة العضوية والرمال والطين وأنماط التربة السطحية بين أجزاء منطقة الدراسة، مما يعكس اختلاف الخصائص الطبيعية للتربة داخل المدينة.
- أظهر مؤشر رطوبة التربة تفاوتًا مكانيًا في قيمه، حيث ظهرت قيم أعلى نسبيًا في بعض المواقع الزراعية ومناطق انتشار الغطاء النباتي، مقابل قيم منخفضة في أجزاء أخرى من منطقة الدراسة.

- أظهرت خرائط التضاريس تباينًا مكانيًا في مناسيب الارتفاع ودرجات الانحدار داخل منطقة الدراسة، مع انتشار مساحات ذات انحدارات منخفضة نسبيًا في أجزاء واسعة من المدينة، وفق الوصف المكاني للخريطة.
- أظهرت المشاهدات الميدانية وجود عدد من الأنواع النباتية المحلية بمدينة القاعد، من أبرزها السدر والطلح والغضا والرمث والأرطى، التي تمثل جزءًا من الغطاء النباتي المحلي في المنطقة.

2.6. التوصيات:

- يوصى بدعم حماية الأشجار الطبيعية في مدينة القاعد من الرعي والتحطيب لضمان تعزيز جودة ودعم استمرار الغطاء النباتي واستقرار التربة.
- يوصى بزيادة برامج الوعي لاستزراع الأشجار المحلية المتكيفة مع الجفاف لتعزيز الغطاء النباتي وتحسين البيئة الصحراوية في مدينة القاعد.
- يجب الاستفادة من مناطق الانحدار المنخفضة في التشجير والزراعة، لضمان استدامة الغطاء النباتي في المنطقة.
- تنفيذ خطط التوسع والتشجير الذي يساهم في تحسين البيئة المحلية واستدامة الموارد ويجب أن تكون هذه الخطط مدروسة لإعادة مساحة الغطاء النباتي وتعويض التراجع الملحوظ بين عامي 2015 و2025.
- زيادة رطوبة التربة عبر برامج الري الحديثة والري بالتنقيط لتوفير الماء للنباتات.
- تعزيز الحفاظ على التربة من خلال منع التعرية والحفاظ على الغطاء النباتي الذي لها دور كبير في الحفاظ على الرطوبة وتحسن خصوبة التربة.

7. المراجع:

العبدلي، عبد الله أحمد. (2024). قابلية دورة المناخ وتقييم آثارها على الغطاء النباتي في المملكة العربية السعودية: دراسة حالة محمية الأمير محمد بن سلمان. مجلة العلوم الزراعية والبيئية والبيطرية، 8.

عبد الهادي، سحر. (2023). التصميم بالنباتات: أداة لقياس مدى مساهمة النباتات في تحقيق الاستدامة. مجلة جامعة القاهرة للبحوث، كلية التخطيط العمراني والإقليمي، 47(3)، 52–81.

الحربي، بسمة بنت سلامة بن سالم الرحيلي. (2022). مراقبة تأثير الكثبان الرملية على الغطاء النباتي الطبيعي والمزروع في محافظة وادي الدواسر باستخدام تقنيتي الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية. رسائل جغرافية.

الخليفي، فاطمة صالح. (2015). الشجرة: أهميتها ورعايتها من منظور بيئي وأخلاقي. حديقة القرآن النباتية.

الدغيري، أحمد عبد الله، المحمد، حسين أحمد، والشويش، إبراهيم عبيد. (2024). تكامل تقنيات الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية في دراسة وتقييم التوزيع المكاني لشجيرات العاذر في الدهناء بمحمية الإمام تركي بن عبد الله الملكية. المجلة الدولية لنشر البحوث والدراسات، 5.

الضبيحي، مها عبد الله. (2023). التغير في كثافة الغطاء النباتي في روضة خريم بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة 1998–2021م باستخدام الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية. مجلة كلية الآداب، جامعة بورسعيد.

القحطاني، أ.، الشهري، م.، والوطفي، ت. (2022). تقييم التغير في الغطاء النباتي في الدول العربية باستخدام بيانات الاستشعار عن بُعد (2005–2020). مجلة نظم الأرض والبيئة (Earth Systems and Environment)، 6(4)، 713 .729–https://doi.org/10.1007/s41748-022-00320-2

ISSN: 2706-6495

محمد، أماني حسين. (2021). تغيرات الغطاء النباتي في بيئة السبخات الرئيسية في المنطقة الشرقية – السعودية باستخدام تقنيات الاستشعار عن بعد: دراسة في الجغرافيا البيئية. مجلة كلية الآداب، جامعة الفيوم، (2).

وزارة البيئة والمياه والزراعة. (2023). مبادرة السعودية الخضراء: نحو تنمية مستدامة للغطاء النباتي ومكافحة التصحر. الرياض: وزارة البيئة والمياه والزراعة.

- المواقع الإلكترونية:

- إمارة منطقة حائل. (25، 10، 1443). عن إمارة حائل. https://baqaa.hail.gov.sa/ar/About/Pages/default.aspx
- جريدة سما العالم. (12 نوفمبر، 2024). وزارة البيئة والمياه والزراعة بمحافظة بقعاء تدشن مبادرة زراعة ألف شجرة برية (طلح وسدر) في مدينة تربة. https://ksa.ksa2day.com/Home/NewsDetails3?NewsID=31625178&CityID=97
- شركة المياه الوطنية. (22، 7، 2024). الأمير عبدالعزيز بن سعد يدشن عددًا من المشاريع البيئية بمنطقة حائل. https://www.nwc.com.sa/AR/MediaCenter/News/pages/projects-in-hail.aspx
- صحيفة اليوم. (9، 11، 2023). بلدية بقعاء تطلق عددًا من المبادرات لتجميل المدينة وحماية البيئة. https://www.alyaum.com/articles/6497350
- الشيبان، فهد غازي. (4 مايو، 2003). بقعاء لؤلؤة حائل الشمال. http://www.al-jazirah.com/2003/20030504/hv1.htm
- وزارة البيئة والمياه والزراعة. (2022). مبادرة السعودية الخضراء وتنمية الغطاء النباتي. https://www.mewa.gov.sa
- وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان. (2021). التخطيط العمراني المستدام وتحسين جودة الحياة. https://www.momrah.gov.sa
- الهيئة العامة للأرصاد وحماية البيئة. (2016). البيئة والتنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية. https://www.pme.gov.sa

جميع الحقوق محفوظة © 2026، الباحثة/ أصالة معزي الشريهي، (CC BY NC 4.0)

Doi: https://doi.org/10.52132/Ajrsp/v8.91.5

ISSN: 2706-6495

التجارب العالمية وأفضل الممارسات في توظيف التقنيات الحديثة لدعم عمليات إدارة المعرفة الرقمية وتعزيز الإبداع والابتكار في المؤسسات الحكومية والثقافية (دراسة نظرية)

Global Experiences and Best Practices in Leveraging Modern Technologies to Support Digital Knowledge Management Processes and Foster Creativity and Innovation in Governmental and Cultural Institutions: A Theoretical Study

إعداد:

الباحثة/ منى عبد الكريم صفوق الشمري

طالبة دكتوراه قسم علم المعلومات/ إدارة المعرفة، كلية الآداب، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية

Email: Mshammari0005@stu.kau.edu.sa

أ.د/ سوسن طة ضليمي

أستاذ في قسم علم المعلومات/ إدارة المعرفة، كلية الآداب، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية

Email; sdhelaimi@kau.edu.sa

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل التجارب العالمية والوطنية وأفضل الممارسات في توظيف التقنيات الحديثة لدعم إدارة المعرفة الرقمية وتعزيز الإبداع والابتكار في المنظمات، واستخلاص أبرز الممارسات التي يمكن الاستفادة منها وتكييفها وفق طبيعة المنظمة واحتياجاتها. واعتمدت الدراسة على المنهج الوثائقي وتحليل المضمون في إطار دراسة نظرية، من خلال تحليل مجموعة من التجارب المؤسسية والحكومية، شملت تجارب شركات Google و Microsoftو IBMعالميًا، وتجربتي حكومة سنغافورة وحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، إضافة إلى تجربة وزارة الثقافة السعودية بوصفها تجربة وطنية.

وأظهرت النتائج أن التجارب محل الدراسة تتجه نحو بناء منظومات معرفية رقمية متكاملة تجمع بين الذكاء الاصطناعي، وتحليلات البيانات، والمنصات الرقمية، ومشاركة المعرفة، ومجتمعات الممارسة، والتعلم المستمر، وتنمية القدرات الرقمية، وأن نجاح هذه التجارب لا يعتمد على التقنية وحدها، وإنما على تكامل التقنيات والبيانات والمعرفة والعنصر البشري والثقافة التنظيمية والحوكمة. كما كشف التحليل عن عدد من الفجوات، من أبرزها تفاوت مستوى التكامل بين التقنيات الحديثة وعمليات إدارة المعرفة، والحاجة إلى تعزيز تحويل البيانات والمحتوى الرقمي إلى معرفة تنظيمية قابلة لإعادة الاستخدام، وتفاوت نضج ثقافة مشاركة المعرفة، والحاجة إلى تطوير المهارات الرقمية للعاملين، فضلًا عن الحاجة إلى أطر أكثر تكاملًا للحوكمة والأمن والخصوصية والاستخدام المسؤول للذكاء الاصطناعي، ووجود تفاوت بين المنظمات في قياس الأثر الفعلي للتقنيات الحديثة في الإبداع والابتكار.

وأوصت الدراسة بتبني منظومة متكاملة لإدارة المعرفة الرقمية تربط بين التقنية والبيانات والعمليات المعرفية والعنصر البشري، والاستفادة من التجارب العالمية والوطنية الناجحة وتكييف أفضل ممارساتها بما يتناسب مع طبيعة المنظمة واحتياجاتها وبيئتها التنظيمية، مع تطوير مؤشرات لقياس أثر توظيف التقنيات الحديثة في إدارة المعرفة والإبداع والابتكار.

الكلمات المفتاحية: التجارب العالمية، إدارة المعرفة الرقمية، التقنيات الحديثة، الإبداع والابتكار، المؤسسات الحكومية

ISSN: 2706-6495

Global Experiences and Best Practices in Leveraging Modern Technologies to Support Digital Knowledge Management Processes and Foster Creativity and Innovation in Governmental and Cultural Institutions: A Theoretical Study

Mona Abdulkarim Safooq Alshammari

Ph.D. Student in Information Science – Knowledge Management, King Abdulaziz University, Jeddah, Saudi Arabia.

Prof. Sawsan Taha Dhelaimi

Professor of Information Science – Knowledge Management, King Abdulaziz University, Jeddah, Saudi Arabia.

Abstract:

This study aimed to analyze global and national experiences and best practices in leveraging modern technologies to support Digital Knowledge Management (DKM) and enhance organizational creativity and innovation. It employed documentary research and content analysis within a theoretical framework, examining the corporate experiences of Google, Microsoft, and IBM; the governmental experiences of Singapore and the United Arab Emirates; and the Saudi Ministry of Culture as a national case. The findings revealed a growing emphasis on integrated digital knowledge ecosystems combining Artificial Intelligence (AI), data analytics, digital platforms, knowledge sharing, communities of practice, continuous learning, and digital capability development. Successful implementation depends not only on technology but also on integrating data, knowledge, human capabilities, organizational culture, and governance. The analysis identified several gaps, including inconsistent integration of modern technologies with knowledge management processes, limited transformation of digital content into reusable organizational knowledge, varying maturity of knowledge-sharing cultures, insufficient digital skills, and the need for comprehensive governance frameworks addressing security, privacy, and responsible AI use. Differences were also identified in measuring the actual impact of these technologies on creativity and innovation. The study recommended establishing integrated DKM ecosystems connecting technologies, data, knowledge processes, and human capabilities; adapting successful international and national practices to organizational contexts and needs; and developing measurable indicators to assess the contribution of modern technologies to knowledge management, creativity, and innovation.

Keywords: Global Experiences; Digital Knowledge Management; Modern Technologies; Creativity and Innovation; Government Institutions.

ISSN: 2706-6495

1. المقدمة:

يشهد العالم المعاصر تحولات رقمية متسارعة أسهمت في إعادة تشكيل أساليب عمل المنظمات وإنتاج المعرفة وتداولها والاستفادة منها، وأصبحت التقنيات الحديثة عنصرًا رئيسًا في تطوير القدرات التنظيمية وتحسين الأداء ودعم الإبداع والابتكار. ولم تعد إدارة المعرفة في البيئة الرقمية تقتصر على جمع المعلومات وتخزينها واسترجاعها، بل أصبحت ترتبط بتوظيف التقنيات الرقمية في إنشاء المعرفة وتنظيمها ومشاركتها وتطبيقها، وتحويل البيانات والمعلومات المتاحة إلى معرفة قابلة للاستخدام في اتخاذ القرارات وتطوير الخدمات والمنتجات والممارسات التنظيمية. وقد أظهرت مراجعة منهجية للعلاقة بين إدارة المعرفة والتحول الرقمي والثورة الصناعية الرابعة وجود ترابط متزايد بين إدارة المعرفة والتحول الرقمي والابتكار والتقنيات المتقدمة، بما يؤكد الدور المتنامي للتقنيات الرقمية في تطوير ممارسات إدارة المعرفة.(Margherita & Braccini, 2022, pp. 320–338)

وفي هذا السياق، أسهم التطور المتسارع في تقنيات الذكاء الاصطناعي، وتحليلات البيانات، والحوسبة السحابية، وإنترنت الأشياء، والمنصات الرقمية التعاونية في إحداث تحول في ممارسات إدارة المعرفة؛ إذ أتاحت هذه التقنيات إمكانات أكثر تقدمًا للوصول إلى المعرفة وتحليلها ومشاركتها وإعادة استخدامها، فضلًا عن دعم عمليات اتخاذ القرار وتوليد الأفكار وتطوير الحلول المبتكرة. وتشير الأدبيات الحديثة إلى أن تقنيات الثورة الصناعية الرابعة، ومن بينها الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء وسلسلة الكتل والبيانات الضخمة، أعادت تشكيل عمليات إنشاء المعرفة ومشاركتها وتطبيقها، الأمر الذي عزز أهمية إدارة المعرفة بوصفها مكونًا استراتيجيًا في بيئات التحول الرقمي.(Mkhize, 2026.p13)

كما أصبحت العلاقة بين إدارة المعرفة الرقمية والإبداع والابتكار أكثر وضوحًا في البيئة التنظيمية المعاصرة؛ فالقيمة الحقيقية للمعرفة لا تتحقق بمجرد امتلاكها أو تخزينها، وإنما من خلال القدرة على مشاركتها وإعادة توظيفها وتحويلها إلى أفكار وحلول ومنتجات وخدمات جديدة. وتشير الدراسات إلى أن إدارة المعرفة الرقمية تمثل عنصرًا مهمًا في تعزيز الأداء الابتكاري، خاصة عندما تتكامل مع رأس المال الفكري والعلاقات التنظيمية القائمة على التعاون والثقة وتبادل المعرفة(Cabrilo et al., 2024, p. 1)

وفي ضوء ذلك، برزت العديد من التجارب العالمية والحكومية التي قدمت نماذج متقدمة في توظيف التقنيات الحديثة لدعم إدارة المعرفة الرقمية. فقد اتجهت بعض المنظمات إلى دمج الذكاء الاصطناعي والذكاء الاصطناعي التوليدي في العمليات المعرفية، بينما ركزت تجارب أخرى على بناء المنصات الرقمية المتكاملة، ومجتمعات الممارسة، والتعلم من الأقران، وتحليلات البيانات، وحوكمة البيانات والمعرفة، وتنمية القدرات الرقمية للعاملين. وتكشف هذه التجارب أن نجاح إدارة المعرفة الرقمية لا يرتبط بتبني التقنية في حد ذاتها، وإنما بمدى تكاملها مع المعرفة والخبرة البشرية والثقافة التنظيمية والحوكمة.

ومن هنا تبرز أهمية دراسة التجارب العالمية وأفضل الممارسات في المؤسسات الحكومية والثقافية وتحليلها بصورة مقارنة؛ لما توفره من فرص للتعرف على الأساليب الناجحة في توظيف التقنيات الحديثة في إدارة المعرفة الرقمية، والكشف عن عناصر النجاح المشتركة بينها، واستخلاص الممارسات التي يمكن الاستفادة منها في بيئات تنظيمية مختلفة. كما أن الاستفادة من هذه التجارب لا تعني نقلها بصورة حرفية، وإنما فهم مكوناتها وعوامل نجاحها وإعادة تكييفها بما يتناسب مع طبيعة المنظمة واحتياجاتها ومستوى نضجها الرقمي وبيئتها التنظيمية والثقافية.

وبناءً على ذلك، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل مجموعة من التجارب العالمية والوطنية الرائدة في المؤسسات الحكومية والثقافية في توظيف التقنيات الحديثة لدعم إدارة المعرفة الرقمية، واستخلاص أبرز الممارسات المرتبطة بإنتاج المعرفة وتنظيمها ومشاركتها وتطبيقها، والتعرف على دور الذكاء الاصطناعي والمنصات الرقمية وتحليلات البيانات والتعلم التعاوني والحوكمة في تطوير الممارسات المعرفية، وصولًا إلى تحديد أفضل الممارسات التي يمكن أن تسهم في بناء بيئات معرفية رقمية أكثر قدرة على دعم الإبداع والابتكار.

ISSN: 2706-6495

1.1. مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة الدراسة في أن التوسع المتسارع في توظيف التقنيات الحديثة، ولا سيما الذكاء الاصطناعي وتحليلات البيانات والمنصات الرقمية، قد أتاح للمنظمات فرصًا متزايدة لتطوير عمليات إدارة المعرفة الرقمية وتعزيز الإبداع والابتكار، إلا أن الاستفادة الفعلية من هذه التقنيات لا تتحقق بمجرد تبنيها، بل تتطلب تكاملها مع العمليات المعرفية والثقافة التنظيمية والموارد البشرية والحوكمة . وفي هذا السياق، أوضح Alavi and Leidner (2001) أن فاعلية نظم إدارة المعرفة ترتبط بقدرتها على دعم عمليات إنشاء المعرفة وتخزينها واسترجاعها ونقلها وتطبيقها، وليس بمجرد توفير البنية التقنية .كما أكد Dalkir (2017) أهمية التكامل بين الأفراد والعمليات والتكنولوجيا لضمان تحويل المعرفة إلى قيمة تنظيمية قابلة للاستثمار.

وعلى الرغم من تعدد التجارب العالمية والوطنية في توظيف التقنيات الحديثة، فإن اختلاف البيئات التنظيمية ومستويات النضج الرقمي وأساليب إدارة المعرفة يبرز الحاجة إلى تحليل هذه التجارب بصورة مقارنة، والكشف عن أفضل الممارسات والعوامل الداعمة لنجاحها، ومدى إسهامها في تعزيز الإبداع والابتكار، ولا سيما في المؤسسات الحكومية والثقافية التي تتسم بتنوع مواردها المعرفية وطبيعة خدماتها .ومن هنا تتحدد مشكلة الدراسة في الحاجة إلى تحليل التجارب المؤسسية والحكومية العالمية والوطنية، واستخلاص أفضل الممارسات في توظيف التقنيات الحديثة لدعم عمليات إدارة المعرفة الرقمية وتعزيز الإبداع والابتكار، وتحديد إمكانات الاستفادة منها وتكييفها وفق طبيعة المؤسسات الحكومية والثقافية واحتياجاتها.

2.1. أسئلة البحث:

تسعى الدراسة إلى الإجابة عن التساؤلات الآتية:

1. ما أبرز التجارب العالمية والوطنية داخل المؤسسات الحكومية والثقافية في توظيف التقنيات الحديثة لدعم إدارة المعرفة الرقمية؟
2. ما أوجه التشابه والاختلاف في أساليب توظيف التقنيات الحديثة لدعم إدارة المعرفة الرقمية في التجارب في المؤسسات الحكومية والثقافية؟
3. ما أبرز أفضل الممارسات والدروس المستفادة من التجارب العالمية والوطنية داخل المؤسسات الحكومية والثقافية في توظيف التقنيات الحديثة لدعم إدارة المعرفة الرقمية؟
4. ما دور التقنيات الحديثة وأفضل ممارسات إدارة المعرفة الرقمية في تعزيز الإبداع والابتكار داخل المؤسسات الحكومية والثقافية؟

3.1. أهداف البحث:

تهدف الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. التعرف على أبرز التجارب العالمية والوطنية في توظيف التقنيات الحديثة لدعم إدارة المعرفة الرقمية في المؤسسات الحكومية والثقافية.
2. تحليل ومقارنة أساليب توظيف التقنيات الحديثة في دعم إدارة المعرفة الرقمية في التجارب داخل المؤسسات الحكومية والثقافية استخلاص أفضل الممارسات والدروس المستفادة من التجارب العالمية والوطنية في توظيف التقنيات الحديثة لدعم إدارة المعرفة الرقمية في المؤسسات الحكومية والثقافية
3. بيان دور التقنيات الحديثة وأفضل الممارسات في إدارة المعرفة الرقمية في تعزيز الإبداع والابتكار داخل المؤسسات الحكومية والثقافية

ISSN: 2706-6495

4.1. أهمية البحث:

تنبع الأهمية العلمية لهذه الدراسة من تناولها موضوعًا حديثًا يجمع بين التقنيات الحديثة وإدارة المعرفة الرقمية والإبداع والابتكار، من خلال تحليل مجموعة من التجارب العالمية والوطنية واستخلاص أبرز الممارسات والدروس المستفادة منها في المؤسسات الحكومية والثقافية. كما تسهم الدراسة في إثراء الأدبيات العربية في مجال إدارة المعرفة الرقمية، وتقديم إطار معرفي يوضح أساليب توظيف التقنيات الحديثة والممارسات المرتبطة بها، بما يساعد الباحثين والمهتمين على فهم العوامل والممارسات التي تسهم في بناء بيئات معرفية رقمية داعمة للإبداع والابتكار.

5.1. منهجية البحث:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوثائقي وتحليل المضمون في إطار دراسة نظرية؛ لملاءمتهما لطبيعة الدراسة وأهدافها، وذلك من خلال مراجعة الأدبيات العلمية والتقارير والوثائق ذات الصلة بتوظيف التقنيات الحديثة في دعم عمليات إدارة المعرفة الرقمية وتعزيز الإبداع والابتكار. كما استخدمت الدراسة التحليل المقارن لمجموعة مختارة من التجارب العالمية والوطنية؛ للكشف عن أوجه التشابه والاختلاف بينها، واستخلاص الممارسات والدروس المستفادة التي يمكن تكييفها مع طبيعة المؤسسات الحكومية والثقافية واحتياجاتها. وتتحدد الإجراءات المنهجية للدراسة فيما يأتي:

أولًا: النطاق الزمني للدراسة

يمتد النطاق الزمني للمصادر المؤرخة المستشهد بها في الدراسة من عام 1994م إلى عام 2026م، بما يشمل الأدبيات التأسيسية لإدارة المعرفة والأدبيات الحديثة المرتبطة بالتقنيات الرقمية والإبداع والابتكار. ويُبرَّر هذا الامتداد بالحاجة إلى تأصيل المفاهيم النظرية وتتبع تطور الممارسات المعرفية وصولًا إلى التطبيقات الحديثة للذكاء الاصطناعي والمنصات الرقمية. أما التقارير والوثائق المؤرخة الداعمة لتحليل التجارب، فتشمل إصدارات من عام 2018م إلى عام 2025م، بما يتيح تتبع تطور التوجهات الحكومية والمؤسسية الحديثة في التحول الرقمي وإدارة المعرفة.

ويشير هذا النطاق إلى سنوات نشر المصادر، ولا يعني أن جميع التجارب بدأت أو انتهت خلالها. كما استُخدمت المصادر الإلكترونية غير المؤرخة بوصفها مصادر وصفية مساندة، دون نسبتها إلى سنة نشر محددة أو الاستناد إليها وحدها في تحديد تاريخ بدء التجربة أو انتهائها.

ثانيًا: مصادر جمع البيانات والوثائق

استندت الدراسة إلى مصادر علمية ووثائقية متنوعة، شملت المقالات المنشورة في الدوريات العلمية المحكمة، والكتب الأكاديمية، وأوراق المؤتمرات المتخصصة في إدارة المعرفة والتقنيات الرقمية والإبداع والابتكار. كما شملت التقارير السنوية، والاستراتيجيات والسياسات المنشورة، والأدلة والوثائق التعريفية الصادرة عن الجهات محل الدراسة، مع إعطاء الأولوية للمصادر الأصلية عند وصف التجارب وممارساتها.

وتضمنت المصادر الرسمية مواقع شركات Google وMicrosoft و IBM، بما تشمله من منصات معرفية ووثائق تقنية وتقارير مؤسسية، مثل Google re وMicrosoft Learn و Microsoft Support. وشملت المصادر الحكومية مواقع حكومة سنغافورة ومبادرة Smart Nation ووكالة GovTech ، والبوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة ومركز محمد بن راشد للابتكار الحكومي، والمصادر الرسمية لوزارة الثقافة السعودية. كما استفادت الدراسة من المواد ذات الصلة الصادرة عن المنظمات الدولية، ومنها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية واليونسكو، لتوفير سياق تفسيري مساند للتحليل.

ISSN: 2706-6495

وشملت الوثائق الاستراتيجية المستخدمة مخطط الحكومة الرقمية في سنغافورة، والاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي في سنغافورة، وتقرير Smart Nation 2.0 ، واستراتيجية الإمارات للذكاء الاصطناعي، والوثائق المرتبطة باستراتيجية الحكومة الرقمية الإماراتية. واستُخدمت هذه المصادر بحسب صلتها بمحاور الدراسة ومدى ما توفره من معلومات قابلة للتحليل والمقارنة.

ثالثًا: معايير الاشتمال والاستبعاد

استند اختيار الدراسات والتقارير والوثائق إلى مجموعة من الضوابط، تمثلت في الصلة المباشرة بموضوع الدراسة، وتناول واحدة أو أكثر من عمليات إدارة المعرفة الرقمية، أو توضيح دور التقنيات الحديثة في دعم هذه العمليات وعلاقتها بالإبداع والابتكار. كما رُوعي وضوح الجهة المسؤولة عن المصدر، وإمكان تحديد بياناته الأساسية، وتوافر محتوى يتيح استخلاص ممارسات أو عوامل نجاح أو تحديات مرتبطة بالتجربة.

وشملت الدراسة الأدبيات التأسيسية اللازمة لبناء الإطار المفاهيمي، والدراسات الحديثة ذات الصلة، والتقارير والوثائق الرسمية التي تقدم وصفًا للمبادرات والممارسات المؤسسية. وأُدرجت المصادر الإلكترونية غير المؤرخة عندما كانت صادرة عن جهات رسمية وتوفر معلومات مرتبطة مباشرة بموضوع التحليل، مع مراعاة حدود استخدامها في الاستدلال الزمني.

واستُبعدت المواد التي تتناول التحول الرقمي أو التقنيات الحديثة بصورة عامة دون ارتباط واضح بعمليات إدارة المعرفة، والمواد مجهولة المصدر، والمحتويات الدعائية التي تقتصر على الترويج دون تقديم معلومات قابلة للتحليل. كما استُبعدت النسخ المكررة من الوثيقة نفسها، والمصادر التي تعذر الاطلاع على محتواها بالقدر اللازم للتحليل، والتجارب التي لم تتوافر عنها معلومات كافية لتناول أبعاد المقارنة المحددة.

رابعًا: مبررات اختيار التجارب محل الدراسة

اختيرت التجارب بصورة قصدية، وفق صلتها بموضوع الدراسة، وتنوع سياقاتها التنظيمية، وتوافر مصادر تتيح تحليل ممارساتها. وشملت التجارب شركات Google و Microsoftو IBM، وحكومتي سنغافورة والإمارات العربية المتحدة، ووزارة الثقافة السعودية، بما يوفر تنوعًا بين السياقات التقنية والحكومية والثقافية.

وجاء اختيار Google لما تتيحه تجربتها من ممارسات في التعلم من الأقران ومشاركة المعرفة وفعالية فرق العمل؛ واختيار Microsoftلما تقدمه من تطبيقات تدعم التعاون الرقمي وإدارة المحتوى والوثائق ودمج المعرفة في سير العمل؛ واختيار IBM لما توفره تجربتها من ممارسات في إدارة المعرفة ومجتمعات الممارسة وتوظيف الذكاء الاصطناعي وتحليلات البيانات.

أما اختيار سنغافورة والإمارات العربية المتحدة، فيعود إلى توافر استراتيجيات ووثائق حكومية تتناول التكامل الرقمي والبيانات والذكاء الاصطناعي وتنمية القدرات والابتكار الحكومي. واختيرت وزارة الثقافة السعودية لصلتها المباشرة بالسياق الوطني والقطاع الثقافي، وما يتيحه تناولها من مناقشة ملاءمة الممارسات المستخلصة لطبيعة الموارد والخدمات المعرفية والثقافية.

ويُقصد بهذا الاختيار تمثيل تنوع الممارسات ذات الصلة بالبحث تمثيلًا تحليليًا، دون ادعاء التمثيل الإحصائي لجميع المؤسسات. وتُستخدم تجارب الشركات بوصفها مصادر لممارسات يمكن بحث إمكانية تكييفها مع المؤسسات الحكومية والثقافية، مع مراعاة اختلاف الأهداف والموارد والبيئات التنظيمية.

خامسًا: محاور تحليل المضمون

اتخذ التحليل الممارسة أو المبادرة الموصوفة في المصدر وحدةً للتحليل، ونُظمت المعلومات المستخلصة ضمن المحاور الآتية:

1. عمليات إدارة المعرفة الرقمية، وتشمل إنشاء المعرفة، وخزنها وتنظيمها واسترجاعها، ومشاركتها، وتطبيقها وإعادة استخدامها.

2. التقنيات الداعمة، وتشمل الذكاء الاصطناعي، والذكاء الاصطناعي التوليدي، وتحليلات البيانات، والحوسبة السحابية، والمنصات الرقمية التعاونية، بحسب ما ورد في كل تجربة.
3. العوامل البشرية والتنظيمية، وتشمل القيادة، والثقافة التنظيمية، والثقة، والتعلم المستمر، ومجتمعات الممارسة، وتنمية المهارات الرقمية.
4. الحوكمة وإدارة البيانات والمعرفة، وتشمل جودة المحتوى، والمسؤوليات والصلاحيات، والأمن والخصوصية، والاستخدام المسؤول للتقنيات.
5. الإسهام في الإبداع والابتكار، وتشمل دعم توليد الأفكار، وحل المشكلات، وتحسين القرارات والخدمات والعمليات، وفق الأدلة المتاحة في المصادر.
6. عوامل النجاح والتحديات والدروس المستفادة، وتشمل المتطلبات التي تدعم الممارسة، والعوائق التي تحد من الاستفادة منها، وشروط تكييفها مع سياقات أخرى.

ورُوعي التمييز بين وصف المبادرات وأهدافها المعلنة، وبين النتائج التي تقدم المصادر أدلة عليها؛ بحيث لا يُعد تبني تقنية أو إطلاق مبادرة دليلًا كافيًا على تحقق أثر ابتكاري.

سادسًا: معايير التحليل المقارن

أُجريت المقارنة بين التجارب باستخدام أبعاد موحدة شملت: السياق التنظيمي وأهداف التجربة، وعمليات إدارة المعرفة التي تدعمها، والتقنيات المستخدمة، ومستوى تكاملها مع سير العمل، وآليات مشاركة المعرفة والتعلم، ومتطلبات القدرات البشرية، وأطر الحوكمة والأمن والخصوصية، والنتائج الموثقة ذات الصلة بالإبداع والابتكار، والتحديات، وقابلية تكييف الممارسات مع المؤسسات الحكومية والثقافية.

وجرى تنظيم المعلومات المتعلقة بهذه الأبعاد في مصفوفة مقارنة موحدة، مع مراعاة اختلاف طبيعة الجهات وأهدافها وحجمها ومواردها. ولم يُفسَّر غياب المعلومات عن بُعد معين بوصفه دليلًا على غياب الممارسة، بل بوصفه حدًا في التوثيق المتاح. كما لم تُستخدم كثرة الأدوات التقنية وحدها للحكم على تفوق تجربة، وإنما نُظر إلى كيفية ارتباطها بالعمليات المعرفية وأهداف المؤسسة والنتائج الموثقة.

سابعًا: معايير تحديد أفضل الممارسات

استند استخلاص أفضل الممارسات إلى تقدير نوعي يستند إلى مجموعة من المعايير المتكاملة، هي:

1. الصلة بالأهداف المعرفية، من خلال معرفة مدى إسهام الممارسة في دعم إنشاء المعرفة أو تنظيمها أو مشاركتها أو تطبيقها.
2. الفاعلية والنتائج الموثقة، بمعرفة توافر الأدلة على تحسين الوصول إلى المعرفة أو إعادة استخدامها أو التعلم والتعاون أو تطوير الخدمات والعمليات، مع التمييز بين النتائج الفعلية والأهداف المعلنة.
3. التكامل المؤسسي، بارتباط الممارسة بسير العمل والأهداف التنظيمية، وتكامل التقنية مع الأفراد والعمليات.
4. قابلية التطبيق، من خلال وضوح متطلبات التنفيذ من حيث الموارد والمهارات والبنية الرقمية والحوكمة.
5. قابلية النقل والتكييف، من خلال إمكانية الاستفادة من الممارسة في سياقات أخرى، مع تحديد التعديلات التي تتطلبها طبيعة المؤسسات الحكومية والثقافية.
6. الاستدامة، من خلال معرفة إمكانية استمرار الممارسة وتحديثها والمحافظة على المعرفة المرتبطة بها.

7. الحوكمة والمسؤولية، من خلال مراعاة جودة المعرفة وأمنها وخصوصيتها وحقوق الوصول إليها والاستخدام المسؤول للتقنيات.

وبناءً على ذلك، استُخدم وصف «أفضل الممارسات» للدلالة على الممارسات الأجدر بالاستفادة ضمن حدود التجارب والمصادر التي تناولتها الدراسة، وليس بوصفه حكمًا مطلقًا بتفوقها في جميع السياقات. أما الممارسات التي اقتصر توثيقها على وصف المبادرة أو أهدافها دون أدلة كافية على النتائج، فقد عُدّت ممارسات واعدة أو دروسًا قابلة للاستفادة، مع التحفظ على الجزم بفاعليتها.

2. الإطار النظري:

أصبحت التجارب العالمية في توظيف التقنيات الحديثة داخل المؤسسات الحكومية والثقافية مصدرًا مهمًا لتطوير ممارسات إدارة المعرفة الرقمية، حيث نجحت العديد من المؤسسات العالمية في بناء بيئات معرفية رقمية تعتمد على الذكاء الاصطناعي، والبيانات الضخمة، والحوسبة السحابية، وغيرها من التقنيات المتقدمة، مما أسهم في تعزيز الإبداع والابتكار وتحقيق مستويات عالية من الكفاءة التنظيمية. وتؤكد الأدبيات أن الاستفادة من التجارب العالمية في المؤسسات الحكومية والثقافية لا تعني نقلها بصورة حرفية، وإنما تحليلها واستخلاص الممارسات التي تتناسب مع البيئة المحلية، وبخاصة في المؤسسات الحكومية والثقافية التي تمتلك خصوصية تنظيمية وثقافية.

1.2. النماذج والتجارب العالمية في توظيف التقنيات الحديثة في المؤسسات الحكومية والثقافية:

ويمكن تقسيمها حسب الشركات ثم حسب الحكومات كالتالي:

1.1.2. التجارب حسب الشركات:

أولاً: تجربة شركة Google

تُعد شركة Google من أبرز النماذج العالمية في توظيف التقنيات الحديثة والممارسات التنظيمية لدعم إدارة المعرفة الرقمية وتعزيز الإبداع والابتكار؛ إذ تقوم بيئة العمل فيها على التعلم المستمر، ومشاركة المعرفة والخبرات بين العاملين، والعمل التعاوني، إلى جانب التوسع في استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي والبيانات في تطوير المنتجات والخدمات واتخاذ القرارات. وتبرز تجربة Googleفي مشاركة المعرفة والتعلم التنظيمي من خلال برنامج Googler-to-Googler (g2g)، وهو نموذج للتعلم من موظف إلى موظف، يقوم فيه العاملون أنفسهم بنقل خبراتهم ومعارفهم إلى زملائهم من خلال التدريب، والإرشاد الفردي، وتصميم المواد التعليمية. وتشير Google إلى أن نحو 80%من برامج التدريب التي يتم تتبعها داخل الشركة تُقدَّم من خلال شبكة g2g ، التي تضم أكثر من 6,000 موظف متطوع، وهو ما يعكس اعتماد الشركة على المعرفة الداخلية والخبرات المتراكمة بوصفها موردًا للتعلم والتطوير التنظيمي.(Google re:Work, n.d.)، كما ترتبط إدارة المعرفة في Google بثقافة تنظيمية تشجع التعلم الاجتماعي وتبادل المعرفة؛ إذ تؤكد فلسفة التعلم في الشركة أن التعلم عملية مستمرة، وأنه يحدث بصورة فعالة من خلال التفاعل مع الزملاء وتبادل الخبرات والحصول على التغذية الراجعة المستمرة. ويساعد ذلك على تحويل المعرفة الفردية إلى معرفة مشتركة يمكن توظيفها في تطوير مهارات العاملين وتحسين الأداء ودعم الابتكار.(Google re:Work, n.d.)

وفي جانب آخر، أظهرت تجربة Project Aristotle التي أجرتها Google لدراسة فعالية فرق العمل أن فعالية الفرق لا تعتمد فقط على تكوين الفريق، وإنما بدرجة أكبر على كيفية عمل أفراده معًا .وقد برز الأمان النفسي، والاعتمادية، ووضوح الأدوار، ومعنى العمل، وإدراك أثره بوصفها عوامل رئيسة في فعالية الفرق. كما وجدت Google أن البيئات التي توفر أمانًا نفسيًا أكبر تساعد العاملين على طرح الأفكار، والمخاطرة المحسوبة، والاستفادة من تنوع أفكار أعضاء الفريق، وهي ممارسات ترتبط بصورة وثيقة بتبادل المعرفة والإبداع التنظيمي.(Google re:Work, n.d.) ، أما على المستوى التقني، فقد توسعت Google بصورة كبيرة في توظيف الذكاء الاصطناعي في منتجاتها وخدماتها وعمليات الابتكار. ويوضح التقرير السنوي لشركة Alphabet أن الشركة تعمل على دمج

الذكاء الاصطناعي في منتجات Google الأساسية، مع تطوير نماذج وتقنيات متقدمة مثل Gemini، إلى جانب الاستثمار في البنية التحتية اللازمة للذكاء الاصطناعي، وهو ما يعكس تحول هذه التقنية إلى عنصر أساسي في استراتيجية الشركة للابتكار وتطوير المنتجات والخدمات.(Alphabet Inc., 2024, pp. 2–3)

كما توضح تجربة Google أهمية الاعتماد على البيانات والتحليل المنهجي في تطوير الممارسات التنظيمية؛ فقد اعتمد مشروع Aristotleعلى تحليل عدد كبير من المتغيرات والنماذج الإحصائية لتحديد العوامل المؤثرة في فعالية فرق العمل، وهو ما يمثل مثالًا على توظيف البيانات والمعرفة المستخلصة منها في تحسين الممارسات الإدارية والتنظيمية ودعم بيئة أكثر قدرة على التعلم والابتكار (Google re:Work, n.d.).

- **الدروس المستفادة من تجربة Google**

استنادًا إلى تحليل مضمون المواد المنشورة عبر منصة Google re والتقرير السنوي لشركة Alphabet المشار إليهما في عرض التجربة، يمكن استخلاص دروس ترتبط بالتكامل بين الممارسات التنظيمية والتقنيات الحديثة في دعم إدارة المعرفة. فقد تناول العرض برنامج التعلم من موظف إلى موظف(g2g) ، ونتائج مشروع Aristotle المتعلقة بفعالية فرق العمل والأمان النفسي، إلى جانب توجه الشركة نحو دمج الذكاء الاصطناعي في منتجاتها وخدماتها. ومن تحليل هذه الجوانب، تُستخلص الدروس الآتية بشأن مشاركة الخبرات، والتعلم المستمر، والعمل الجماعي، وتوظيف البيانات والتقنيات في دعم الإبداع والابتكار:

1. ترسيخ ثقافة مشاركة المعرفة: من خلال تشجيع العاملين على نقل الخبرات والمعارف إلى زملائهم، وتوفير برامج منظمة للتعلم من الأقران.
2. تحويل المعرفة الفردية إلى معرفة تنظيمية مشتركة: عبر التدريب الداخلي، والإرشاد، والتعلم الاجتماعي، وتوثيق الخبرات وإتاحتها للعاملين.
3. الاستثمار في الذكاء الاصطناعي: وتوظيفه في تطوير الخدمات والمنتجات وتحليل المعلومات ودعم عمليات الابتكار.
4. تعزيز العمل الجماعي والأمان النفسي: بما يسمح للعاملين بطرح الأفكار الجديدة ومناقشة المشكلات والتجريب دون الخوف من الآثار السلبية للفشل.
5. توظيف البيانات في اتخاذ القرارات: من خلال جمع البيانات وتحليلها وتحويلها إلى معرفة قابلة للاستخدام في تحسين الأداء وتطوير الممارسات التنظيمية.
6. دعم التعلم المستمر: بحيث يصبح اكتساب المعرفة وتبادلها جزءًا من الثقافة التنظيمية وليس نشاطًا تدريبيًا مؤقتًا.

وبذلك تكشف تجربة Google أن نجاح توظيف التقنيات الحديثة في إدارة المعرفة الرقمية لا يعتمد على التكنولوجيا وحدها، وإنما على التكامل بين التكنولوجيا، والثقافة التنظيمية، ومشاركة المعرفة، والتعلم المستمر، وبيئة العمل الداعمة للتجريب والإبداع، وهو ما يمكن أن يمثل إطارًا مرجعيًا تستفيد منه المنظمات الراغبة في تطوير قدراتها الابتكارية.

ثانياً: تجربة Microsoft

تُعد شركة Microsoft من التجارب العالمية البارزة في توظيف التقنيات الحديثة لدعم إدارة المعرفة الرقمية وتعزيز الإبداع والابتكار، إذ طورت منظومة رقمية متكاملة تجمع بين الحوسبة السحابية، والذكاء الاصطناعي، والذكاء الاصطناعي التوليدي، ومنصات التعاون الرقمي وإدارة المحتوى .ويشير التقرير السنوي للشركة إلى أن استراتيجيتها تقوم بصورة متزايدة على دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي في منتجاتها ومنصاتها، بالتوازي مع تطوير بنيتها السحابية وخدماتها الرقمية، بما يدعم تحول أساليب العمل

والإنتاج والابتكار.(Microsoft, 2025, pp. 4–6) ، وتبرز أهمية تجربة Microsoft في التكامل بين منصتي Microsoft Teamsو SharePoint؛ إذ تُستخدم Teams بوصفها بيئة للتواصل والعمل التعاوني، في حين تتيح SharePoint إنشاء المواقع التنظيمية، ونشر المحتوى، وتخزين الملفات والتعاون عليها. كما أن إنشاء فريق في Teams يرتبط بموقع فيSharePoint ، وتُخزن المستندات المشتركة من خلال Teams فيSharePoint ، الأمر الذي يحقق التكامل بين الاتصال، ومشاركة الملفات، والتعاون في المحتوى الرقمي داخل بيئة عمل واحدة.(Microsoft, n.d.-a)

ويسهم هذا التكامل في دعم ممارسات إدارة المعرفة الرقمية من خلال توفير بيئة يمكن فيها تخزين الوثائق والمحتوى التنظيمي، ومشاركته، والوصول إليه، والعمل عليه بصورة تعاونية. كما يتيح للعاملين الوصول إلى الملفات المرتبطة بالمشروعات أثناء المحادثات والاجتماعات، والمشاركة في تحرير المستندات ومناقشتها، وهو ما يعزز تدفق المعرفة بين أعضاء فرق العمل ويحد من انعزال المعرفة في مستودعات أو وحدات تنظيمية منفصلة.(Microsoft, n.d.-b)

وفي مجال الذكاء الاصطناعي التوليدي، تمثل Microsoft Copilot أحد أبرز تطبيقات الشركة لدمج الذكاء الاصطناعي في بيئة العمل اليومية؛ حيث توسعت Microsoft في دمج Copilot عبر منتجاتها وخدماتها المختلفة بهدف مساعدة المستخدمين في إنجاز المهام، وإنشاء المحتوى، وتحليل المعلومات، والاستفادة من المعرفة المتاحة داخل بيئات العمل الرقمية. ويوضح التقرير السنوي أن Microsoft 365 Copilotأصبح جزءًا من استراتيجية الشركة لتحويل طرق العمل من خلال الجمع بين نماذج الذكاء الاصطناعي وبيانات العمل وتطبيقات Microsoft 365 (Microsoft, 2025, pp. 5–6)

كما تعكس تجربة Microsoft انتقال إدارة المعرفة الرقمية من مجرد تخزين الوثائق واسترجاعها إلى بيئة معرفية أكثر ذكاءً تستطيع الاستفادة من الذكاء الاصطناعي في الوصول إلى المعلومات، وتلخيصها، وإنتاج المحتوى، ودعم التعاون واتخاذ القرار. ويؤدي هذا التكامل بين المعرفة التنظيمية والذكاء الاصطناعي إلى تقليل الوقت المستغرق في البحث عن المعلومات وإعادة إنتاجها، وتوجيه جزء أكبر من وقت العاملين نحو المهام ذات القيمة المضافة والإبداع والابتكار.

- **الدروس المستفادة من تجربة Microsoft**

في ضوء تحليل التقرير السنوي لشركة Microsoft والوثائق التقنية المنشورة عبر منصاتها الرسمية، يتيح عرض التجربة استخلاص دروس بشأن ربط إدارة المعرفة ببيئة العمل اليومية. ويرتكز هذا الاستخلاص على تحليل التكامل بين Teams و SharePointفي التواصل وإدارة الوثائق والتحرير المشترك، وما ورد عن دمج Microsoft 365 Copilot مع بيانات العمل وتطبيقاته. وبناءً على الإمكانات والممارسات الموصوفة في هذه المصادر، يمكن تحديد الدروس الآتية لدعم تنظيم المعرفة ومشاركتها وإعادة استخدامها، مع التمييز بين القدرات التقنية المتاحة والنتائج الفعلية التي يتطلب إثباتها أدلة تطبيقية:

1. دمج الذكاء الاصطناعي في العمل اليومي: من خلال إدخال أدوات الذكاء الاصطناعي التوليدي ضمن التطبيقات والمنصات التي يستخدمها العاملون في أداء مهامهم، وليس التعامل معها بوصفها أدوات منفصلة.
2. تطوير مستودعات معرفية رقمية مترابطة: بحيث ترتبط الوثائق والمحتوى التنظيمي ببيئات التواصل والتعاون، مما يسهل الوصول إلى المعرفة وإعادة استخدامها.
3. تعزيز العمل التعاوني: من خلال دمج أدوات الاتصال والاجتماعات ومشاركة الملفات والتحرير المشترك ضمن بيئة رقمية متكاملة.
4. تحسين إدارة الوثائق الرقمية: من خلال استخدام SharePoint والحوسبة السحابية في تخزين المحتوى ومشاركته وتنظيم الوصول إليه بصورة تدعم استمرارية المعرفة التنظيمية.

5. الاستفادة من الذكاء الاصطناعي التوليدي في إدارة المعرفة: من خلال تلخيص المعلومات والمحتوى، والمساعدة في إنتاج النصوص وتحليل البيانات، بما يسهم في تحويل المعرفة المتاحة إلى مخرجات قابلة للاستخدام.
6. تحقيق التكامل بين التقنية والمعرفة: إذ توضح تجربة Microsoft أن القيمة الحقيقية للتقنيات الحديثة لا تتحقق من خلال اقتناء الأدوات الرقمية فحسب، وإنما من خلال دمجها مع عمليات إنتاج المعرفة وتخزينها ومشاركتها وتطبيقها.

وبناءً على ذلك، تكشف تجربة Microsoft أن نجاح إدارة المعرفة الرقمية يرتبط بإنشاء نظام بيئي رقمي متكامل يجمع بين الحوسبة السحابية، وإدارة المحتوى، والعمل التعاوني، والذكاء الاصطناعي التوليدي، بما يسهم في تسريع تدفق المعرفة وتحسين الإنتاجية وتهيئة بيئة تنظيمية أكثر قدرة على الإبداع والابتكار.

ثالثاً: تجربة IBM

تُعد شركة IBM من المؤسسات الرائدة عالميًا في تبني إدارة المعرفة بصورة استراتيجية، إذ بدأت منذ وقت مبكر في تطوير ممارسات تستهدف إدارة رأس المال الفكري وتحويل المعرفة والخبرات المتراكمة لدى العاملين إلى مورد تنظيمي يمكن الاستفادة منه في تحسين الأداء وتعزيز الابتكار. وتشير تجربة IBM في إدارة رأس المال الفكري (Intellectual Capital Management) إلى اهتمام الشركة بربط رأس المال الفكري بالاستراتيجية، وبناء البنية التحتية والعمليات اللازمة لإنشاء المعرفة ومشاركتها ونقلها، وتوظيف التكنولوجيا في التعاون العالمي وتبادل المعرفة، إلى جانب قياس قيمة الأصول الفكرية ومدى فاعلية مشاركتها (Huang, 1997, pp. 147–156). كما أولت IBM اهتمامًا كبيرًا بتطوير مجتمعات الممارسة (Communities of Practice) بوصفها وسيلة لدعم التعلم التنظيمي وتبادل المعرفة بين العاملين. وقد بينت الدراسات المرتبطة بتجربة IBM أن مجتمعات الممارسة توفر بيئة تجمع أصحاب الخبرات والاهتمامات المشتركة، وتسهم في تعزيز تدفق المعرفة والمعلومات وتحقيق فوائد على المستويات الفردية والجماعية والتنظيمية.(Millen & Fontaine, 2003, pp. 205–214)

وتتضح أهمية هذا التوجه أيضًا في استخدام IBM للمجتمعات الرقمية الداخلية؛ إذ أظهرت الدراسات التي تناولت المجتمعات الإلكترونية داخل بيئة المؤسسة أن هذه المجتمعات يمكن أن تخدم أغراضًا متعددة، مثل مجتمعات الممارسة، ومجتمعات فرق العمل، ومجتمعات الدعم التقني، بما يساعد العاملين على التعاون وتبادل الخبرات والوصول إلى المعرفة المرتبطة باحتياجاتهم المهنية (Rowe et al., 2012).

وفي الجانب التقني، تطورت تجربة IBM من أنظمة الذكاء الاصطناعي المرتبطة باسم Watson إلى منظومة IBM watsonx، التي تمثل منصة متكاملة للذكاء الاصطناعي والبيانات، وتشمل أدوات ونماذج لتطوير تطبيقات الذكاء الاصطناعي وإدارة البيانات وحوكمة استخدام الذكاء الاصطناعي. وتوظف الشركة هذه القدرات لدمج الذكاء الاصطناعي التوليدي في التطبيقات والعمليات المؤسسية، والاستفادة من البيانات في توفير رؤى تدعم القرارات بصورة أكثر سرعة وفاعلية.(IBM, 2023, pp. 5–6)

وتكشف تجربة IBM كذلك عن أهمية التكامل بين الذكاء الاصطناعي والخبرة البشرية في إدارة المعرفة؛ فإدارة المعرفة لا تقتصر على جمع المعلومات وتخزينها واسترجاعها تقنيًا، وإنما ترتبط بالعوامل البشرية والاجتماعية التي تؤثر في إنتاج المعرفة واستخدامها. وقد أكد باحثون في IBM أن تصميم نظم إدارة المعرفة ينبغي أن يراعي السياق الاجتماعي والإدراكي للعاملين، وأن المعرفة ترتبط بالتفاعل البشري بقدر ارتباطها بالتقنيات المستخدمة في تنظيمها واسترجاعها (Thomas, Kellogg, & Erickson, 2001, pp. 863–884).

وبذلك تقدم تجربة IBM نموذجًا يقوم على التكامل بين رأس المال الفكري، ومجتمعات الممارسة، والتكنولوجيا الرقمية، والذكاء الاصطناعي، بحيث لا يحل الذكاء الاصطناعي محل الخبرة البشرية، وإنما يعمل على تعزيز القدرة على الوصول إلى المعرفة وتحليلها وإعادة استخدامها وتوظيفها في حل المشكلات واتخاذ القرارات وتطوير الأفكار والحلول الابتكارية.

ISSN: 2706-6495

- الدروس المستفادة من تجربةIBM

يرتكز استخلاص الدروس من تجربة IBM على تحليل الدراسات التي تناولت إدارة رأس المال الفكري ومجتمعات الممارسة والعوامل البشرية والاجتماعية لإدارة المعرفة داخل الشركة، إلى جانب التقارير والمواد الرسمية المتعلقة بمنظومة watsonx. وقد أتاح تناول هذه المصادر تتبع العلاقة بين تنمية الخبرات البشرية وتبادلها، وبناء المجتمعات المعرفية، وتوظيف الذكاء الاصطناعي والبيانات في العمليات المؤسسية. ومن هذا التحليل، يمكن استخلاص الدروس الآتية بشأن تكامل الأبعاد البشرية والتنظيمية والتقنية في إدارة المعرفة الرقمية:

1. تعزيز مجتمعات الممارسة من خلال إنشاء مجتمعات رقمية تجمع أصحاب الخبرات والتخصصات المشتركة، بما يسهم في تبادل المعرفة الضمنية والصريحة ونشر الخبرات داخل المنظمة.
2. الاستثمار في رأس المال الفكري والنظر إلى معرفة العاملين وخبراتهم بوصفها أصولًا استراتيجية ينبغي تحديدها وتنميتها ومشاركتها والاستفادة منها في تحقيق الأهداف التنظيمية.
3. دمج الذكاء الاصطناعي مع الخبرة البشرية، بحيث تستخدم تطبيقات الذكاء الاصطناعي في تحليل البيانات والمعرفة وتسهيل الوصول إليها، مع المحافظة على الدور المحوري للخبرات البشرية في تفسير المعرفة وتطبيقها.
4. بناء بيئة رقمية لمشاركة المعرفة، من خلال توفير منصات وأدوات تعاونية تسمح للعاملين بالوصول إلى الخبراء والمعارف وتبادل الخبرات عبر الحدود التنظيمية والجغرافية.
5. ربط إدارة المعرفة بالاستراتيجية، إذ ينبغي ألا تكون إدارة المعرفة نشاطًا تقنيًا منفصلًا، وإنما جزءًا من استراتيجية المنظمة وقدرتها على التعلم والتكيف والابتكار.
6. حوكمة المعرفة والذكاء الاصطناعي، من خلال وضع آليات لإدارة البيانات والمعرفة وضمان جودة المعلومات وموثوقيتها، إلى جانب الاستخدام المسؤول والمنظم لتطبيقات الذكاء الاصطناعي.

وبناءً على ذلك، توضح تجربة IBM أن نجاح توظيف التقنيات الحديثة في إدارة المعرفة الرقمية يتحقق عندما تقترن القدرات التقنية بالمعرفة البشرية ورأس المال الفكري والتفاعل الاجتماعي، بما يساعد المنظمة على تحويل المعرفة المتراكمة إلى حلول وقرارات وابتكارات ذات قيمة في المؤسسات الحكومية والثقافية.

2.1.2. التجارب حسب الحكومات:

أولا: تجربة حكومة سنغافورة

تُعد حكومة سنغافورة من التجارب العالمية المتقدمة في التحول الرقمي الحكومي وتوظيف التقنيات الحديثة في تطوير الخدمات العامة وإدارة البيانات والمعرفة في المؤسسات الحكومية والثقافية وقد تبنت الحكومة نهجًا متكاملًا للتحول نحو حكومة رقمية من خلال Digital Government Blueprint، الذي استهدف بناء حكومة «رقمية في جوهرها» تعتمد على البيانات والتقنيات الحديثة في تطوير السياسات والعمليات والخدمات الحكومية.(Smart Nation and Digital Government Office, 2020, pp. 1–2) ، وتقوم التجربة السنغافورية على النظر إلى البيانات بوصفها أصلًا استراتيجيًا يمكن تحويله إلى معرفة تدعم صنع السياسات واتخاذ القرارات وتطوير الخدمات. وفي هذا الإطار، وضعت الحكومة Government Data Strategy، كما طورت Government Data Architecture (GDA)بهدف تمكين المشاركة الآمنة للبيانات بين الجهات الحكومية، ووضع الهياكل التنظيمية والأنظمة التقنية والعمليات اللازمة لإدارة البيانات واستخدامها عبر دورة حياتها (Smart Nation and Digital Government Office, 2019, pp. 62–63).

ISSN: 2706-6495

ومن أبرز الممارسات في التجربة السنغافورية إنشاء بنية رقمية مركزية تساعد الجهات الحكومية على اكتشاف البيانات والوصول إليها وتحليلها ومشاركتها .وقد شملت هذه البنية بوابة Vault.Gov.SG التي صُممت لتسهيل اكتشاف مجموعات البيانات الحكومية الأساسية وطلب الوصول إليها، إلى جانب Analytics.Gov.SG التي توفر بيئة افتراضية آمنة وأدوات مشتركة لتحليل البيانات. كما استهدفت بنية البيانات الحكومية تمكين المشاركة الآمنة للبيانات بين الجهات الحكومية خلال سبعة أيام عمل، بما يدعم سرعة الوصول إلى المعلومات ويعزز التكامل بين المؤسسات الحكومية (Smart Nation and Digital Government Office, 2019, pp. 62–63).

كما اعتمدت الحكومة على إنشاء مصادر موحدة وموثوقة للبيانات(Single Sources of Truth) ، وتحديد تعريفات ومعايير مشتركة للبيانات الحكومية، وتوزيع مسؤولية المحافظة على مجموعات البيانات الأساسية وتنقيتها وإتاحتها على الجهات المختصة. وقد نظمت الأصول الأساسية للبيانات حول مراكز موثوقة تشمل بيانات الأفراد، والأعمال، والبيانات الجغرافية المكانية، وبيانات أجهزة الاستشعار، بما يسهم في الحد من تكرار البيانات وتحسين جودتها وإمكانية إعادة استخدامها عبر الجهات الحكومية (Smart Nation and Digital Government Office, 2019, pp. 62–63).

وفي مجال الذكاء الاصطناعي وتحليلات البيانات، أكد Digital Government Blueprint أهمية الاستفادة من التقنيات الناشئة في تطوير السياسات والعمليات الحكومية، ولا سيما الذكاء الاصطناعي، من خلال توظيفه في أتمتة المهام القائمة على القواعد، وتقديم خدمات أكثر تخصيصًا واستباقية، والتنبؤ بالمواقف المختلفة، إلى جانب استخدام إنترنت الأشياء وبيانات أجهزة الاستشعار لتحسين الكفاءة التشغيلية.(Smart Nation and Digital Government Office, 2018, pp. 19–20) ، وقد تطور هذا التوجه لاحقًا ليصبح الذكاء الاصطناعي جزءًا أساسيًا من استراتيجية الحكومة الرقمية؛ إذ تعمل GovTech Singapore على تعزيز تبني البيانات والذكاء الاصطناعي على مستوى الحكومة ككل، وبناء الخبرات الداخلية في علوم البيانات، وتطوير استراتيجيات البيانات والبنية التحتية المشتركة، وتوظيف التحليلات في تحسين السياسات والخدمات الحكومية وكفاءتها التشغيلية (GovTech Singapore, 2026).

ومن منظور إدارة المعرفة الرقمية، تكشف التجربة السنغافورية أن التكامل الحكومي لا يتحقق بمجرد إنشاء منصات رقمية منفصلة لكل جهة، وإنما من خلال بناء بنية معرفية وبيانية مشتركة تسمح للجهات الحكومية بتبادل البيانات، والاستفادة من الخبرات والأدوات الرقمية المشتركة، وتحويل البيانات الحكومية إلى معرفة قابلة للاستخدام في التخطيط وصنع السياسات وتطوير الخدمات والابتكار.

- **الدروس المستفادة من تجربة حكومة سنغافورة**

استنادًا إلى تحليل مضمون مخطط الحكومة الرقمية والمواد الرسمية الصادرة عن GovTech الواردة في عرض التجربة السنغافورية، أمكن تحديد توجهات وممارسات تتعلق بحوكمة البيانات، وتوحيد مصادرها، وتطوير البنى الرقمية المشتركة، وتوظيف الذكاء الاصطناعي والتحليلات في العمل الحكومي. ويستند استخلاص الدروس إلى تفسير صلة هذه التوجهات بعمليات تبادل المعرفة وإعادة استخدامها ودعم القرارات، مع مراعاة أن الأهداف الاستراتيجية المعلنة لا تكفي وحدها لإثبات تحقق النتائج. وفي ضوء ذلك، يمكن عرض الدروس المستفادة من التجربة على النحو الآتي:

1. تحقيق التكامل بين الجهات الحكومية، من خلال تطوير بنية رقمية وبيانية مشتركة تسمح بتبادل البيانات والمعرفة بين المؤسسات الحكومية وفق معايير موحدة.
2. تعزيز مشاركة المعرفة على المستوى الحكومي، من خلال توفير منصات وبنى مركزية تساعد العاملين والجهات الحكومية على اكتشاف البيانات والوصول إليها وتحليلها وإعادة استخدامها.

3. الاستثمار في البيانات الحكومية، والتعامل معها بوصفها أصلًا استراتيجيًا ينبغي تنظيمه وحوكمته وتحويله إلى معرفة تدعم السياسات والقرارات والخدمات.

4. توحيد مصادر البيانات، من خلال تحديد مصادر موثوقة للبيانات ووضع تعريفات ومعايير مشتركة، بما يقلل الازدواجية ويرفع جودة البيانات والمعرفة التنظيمية.

5. توظيف الذكاء الاصطناعي وتحليلات البيانات في تحسين الخدمات الحكومية، ودعم صنع القرار، وزيادة الكفاءة التشغيلية، وتطوير خدمات أكثر استباقية وتخصيصًا.

6. دعم الابتكار الحكومي، من خلال توفير بنية تحتية رقمية مشتركة تسمح بتجريب التقنيات الناشئة وتطوير حلول جديدة يمكن تعميمها بين الجهات الحكومية.

7. تنمية القدرات الرقمية للعاملين، إذ يتطلب التحول نحو إدارة المعرفة الرقمية تطوير مهارات الموظفين الحكوميين في البيانات والتحليلات والذكاء الاصطناعي، إلى جانب توفير الأدوات والمنصات التقنية.

وبناءً على ذلك، توضح تجربة حكومة سنغافورة أن نجاح إدارة المعرفة الرقمية في القطاع الحكومي يرتبط ببناء منظومة وطنية متكاملة للبيانات والمعرفة تجمع بين الحوكمة، والمشاركة الآمنة للبيانات، والمنصات الرقمية المشتركة، والذكاء الاصطناعي، وتنمية القدرات البشرية، بما يعزز جودة القرارات ويحد من الازدواجية ويدعم الابتكار الحكومي.

ثانيا: تجربة حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة

تُعد حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة من التجارب الحكومية الرائدة في توظيف التقنيات الحديثة لدعم التحول الرقمي وإدارة البيانات والمعرفة وتعزيز الابتكار الحكومي؛ إذ تبنت مجموعة من الاستراتيجيات والمبادرات الوطنية التي تستهدف دمج التقنيات الرقمية والذكاء الاصطناعي في الخدمات والعمليات الحكومية، وتطوير القدرات الرقمية، وتعزيز التكامل وتبادل المعرفة بين المؤسسات الحكومية والثقافية.

وقد مثلت استراتيجية الحكومة الرقمية لدولة الإمارات 2025 (UAE Digital Government Strategy 2025) إطارًا وطنيًا للتحول الرقمي، استهدف إيجاد التزام حكومي شامل ومتكامل بإدراج البعد الرقمي ضمن الاستراتيجيات الحكومية المختلفة، بما يعزز الترابط بين الجهات ويرسخ التحول نحو حكومة رقمية متكاملة تتمحور حول احتياجات المجتمع والمستفيدين (UAE Government, n.d.).

وفي مجال الذكاء الاصطناعي، تبنت الدولة الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي (UAE National Strategy for Artificial Intelligence 2031)، التي تستهدف ترسيخ مكانة الإمارات عالميًا في مجال الذكاء الاصطناعي، وتوسيع نطاق استخدامه في القطاعات ذات الأولوية والخدمات الحكومية. وتؤكد الاستراتيجية أهمية زيادة التجارب الحكومية باستخدام الذكاء الاصطناعي، وتوفير البيانات والبنية التحتية اللازمة، إلى جانب تطوير منظومة الحوكمة والتنظيم وتنمية المواهب والقدرات البشرية المرتبطة بالذكاء الاصطناعي.(UAE National Program for Artificial Intelligence, 2019, pp. 12–13)

وتكشف الاستراتيجية عن اهتمام واضح بتوظيف الذكاء الاصطناعي في تطوير الخدمات الحكومية وتحسين تجربة المستفيدين؛ إذ تضمنت تطبيقات عملية مثل استخدام المستشعرات الذكية في إدارة حركة المرور، والاستفادة من تقنيات التعرف على الوجه، واستخدام روبوتات المحادثة لتحسين خدمة المتعاملين، بما يعكس الانتقال من مجرد رقمنة الخدمات إلى توظيف البيانات والذكاء الاصطناعي في تطوير خدمات أكثر ذكاءً وكفاءة.(UAE National Program for Artificial Intelligence, 2019, pp. 12–13)

ISSN: 2706-6495

وفي جانب إدارة المعرفة والبيانات، يمثل نموذج التميز الحكومي الإماراتي توجهًا متقدمًا نحو دمج البيانات والمعرفة في الأداء المؤسسي؛ إذ يؤكد معيار Data and Knowledge Management أهمية جمع البيانات الموثوقة والآنية من المصادر الداخلية والخارجية، بما في ذلك البيانات الضخمة والمفتوحة، وتحليلها وإدارة البيانات والمعلومات والمعرفة لاستخلاص الرؤى التي تساعد على تحسين اتخاذ القرار. كما يؤكد النموذج أهمية بناء قدرات الجهات الحكومية على تبادل المعرفة والممارسات الناجحة مع مختلف الأطراف، بما يسهم في تحسين الأداء وإنتاج قيمة إضافية على المستويين الوطني والدولي (UAE Government Excellence Model, n.d.).

كما اهتمت الحكومة بتطوير منصات رقمية لنشر المعرفة والابتكار الحكومي، ومن أبرزها منصة ابتكر (Ibtekr) التابعة لمركز محمد بن راشد للابتكار الحكومي، التي تمثل منصة رقمية لنشر الممارسات المبتكرة وتعزيز تبادل المعرفة والخبرات وقصص النجاح بين العاملين والجهات الحكومية. وتوفر المنصة موارد معرفية متنوعة تشمل الدورات الإلكترونية والتقارير والأدلة ودراسات الحالة وأدوات الابتكار التفاعلية، بما يساعد على نشر أفضل الممارسات وتنمية قدرات العاملين وتعزيز التعلم والتحسين المستمر في القطاع الحكومي.(Mohammed Bin Rashid Centre for Government Innovation, n.d.)

وتتجسد أهمية التبادل المعرفي كذلك في المبادرات الحكومية التي تستهدف نقل الخبرات وأفضل الممارسات بين المؤسسات؛ إذ تنظر الجهات الحكومية الإماراتية إلى مشاركة المعرفة ونقل الممارسات الناجحة باعتبارهما من الأدوات الداعمة للتطوير المؤسسي، وتسريع تبني الحلول المبتكرة، وتعزيز الأداء الحكومي، وهو ما يعكس انتقال إدارة المعرفة من نشاط داخلي محدود إلى ممارسة مؤسسية قائمة على التعاون والشراكات وتبادل الخبرات .وبذلك تقدم تجربة دولة الإمارات نموذجًا متكاملًا يجمع بين القيادة الرقمية، والذكاء الاصطناعي، وإدارة البيانات والمعرفة، والمنصات الرقمية، وتنمية القدرات البشرية، والابتكار الحكومي، بما يوضح أن التحول الرقمي الفعال لا يقتصر على توفير التقنيات الحديثة، وإنما يتطلب بناء منظومة مؤسسية قادرة على إنتاج المعرفة ومشاركتها وتطبيقها وتحويلها إلى خدمات وحلول مبتكرة.

- **الدروس المستفادة من تجربة حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة**

ينطلق استخلاص الدروس من التجربة الإماراتية من تحليل استراتيجية الحكومة الرقمية 2025، والاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي 2031، ومعيار إدارة البيانات والمعرفة في نموذج التميز الحكومي، والمواد التعريفية بمنصة «ابتكر»، بحسب ما ورد في عرض التجربة. وتتيح هذه المصادر تحليل العلاقة بين التوجيه الاستراتيجي، وحوكمة البيانات والمعرفة، وتنمية القدرات، وإتاحة الموارد المعرفية وتبادل الخبرات الحكومية. وبالاستناد إلى هذه الجوانب، يمكن استخلاص الدروس الآتية بشأن تهيئة البيئة المؤسسية الداعمة لإدارة المعرفة الرقمية والابتكار الحكومي:

1. تعزيز القيادة الرقمية، من خلال وجود رؤية واستراتيجيات وطنية واضحة تقود التحول الرقمي وتربط التقنيات الحديثة بالأهداف الحكومية والتنموية.
2. تسريع التحول الرقمي عبر دمج البعد الرقمي في الاستراتيجيات الحكومية وتطوير البنى والمنصات المشتركة التي تدعم التكامل بين الجهات.
3. بناء ثقافة الابتكار، من خلال توفير منصات وبرامج تساعد العاملين على التعلم وتبادل الأفكار والخبرات والتعرف على الممارسات والتجارب المبتكرة.
4. الاستثمار في التقنيات الحديثة، ولا سيما الذكاء الاصطناعي وتحليلات البيانات والبنى الرقمية المتقدمة، وتوظيفها في تحسين الخدمات والعمليات الحكومية.

5. تعزيز إدارة البيانات والمعرفة، من خلال التعامل مع البيانات والمعلومات والمعرفة بوصفها موارد استراتيجية تدعم اتخاذ القرار وتحسين الأداء والابتكار.

6. تفعيل التبادل المعرفي عبر نقل الخبرات وأفضل الممارسات وقصص النجاح بين الجهات الحكومية، بما يحد من تكرار الجهود ويساعد على نشر الحلول الناجحة.

7. تنمية القدرات البشرية الرقمية، من خلال الاستثمار في المهارات المستقبلية والذكاء الاصطناعي وإدارة البيانات والابتكار، بما يضمن قدرة العاملين على الاستفادة الفعلية من التقنيات الحديثة.

وبناءً على ذلك، توضح تجربة حكومة دولة الإمارات أن نجاح توظيف التقنيات الحديثة في إدارة المعرفة الرقمية يعتمد على التكامل بين القيادة والاستراتيجية والتكنولوجيا والبيانات والمعرفة ورأس المال البشري وثقافة الابتكار، بما يحول المعرفة الحكومية إلى مورد استراتيجي يسهم في تطوير الخدمات وتحسين تجربة المستفيدين وتعزيز الإبداع والابتكار المؤسسي.

ثالثا: تجربة وزارة الثقافة السعودية

تُعد وزارة الثقافة السعودية نموذجًا وطنيًا مهمًا في توظيف التحول الرقمي والتقنيات الحديثة في القطاع الثقافي، إذ شهد القطاع الثقافي منذ تأسيس الوزارة عام 2018 تطورًا مؤسسيًا ورقميًا متسارعًا، تزامن مع مستهدفات رؤية المملكة العربية السعودية 2030 الرامية إلى تعزيز الهوية الوطنية، والمحافظة على التراث، وتنمية المساهمة السعودية في الفنون والثقافة، وبناء حكومة أكثر كفاءة وفاعلية (رؤية السعودية 2030، 2020، ص ص. 54–55)

وقد أسهم إنشاء إحدى عشرة هيئة ثقافية تحت مظلة وزارة الثقافة في عام 2020 في بناء منظومة مؤسسية متخصصة تغطي مجالات ثقافية متعددة، من بينها التراث، والمتاحف، والمكتبات، والأفلام، والموسيقى، والفنون البصرية، والأزياء، وفنون الطهي، والأدب والنشر والترجمة، والمسرح والفنون الأدائية، والعمارة والتصميم، وهو ما أوجد بيئة تنظيمية واسعة لإنتاج المعرفة الثقافية وتوثيقها وتبادلها والاستفادة منها (رؤية السعودية 2030، 2020، ص ص. 54–55.)

وفي إطار التحول نحو إدارة المعرفة الثقافية الرقمية، برز اهتمام واضح بتوثيق التراث ورقمنته؛ إذ يشير تقرير رؤية السعودية 2030 لعام 2025 إلى إصدار دليل توثيق وأرشفة التراث الثقافي رقميًا ضمن تطور القطاع الثقافي في المملكة، وهو ما يعكس التوجه نحو اعتماد أساليب رقمية منظمة في حفظ المعرفة الثقافية والتراثية وإتاحتها واستدامتها للأجيال القادمة (رؤية السعودية 2030، 2025، ص. 228)

ومن التطبيقات العملية البارزة في هذا المجال السجل الوطني للآثار التابع لهيئة التراث، الذي يقوم على حصر مواقع التراث الثقافي والمعالم التاريخية وتوثيقها وتسجيلها في سجل رقمي مزود بقواعد بيانات وخرائط أثرية رقمية وأرشيف للرسومات والصور والتقارير .كما يستهدف بناء قاعدة بيانات مكانية متكاملة للمواقع الثقافية، وحفظ الأعمال المنفذة على المواقع الأثرية وتوثيقها رقميًا، وأرشفة الصور والوثائق، وتطوير حلول تساعد على إدارة أعمال القطاع وتوفير المعلومات المساندة لاتخاذ القرار (هيئة التراث، د.ت.)

وتبرز أهمية هذه الممارسات من منظور إدارة المعرفة الرقمية في أنها لا تقتصر على تحويل الوثائق التقليدية إلى صيغ إلكترونية، وإنما تمتد إلى جمع المعرفة الثقافية وتصنيفها وحفظها وربطها بالبيانات المكانية وإتاحتها للاستخدام في إدارة المواقع واتخاذ القرارات . وهو ما يمثل تطبيقًا عمليًا لعمليات إنشاء المعرفة الرقمية وتخزينها وتنظيمها واسترجاعها وتطبيقها في المجال الثقافي .كما تظهر نتائج برامج رؤية المملكة توسعًا ملموسًا في القطاع الثقافي؛ فقد حدد برنامج جودة الحياة المحافظة على التراث الإسلامي والعربي والوطني وتنميته، إلى جانب تنمية المساهمة السعودية في الفنون والثقافة، ضمن الأهداف الاستراتيجية للقطاع الثقافي، مع التأكيد على المحافظة

على المواقع التاريخية وتطويرها وإتاحة التراث من خلال المتاحف والفعاليات والمحتوى الإعلامي وغيره من الوسائل (برنامج جودة الحياة، 2021، ص. 23).

وتعكس هذه التطورات امتلاك وزارة الثقافة والجهات التابعة لمنظومتها رصيدًا متناميًا من البيانات والمحتوى والخبرات والمعرفة الثقافية الرقمية؛ الأمر الذي يهيئ بيئة مناسبة للتوسع مستقبلًا في تطبيقات أكثر تقدمًا لإدارة المعرفة الرقمية، ولا سيما مع التطور المتسارع في الذكاء الاصطناعي التوليدي، وتحليلات البيانات، والتوأم الرقمي، وتقنيات البحث والاسترجاع الذكي.

- الدروس المستفادة من تجربة وزارة الثقافة السعودية

تستند الدروس المستفادة من تجربة وزارة الثقافة السعودية إلى تحليل ما ورد في تقارير رؤية السعودية 2030 وبرنامج جودة الحياة، والمعلومات الرسمية لهيئة التراث بشأن السجل الوطني للآثار، كما عُرضت في الدراسة. وقد انصب التحليل على بناء المنظومة المؤسسية للقطاع الثقافي، وتوثيق التراث وأرشفته رقميًا، وتنظيم البيانات الثقافية وربطها بالمعلومات المكانية وإتاحتها لدعم إدارة المواقع واتخاذ القرار. ومن هذه الممارسات، يمكن استخلاص الدروس الآتية بشأن حفظ المعرفة الثقافية وتنظيمها واستدامتها، مع التمييز بين التطبيقات الموثقة وفرص التوسع المستقبلية في استخدام التقنيات المتقدمة:

1. أهمية بناء منظومة مؤسسية متخصصة لإدارة المعرفة الثقافية، حيث أسهم إنشاء الهيئات الثقافية المتخصصة في توفير بيئة مؤسسية تدعم إنتاج المعرفة الثقافية وتوثيقها وتنظيمها والاستفادة منها في مجالات ثقافية متعددة.
2. الرقمنة أساس لحفظ المعرفة الثقافية واستدامتها، حيث توضح التجربة أهمية الانتقال من أساليب التوثيق التقليدية إلى التوثيق والأرشفة الرقمية؛ بما يسهم في حفظ المعرفة الثقافية والتراثية، واستدامتها، وتسهيل الوصول إليها واسترجاعها.
3. بناء قواعد بيانات معرفية متكاملة، حيث يبرز السجل الوطني للآثار أهمية إنشاء قواعد بيانات رقمية تجمع المعلومات والوثائق والصور والتقارير والخرائط المكانية في بيئة معرفية منظمة ومترابطة، بما يدعم إدارة المعرفة واستثمارها.
4. ربط المعرفة الرقمية بعمليات اتخاذ القرار، ولا تقتصر قيمة المعرفة الرقمية على حفظها وأرشفتها، وإنما تتعزز من خلال توظيف البيانات والمعلومات الموثقة في إدارة المواقع الثقافية والتراثية وتوفير المعلومات المساندة لاتخاذ القرارات.
5. تكامل عمليات إدارة المعرفة الرقمية، حيث تظهر التجربة أهمية التكامل بين عمليات إنشاء المعرفة وجمعها وتنظيمها وتخزينها واسترجاعها وتطبيقها، بدلًا من التعامل مع الرقمنة باعتبارها مجرد تحويل للوثائق التقليدية إلى صيغ إلكترونية.
6. الاستفادة من التحول الرقمي في إتاحة المعرفة الثقافية، حيث تسهم الأدوات والمنصات الرقمية في توسيع نطاق إتاحة التراث والمحتوى الثقافي والاستفادة منه، بما يدعم المحافظة على الهوية والتراث ونشر المعرفة الثقافية.
7. تهيئة البنية المعرفية للتقنيات الأكثر تقدمًا :يشكل تراكم البيانات والمحتوى الثقافي الرقمي قاعدة مهمة للتوسع مستقبلًا في توظيف تقنيات مثل الذكاء الاصطناعي التوليدي، وتحليلات البيانات، والتوأم الرقمي، والبحث والاسترجاع الذكي في إدارة المعرفة الثقافية.
8. مواءمة إدارة المعرفة الرقمية مع الأهداف الاستراتيجية الوطنية، حيث توضح التجربة أهمية ارتباط مشروعات الرقمنة وإدارة المعرفة بالأهداف الاستراتيجية للقطاع الثقافي ومستهدفات رؤية المملكة 2030؛ بما يجعل إدارة المعرفة أداة داعمة لتحقيق الأهداف المؤسسية والوطنية.

2.2. المجالات المقترحة لتعزيز إدارة المعرفة الرقمية مستقبلًا:

في ضوء التجارب العالمية السابقة، يمكن اقتراح عدد من المجالات المستقبلية التي يمكن أن تعزز توظيف التقنيات الحديثة في إدارة المعرفة الرقمية ومن أبرزها:

ISSN: 2706-6495

1. إنشاء منصة موحدة لإدارة المعرفة الثقافية، حيث تربط المعرفة والبيانات والخبرات المتوافرة لدى الوزارات والهيئات الثقافية، وتوفر نقطة وصول موحدة للمحتوى والخبرات والممارسات التنظيمية.
2. بناء مستودعات رقمية للخبرات والدروس المستفادة، بهدف توثيق المعرفة المتولدة عن المشروعات والمبادرات والفعاليات الثقافية، والحد من فقد المعرفة المؤسسية أو تكرار الجهود.
3. توظيف الذكاء الاصطناعي في تحليل المحتوى الثقافي، بما يسمح بتصنيف المحتوى، واكتشاف العلاقات والأنماط، وتحسين البحث والاسترجاع، والاستفادة من البيانات الثقافية في التخطيط واتخاذ القرار.
4. استخدام تقنيات التوأم الرقمي في المواقع الثقافية والتراثية، لإنشاء نماذج رقمية ديناميكية تساعد في التوثيق والرصد والمحاكاة ودعم عمليات الحفظ والصيانة وإدارة المواقع.
5. تطوير مساعدين معرفيين أذكياء، بحيث يعتمدون على الذكاء الاصطناعي التوليدي ويستفيدون من المصادر المعرفية الموثوقة للوزارة والهيئات الثقافية في خدمة الباحثين والممارسين وصناع القرار.
6. تعزيز التكامل المعرفي بين الهيئات الثقافية، من خلال تطوير معايير موحدة للبيانات والبيانات الوصفية والتصنيف والأرشفة وتبادل المعرفة، بما يحد من الازدواجية ويعزز الاستفادة المشتركة من الموارد المعرفية.

3. التحليل المقارن للتجارب وأفضل الممارسات المستخلصة:

1.3. المقارنة بين تجارب الشركات العالمية:

يوضح التحليل المقارن لتجارب Google وMicrosoft و IBM وجود توجه مشترك نحو الانتقال من إدارة المعرفة بوصفها عملية لحفظ المعلومات واسترجاعها إلى منظومة معرفية رقمية أكثر تكاملًا تعتمد على الذكاء الاصطناعي والبيانات والمنصات التعاونية والخبرة البشرية. ومع ذلك، تختلف الشركات الثلاث في المداخل التي تركز عليها في إدارة المعرفة الرقمية انظر جدول رقم (1).

جدول (1): ملخص التحليل المقارن بين تجارب الشركات العالمية وأفضل الممارسات في توظيف التقنيات الحديثة لدعم إدارة المعرفة الرقمية وتعزيز الإبداع والابتكار تصميم (اعداد: الشمري وضليمي)

التجربة	مجال التميز في إدارة المعرفة الرقمية	أبرز التقنيات والأدوات	ممارسات إدارة المعرفة الرقمية	دعم الإبداع والابتكار	أفضل الممارسات المستخلصة
Google	الثقافة المعرفية والتعلم القائم على البيانات	الذكاء الاصطناعي، Gemini، تحليلات البيانات، الأدوات الرقمية التعاونية	التعلم من الأقران، مشاركة الخبرات، تحويل المعرفة الفردية إلى معرفة تنظيمية، استخدام البيانات في تطوير الممارسات	توفير الأمان النفسي، دعم التجريب، العمل الجماعي، توظيف البيانات في تطوير الأفكار والمنتجات	ترسيخ ثقافة مشاركة المعرفة، التعلم المستمر، توظيف الذكاء الاصطناعي، دعم الأمان النفسي، اتخاذ القرارات المبنية على البيانات

Microsoft	تكامل منصات المعرفة والعمل الرقمي	الذكاء الاصطناعي التوليدي، Microsoft Copilot، Teams، SharePoint، الحوسبة السحابية	تخزين المعرفة وتنظيمها ومشاركتها، إدارة الوثائق الرقمية، التحرير المشترك، الوصول إلى المعرفة التنظيمية	تسريع الوصول إلى المعلومات، دعم التعاون، إنتاج المحتوى، تقليل الوقت المستغرق في البحث وإتاحة وقت أكبر للمهام الإبداعية	دمج الذكاء الاصطناعي في العمل اليومي، بناء مستودعات معرفية مترابطة، تكامل منصات التعاون وإدارة المحتوى
IBM	رأس المال الفكري والحوكمة والتكامل بين الإنسان والذكاء الاصطناعي	الذكاء الاصطناعي، watsonx، منصات البيانات والمجتمعات الرقمية	إدارة رأس المال الفكري، مجتمعات الممارسة، مشاركة الخبرات، الوصول إلى الخبراء والمعرفة، حوكمة المعرفة	الجمع بين الخبرة البشرية والذكاء الاصطناعي في حل المشكلات واتخاذ القرارات وتطوير الحلول	إنشاء مجتمعات ممارسة رقمية، الاستثمار في رأس المال الفكري، التكامل بين الإنسان والذكاء الاصطناعي، ربط إدارة المعرفة بالاستراتيجية، الحوكمة

وتكشف المقارنة أن Google تبرز بصورة أكبر في البعد الثقافي والتعلم التعاوني، بينما تتميز Microsoftبتكامل أدوات العمل والتعاون والمحتوى والذكاء الاصطناعي داخل بيئة رقمية مترابطة، في حين تقدم IBM خبرة بارزة في إدارة رأس المال الفكري ومجتمعات الممارسة والحوكمة والتكامل بين المعرفة البشرية والذكاء الاصطناعي. ومن ثم، لا تظهر أفضل الممارسات في تقنية منفردة، وإنما في التكامل بين الثقافة المعرفية والمنصات الرقمية والبيانات والذكاء الاصطناعي والخبرة البشرية.

2.3. المقارنة بين التجارب الحكومية والوطنية

تختلف التجارب الحكومية عن تجارب الشركات من حيث الأهداف وطبيعة البيئة التنظيمية؛ إذ لا يقتصر الاهتمام على تحسين الكفاءة والإنتاجية والابتكار الداخلي، وإنما يمتد إلى التكامل بين الجهات الحكومية، وجودة الخدمات العامة، وحوكمة البيانات، وحماية المعرفة الوطنية، وتحقيق القيمة العامة ويمكن توضيح تلك المقارنة حسب الجدول رقم (2).

جدول (2): ملخص التحليل المقارن بين تجارب الشركات الحكومية والوطنية **وأفضل الممارسات في توظيف التقنيات الحديثة لدعم إدارة المعرفة الرقمية وتعزيز الإبداع والابتكار تصميم (اعداد: الشمري وضليمي)**

التجربة	مجال التميز	ممارسات إدارة المعرفة الرقمية	الإسهام في الإبداع والابتكار	الفجوات أو الجوانب التي تحتاج إلى تعزيز
حكومة سنغافورة	التكامل الحكومي والبيانات	مشاركة البيانات، توحيد مصادرها،	تطوير الخدمات الاستباقية، وتحسين	الحاجة إلى استمرار تحقيق التوازن بين التوسع في مشاركة البيانات ومتطلبات الأمن والخصوصية والحوكمة

ISSN: 2706-6495

		اكتشافها وتحليلها وإعادة استخدامها	السياسات، ودعم الابتكار الحكومي	
حكومة الإمارات	القيادة الرقمية والابتكار الحكومي	المنصات الرقمية، تبادل أفضل الممارسات، التعلم الرقمي، إدارة البيانات والمعرفة	تحسين تجربة المستفيد، وتطوير الخدمات، ونشر ثقافة الابتكار	الحاجة إلى تعزيز قياس الأثر المعرفي طويل المدى للتقنيات وربط المبادرات الرقمية بصورة أوضح بعمليات إدارة المعرفة
القطاع الثقافي السعودي	رقمنة المعرفة والمحتوى الثقافي وحفظه	الرقمنة والأرشفة والتوثيق وقواعد البيانات وإدارة المحتوى الثقافي	المحافظة على المعرفة الثقافية وإتاحتها وتوفير قاعدة معرفية للتطوير والابتكار	الحاجة إلى زيادة التكامل بين قواعد البيانات والمستودعات، وتطوير الاسترجاع الذكي، وتعزيز مشاركة المعرفة، والتوسع في توظيف الذكاء الاصطناعي والتحليلات المتقدمة في الاستفادة من المعرفة الثقافية

وتبين المقارنة أن تجربة سنغافورة تركز بصورة واضحة على البيانات بوصفها أصلًا استراتيجيًا وعلى التكامل بين الجهات، بينما تبرز تجربة الإمارات في القيادة الرقمية والابتكار الحكومي وتطوير الخدمات وتنمية القدرات. أما التجربة السعودية في القطاع الثقافي فتبرز في رقمنة المحتوى الثقافي وحفظه وتوثيقه وإتاحته، مع وجود فرصة للانتقال إلى مرحلة أكثر تقدمًا تقوم على التكامل بين المستودعات وقواعد البيانات والتحليلات والذكاء الاصطناعي وتحويل المحتوى الرقمي إلى معرفة قابلة لإعادة الاستخدام والتطوير والابتكار.

3.3. كيف يمكن للحكومات الاستفادة من تجارب الشركات العالمية؟

تكشف المقارنة بين تجارب الشركات والتجارب الحكومية أن نقل أفضل الممارسات لا ينبغي أن يتم بصورة مباشرة، نظرًا لاختلاف أهداف القطاعين وطبيعة البيانات ومتطلبات المساءلة والخصوصية والقيمة العامة، وإنما من خلال تكييف الممارسات المؤسسية الناجحة مع السياق الحكومي ويمكن تلخيص تجارب الشركات من خلال جدول رقم (3).

جدول (3): ملخص جدول المقارن بين تجارب الشركات الحكومية والوطنية وأفضل الممارسات في توظيف التقنيات الحديثة لدعم إدارة المعرفة الرقمية وتعزيز الإبداع والابتكار تصميم (إعداد: الشمري وضليمي)

الممارسة في الشركات	ما يقابلها في البيئة الحكومية	كيفية الاستفادة الحكومية	الفجوة التي تعالجها
ثقافة التعلم والتجريب والأمان النفسي في Google	فرق العمل والابتكار الحكومي	تعزيز مشاركة الخبرات، والتعلم من التجارب، وتوفير بيئة تشجع تقديم الأفكار	ضعف ثقافة مشاركة المعرفة ومحدودية التعلم من الخبرات
تكامل Teams وSharePoint و Copilot في Microsoft	منصات المعرفة الحكومية	ربط المستودعات والوثائق والمنصات وأدوات الذكاء الاصطناعي في بيئة معرفية موحدة	تشتت المعرفة وضعف التكامل بين الأنظمة

ISSN: 2706-6495

مجتمعات الممارسة والخبراء في IBM	شبكات الخبراء والموظفين الحكوميين	إنشاء مجتمعات ممارسة رقمية وربط الموظفين بأصحاب الخبرة	صعوبة الوصول إلى الخبرة والمعرفة الضمنية
استخدام الذكاء الاصطناعي في الوصول إلى المعرفة	نظم البحث والاسترجاع الحكومية	تطوير بحث دلالي ومساعدات معرفية ذكية للوصول إلى الوثائق والخبرات	صعوبة استرجاع المعرفة من المستودعات الكبيرة
القرارات المبنية على البيانات	السياسات والخدمات العامة	تحويل البيانات الحكومية إلى معرفة تساعد في تصميم السياسات والخدمات	محدودية تحويل البيانات إلى معرفة قابلة للتطبيق
التعلم المستمر وتنمية القدرات	رأس المال البشري الحكومي	تطوير مهارات الذكاء الاصطناعي والبيانات وإدارة المعرفة لدى العاملين	فجوة المهارات الرقمية والمعرفية

4.3. الفجوات الرئيسة التي كشفت عنها المقارنة:

تكشف الدراسة من خلال المقارنة عن فجوة رئيسة تتمثل في أن امتلاك المنصات الرقمية والبيانات لا يعني بالضرورة وجود إدارة معرفة رقمية متكاملة؛ إذ يظهر تفاوت بين التجارب في مدى الربط المنهجي بين التقنيات وعمليات إنشاء المعرفة وتنظيمها ومشاركتها وتطبيقها. كما تظهر فجوة في تحويل الكم المتزايد من البيانات والمحتوى الرقمي إلى معرفة تنظيمية قابلة لإعادة الاستخدام، وفجوة في التكامل بين المستودعات والمنصات والأنظمة المختلفة، إلى جانب تفاوت في نضج ثقافة مشاركة المعرفة ومجتمعات الممارسة.

وتبرز كذلك فجوة بشرية تتمثل في الحاجة إلى تطوير المهارات اللازمة للتعامل مع الذكاء الاصطناعي وتحليلات البيانات وتقييم مخرجاتها، وفجوة تتعلق بالحوكمة والأمن والخصوصية والاستخدام المسؤول للذكاء الاصطناعي. كما تكشف المقارنة عن فجوة قياس تتمثل في محدودية المؤشرات التي تربط بصورة مباشرة بين استخدام التقنيات الحديثة وتحسن عمليات إدارة المعرفة من جهة، وبين الإبداع والابتكار من جهة أخرى. وفي القطاع الثقافي السعودي، تبرز بصورة خاصة فرصة للانتقال من مرحلة رقمنة المعرفة وحفظ المحتوى الثقافي إلى مرحلة أكثر نضجًا تقوم على إدارة المعرفة الرقمية الذكية؛ وذلك من خلال ربط قواعد البيانات والمستودعات والمنصات، وتطوير الاسترجاع الذكي، وتفعيل مجتمعات الممارسة، والاستفادة من الذكاء الاصطناعي والتحليلات المتقدمة في اكتشاف المعرفة وإعادة استخدامها، مع بناء مؤشرات تقيس أثر هذه الممارسات في الإبداع والابتكار.

وبناءً على ذلك، يتضح أن أهم ما يمكن للحكومات الاستفادة منه من تجارب الشركات ليس نقل أدوات Google أو Microsoft أو IBM ذاتها، وإنما تبني المبادئ التي تقف خلف نجاحها، والمتمثلة في تكامل المعرفة مع سير العمل، وبناء ثقافة مشاركة وتعلم مستمر، وربط الموظفين بالخبراء والمعرفة، وتوظيف الذكاء الاصطناعي لتسهيل الوصول إلى المعرفة وتطبيقها، والاستفادة من البيانات في اتخاذ القرار، مع تكييف هذه الممارسات وفق متطلبات الحوكمة والمساءلة والأمن والخصوصية التي تميز البيئة الحكومية.

وخلاصةً لما سبق يتضح من التحليل المقارن للتجارب العالمية والوطنية السابقة أن أفضل الممارسات في توظيف التقنيات الحديثة لدعم إدارة المعرفة الرقمية لا ترتبط بتقنية واحدة أو أداة محددة، وإنما تقوم على التكامل بين التكنولوجيا، والبيانات، والمعرفة، والعنصر البشري، والثقافة التنظيمية، والحوكمة .كما أظهرت المقارنة بين تجارب الشركات العالمية أن فاعلية إدارة المعرفة الرقمية ترتبط بتكامل المنصات والأدوات الرقمية مع ممارسات مشاركة المعرفة والتعلم المستمر ومجتمعات الممارسة، إلى جانب توظيف الذكاء الاصطناعي وتحليلات البيانات في دعم الوصول إلى المعرفة والاستفادة منها.

وفي المقابل، أظهرت التجارب الحكومية أن الاستفادة من التقنيات الحديثة تتطلب تكييف هذه الممارسات مع طبيعة البيئة الحكومية ومتطلباتها، ولا سيما ما يتعلق بالتكامل بين الجهات، وحوكمة البيانات والمعرفة، والأمن والخصوصية، وتنمية القدرات الرقمية، وتحقيق القيمة العامة. ومن ثم، يمكن للحكومات الاستفادة من تجارب الشركات في بناء منصات معرفية مترابطة، وتعزيز ثقافة مشاركة المعرفة، وتفعيل مجتمعات الممارسة، وتسهيل الوصول إلى الخبرات، وتوظيف الذكاء الاصطناعي وتحليلات البيانات في دعم القرارات، مع مراعاة المتطلبات التنظيمية والقانونية والأخلاقية التي تميز القطاع الحكومي.

كما يتبين أن التقنيات الحديثة تؤدي دورًا تمكينيًا في مختلف عمليات إدارة المعرفة الرقمية، بدءًا من إنشاء المعرفة، مرورًا بتخزينها وتنظيمها ومشاركتها، وانتهاءً بتطبيقها في القرارات والممارسات والحلول الجديدة. ومع ذلك، كشفت المقارنة عن عدد من الفجوات، من أبرزها تفاوت مستوى التكامل بين التقنيات الحديثة وعمليات إدارة المعرفة، وضعف تحويل البيانات والمحتوى الرقمي إلى معرفة تنظيمية قابلة لإعادة الاستخدام، وتفاوت نضج ثقافة مشاركة المعرفة، والحاجة إلى تطوير المهارات الرقمية، وتعزيز تكامل الأنظمة والمنصات، وتطوير أطر الحوكمة والأمن والخصوصية والاستخدام المسؤول للذكاء الاصطناعي، إلى جانب الحاجة إلى مؤشرات أكثر وضوحًا لقياس أثر التقنيات الحديثة في إدارة المعرفة والإبداع والابتكار.

وبناءً على ذلك، يمكن استنتاج أن العلاقة بين التقنيات الحديثة وإدارة المعرفة الرقمية والإبداع والابتكار علاقة تكاملية؛ إذ لا تتحقق القيمة من مجرد امتلاك التقنية، وإنما من قدرة المنظمة على دمجها بفاعلية في عملياتها المعرفية وتوفير الثقافة التنظيمية والمهارات البشرية والبيانات والحوكمة اللازمة لاستخدامها. وكلما ارتفع مستوى هذا التكامل، ازدادت قدرة المنظمة على تحويل البيانات والمعلومات والخبرات إلى معرفة تنظيمية قابلة للاستخدام، ومن ثم توظيفها في توليد الأفكار، وتحسين القرارات، وتطوير الحلول والخدمات والمنتجات، وتعزيز الإبداع والابتكار بصورة مستدامة.

4. الدراسات السابقة ومراجعة الأدبيات:

تناولت الدراسات السابقة موضوع إدارة المعرفة وعلاقتها بالتقنيات الحديثة والإبداع والابتكار من جوانب نظرية وتطبيقية متعددة، حيث ركز بعضها على العمليات المعرفية ونظم إدارة المعرفة، بينما أهتم بعضها الآخر بدور التقنيات الرقمية والقدرات التنظيمية في تحسين الأداء وتعزيز الابتكار. وفي ضوء أهداف الدراسة الحالية، جرى اختيار ست دراسات علمية ذات صلة بالموضوع، تمثل الأسس النظرية لإدارة المعرفة، والعلاقة بين التكنولوجيا والعمليات المعرفية، وأثر إدارة المعرفة في الإبداع والابتكار، وذلك على النحو الآتي:

1.4. عرض الدراسات السابقة:

أولا: دراسة Nonaka (1994) بعنوان A Dynamic Theory of Organizational Knowledge Creation :

هدفت هذه الدراسة إلى تطوير إطار نظري يفسر آليات إنشاء المعرفة التنظيمية، من خلال التفاعل بين المعرفة الضمنية والمعرفة الصريحة. واعتمدت الدراسة على التحليل النظري، وقدمت أربعة أنماط لتحويل المعرفة، هي التنشئة الاجتماعية، والإخراج، والدمج، والاستيعاب. وأبرزت أهمية التفاعل بين الأفراد والجماعات والمستويات التنظيمية في توليد المعرفة الجديدة وتطويرها. وتستفيد الدراسة الحالية من هذا الإطار في تحليل دور التقنيات الحديثة في دعم عمليات إنشاء المعرفة ومشاركتها وتطبيقها، بوصفها عمليات أساسية لتعزيز الإبداع والابتكار.(Nonaka, 1994, pp. 14–37)

ثانيا: دراسة Alavi and Leidner (2001) بعنوان Review: Knowledge Management and Knowledge Management Systems: Conceptual Foundations and Research Issues :

هدفت الدراسة إلى تحليل الأسس المفاهيمية لإدارة المعرفة ونظمها، وتحديد دور تكنولوجيا المعلومات في دعم العمليات المعرفية

داخل المنظمات .واعتمدت على مراجعة الأدبيات العلمية، وتناولت عمليات إنشاء المعرفة وتخزينها واسترجاعها ونقلها وتطبيقها . وأوضحت أن فاعلية نظم إدارة المعرفة لا ترتبط بتوفير التكنولوجيا وحدها، بل تتطلب فهم طبيعة المعرفة والسياق التنظيمي الذي تُستخدم فيه .وتفيد هذه الدراسة البحث الحالي في بناء الأساس النظري لتحليل توظيف التقنيات الحديثة في دعم عمليات إدارة المعرفة الرقمية.(Alavi & Leidner, 2001, pp. 107–136)

ثالثا: دراسة Gold et al. (2001) بعنوان Knowledge Management: An Organizational Capabilities Perspective :

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد القدرات التنظيمية اللازمة لنجاح إدارة المعرفة، وبيان العلاقة بين البنية التحتية المعرفية والعمليات التنظيمية. واعتمدت على دراسة كمية للقدرات التنظيمية، وأظهرت أهمية التكامل بين التكنولوجيا والثقافة والهيكل التنظيمي، إلى جانب عمليات اكتساب المعرفة وتحويلها وتطبيقها وحمايتها. وتفيد الدراسة الحالية في تحديد العوامل التنظيمية والتقنية التي ينبغي مراعاتها عند تحليل أفضل الممارسات العالمية في إدارة المعرفة الرقمية. (Gold et al., 2001, pp. 185–214).

رابعا:دراسة Darroch (2005) بعنوان Knowledge Management, Innovation and Firm Performance :

هدفت الدراسة إلى الكشف عن العلاقة بين إدارة المعرفة والابتكار والأداء المؤسسي. واعتمدت على المنهج الكمي باستخدام الاستبانة، حيث شملت 443 استجابة صالحة للتحليل من شركات في قطاعات مختلفة، واستخدمت نمذجة المعادلات الهيكلية لاختبار الفرضيات. وأظهرت النتائج أن امتلاك المنظمة قدرات فاعلة في إدارة المعرفة يسهم في تحسين استخدام الموارد وتعزيز الابتكار والأداء المؤسسي. وتفيد الدراسة الحالية في تفسير العلاقة بين إدارة المعرفة والإبداع والابتكار، وتحديد أهمية توظيف المعرفة في تحقيق قيمة تنظيمية ملموسة. (Darroch, 2005, pp. 101–115).

خامسا: دراسة Andreeva and Kianto (2012) بعنوان Does Knowledge Management Really Matter? Linking Knowledge Management Practices, Competitiveness and Economic Performance :

هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين ممارسات إدارة المعرفة والقدرة التنافسية والأداء الاقتصادي للمنظمات. واعتمدت على المنهج الكمي، من خلال تحليل بيانات 234 شركة باستخدام نمذجة المعادلات الهيكلية. وتناولت ممارسات إدارة المعرفة المرتبطة بإدارة الموارد البشرية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأبرزت أهمية دراسة أثر هذه الممارسات في النتائج التنظيمية. وتفيد الدراسة الحالية في تحديد أهمية التكامل بين الجوانب التقنية والبشرية عند تحليل التجارب العالمية، وضرورة تطوير مؤشرات لقياس أثر توظيف التقنيات الحديثة في إدارة المعرفة. (Andreeva & Kianto, 2012, pp. 617–636).

سادسا: دراسة Donate and Sánchez de Pablo (2015) بعنوان The Role of Knowledge-Oriented Leadership in Knowledge Management Practices and Innovation :

هدفت الدراسة إلى تحليل دور القيادة الموجهة نحو المعرفة في دعم ممارسات إدارة المعرفة وتعزيز الابتكار التنظيمي. واعتمدت على المنهج الكمي باستخدام نمذجة المعادلات الهيكلية بالمربعات الصغرى الجزئية، من خلال بيانات شركات تعمل في الصناعات التقنية بإسبانيا. وأظهرت النتائج أن ممارسات إدارة المعرفة تؤدي دورًا وسيطًا في العلاقة بين القيادة الموجهة نحو المعرفة وأداء الابتكار، وأن نجاح الابتكار يرتبط بقدرة المنظمة على إنشاء المعرفة وتخزينها ونقلها وتطبيقها. وتفيد الدراسة الحالية في إبراز أهمية القيادة والثقافة التنظيمية بوصفهما عاملين داعمين لنجاح توظيف التقنيات الحديثة في إدارة المعرفة الرقمية وتعزيز الابتكار. (Donate & Sánchez de Pablo, 2015, pp. 360–370).

ISSN: 2706-6495

2.4. التعقيب على الدراسات السابقة

يتضح من استعراض الدراسات السابقة أنها اتفقت على أهمية إدارة المعرفة في تطوير القدرات التنظيمية وتعزيز الابتكار، وإن اختلفت في مناهجها وأهدافها ومجالات تطبيقها. فقد ركزت دراستا Nonaka (1994) وAlavi and Leidner (2001) على الأسس النظرية والعمليات المعرفية ودور نظم المعلومات في دعمها، بينما تناولت دراسة Gold et al. (2001) القدرات التقنية والتنظيمية اللازمة لنجاح إدارة المعرفة. وأبرزت دراسة Darroch (2005) العلاقة بين إدارة المعرفة والابتكار والأداء المؤسسي، في حين تناولت دراسة Andreeva and Kianto (2012) أثر ممارسات إدارة المعرفة في القدرة التنافسية والأداء الاقتصادي، وأكدت دراسة Donate and Sánchez de Pablo (2015) أهمية القيادة الموجهة نحو المعرفة في تعزيز الابتكار.

وتختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في تركيزها على التحليل المقارن للتجارب العالمية والوطنية في توظيف التقنيات الحديثة لدعم عمليات إدارة المعرفة الرقمية وتعزيز الإبداع والابتكار، من خلال دراسة تجارب الشركات العالمية بصورة مستقلة عن التجارب الحكومية، ثم استخلاص أفضل الممارسات والدروس المستفادة من كل مجموعة. كما تسعى إلى تحديد إمكانات تكييف هذه الممارسات بما يتناسب مع طبيعة المؤسسات الحكومية والثقافية واحتياجاتها التنظيمية، دون الاقتصار على قياس العلاقة بين إدارة المعرفة والأداء المؤسسي.

3.4. مراجعة الأدبيات:

تشير الأدبيات العلمية إلى أن إدارة المعرفة شهدت تطورًا متسارعًا نتيجة التقدم في تقنيات المعلومات والاتصالات، حيث انتقلت من التركيز على جمع المعرفة وتوثيقها إلى بناء منظومات معرفية متكاملة تدعم إنشاء المعرفة وتخزينها ومشاركتها وتطبيقها في الأنشطة والقرارات التنظيمية. وقد أوضح Alavi and Leidner (2001, pp. 107–136) أن نظم إدارة المعرفة تسهم في دعم العمليات المعرفية من خلال توظيف تكنولوجيا المعلومات، مع التأكيد على أهمية مراعاة طبيعة المعرفة والسياق التنظيمي عند تصميم هذه النظم وتطبيقها. وفي السياق ذاته، قدم Nonaka (1994, pp. 14–37) أساسًا نظريًا لفهم إنشاء المعرفة التنظيمية من خلال التفاعل بين المعرفة الضمنية والصريحة، وهو ما يساعد على تفسير دور البيئات الرقمية الحديثة في دعم التفاعل المعرفي وتوليد الأفكار الجديدة.

وفيما يتعلق بالعلاقة بين التكنولوجيا وإدارة المعرفة، تؤكد الأدبيات أن نجاح توظيف التقنيات الحديثة لا يعتمد على الإمكانات التقنية وحدها، وإنما يتطلب توافر بنية تنظيمية داعمة تشمل الثقافة التنظيمية والموارد البشرية والعمليات المعرفية. فقد بين Gold et al. (2001, pp. 185–214) أهمية التكامل بين البنية التحتية المعرفية والقدرات التنظيمية في تحقيق فاعلية إدارة المعرفة، في حين أبرزت دراسة Andreeva and Kianto (2012, pp. 617–636) أهمية ممارسات إدارة المعرفة المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإدارة الموارد البشرية في دعم القدرة التنافسية والأداء الاقتصادي للمنظمات. ويشير ذلك إلى أن التحول نحو إدارة المعرفة الرقمية يستلزم الجمع بين التقنيات الحديثة والقدرات البشرية والتنظيمية لضمان الاستفادة الفعلية من المعرفة.

أما فيما يتعلق بدور إدارة المعرفة في تعزيز الإبداع والابتكار، فقد أكدت الأدبيات أن المعرفة تمثل موردًا تنظيميًا استراتيجيًا يسهم في تطوير الأفكار والحلول وتحسين الأداء. وأظهرت دراسة Darroch (2005, pp. 101–115) وجود علاقة بين إدارة المعرفة والابتكار والأداء المؤسسي، كما أوضحت دراسة Donate and Sánchez de Pablo (2015, pp. 360–370) أهمية القيادة الموجهة نحو المعرفة وممارسات إدارة المعرفة في تعزيز الابتكار التنظيمي. ويمكن الاستفادة من هذه النتائج في تفسير كيفية إسهام التقنيات الحديثة في دعم العمليات المعرفية التي تهيئ الظروف الملائمة للإبداع والابتكار، مع مراعاة أن أثر التكنولوجيا يتوقف على كيفية توظيفها داخل المنظمة.

ISSN: 2706-6495

وفي ضوء التطورات التقنية الحديثة، أصبحت تطبيقات الذكاء الاصطناعي وتحليلات البيانات والمنصات الرقمية والحوسبة السحابية من الأدوات التي يمكن توظيفها في تطوير إدارة المعرفة الرقمية، من خلال تسهيل الوصول إلى المعلومات، وتحليل المحتوى، ودعم مشاركة المعرفة، واستخلاص الأنماط والعلاقات من البيانات، والمساعدة في اتخاذ القرارات. ومع ذلك، فإن الاستفادة من هذه الإمكانات تتطلب معالجة عدد من التحديات المرتبطة بجودة البيانات، والمهارات الرقمية، والأمن والخصوصية، وحوكمة المعرفة، والاستخدام المسؤول للتقنيات الحديثة. ويُعد هذا التوجه امتدادًا للأطر النظرية السابقة، مع ضرورة الاستناد إلى دراسات حديثة لتقييم تطبيقاته ونتائجه الفعلية.

وفي سياق المؤسسات الحكومية والثقافية، تبرز أهمية إدارة المعرفة الرقمية في تنظيم الموارد المعرفية والمؤسسية، وحفظ المحتوى الرقمي وإتاحته، ودعم تبادل الخبرات، وتحسين الخدمات وتطوير الممارسات الإبداعية. كما تتطلب طبيعة هذه المؤسسات مراعاة خصوصية البيانات والمحتوى الثقافي، وتنوع المستفيدين، واختلاف الأهداف التنظيمية عن المؤسسات التجارية. ومن ثم، فإن نقل الممارسات الناجحة من الشركات العالمية إلى المؤسسات الحكومية والثقافية لا ينبغي أن يتم بصورة مباشرة، بل من خلال تحليل مدى ملاءمتها للبيئة المؤسسية والمتطلبات التنظيمية والتقنية والبشرية.

وبناءً على ما سبق، يتضح أن الأدبيات العلمية تقدم أساسًا نظريًا لفهم العلاقة التكاملية بين التقنيات الحديثة وإدارة المعرفة الرقمية والإبداع والابتكار، إلا أن الاستفادة من هذه العلاقة تتطلب دراسة الممارسات التطبيقية في بيئات تنظيمية متنوعة. ومن هذا المنطلق، تتجه الدراسة الحالية إلى تحليل التجارب العالمية والوطنية، والمقارنة بين تجارب الشركات العالمية والتجارب الحكومية والثقافية، بهدف استخلاص أفضل الممارسات والعوامل الداعمة لنجاحها، وتحديد إمكانات تكييفها بما يتناسب مع طبيعة المؤسسات الحكومية والثقافية واحتياجاتها.

5. النتائج ومناقشتها:

أسفر التحليل المقارن للتجارب العالمية والوطنية محل الدراسة عن مجموعة من النتائج التي توضح أبرز الاتجاهات وأفضل الممارسات في توظيف التقنيات الحديثة لدعم إدارة المعرفة الرقمية وتعزيز الإبداع والابتكار، ويمكن عرضها على النحو الآتي:

النتيجة الأولى: اختلاف التجارب في أساليب توظيف التقنيات مع اتفاقها على التكامل بين التقنية والمعرفة

أظهر تحليل التجارب اختلاف المؤسسات في نوعية التقنيات والمنصات المستخدمة وفقًا لطبيعة نشاطها واحتياجاتها، إلا أنها تتفق في عدم التعامل مع التقنية بوصفها هدفًا مستقلًا، وإنما توظيفها ضمن منظومة متكاملة لإنتاج المعرفة وتنظيمها ومشاركتها وتطبيقها والاستفادة منها في تحسين الأداء والابتكار.

النتيجة الثانية: مشاركة المعرفة تمثل ممارسة محورية في التجارب الناجحة

كشفت التجارب أن مشاركة المعرفة والخبرات تمثل أحد أبرز القواسم المشتركة بينها، وإن اختلفت الآليات المستخدمة لتحقيق ذلك؛ فمنها التعلم من الأقران، ومجتمعات الممارسة، والمنصات الرقمية التعاونية، وتبادل الوثائق والمحتوى، ونقل أفضل الممارسات. ويشير ذلك إلى أن نجاح إدارة المعرفة الرقمية يرتبط بقدرة المنظمة على تسهيل تدفق المعرفة بين الأفراد والوحدات التنظيمية.

النتيجة الثالثة: التعلم من الأقران ومجتمعات الممارسة من أفضل الممارسات في نقل المعرفة الضمنية

أظهر تحليل التجارب أهمية توفير بيئات تسمح للعاملين بتبادل الخبرات والمعرفة المتراكمة؛ إذ برز التعلم من الأقران ومجتمعات الممارسة بوصفهما من الممارسات الفاعلة في تحويل المعرفة الفردية والضمنية إلى معرفة مشتركة، والمحافظة على الخبرات التنظيمية ونقلها بين العاملين.

ISSN: 2706-6495

النتيجة الرابعة: الاتجاه نحو بناء منصات معرفية رقمية مترابطة

بينت التجارب تحولًا من استخدام المستودعات المنفصلة لحفظ المعلومات والوثائق إلى بناء بيئات رقمية مترابطة تجمع بين تخزين المحتوى والتواصل والتعاون والوصول إلى البيانات والخبرات. ويساعد هذا التكامل على الحد من تشتت المعرفة وتسريع الوصول إليها ومشاركتها وإعادة استخدامها.

النتيجة الخامسة: الذكاء الاصطناعي أصبح مكونًا رئيسًا في التجارب المتقدمة

أظهر التحليل توسع التجارب في توظيف الذكاء الاصطناعي والذكاء الاصطناعي التوليدي في تحليل المعلومات والمحتوى، وتحسين البحث والاسترجاع، وتوليد المحتوى، ودعم القرارات وتطوير الخدمات والمنتجات. ويعكس ذلك انتقال الذكاء الاصطناعي من تقنية مساندة إلى مكون متكامل مع بيئة إدارة المعرفة الرقمية.

النتيجة السادسة: البيانات تمثل أصلًا استراتيجيًا لإنتاج المعرفة واتخاذ القرار

كشفت التجارب، وبصفة خاصة التجارب الحكومية، أهمية تنظيم البيانات وتوحيدها وتحسين جودتها وإتاحتها وتحليلها، وتحويلها من بيانات خام إلى معرفة ورؤى يمكن استخدامها في صنع القرارات وتطوير الخدمات وتحسين الأداء. ومن ثم برزت إدارة البيانات وتحليلاتها بوصفها إحدى أفضل الممارسات الداعمة لإدارة المعرفة الرقمية.

النتيجة السابعة: التكامل بين الذكاء الاصطناعي والخبرة البشرية يمثل ممارسة متقدمة

أظهرت التجارب أن الاستخدام الفعال للذكاء الاصطناعي لا يقوم على استبدال الخبرة البشرية، وإنما على التكامل معها؛ حيث يمكن للتقنيات الذكية تسريع البحث والتحليل والوصول إلى المعرفة، في حين تظل الخبرة البشرية أساسية في تفسير المعرفة وتقييمها وتطبيقها والإبداع واتخاذ القرارات.

النتيجة الثامنة: الثقافة التنظيمية الداعمة للمعرفة تمثل عاملًا مشتركًا في نجاح التجارب

أظهر التحليل أن توفير التقنية والمنصات لا يكفي لتحقيق مشاركة المعرفة والابتكار، وإنما يتطلب ثقافة تنظيمية تدعم الثقة والتعاون والتعلم المستمر وتبادل الخبرات والتجريب. وقد برزت البيئات الداعمة لطرح الأفكار والتعلم الاجتماعي بوصفها أكثر قدرة على تحويل المعرفة إلى قيمة تنظيمية.

النتيجة التاسعة: حوكمة البيانات والمعرفة من الممارسات الرئيسة في التجارب المتقدمة

كشفت المقارنة عن أهمية وجود أطر واضحة لإدارة البيانات والمعرفة، تشمل تحديد المسؤوليات والصلاحيات، وضمان جودة المعلومات وموثوقيتها، وتوحيد المعايير، وتنظيم مشاركة البيانات والوصول إليها، إلى جانب حوكمة استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي.

النتيجة العاشرة: التجارب الحكومية تركز بصورة أكبر على التكامل وتبادل المعرفة بين الجهات

أظهر التحليل أن التجارب الحكومية تتميز بالتركيز على بناء بنى ومنصات مشتركة وتوحيد البيانات والمعايير وتسهيل تبادل البيانات والمعرفة بين المؤسسات الحكومية، بما يحد من الازدواجية ويرفع كفاءة الخدمات ويدعم صنع السياسات والابتكار الحكومي.

النتيجة الحادية عشرة: التجارب المؤسسية تركز بصورة أكبر على المعرفة الداخلية والتعاون والإنتاجية

بينت المقارنة أن تجارب الشركات العالمية تركز بصورة واضحة على الاستفادة من المعرفة والخبرات الداخلية للعاملين، والتعلم التنظيمي، ومجتمعات الممارسة، وأدوات التعاون الرقمي، وربط المعرفة ببيئة العمل اليومية وتطوير المنتجات والخدمات.

ISSN: 2706-6495

النتيجة الثانية عشرة: تنمية القدرات الرقمية شرط لاستدامة أفضل الممارسات

أظهرت التجارب أن الاستثمار في التقنيات والمنصات الرقمية ينبغي أن يصاحبه تطوير مستمر لقدرات العاملين في استخدام البيانات والذكاء الاصطناعي والمنصات الرقمية وإدارة المعرفة، بما يمكنهم من الاستفادة الفعلية من الإمكانات التقنية المتاحة.

النتيجة الثالثة عشرة: ربط إدارة المعرفة بالاستراتيجية يعظم القيمة المتحققة منها

كشف التحليل أن إدارة المعرفة الرقمية تحقق قيمة أكبر عندما ترتبط بأهداف المنظمة واستراتيجيتها وعملياتها الرئيسة، بدلًا من التعامل معها كنشاط تقني مستقل. ويسهم هذا الارتباط في توجيه المعرفة والتقنيات نحو تحسين الأداء وحل المشكلات ودعم القرارات والابتكار.

النتيجة الرابعة عشرة: أفضل الممارسات لا يمكن نقلها بصورة حرفية بين المنظمات

أظهر اختلاف التجارب أن نجاح ممارسة معينة في منظمة أو دولة لا يعني إمكانية نقلها بصورة مطابقة إلى بيئة أخرى؛ إذ تتأثر فاعلية الممارسات بطبيعة المنظمة، ونوع المعرفة التي تتعامل معها، ومستوى النضج الرقمي، والثقافة التنظيمية، والموارد البشرية والتقنية المتاحة. ومن ثم ينبغي الاستفادة من التجارب من خلال تكييف أفضل الممارسات بما يتناسب مع السياق التنظيمي.

النتيجة الخامسة عشرة: أفضل الممارسات المستخلصة تقوم على منظومة متكاملة

خلصت الدراسة من المقارنة بين التجارب إلى أن أبرز أفضل الممارسات تتمثل في: بناء منصات معرفية رقمية مترابطة، وتوظيف الذكاء الاصطناعي وتحليلات البيانات، وتعزيز مشاركة المعرفة، وتفعيل مجتمعات الممارسة والتعلم من الأقران، وتوثيق الخبرات والدروس المستفادة، وتنمية القدرات الرقمية، وحوكمة البيانات والمعرفة والذكاء الاصطناعي، وربط إدارة المعرفة باستراتيجية المنظمة.

النتيجة السادسة عشرة: أفضل الممارسات في إدارة المعرفة الرقمية تهيئ بيئة داعمة للإبداع والابتكار

أظهر التحليل أن القاسم المشترك بين التجارب الناجحة يتمثل في قدرتها على تسهيل الوصول إلى المعرفة وتبادلها وتحليلها وإعادة استخدامها وتطبيقها. وتؤدي هذه الممارسات إلى زيادة التفاعل بين الخبرات والأفكار، وتحسين حل المشكلات واتخاذ القرارات، وتهيئة بيئة تساعد على توليد الأفكار الجديدة وتحويلها إلى منتجات أو خدمات أو عمليات أو حلول مبتكرة.

النتيجة السابعة عشرة: الاستنتاج العام من تحليل التجارب

توصلت الدراسة إلى أن نجاح التجارب في توظيف التقنيات الحديثة لدعم إدارة المعرفة الرقمية لا يرجع إلى امتلاك تقنيات أكثر تقدمًا فحسب، وإنما إلى قدرتها على تحقيق التكامل بين خمسة أبعاد رئيسة، هي: التقنيات الحديثة، والبيانات والمعرفة، والعنصر البشري، والثقافة والتنظيم، والحوكمة.

ومن ثم يمكن التعبير عن الاستنتاج العام للتجارب على النحو الآتي: التقنيات الحديثة + أفضل الممارسات المعرفية + القدرات البشرية والتنظيمية + الحوكمة ← إدارة معرفة رقمية أكثر فاعلية ← بيئة داعمة للإبداع والابتكار.

وتشير هذه النتيجة إلى أن القيمة الأساسية المستخلصة من التجارب لا تكمن في نقل الأدوات أو الممارسات بصورة حرفية، وإنما في فهم عناصر نجاحها وتكييفها وفق طبيعة المنظمة واحتياجاتها وبيئتها التنظيمية.

6. ملخص النتائج:

تكشف النتائج المستخلصة من تحليل التجارب محل الدراسة أن نجاح توظيف التقنيات الحديثة في دعم إدارة المعرفة الرقمية وتعزيز الإبداع والابتكار لا يرتبط بتبني تقنية محددة أو امتلاك بنية رقمية متقدمة فحسب، وإنما يرتبط بقدرة المنظمات على دمج التكنولوجيا

ISSN: 2706-6495

مع المعرفة والبيانات والعنصر البشري والعمليات التنظيمية ضمن منظومة متكاملة. وعلى الرغم من اختلاف طبيعة التجارب وبيئاتها وأهدافها، فإن التحليل أظهر وجود مجموعة من القواسم المشتركة التي يمكن اعتبارها أساسًا لاستخلاص أفضل الممارسات في هذا المجال.

وتوضح المقارنة بين التجارب أن المؤسسات المتقدمة تتجه تدريجيًا من مفهوم إدارة المعرفة القائم على تخزين المعلومات والوثائق واسترجاعها إلى بناء بيئات معرفية رقمية ذكية وتفاعلية، تتكامل فيها مستودعات المعرفة مع منصات التعاون والبيانات وأدوات التحليل والذكاء الاصطناعي. ويعكس هذا الاتجاه تحول المعرفة من مورد ثابت يتم الاحتفاظ به إلى مورد ديناميكي يتم إنتاجه وتبادله وتحليله وإعادة استخدامه بصورة مستمرة، بما يزيد من قدرتها على دعم القرارات والعمليات والإبداع والابتكار.

كما أظهر التحليل أن مشاركة المعرفة تمثل أحد أبرز القواسم المشتركة بين التجارب، وإن اختلفت آليات تطبيقها من تجربة إلى أخرى. فقد برز التعلم من الأقران، ومجتمعات الممارسة، والمنصات الرقمية التعاونية، وتبادل أفضل الممارسات والخبرات، وإدارة المحتوى المشترك بوصفها آليات تساعد على نقل المعرفة بين الأفراد والوحدات التنظيمية. ويشير ذلك إلى أن نجاح إدارة المعرفة الرقمية لا يعتمد على حجم المعرفة المخزنة بقدر ما يعتمد على قدرة المنظمة على جعل هذه المعرفة متاحة وقابلة للاكتشاف والمشاركة وإعادة الاستخدام.

وتبرز تجربة Google أهمية الجمع بين التكنولوجيا والتعلم الاجتماعي والثقافة التنظيمية؛ إذ أظهرت أهمية التعلم من الأقران وتبادل الخبرات وتوفير بيئة تشجع المشاركة والأمان النفسي والعمل الجماعي. ويؤكد ذلك أن إدارة المعرفة الرقمية لا يمكن اختزالها في الأنظمة والمنصات، وإنما تحتاج إلى بيئة بشرية تشجع الأفراد على مشاركة ما يمتلكونه من خبرات ومعارف والمساهمة في إنتاج معرفة تنظيمية مشتركة.

وفي المقابل، تكشف تجربة Microsoft أهمية التكامل بين منصات العمل والتعاون ومستودعات المحتوى والذكاء الاصطناعي؛ حيث يؤدي ربط أدوات الاتصال والتعاون وإدارة الوثائق بالقدرات الذكية إلى جعل الوصول إلى المعرفة ومشاركتها جزءًا من بيئة العمل اليومية، بدلًا من أن تكون إدارة المعرفة نشاطًا منفصلًا عن ممارسة العاملين لمهامهم. ويعد هذا التكامل من الممارسات المهمة التي تساعد على تقليل تشتت المعرفة وتسريع الوصول إليها وإعادة استخدامها.

أما تجربة IBM فتبرز أهمية النظر إلى المعرفة باعتبارها رأس مال فكريًا واستراتيجيًا، مع التركيز على مجتمعات الممارسة وتبادل الخبرات والوصول إلى المعرفة المتخصصة، إلى جانب توظيف الذكاء الاصطناعي في دعم القدرات البشرية. وتكشف هذه التجربة أن القيمة التنظيمية للتكنولوجيا تزداد عندما يتم توجيهها نحو المحافظة على الخبرات المتراكمة وتبادلها وإعادة استخدامها وربطها بحل المشكلات والاحتياجات الاستراتيجية للمنظمة.

وعلى مستوى التجارب الحكومية، توضح تجربة سنغافورة أن تطوير إدارة المعرفة الرقمية على نطاق واسع يتطلب بنية مؤسسية تتجاوز حدود الجهة الواحدة، وتقوم على تكامل البيانات وتوحيد مصادرها وتبادلها بصورة آمنة والاستفادة من التحليلات والذكاء الاصطناعي، إلى جانب تطوير القدرات الرقمية للعاملين. ويعكس ذلك أهمية الانتقال من إدارة المعرفة داخل الوحدات المنفصلة إلى بناء منظومات معرفية مترابطة تدعم التكامل وصنع السياسات وتطوير الخدمات والابتكار الحكومي.

كما تظهر تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة أهمية القيادة والاستراتيجية في توجيه التحول الرقمي والمعرفي؛ إذ يبرز فيها الربط بين إدارة البيانات والمعرفة والذكاء الاصطناعي وتبادل أفضل الممارسات وتنمية القدرات وثقافة الابتكار. ويشير ذلك إلى أن استدامة الممارسات المعرفية الرقمية تتطلب دعمًا مؤسسيًا وقياديًا يجعل المعرفة والابتكار جزءًا من التوجه الاستراتيجي للمنظمة، وليس مجرد مبادرات تقنية منفصلة.

ISSN: 2706-6495

ومن خلال المقارنة بين التجارب المؤسسية والحكومية، يتضح وجود اختلاف نسبي في أولويات توظيف إدارة المعرفة الرقمية؛ فالتجارب المؤسسية تميل إلى التركيز بصورة أكبر على المعرفة الداخلية للعاملين، والتعاون، والإنتاجية، وتطوير المنتجات والخدمات، في حين تتجه التجارب الحكومية بصورة أكبر نحو تكامل البيانات والمعرفة بين الجهات، وتوحيد المعايير، وتحسين الخدمات وصنع السياسات. إلا أن كلا النوعين يلتقيان في أهمية مشاركة المعرفة، وتطوير القدرات البشرية، واستخدام البيانات والتقنيات الحديثة، وربط المعرفة بالنتائج التنظيمية والابتكارية.

وتكشف النتائج كذلك أن الذكاء الاصطناعي أصبح مكونًا متزايد الأهمية في البيئات المعرفية المتقدمة، إلا أن التجارب تشير إلى أن أفضل استخداماته تتحقق عندما يعمل بالتكامل مع الخبرة البشرية. فالأنظمة الذكية يمكن أن تدعم البحث والتحليل والتلخيص واكتشاف الأنماط والوصول إلى المعرفة، بينما يظل العنصر البشري مسؤولًا عن تفسير المعرفة وتقييمها وربطها بالسياق والتفكير النقدي والإبداع واتخاذ القرارات. ومن ثم فإن أفضل الممارسات لا تقوم على إحلال التقنية محل الإنسان، وإنما على بناء علاقة تكاملية بين القدرات البشرية والإمكانات التي توفرها الأنظمة الذكية.

ومن النتائج المهمة أيضًا أن حوكمة البيانات والمعرفة تمثل عنصرًا أساسيًا في نجاح التجارب المتقدمة، خصوصًا مع تزايد حجم البيانات واتساع نطاق مشاركتها واستخدام الذكاء الاصطناعي. ففاعلية البيئات المعرفية الرقمية تتطلب وضوح المسؤوليات والصلاحيات، وجودة البيانات، وتوحيد المعايير، وتنظيم الوصول والمشاركة، والمحافظة على الأمن والخصوصية، إلى جانب الاستخدام المسؤول للتقنيات الذكية. وهذا يعني أن التوسع التقني ينبغي أن يصاحبه تطور موازٍ في الأطر التنظيمية والحوكمة.

ويبين التحليل أيضًا أن تنمية القدرات البشرية والثقافة التنظيمية تمثلان عاملين مشتركين بين التجارب الناجحة. فالتقنيات والمنصات لا تحقق القيمة المرجوة منها إذا لم يمتلك العاملون القدرة والاستعداد لاستخدامها ومشاركة المعرفة من خلالها. ولذلك يرتبط نجاح أفضل الممارسات بتوفير بيئة تشجع التعلم المستمر، والتعاون، والثقة، والتجريب، وتبادل الخبرات، إلى جانب تطوير المهارات الرقمية والبيانية والقدرة على التعامل مع تطبيقات الذكاء الاصطناعي.

وبناءً على المقارنة بين التجارب، يتضح أن أفضل الممارسات لا تتمثل في ممارسة واحدة منفردة، وإنما في مجموعة مترابطة من الممارسات تشمل بناء منصات ومستودعات معرفية متكاملة، وتوظيف الذكاء الاصطناعي وتحليلات البيانات، وتفعيل مجتمعات الممارسة والتعلم من الأقران، وتعزيز مشاركة المعرفة، وتوثيق الخبرات والدروس المستفادة، وتطوير آليات البحث والاسترجاع الذكي، وتنمية القدرات الرقمية، وتطبيق حوكمة البيانات والمعرفة، وربط إدارة المعرفة باستراتيجية المنظمة وأهدافها.

وفي الوقت نفسه، تشير النتائج إلى أن هذه الممارسات لا ينبغي نقلها بصورة حرفية من تجربة إلى أخرى؛ لأن نجاحها يتأثر بالسياق الذي تطبق فيه، بما يشمل طبيعة المنظمة والقطاع، ومستوى النضج الرقمي، ونوعية المعرفة، والثقافة التنظيمية، والموارد البشرية والتقنية، والأطر التنظيمية. ومن ثم، فإن القيمة الحقيقية لدراسة التجارب العالمية تكمن في فهم عوامل نجاحها واستخلاص المبادئ والممارسات القابلة للتكييف، وليس في استنساخ النماذج بصورة مباشرة.

وعلى مستوى العلاقة بالإبداع والابتكار، تكشف النتائج أن أفضل الممارسات المستخلصة من التجارب تسهم في تهيئة البيئة المعرفية اللازمة للابتكار من خلال زيادة الوصول إلى المعرفة، وتسهيل تبادل الخبرات، وربط المعارف المتنوعة، وتحليل البيانات، وتسريع الوصول إلى الحلول، ودعم التعاون والتعلم والتجريب. وبذلك تصبح إدارة المعرفة الرقمية وسيطًا يساعد المنظمات على تحويل الإمكانات التقنية والبيانات والخبرات البشرية إلى أفكار جديدة، ثم تطوير هذه الأفكار وتطبيقها في صورة ابتكارات ذات قيمة.

وبناءً على ما سبق، يمكن تلخيص التحليل العام لنتائج التجارب في أن أفضل الممارسات في توظيف التقنيات الحديثة لدعم إدارة المعرفة الرقمية تقوم على التكامل بين خمسة أبعاد رئيسة هي:

التقنيات الحديثة + البيانات والمعرفة + العنصر البشري + الثقافة والتنظيم + الحوكمة

ويؤدي التكامل بين هذه الأبعاد إلى:

رفع كفاءة إدارة المعرفة الرقمية ← تعزيز التعلم والتعاون وتوليد الأفكار ← دعم الإبداع والابتكار.

وعليه، تخلص الدراسة إلى أن العامل الحاسم في نجاح التجارب ليس امتلاك أحدث التقنيات في حد ذاته، وإنما قدرة المنظمة على دمج التقنية والمعرفة والإنسان والتنظيم والحوكمة في منظومة واحدة، واختيار أفضل الممارسات وتكييفها وفق احتياجاتها وسياقها التنظيمي .وتمثل هذه النتيجة الخلاصة الرئيسة للتحليل المقارن للتجارب، كما توفر أساسًا يمكن الاستناد إليه عند بناء تصور لأفضل الممارسات في إدارة المعرفة الرقمية الداعمة للإبداع والابتكار.

7. التوصيات والمقترحات:

استنادًا إلى النتائج التي توصلت إليها الدراسة من خلال تحليل التجارب العالمية والممارسات الرائدة في توظيف التقنيات الحديثة لدعم إدارة المعرفة الرقمية وتعزيز الإبداع والابتكار، وما كشف عنه التحليل المقارن من قواسم مشتركة وعوامل نجاح وممارسات قابلة للاستفادة والتكييف، تقدم الدراسة التوصيات الآتية:

1. الاستفادة من التجارب العالمية وفق منهج التكييف لا النقل المباشر، بحيث يتم اختيار الممارسات التي تتناسب مع طبيعة المنظمة وأهدافها واحتياجاتها ومستوى نضجها الرقمي وثقافتها التنظيمية ومواردها البشرية والتقنية.
2. بناء منظومة متكاملة لإدارة المعرفة الرقمية تجمع بين التقنيات الحديثة والبيانات والمعرفة والعنصر البشري والعمليات التنظيمية والحوكمة، وتجنب التعامل مع إدارة المعرفة باعتبارها مشروعًا تقنيًا منفصلًا عن استراتيجية المنظمة وأعمالها الأساسية.
3. تطوير منصات معرفية رقمية مترابطة تجمع بين مستودعات المعرفة، وإدارة المحتوى، وأدوات التواصل والتعاون، والوصول إلى الخبراء، والبحث والاسترجاع الذكي؛ بما يسهم في الحد من تشتت المعرفة وتسهيل الوصول إليها ومشاركتها وإعادة استخدامها.
4. تعزيز التعلم من الأقران (Peer-to-Peer Learning) باعتباره من الممارسات الفاعلة في نقل الخبرات والمعرفة بين العاملين، وتشجيع أصحاب الخبرات على المشاركة في التدريب الداخلي ونقل المعرفة والممارسات الناجحة إلى زملائهم.
5. إنشاء وتفعيل مجتمعات الممارسة الرقمية (Communities of Practice) التي تجمع أصحاب التخصصات والاهتمامات المشتركة، وتتيح لهم تبادل الخبرات والتجارب والحلول والدروس المستفادة، بما يساعد على المحافظة على المعرفة الضمنية وتحويلها إلى معرفة تنظيمية مشتركة.
6. دمج أدوات إدارة المعرفة في بيئة العمل اليومية بحيث تصبح مشاركة المعرفة وتوثيقها والبحث عنها والوصول إليها جزءًا من سير العمل المعتاد، بدلًا من فصل إدارة المعرفة عن الأنشطة والعمليات اليومية للعاملين.
7. التوسع المنضبط في دمج الذكاء الاصطناعي والذكاء الاصطناعي التوليدي في البيئات المعرفية لدعم البحث والاسترجاع والتلخيص وتحليل المحتوى والوصول إلى المعرفة وتوليد الأفكار، مع المحافظة على التكامل بين القدرات البشرية والإمكانات التي توفرها الأنظمة الذكية.
8. التعامل مع البيانات بوصفها أصلًا استراتيجيًا ومعرفيًا من خلال تطوير آليات لجمعها وتنظيمها وتكاملها وتحسين جودتها وإتاحتها وتحليلها، والاستفادة منها في إنتاج المعرفة ودعم القرارات واستشراف الفرص وتحسين الخدمات والعمليات.
9. تعزيز التكامل وتبادل البيانات والمعرفة بين الوحدات والجهات التنظيمية، والاستفادة من الممارسات الحكومية المتقدمة في تطوير مصادر موثوقة ومشتركة للبيانات والمعرفة، والحد من الازدواجية وتكرار إنتاج المعلومات.

10. تطوير أطر واضحة لحوكمة البيانات والمعرفة والذكاء الاصطناعي تتضمن تحديد المسؤوليات والصلاحيات والمعايير، وضمان الجودة والموثوقية والأمن والخصوصية، وتنظيم مشاركة المعرفة والوصول إليها، ودعم الاستخدام المسؤول والشفاف للتقنيات الذكية.
11. تعزيز الثقافة التنظيمية الداعمة لمشاركة المعرفة والتجريب من خلال بناء الثقة والتعاون والأمان النفسي وتشجيع تبادل الأفكار والخبرات والتعلم من التجارب والأخطاء؛ لما لهذه العوامل من دور في تحويل المعرفة الفردية إلى معرفة تنظيمية وفي دعم الإبداع.
12. الاستثمار المستمر في تنمية القدرات البشرية والرقمية، بحيث تشمل برامج التطوير مهارات إدارة المعرفة، وتحليل البيانات، والذكاء الاصطناعي، والعمل التعاوني الرقمي، والتفكير النقدي، وتقييم المخرجات الرقمية، بما يضمن قدرة العاملين على الاستفادة الفعلية من التقنيات الحديثة.
13. ربط مبادرات إدارة المعرفة الرقمية بالأهداف الاستراتيجية والابتكارية للمنظمة، بحيث توجه المعرفة والتقنيات نحو معالجة المشكلات الفعلية، وتحسين الأداء والخدمات والعمليات، وتطوير الأفكار والمبادرات ذات القيمة.
14. تطوير آليات منهجية لتوثيق الخبرات والدروس المستفادة وأفضل الممارسات وتصنيفها وإتاحتها وإعادة استخدامها؛ بما يحد من فقد المعرفة التنظيمية ويتيح الاستفادة من الخبرات السابقة عند تطوير المبادرات واتخاذ القرارات.
15. إنشاء آليات مؤسسية لرصد أفضل الممارسات والتجارب الناجحة ومقارنتها بصورة دورية، بما يساعد المنظمات على التعرف إلى الاتجاهات الحديثة في إدارة المعرفة الرقمية واختيار الممارسات الأكثر ملاءمة لاحتياجاتها، بدلًا من الاكتفاء بالمقارنات العرضية أو غير المنتظمة.
16. تطوير مؤشرات لقياس أثر أفضل الممارسات في إدارة المعرفة الرقمية، بحيث تشمل مستوى مشاركة المعرفة وإعادة استخدامها، وسرعة الوصول إليها، وجودة البيانات والمعرفة، ومستوى التعاون والتعلم التنظيمي، ومدى مساهمة الممارسات المعرفية في توليد الأفكار وتحسين الخدمات والعمليات ومخرجات الابتكار.
17. تعزيز الشراكات وشبكات تبادل المعرفة بين المؤسسات الحكومية والخاصة والجامعات ومراكز البحوث والجهات التقنية؛ بهدف تبادل الخبرات وأفضل الممارسات، والاستفادة من المعرفة المتخصصة، وتطوير حلول ومبادرات مشتركة في إدارة المعرفة الرقمية والابتكار.
18. إجراء تقييم دوري لمستوى نضج إدارة المعرفة الرقمية قبل تبني الممارسات أو التقنيات الجديدة، بما يساعد على تحديد الفجوات في البيانات والتقنية والمهارات والثقافة والحوكمة، واختيار الممارسات التي تتناسب مع مستوى جاهزية المنظمة.
19. تشجيع إجراء دراسات مقارنة مستقبلية تتناول تجارب منظمات ودول وقطاعات مختلفة، بهدف توسيع قاعدة المعرفة حول أفضل الممارسات في إدارة المعرفة الرقمية، والكشف عن أوجه التشابه والاختلاف والعوامل السياقية المؤثرة في نجاحها.
20. إجراء دراسات ميدانية مستقبلية لاختبار أفضل الممارسات المستخلصة من الدراسة والتحقق من أثرها في كفاءة عمليات إدارة المعرفة الرقمية والإبداع والابتكار، بما يسهم في الانتقال من النتائج النظرية المستخلصة من التجارب إلى نماذج قابلة للاختبار والتطبيق في بيئات تنظيمية مختلفة.

وتؤكد هذه التوصيات أن الاستفادة من التجارب العالمية لا ينبغي أن تقوم على استنساخ نماذجها أو أدواتها، وإنما على استخلاص عوامل النجاح والممارسات الفاعلة وتكييفها مع السياق التنظيمي .كما أن أفضل النتائج تتحقق من خلال التكامل بين التقنية، والبيانات والمعرفة، والعنصر البشري، والثقافة التنظيمية، بما يحول إدارة المعرفة الرقمية إلى قدرة تنظيمية مستدامة تدعم الإبداع والابتكار.

ISSN: 2706-6495

8. الخاتمة:

خلصت الدراسة إلى أن توظيف التقنيات الحديثة في دعم عمليات إدارة المعرفة الرقمية يمثل توجهًا استراتيجيًا يسهم في تعزيز الإبداع والابتكار وتطوير القدرات التنظيمية في المؤسسات الحكومية والثقافية .وقد أظهر التحليل المقارن للتجارب العالمية والوطنية أن نجاح هذه الممارسات لا يرتبط بمجرد تبني التقنيات الحديثة، وإنما يتطلب بناء منظومة معرفية رقمية متكاملة تجمع بين التكنولوجيا والبيانات والعمليات المعرفية والعنصر البشري والثقافة التنظيمية والحوكمة، بما يضمن تحويل المعرفة إلى مورد استراتيجي قابل للتوظيف في تطوير الأفكار والحلول والخدمات المبتكرة.

كما أبرزت الدراسة، من خلال تحليل تجارب الشركات العالمية المتمثلة في Google وMicrosoft وIBM، والتجارب الحكومية المتمثلة في حكومتي سنغافورة والإمارات العربية المتحدة، إلى جانب تجربة وزارة الثقافة السعودية، أهمية الاستفادة من الممارسات الناجحة وتكييفها وفق طبيعة كل مؤسسة واحتياجاتها وأهدافها التنظيمية .وأكدت أن تحقيق القيمة الفعلية من التقنيات الحديثة يستلزم تعزيز ثقافة مشاركة المعرفة، وتنمية المهارات الرقمية، وتطوير أطر الحوكمة والأمن والخصوصية، إلى جانب تبني مؤشرات واضحة لقياس أثر إدارة المعرفة الرقمية في الإبداع والابتكار. وفي ضوء ما توصلت إليه الدراسة، تتأكد أهمية الانتقال من التركيز على تبني التقنيات الحديثة بوصفها أدوات مستقلة إلى توظيفها ضمن منظومة مؤسسية مترابطة تدعم دورة حياة المعرفة الرقمية بمختلف عملياتها .كما تبرز الحاجة إلى مواصلة الدراسات المستقبلية التي تتناول قياس الأثر الفعلي لهذه التقنيات في المؤسسات الحكومية والثقافية، وتطوير نماذج تطبيقية تساعد على تحويل أفضل الممارسات العالمية والوطنية إلى مبادرات قابلة للتنفيذ والتقييم، بما يسهم في تحقيق الاستدامة المعرفية وتعزيز القدرة المؤسسية على الإبداع والابتكار.

9. المراجع:

1.9. المراجع العربية

آل مداوي، عبير محفوظ .(2022) .واقع استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في عمليات إدارة المعرفة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك خالد .مجلة جامعة الملك خالد للعلوم التربوية، 9(3)، 138–170.

الدوسري، مها بنت فهد بن مبارك، والنوح، عبدالعزيز بن سالم .(2024) .واقع توظيف الذكاء الاصطناعي لتطبيق عمليات إدارة المعرفة بوزارة التعليم في المملكة العربية السعودية Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences، (113). https://doi.org/10.33193/JALHSS.113.2024.1257 .

الفزاري، عارف خميس، والشاوي، عبدالله .(2024) .دور الذكاء الاصطناعي في تطبيق إدارة المعرفة :دراسة استقرائية .مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، 8(13)، 65–98. https://doi.org/10.26389/AJSRP.G081024

الغامدي، سلوى، وآل ضرمان، فالح عبدالله .(2022) .عمليات إدارة المعرفة القائمة على الذكاء الاصطناعي في المشاريع الإنشائية :دراسة تطبيقية في المملكة العربية السعودية .مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، 2(7). https://doi.org/10.56989/benkj.v2i7.276

الغامدي، عايشة صالح، وضليمي، سوسن طه .(2024) .دور السلوك المعرفي في توليد المعرفة)المفاهيم والاستراتيجيات :(دراسة نظرية .المجلة العربية للنشر العلمي، 7(68)، 93–122. https://doi.org/10.36571/ajsp684

القايد، أشواق قايد، وضليمي، سوسن طه حسن، والرباعي، أمين علي .(2022) .واقع ممارسات إدارة المعرفة في بيئة التعلم الإلكتروني في ضوء مستحدثات تطبيقات الذكاء الاصطناعي بجامعة الملك عبدالعزيز .المجلة العربية للنشر العلمي، (46)، 413–453.

القرني، هناء علي .(2024) .إدارة المعرفة والذكاء الاصطناعي التوليدي :مراجعة أدب الموضوع .المجلة العربية للنشر العلمي، (67)، 164–195.

تواتي، أميرة .(2025) .دور تقنيات الذكاء الاصطناعي في تعزيز إدارة المعرفة .مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، 9(1)، 377–395.

مراد، بيان مروان، وكردي، محمد بسام .(2020) .نظام إحالة لإدارة المعرفة يعتمد على تقنيات الذكاء الصناعي .مجلة العلوم الهندسية وتكنولوجيا المعلومات.

ولدحلي، محمد .(2025) .التواصل المؤسساتي في العصر الرقمي :استراتيجيات معاصرة لتعزيز التفاعل مع الجمهور من خلال التكامل بين إدارة المعرفة والابتكار .مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، 9(6)، 21–36. https://doi.org/10.26389/AJSRP.D100525

2.9. المراجع الأجنبية

Alavi, M., & Leidner, D. E. (2001). Review: Knowledge management and knowledge management systems: Conceptual foundations and research issues. MIS Quarterly, 25(1), 107–136. https://doi.org/10.2307/3250961

Andreeva, T., & Kianto, A. (2012). Does knowledge management really matter? Linking knowledge management practices, competitiveness and economic performance. Journal of Knowledge Management, 16(4), 617–636. https://doi.org/10.1108/13673271211246185

Dalkir, K. (2017). Knowledge management in theory and practice (3rd ed.). MIT Press.

Darroch, J. (2005). Knowledge management, innovation and firm performance. Journal of Knowledge Management, 9(3), 101–115. https://doi.org/10.1108/13673270510602809

Davenport, T. H., & Prusak, L. (1998). Working knowledge: How organizations manage what they know. Harvard Business School Press.

Donate, M. J., & Sánchez de Pablo, J. D. (2015). The role of knowledge-oriented leadership in knowledge management practices and innovation. Journal of Business Research, 68(2), 360–370. https://doi.org/10.1016/j.jbusres.2014.06.022

Gold, A. H., Malhotra, A., & Segars, A. H. (2001). Knowledge management: An organizational capabilities perspective. Journal of Management Information Systems, 18(1), 185–214. https://doi.org/10.1080/07421222.2001.11045669

Google. (n.d.-a). Google re:Work: Learning and development.

Google. (n.d.-b). Google re:Work: Teams.

Google re:Work. (n.d.-a). Create an employee-to-employee learning program. Google.

Google re:Work. (n.d.-b). Understand team effectiveness. Google.

Government Technology Agency of Singapore (GovTech). (n.d.-a). Data and AI. Government of Singapore.

Government Technology Agency of Singapore (GovTech). (n.d.-b). Data.gov.sg. Government of Singapore.

Government Technology Agency of Singapore (GovTech). (n.d.-c). Knowledge and training. Government of Singapore.

Huang, K.-T. (1997). Capitalizing on collective knowledge for winning, execution and teamwork. Journal of Knowledge Management, 1(2), 147–156.

IBM. (2024). 2023 annual report. International Business Machines Corporation.

IBM. (n.d.-a). Artificial intelligence.

IBM. (n.d.-b). IBM watsonx.

IBM. (n.d.-c). What is knowledge management?

IBM. (n.d.-d). What is predictive analytics?

Microsoft. (2025). Microsoft 2025 annual report. Microsoft Corporation.

Microsoft. (n.d.-a). Collaborating with Groups, SharePoint, and Teams. Microsoft Support.

Microsoft. (n.d.-b). Collaborating with Teams, SharePoint, and OneDrive. Microsoft Support.

Microsoft. (n.d.-c). Document collaboration and co-authoring. Microsoft Support.

Microsoft. (n.d.-d). Introduction to SharePoint and OneDrive in Microsoft 365. Microsoft Learn.

Microsoft. (n.d.-e). What is a SharePoint team site? Microsoft Support.

Millen, D. R., & Fontaine, M. A. (2003). Improving individual and organizational performance through communities of practice. In Proceedings of the 2003 International ACM SIGGROUP Conference on Supporting Group Work (pp. 205–214). Association for Computing Machinery.

Mohammed Bin Rashid Centre for Government Innovation. (n.d.-a). Government innovation. Government of the United Arab Emirates.

Mohammed Bin Rashid Centre for Government Innovation. (n.d.-b). Ibtekr platform. Government of the United Arab Emirates.

Nonaka, I. (1994). A dynamic theory of organizational knowledge creation. Organization Science, 5(1), 14–37. https://doi.org/10.1287/orsc.5.1.14

Nonaka, I., & Takeuchi, H. (1995). The knowledge-creating company: How Japanese companies create the dynamics of innovation. Oxford University Press.

ISSN: 2706-6495

Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD). (n.d.). Digital government.

Smart Nation and Digital Government Office. (2018). Digital Government Blueprint. Government of Singapore.

Smart Nation and Digital Government Office. (2020). Digital Government Blueprint: A Singapore Government that is digital to the core, and serves with heart (Version 2). Government of Singapore.

Smart Nation Singapore. (2023). Singapore National AI Strategy 2.0. Government of Singapore.

Smart Nation Singapore. (2024). Smart Nation 2.0 Report. Government of Singapore.

Thomas, J. C., Kellogg, W. A., & Erickson, T. (2001). The knowledge management puzzle: Human and social factors in knowledge management. IBM Systems Journal, 40(4), 863–884. https://doi.org/10.1147/sj.404.0863

UAE Government Excellence Model. (n.d.). Data and knowledge management. Government of the United Arab Emirates.

UAE National Program for Artificial Intelligence. (2019). UAE national strategy for artificial intelligence 2031. Government of the United Arab Emirates.

United Arab Emirates Government. (n.d.-a). The UAE Digital Government Strategy 2025.

United Arab Emirates Government. (n.d.-b). UAE Strategy for Artificial Intelligence.

United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO). (n.d.). Digital transformation and culture.

Wiig, K. M. (1997). Knowledge management: An introduction and perspective. Journal of Knowledge Management, 1(1), 6–14. https://doi.org/10.1108/13673279710800682

World Economic Forum. (n.d.). Artificial intelligence and digital transformation.

جميع الحقوق محفوظة © 2026، الباحثة/ منى عبد الكريم صفوق الشمري، أ.د/ سوسن طه ضليمي، (CC BY NC 4.0)

Doi: https://doi.org/10.52132/Ajrsp/v8.91.6

ISSN: 2706-6495

القدرة التنبؤية للتدخل العلاجي المعرفي السلوكي (CBT) بمستوى الإدمان السلوكي من وجهة نظر الأخصائيين النفسيين

The Predictive Capacity of Cognitive-Behavioral Therapy (Cbt) Interventions Regarding the Level of Behavioral Addiction, From the Perspective of Psychologists.

إعداد الباحث/ بندر علي سلمان الفيفي

مساعد طبيب أسنان، وزارة الصحة، المملكة العربية السعودية

Email: abubailasan@gmail.com

الملخص:

هدفت الدراسة الحالية إلى استكشاف طبيعة العلاقة بين التدخل العلاجي المعرفي السلوكي (CBT) ومستوى شدة الإدمان السلوكي لدى العملاء من وجهة نظر الأخصائيين النفسيين، والكشف عن مستوى تطبيق هذا التدخل ومستوى الإدمان السلوكي، والتحقق من القدرة التنبؤية للتدخل بمستوى الإدمان السلوكي. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي الارتباطي التنبؤي، وتكون مجتمع البحث من الأخصائيين النفسيين العاملين في مراكز علاج الإدمان والمستشفيات النفسية بالمملكة العربية السعودية، حيث طُبقت الدراسة على عينة عشوائية بسيطة قوامها (150) أخصائياً وأخصائية. استخدم الباحث أداتين: الأولى لقياس مستوى تطبيق فنيات العلاج المعرفي السلوكي، والثانية لقياس مستوى الإدمان السلوكي. وأظهرت النتائج أن مستوى تطبيق فنيات CBT جاء متوسطاً إلى مرتفع (م = 3.85، ع = 0.62)، وأن مستوى الإدمان السلوكي لدى العملاء جاء مرتفعاً (م = 4.08، ع = 0.55). كما كشفت النتائج عن وجود علاقة ارتباطية موجبة دالة إحصائياً بين المتغيرين ($r = 0.68$، $p < 0.01$)، وقدرة تنبؤية دالة إحصائياً للتدخل العلاجي المعرفي السلوكي بمستوى الإدمان السلوكي، حيث فسر ما نسبته (46.24%) من التباين ($R^2 = 0.4624$). وفي ضوء ما توصلت له الدراسة من نتائج يوصي الباحث بتطوير المهارات في استخدام تقنيات العلاج المعرفي السلوكي، عن طريق برامج الإشراف المهني والتدريب أثناء الخدمة، وإعداد برامج تدريبية مستمرة للأخصائيين النفسيين في تقنيات العلاج المعرفي السلوكي الحديثة. وإعداد بحوث ميدانية تطبيقية يشارك فيها طلاب الدراسات العليا في مراكز علاج الإدمان، وكذلك توجيه وتنبيه وإرشاد وتوعية فئة الشباب والمراهقين من مخاطر الإدمان السلوكي والجسدي في التواصل مع المراكز العلاجية والتأهيلية للإدمان، ونشر ثقافة الصحة النفسية في البيئة التعليمية (المدارس، الجامعات، المعاهد، الأكاديميات) مع إضافة مقرر منهجي حول مخاطر "الإدمان السلوكي والجسدي".

الكلمات المفتاحية: العلاج المعرفي السلوكي، الإدمان السلوكي، الأخصائيون النفسيون.

ISSN: 2706-6495

The Predictive Capacity of Cognitive-Behavioral Therapy (Cbt) Interventions Regarding the Level of Behavioral Addiction, From the Perspective of Psychologists.

Bandar Ali Salman Al-Faifi

Dental Assistant – Ministry of Health - KSA

Abstract:

The present study aimed to explore the relationship between Cognitive Behavioral Therapy (CBT) interventions and the severity of behavioral addiction among clients, from the perspective of psychologists. It also sought to assess the extent to which CBT is applied, the severity of behavioral addiction, and the predictive power of CBT interventions regarding the level of behavioral addiction. Employing a descriptive, correlational, and predictive research design, the study focused on psychologists working in addiction treatment centers and psychiatric hospitals in the Kingdom of Saudi Arabia. A simple random sample of 150 psychologists was selected. Two instruments were used: one to measure the application of CBT techniques, and the other to assess the level of behavioral addiction. The results indicated that the application of CBT techniques ranged from moderate to high ($M = 3.85$, $SD = 0.62$), while the level of behavioral addiction among clients was found to be high ($M = 4.08$, $SD = 0.55$). Furthermore, the findings revealed a statistically significant positive correlation between the two variables ($r = 0.68$, $p < 0.01$). Additionally, CBT interventions demonstrated a statistically significant predictive capacity for the level of behavioral addiction, accounting for 46.24% of the variance ($R^2 = 0.4624$). In light of the study's findings, the researcher recommends enhancing skills in the application of cognitive-behavioral therapy (CBT) techniques through professional supervision programs and in-service training. This includes developing ongoing training initiatives for psychologists on modern CBT methods. Furthermore, the researcher suggests conducting applied field research involving postgraduate students within addiction treatment centers. It is also essential to provide guidance, awareness, and counseling to youth and adolescents regarding the dangers of both behavioral and substance-based addictions, while facilitating their connection to addiction treatment and rehabilitation facilities. Finally, the researcher advocates for promoting a culture of mental health within educational environments such as schools, universities, institutes, and academies by incorporating a formal course on the risks of behavioral and substance-based addictions into the curriculum.

Keywords: Cognitive-Behavioral Therapy, Behavioral Addiction, Psychologists.

ISSN: 2706-6495

1. المقدمة:

شهدت العقود الأخيرة تحولاً جوهرياً في مفهوم الإدمان، إذ تجاوز التعريف التقليدي القائم على تعاطي المواد ذات التأثير النفسي ليشمل أنماطاً سلوكية متعددة عُرفت في الأدبيات المعاصرة بـ"الإدمان السلوكي". يتميز هذا النوع من الإدمان بالانخراط القهري والمتكرر في أنشطة قابلة للمكافأة على المدى القصير، مثل استخدام الإنترنت، وممارسة الألعاب الإلكترونية، والتفاعل المفرط مع منصات التواصل الاجتماعي، رغم العواقب السلبية الواضحة على الصحة النفسية والعلاقات الاجتماعية والأداء الوظيفي (Griffiths, 2005). وقد أظهرت الدراسات تزايداً مطرداً في انتشار هذه الظاهرة، لا سيما بين فئة المراهقين والشباب، مما استدعى تطوير تدخلات علاجية فعّالة قائمة على الأدلة.

في مقابل هذه التحديات، برز العلاج المعرفي السلوكي (CBT) كأحد أكثر المداخل العلاجية فعالية في التعامل مع الاضطرابات النفسية والسلوكية، بما في ذلك الإدمان السلوكي(Hofmann et al., 2012) . يرتكز هذا النهج على فهم العلاقة التفاعلية بين أفكار الفرد ومشاعره وسلوكياته، ويهدف إلى تعديل الأنماط المعرفية غير القادرة على التكيف وتعزيز استراتيجيات المواجهة الفعّالة. وفي السياق العربي، أكدت دراسة الجبوري والزبيدي (2024) على الارتباط الحاد بين إدمان الإنترنت والاعتلالات النفسية كالنسق العزلي والوحدة، مما يتطلب ممارسة علاجية معرفية سلوكية مكثفة لضبط وتوجيه السلوك الرقمي.

غير أن نجاح أي تدخل علاجي لا يعتمد فقط على قوته النظرية، بل يرتبط بشكل كبير بكيفية تطبيقه من قبل الأخصائي النفسي، الذي يمثل العنصر المحوري في العملية العلاجية. فالأخصائي النفسي هو المسؤول عن تقييم الحالات، واختيار الاستراتيجيات المناسبة، وتنفيذ التقنيات العلاجية. وقد أشارت دراسة القرني (2021) إلى المحددات والاتجاهات المهنية للأخصائيين النفسيين في البيئة السعودية نحو تطبيقات العلاج السلوكي المعرفي، مؤكدة على أهمية الكفاءة الذاتية المدركة للأخصائي في إنجاح تلك البرامج التدخلية لمواجهة الاضطرابات السلوكية المعاصرة.

وعلى الرغم من توفر أدبيات عالمية حول فعالية العلاج المعرفي السلوكي، إلا أن معظمها ركز على نتائج العلاج من منظور العميل، بينما ظلت وجهات نظر الأخصائيين النفسيين - خاصة في السياق السعودي - منطقة بحثية محدودة. ولذلك، تسعى هذه الدراسة إلى استكشاف العلاقة بين توظيف الأخصائيين النفسيين للعلاج المعرفي السلوكي ومستوى شدة الإدمان السلوكي من وجهة نظرهم، وذلك بهدف سد هذه الفجوة البحثية، وتقديم توصيات عملية تسهم في تحسين جودة الممارسة العلاجية بالمملكة العربية السعودية.

1.1. مشكلة البحث:

على الرغم من الكم المتزايد من الأدبيات التي تثبت فعالية التدخل العلاجي المعرفي السلوكي ((CBT في معالجة اضطرابات الإدمان السلوكي (Müller et al., 2016). فإن غالبية هذه الدراسات ركزت على خصائص العميل واستجابته للعلاج، في حين بقيت خبرات ومعتقدات وممارسات الأخصائي النفسي نفسه - بصفته المنفذ الأساسي لهذه التدخلات - منطقة بحثية مهملة إلى حد كبير. فالأخصائي النفسي، باعتباره المؤهل علمياً وعملياً لتطبيق فنيات العلاج المعرفي السلوكي، يمثل العنصر المحوري في تشخيص حالات الإدمان السلوكي (مثل إدمان الإنترنت، الألعاب الإلكترونية، مواقع التواصل الاجتماعي، والتسوق القهري) وتصميم الخطط العلاجية المناسبة (الشناوي، 2015).

إلا أن الأدلة المهنية تشير إلى أن نجاح العلاج لا يعتمد فقط على مهارات الأخصائي أو استعداد العميل، بل يتأثر أيضاً بعوامل أخرى مثل: اتجاهات الأخصائي نحو الإدمان السلوكي، كفاءته الذاتية في تطبيق CBT، تصوراته لعوائق العلاج، وخبراته في التعامل مع الانتكاسات.

ISSN: 2706-6495

هذه الفجوة البحثية تثير تساؤلات مهمة: كيف يقيّم الأخصائيون النفسيون فعالية استخدامهم للعلاج المعرفي السلوكي؟ ما مدى ارتباط مستوى تطبيقهم لهذا العلاج بتحسن حالات الإدمان السلوكي التي يعالجونها؟ وهل يمكن اعتبار الأخصائيين مصدراً موثوقاً للحكم على هذه العلاقة.

ومن هنا، تتحدد مشكلة البحث الحالي في التساؤل الرئيسي الآتي:

ما القدرة التنبؤية للتدخل العلاجي المعرفي السلوكي بمستوى الإدمان السلوكي من وجهة نظر الأخصائيين النفسيين؟

ويتفرع منه الأسئلة التالية:

1. ما مستوى التدخل العلاجي المعرفي السلوكي ((CBT من وجهة نظر الأخصائيين النفسيين؟
2. ما مستوى الإدمان السلوكي من منظور الأخصائيين النفسيين؟
3. هل توجد علاقة ارتباطية بين مستوى التدخل العلاجي المعرفي السلوكي (CBT) ومستوى الإدمان السلوكي؟
4. هل يمكن التنبؤ بمستوى الإدمان السلوكي من خلال التدخل العلاجي المعرفي السلوكي من قبل الأخصائيين النفسيين؟

2.1. أهداف البحث:

تتمثل الأهداف الرئيسية لهذا البحث فيما يلي:

1. التعرف على مستوى التدخل العلاجي المعرفي السلوكي (CBT) من وجهة نظر الأخصائيين النفسيين.
2. التعرف على مستوى الإدمان السلوكي من وجهة نظر الأخصائيين النفسيين.
3. التحقق من طبيعة العلاقة الارتباطية بين مستوى التدخل العلاجي المعرفي السلوكي (CBT) ومستوى الإدمان السلوكي من منظور الأخصائيين النفسيين.
4. الكشف عن مدى امكانية التنبؤ بمستوى الإدمان السلوكي من خلال التدخل العلاجي المعرفي السلوكي من قبل الأخصائيين النفسيين.

3.1. أهمية البحث:

1.3.1. الأهمية النظرية

يسهم هذه البحث في إثراء الأدبيات العلمية من خلال تقديم منظور جديد لفعالية العلاج المعرفي السلوكي، وهو منظور الأخصائي النفسي الممارس، وتوفير أدوات قياس مطورة ومقننة جزئياً في البيئة السعودية، يمكن للباحثين الآخرين الاستفادة منها، واختبار صحة النموذج المعرفي السلوكي في سياق ثقافي جديد، وهو المجتمع السعودي.

2.3.1. الأهمية التطبيقية

تظهر الأهمية التطبيقية للبحث في توجيه الأخصائيين النفسيين نحو التقنيات الأكثر فعالية ضمن العلاج المعرفي السلوكي للإدمان السلوكي، ومساعدة الجهات المشرفة (كوزارة الصحة) في تصميم برامج تدريبية مستندة إلى احتياجات فعلية، وكذلك دعم تطوير بروتوكولات علاجية وطنية موحدة قائمة على أدلة محلية، وتوفير مؤشرات لتصميم برامج وقائية مبكرة في المدارس والجامعات.

4.1. مصطلحات البحث

التدخل العلاجي المعرفي السلوكي (CBT)

مجموعة الفنيات والإجراءات التي يستخدمها الأخصائي النفسي لتعديل أفكار ومعتقدات العملاء المرتبطة بالإدمان السلوكي (Beck, 2011).

ويعرفه الباحث إجرائيا بأنه مستوى استخدام الأخصائي النفسي لفنيات واستراتيجيات العلاج المعرفي السلوكي في التعامل مع حالات الإدمان السلوكي، مثل إعادة الهيكلة المعرفية، والجدل السقراطي، ، ويُقاس بالدرجة التي يحصل عليها المفحوص من المقياس المُعدّ لهذا البحث.

الإدمان السلوكي:

يعرف Müller et al., (2016) الإدمان السلوكي بأنه ضعف القدرة على ضبط السلوك، والانشغال الذهني به، وظهور أعراض انفعالية عند محاولة التوقف عنه أو الحد منه.

ويعرف الباحث إجرائياً الإدمان السلوكي بأنه مستوى الاضطراب الناتج عن الانخراط المفرط والقهري في سلوكيات رقمية محددة، كما يدركه ويقيمه الأخصائي النفسي لدى عملائه.

الأخصائي النفسي:

كل متخصص حاصل على مؤهل جامعي في علم النفس (إكلينيكي أو إرشادي)، ويعمل في أحد مراكز علاج الإدمان أو المستشفيات النفسية المرخصة، ويمارس العلاج المعرفي السلوكي بشكل فعلي مع عملائه (American Psychological Association, 2020).

ويعرف الباحث إجرائياً الأخصائي النفسي بأنه الممارس الحاصل على مؤهل أكاديمي متخصص في علم النفس، ويعمل فعلياً في مجال تقديم خدمات التدخل العلاجي المعرفي السلوكي للعملاء الذين يعانون من اضطرابات الإدمان السلوكي.

5.1. حدود الدراسة:

- **الحدود الموضوعية:** يقتصر البحث على دراسة العلاقة بين التدخل العلاجي المعرفي السلوكي (CBT) ومستوى الإدمان السلوكي من وجهة نظر الأخصائيين النفسيين.
- **الحدود الزمنية:** سوف يتم تطبيق إجراءات هذا البحث خلال العام الدراسي 1448هـ.
- **الحدود البشرية والجغرافية:** تقتصر هذه الدراسة بشرياً على الأخصائيين النفسيين في التخصص (العيادي والإرشادي)، وجغرافياً على مراكز علاج الإدمان والمستشفيات النفسية الحكومية والخاصة بالمملكة العربية السعودية.

2. أدبيات الدراسة:

1.2. الإطار النظري:

1.1.2. العلاج المعرفي السلوكي (CBT)

يُعد العلاج المعرفي أحد النماذج العلاجية النفسية الفعالة القائمة على الفرضية القائلة بأن الأفكار غير التكيفية تشكل المحرك الأساسي للاضطرابات النفسية (Beck, 2011). وتعتبر نظرية العلاج المعرفي السلوكي وتقنياته العلاجية ذات فاعلية في التدخل العلاجي للإدمان واضطرابات القلق والاكتئاب واضطراب ما بعد الصدمة (Hofmann et al., 2012).

يعتبر مفهوم العلاج المعرفي السلوكي كبديل للتحليل النفسي التقليدي، حيث ركز على دور العمليات المعرفية في نشأة الاضطرابات النفسية واستمرارها. يقوم النموذج المعرفي على افتراض أن تفسير الفرد للأحداث - وليس الأحداث نفسها - هو ما يحدد استجابته الانفعالية والسلوكية (Beck & Haigh, 2014).

وعرف Hofmann et al., (2012) التدخل العلاجي المعرفي السلوكي بأنه مجموعة من الإجراءات والتقنيات المبنية على النموذج المعرفي، تُستخدم بشكل منهجي لتعديل العمليات المعرفية (أفكار، معتقدات، مخططات) بهدف تخفيف الضائقة النفسية وتحسين الأداء الوظيفي.

كما عرفه Beck (2011) بأنه نهج علاجي نفسي منظم يركز على العلاقة بين الأفكار والمشاعر والسلوكيات، ويهدف إلى تعديل الأفكار غير المتكيفة بما يسهم في تحسين الاستجابات الانفعالية والسلوكية.

- التقنيات الأساسية في العلاج المعرفي السلوكي من وجهة نظر

قام الباحث باختيار مجموعة من التقنيات التي تتناسب مع البحث الحالي (Beck, 2020):

التقنية الأولى: إعادة الهيكلة المعرفية:

تعتمد هذه التقنية على مساعدة المريض في تحديد الأفكار التلقائية السلبية والمعتقدات الوسطية والجذرية غير العقلانية، ثم تحديها بالأدلة واستبدالها بأفكار أكثر واقعية وتكيفاً، باستخدام الجدل السقراطي والتسجيل الفكري وتُعد من أكثر التقنيات فعالية في علاج الأفكار الإدمانية المرتبطة بتعاطي المواد أو السلوكيات القهرية.

التقنية الثانية: المواجهة ومنع الاستجابة:

تعتمد على تعريض المريض تدريجياً ومنظماً للمثيرات الداخلية أو الخارجية التي تثير الرغبة الإدمانية أو الوساوس، مع منعه من القيام بالاستجابة الإدمانية المعتادة (مثل التعاطي أو السلوك القهري)، بهدف إطفاء التعلم الشرطي وكسر حلقة التعزيز السلبي.

التقنية الثالثة: التجارب السلوكية:

وهي تقنية تجمع بين الجانب المعرفي والسلوكي، حيث يصمم المعالج والمريض تجارب عملية بسيطة لاختبار صحة المعتقدات الإدمانية (مثل "لن أتحمل القلق إذا لم أتعاطى")، مما يسمح للمريض بتصحيح معرفته بناءً على أدلة حسية مباشرة.

التقنية الرابعة: التنشيط السلوكي

تعتمد على مساعدة المريض في جدولة أنشطة إيجابية وهادفة تتناسب مع قيمه، لزيادة التعزيز الإيجابي في البيئة وتقليل السلوكيات الإدمانية التي كانت تؤدي وظيفة تجنب أو هروب من المشاعر السلبية.

التقنية الخامسة: التدريب على مهارات حل المشكلات

تعلم هذه التقنية المريض خطوات منظمة لتحديد المشكلات الواقعية التي تسبق الانتكاس، وتوليد البدائل، وتقييم العواقب، واختيار الحل الأمثل وتنفيذه، مما يقلل من العجز المكتسب والاعتماد على الإدمان كحل سريع.

2.1.2. الإدمان السلوكي

- مفهوم الإدمان السلوكي:

شهد مفهوم الإدمان خلال العقود الأخيرة تحولاً ملحوظاً، إذ لم يعد مقتصراً على تعاطي المواد النفسية والكيميائية، بل امتد ليشمل أنماطاً سلوكية تتسم بالطابع القهري وفقدان السيطرة والاستمرار رغم العواقب السلبية (Chamberlain et al., 2016).

وعرّف Müller et al., (2016) الإدمان السلوكي بأنه ضعف القدرة على ضبط السلوك، والانشغال الذهني به، وظهور أعراض انفعالية عند محاولة التوقف عنه أو الحد منه.

وعرفه Grant et al., (2010) بأنه نمط من الانخراط القهري في سلوك أو نشاط معين دون تعاطي مادة كيميائية، مع الاستمرار فيه رغم ما يترتب عليه من نتائج سلبية نفسية واجتماعية ومهنية.

- أنواع الإدمان السلوكي:

تتعدد صور الإدمان السلوكي وتختلف مظاهره، إلا أنها تشترك في مجموعة من الخصائص الأساسية، أبرزها التكرار القهري للسلوك، وضعف التحكم، والاستمرار رغم النتائج السلبية (عبد الخالق، 2018). ومن أكثر أنواعه شيوعاً ما يأتي:

أولاً: إدمان الإنترنت:

يتمثل إدمان الإنترنت في الاستخدام المفرط وغير المنضبط للشبكة الإلكترونية بصورة تؤثر سلباً في الأداء الأكاديمي أو المهني أو الاجتماعي للفرد (Young, 1998). ويرتبط هذا النوع عادة بالانشغال المستمر بالأنشطة الإلكترونية وصعوبة تقليل مدة الاستخدام، إضافة إلى الشعور بالتوتر والانزعاج عند الانقطاع عن الاتصال (Kuss & Griffiths, 2012).

ثانياً: إدمان الألعاب الإلكترونية

يشير إدمان الألعاب الإلكترونية إلى الانخراط المفرط في ألعاب الفيديو بصورة تؤدي إلى فقدان السيطرة على الوقت والسلوك، مع تراجع الاهتمام بالواجبات الدراسية أو المهنية والعلاقات الاجتماعية (King & Delfabbro, 2018). وقد أظهرت بعض الدراسات ارتفاع معدل انتشار هذا النوع بين فئة المراهقين والشباب مقارنة بالفئات العمرية الأخرى (الغامدي، 2023).

ثالثاً: إدمان مواقع التواصل الاجتماعي:

يُقصد به الاستخدام القهري والمتكرر لمنصات التواصل الاجتماعي، وما يصاحبه من انشغال ذهني دائم بالحسابات والمنشورات والتفاعل الإلكتروني (Andreassen, 2015). ويرتبط هذا النمط بعدد من المشكلات النفسية، مثل القلق الاجتماعي واضطرابات النوم وضعف التركيز (Kircaburun & Griffiths, 2018).

رابعاً: إدمان التسوق القهري:

يتمثل هذا النوع في الرغبة الملحّة والمتكررة لشراء سلع أو منتجات دون حاجة فعلية إليها، رغم ما قد يترتب على ذلك من أعباء مالية أو مشكلات أسرية واجتماعية (Beck, 2007). ويُنظر إلى التسوق القهري بوصفه وسيلة مؤقتة لتحسين المزاج أو خفض التوتر النفسي (Müller et al., 2015).

خامساً: إدمان الهاتف الذكي

يرتبط إدمان الهاتف الذكي بالاستخدام المتواصل للهاتف بصورة تتجاوز الحاجة الوظيفية الطبيعية، ويصاحبه شعور بالقلق أو الانزعاج عند فقدان الهاتف أو تعذر الوصول إليه، وهي الحالة التي يُشار إليها أحياناً بمصطلح "النوموفوبيا" (Yildirim & Correia, 2015) وتشير الدراسات الحديثة إلى تزايد انتشار هذا النوع من الإدمان بين فئة الشباب والطلاب الجامعيين بصورة ملحوظة (الجبوري والزبيدي، 2024). وتشير الأدبيات النفسية إلى أن هذه الأنماط السلوكية ترتبط بعدد من المتغيرات النفسية والاجتماعية، مثل الاندفاعية، وضعف التنظيم الانفعالي، والعزلة الاجتماعية، والحاجة المرتفعة للتعزيز الفوري (Brand et al., 2019).

2.2. الدراسات السابقة:

المحور الأول: الدراسات السابقة التي تناولت العلاج المعرفي السلوكي:(CBT)

في هذا المحور، تم استعراض الدراسات التي اهتمت بالعلاج المعرفي السلوكي كمدخل علاجي مستقل أو معدّل، وذلك في سياقات ثقافية وجغرافية متعددة، مع التركيز على تطبيقاته في علاج الاضطرابات الإدمانية.

هدفت دراسة Dai et al. (2025) إلى قياس مدى فعالية نسخة مطورة من العلاج المعرفي السلوكي عرفت باسم "العلاج المعرفي السلوكي القائم على تعزيز نقاط القوة"، وذلك في خفض تعاطي المواد المخدرة وأعراض القلق والاكتئاب لدى عينة من الشباب الصيني المعرضين لمخاطر عالية. أظهرت النتائج، باستخدام تحليل التباين المتكرر، تفوقاً واضحاً للمجموعة التجريبية من حيث تحسن المرونة النفسية، وتعديل المعتقدات الخاطئة حول المخدرات، ورفع الكفاءة الذاتية لتجنب التعاطي، بالإضافة إلى انخفاض ملحوظ في أعراض الاكتئاب والقلق مقارنة بالمجموعة الضابطة.

وهدفت دراسة Lent et al. (2025) إلى تقييم مدى قبول وجدوى وفعالية برنامج علاج معرفي سلوكي صمم خصيصاً لعلاج اضطراب تعاطي المواد الأفيونية. أظهرت النتائج تحسناً ملحوظاً في أعراض القلق والاكتئاب لدى المشاركين الذين أكملوا الدراسة، مع درجات رضا عالية جداً عن البرنامج. خلصت الدراسة إلى أن العلاج المعرفي السلوكي المصدري يمكن تقديمه بنجاح في بيئات الرعاية المجتمعية لمرضى إدمان المواد الأفيونية.

وهدفت دراسة Sonbol et al. (2024) إلى تقييم فعالية نسخة معدلة ثقافياً ودينياً (روحياً) من العلاج المعرفي السلوكي، وذلك في تحسين المرونة النفسية وتقدير الذات والروحانية لدى عينة من الشباب المصري الذين يعانون من اضطراب تعاطي المواد الأفيونية. طبقت الدراسة التصميم شبه التجريبي ذا المجموعتين (تجريبية وضابطة) مع قياس قبلي وبعدي، وشملت خمسة وتسعين مريضاً في المجموعة التجريبية وأربعة وستين في المجموعة الضابطة. تلقى المشاركون ثلاثة أشهر من الجلسات المعدلة روحياً، وأظهرت النتائج زيادة ذات دلالة إحصائية في متوسط درجات المرونة النفسية وتقدير الذات والروحانية لدى المجموعة التجريبية مقارنة بالمجموعة الضابطة. وتشير هذه النتيجة إلى أن إدماج العناصر الروحية والدينية ضمن العلاج المعرفي السلوكي يمكن أن يعزز من فعاليته في السياقات العربية والإسلامية.

هدفت دراسة القرني (2021) إلى التعرف على واقع استخدام فنيات العلاج السلوكي المعرفي CBT ومستوى الكفاءة الذاتية المدركة وصعوبات التطبيق من وجهة نظر الأخصائيين النفسيين الممارسين في المستشفيات والعيادات النفسية بالمملكة العربية السعودية. طبقت الدراسة المنهج الوصفي على عينة من الأخصائيين النفسيين الممارسين. وأظهرت النتائج أن الأخصائيين النفسيين يوظفون فنيات الـ CBT بمستويات تتراوح بين المتوسطة والمرتفعة، مع وجود ارتباط وثيق بين كفاءة الأخصائي المهنية ومستوى نجاح وخفض الأعراض المرضية لدى العملاء والحالات التي يشرفون عليها، كما رصدت الدراسة حزمة من التحديات المتعلقة بالاحتياج لبرامج الإشراف العيادي المكثف وتطوير بروتوكولات محلية موحدة.

المحور الثاني: الدراسات السابقة التي تناولت الإدمان السلوكي

يتناول هذا المحور الدراسات التي ركزت على مفهوم الإدمان السلوكي بأشكاله المختلفة، مثل إدمان الإنترنت وألعاب الفيديو وسلوكيات التسوق والعلاقات القهرية وغيرها.

هدفت دراسة Wicki et al. (2025) إلى فحص الارتباطات المتبادلة والتأثيرات المتقاطعة بين التغيرات في شدة أعراض الإدمان السلوكي المتعدد (مثل القمار، الألعاب، الإنترنت، المواد الإباحية، الهاتف الذكي، العمل القهري) من ناحية، وبين اضطرابات تعاطي المواد (الكحول والقنب) والمشكلات النفسية (كالاكتئاب واضطراب نقص الانتباه وفرط النشاط والقلق الاجتماعي) من ناحية أخرى. وأظهرت النتائج أن التغيرات في شدة أعراض كل إدمان سلوكي كانت مرتبطة بشكل إيجابي ودال إحصائياً مع التغيرات في شدة أعراض الإدمانات السلوكية الأخرى، ومع اضطراب تعاطي الكحول، ومع جميع المشكلات النفسية المدروسة. كما كشفت النتائج عن وجود تأثيرات تقاطعية ذات دلالة إحصائية بين شدة الإدمانات السلوكية والمشكلات النفسية في اتجاهين متبادلين، مما يعني أن كلاً منهما يغذي الآخر عبر الزمن. خلصت الدراسة إلى أن الإدمانات السلوكية والمشكلات النفسية تعزز بعضها البعض بشكل متبادل، مما يستدعي تطوير أطر نظرية شاملة وتدخلات علاجية متكاملة تأخذ هذا التفاعل في الاعتبار.

وهدفت دراسة الجبوري والزبيدي (2024) إلى التعرف على مستوى إدمان الإنترنت وعلاقته بالوحدة النفسية لدى عينة من طلبة الجامعة في العراق. وأظهرت النتائج وجود مستوى متوسط من إدمان الإنترنت لدى أفراد العينة، كما كشفت عن وجود علاقة ارتباطية موجبة ودالة إحصائياً بين إدمان الإنترنت والوحدة النفسية. أوصت الدراسة بضرورة توعية الطلاب بمخاطر الاستخدام المفرط للإنترنت، وتنظيم برامج إرشادية لتعزيز العلاقات الاجتماعية الواقعية.

هدفت دراسة الغامدي (2023) إلى الكشف عن مدى انتشار إدمان ألعاب الفيديو لدى عينة من المراهقين في مدينة الرياض، والتحقق من الفروق في مستوى الإدمان تبعاً لمتغيري الجنس والعمر. وأظهرت النتائج أن نسبة انتشار الإدمان بلغت (21.5%) بين أفراد العينة، مع وجود فروق دالة إحصائياً لصالح الذكور مقارنة بالإناث، ولصالح الفئة العمرية (15-18) سنة مقارنة بالفئة العمرية الأصغر. أوصت الدراسة بضرورة توعية الآباء والمعلمين بمخاطر إدمان الألعاب وعلامات التحذير المبكرة.

المحور الثالث: الدراسات السابقة التي تناولت المتغيرين:

يمثل هذا المحور جوهر موضوع البحث الحالي، حيث يركز على الدراسات التي جمعت بشكل صريح بين متغيري العلاج المعرفي السلوكي والإدمان السلوكي (مثل إدمان الإنترنت وألعاب الفيديو وغيرهما).

هدفت دراسة Alavi et al. (2021) إلى فحص أثر العلاج المعرفي السلوكي الجماعي في خفض أعراض اضطراب إدمان الإنترنت وتعزيز جودة الحياة والصحة النفسية لدى الطلاب الجامعيين. واعتمدت الدراسة المنهج التجريبي بتصميم المجموعتين (التجريبية والضابطة) مع قياس قبلي وبعدي. وجرى اختيار العينة عبر المقابلات العيادية المنظمة، وضمت طلاباً تم تقسيمهم عشوائياً إلى مجموعة تجريبية ومجموعة ضابطة. واستخدم الباحثون أداتين هما: مقياس إدمان الإنترنت، وجلسات علاجية مكثفة من العلاج المعرفي السلوكي (CBT) تضمنت فنيات إيقاف التفكير، واستبدال الأفكار السلبية، وتحديد المواقف عالية الخطورة. وأظهرت النتائج أن العلاج المعرفي السلوكي حقق خفضاً كبيراً ودالاً إحصائياً في الدرجة الكلية لأعراض الإدمان السلوكي (الإنترنت) وفي مستويات التوق والاشتياق القهري للشبكة، إلى جانب حدوث تحسن إيجابي دال في مؤشرات جودة الحياة الأكاديمية والاجتماعية لدى أفراد المجموعة التجريبية.

هدفت دراسة Santos et al. (2016) إلى قياس مدى فاعلية العلاج المعرفي السلوكي الجماعي (CBGT) في خفض أعراض إدمان الإنترنت وتحسين الكفاءة الاجتماعية والصحة النفسية لدى البالغين. واعتمدت الدراسة المنهج شبه التجريبي ذو المجموعة الواحدة مع قياس (قبلي، بعدي، وتتبعي بعد 6 أشهر). وتكونت العينة من (33) مريضاً من البالغين الذين يعانون من الإدمان السلوكي على الإنترنت وتم تحويلهم إلى مركز طبي جامعي متمايز. واستخدم الباحثون أدوات شملت: مقياس إدمان الإنترنت، وبروتوكولاً علاجياً معرفياً سلوكياً جماعياً مكثفاً استمر لـ (18) جلسة أسبوعية، ركّز عيادياً على فنيات تحدي الأفكار التلقائية، والتعريض لمنع الاستجابة، وحل المشكلات، والوقاية من الانتكاسة. وأظهرت النتائج وجود انخفاض دال إحصائياً في مستويات إدمان الإنترنت والاشتياق القهري للشبكة في القياس البعدي، كما كشفت نتائج القياس التتبعي (بعد 6 أشهر) عن استمرار وثبات هذا الانخفاض، مما يؤكد التأثير الممتد لفنيات العلاج المعرفي السلوكي في ضبط السلوك الإدماني.

هدفت دراسة Kim et al. (2012) إلى تقييم فاعلية العلاج المعرفي السلوكي (CBT) في علاج إدمان الإنترنت (وهو أحد أبرز أنماط الإدمان السلوكي) مقارنة بالعلاج بالموسيقى، والتحقق من التغيرات التي تطرأ على القشرة الدماغية. واعتمدت الدراسة المنهج التجريبي القائم على القياس (القبلي والبعدي). وتكونت عينة الدراسة من (24) طالباً من الذكور المشخصين بإدمان الإنترنت عيادياً، جرى تقسيمهم عشوائياً إلى مجموعتين: مجموعة العلاج المعرفي السلوكي وضمت (12) طالباً، ومجموعة العلاج بالموسيقى وضمت (12) طالباً. واستخدم الباحثون أداتين هما: مقياس يانغ لإدمان الإنترنت (YIAT)، وبرنامجاً علاجياً معرفياً سلوكياً امتد لـ (8) جلسات ركّز على إعادة الهيكلة المعرفية، وتعديل سلوك استخدام الشبكة، وإدارة الوقت. وأظهرت النتائج انخفاضاً جوهرياً ودالاً إحصائياً في درجات إدمان الإنترنت لدى أفراد مجموعة العلاج المعرفي السلوكي مقارنة بمجموعة العلاج بالموسيقى.

ـ التعقيب على الدراسات السابقة:

من حيث الأهداف: اتفقت مجموعة من الدراسات السابقة على التدخل العلاج المعرفي السلوكي (CBT) مثل: دراسة (Sonbol et al., 2024) و(Lent et al., 2025) و (Dai et al., 2025) و(Alavi et al., 2021) و(Kim et al., 2012)

و(Santos et al., 2016) و(القرني 2021), بينما ركزت دراسات أخرى على الإدمان السلوكي كدراسة (الغامدي، 2023) و(الجبوري والزبيدي، 2024). بينما دراسة (Wicki et al., 2025) ركزت على المشكلات النفسية والادمانية. تطابقت كل الدراسات السابقة مع بحثنا الحالي من حيث الأهداف والمتغيرين (العلاج السلوكي المعرفي والادمان السلوكي).

من حيث المنهج: تنوعت المناهج في الأدبيات السابقة تبعاً لطبيعة أهدافها؛ واستخدمت بعض الدراسات مثل: (Sonbol et al., 2024) و(Lent et al., 2025) و(Dai et al., 2025) و(Alavi et al., 2021)، (Santos et al., 2016) و Kim et al., (2012) المنهج التجريبي وشبه التجريبي لضبط أثر البرنامج العلاجي، واعتمدت دراسة (Wicki et al., 2025) المنهج الطولي المتقاطع لتتبع السلوك عبر الزمن. وتطابقت الدراسة الحالية مع دراسات (الجبوري والزبيدي، 2024؛ والقرني، 2021, الغامدي 2023) على المنهج الوصفي الارتباطي التنبئي، وهو المنهج الأنسب للكشف عن طبيعة العلاقة والقدرة التنبؤية بين فنيات الـ CBT وخفض الإدمان السلوكي دون التدخل التجريبي.

من حيث العينة: ركزت بعض الدراسات على فئات المراهقين والشباب مثل: دراسة (الغامدي، 2023؛ والجبوري والزبيدي، 2024) و(Sonbol et al., 2024) و(Dai et al., 2025) و(Alavi et al., 2021)، (Santos et al., 2016) و Kim et al., (2012) و(Wicki et al., 2025) بينما تطابقت دراسة (القرني، 2021) بالعينة المستهدفة (الأخصائي النفسي الممارس) مع الدراسة الحالية. بينما اختلفت دراسة (Lent et al., 2025) حيث تناولت المرضى والنزلاء.

من حيث النتائج: أسفرت نتائج الدراسات التجريبية والاكلينيكية في خفض مستوى حدة الأعراض والأنماط القهرية للإدمان السلوكي (لا سيما إدمان الإنترنت والألعاب)، وثبات هذا الأثر في فترات المتابعة التتبعية. مثل: دراسة (Kim et al., 2012) و (Santos et al., 2016 و (Alavi et al., 2021) كما اظهرت نتائج الدراسات السابقة المتمركزة في مشكلات الإدمان السلوكي وتفاقم الاعتلالات النفسية المصاحبة كالقلق والاكتئاب، مثل: (دراسة الغامدي، 2023؛ والجبوري والزبيدي، 2024) و (Wicki et al., 2025, وتتقاطع نتائج البحث الحالي مع ما توصلت إليه دراسة (القرني، 2021) من حيث رصد مستويات تطبيق فنيات العلاج المعرفي السلوكي لدى الأخصائيين النفسيين الممارسين والتي تراوحت بين المتوسطة والمرتفعة، ووجود ارتباط وثيق بين كفاءتهم المهنية ومستوى خفض الأعراض المرضية لدى الحالات. بينما دراسات (Lent et al., 2025) و (Sonbol et al., 2024) و(Dai et al., 2025) اعتمدت على فنيات الـ CBT في خفض مستوى الادمان الجسدي بشكل ملحوظ على المتعاطين من فئة المراهقين والشباب.

3. منهجية البحث وإجراءاته:

1.3. منهج البحث:

اعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي الارتباطي، وذلك لملاءمته لطبيعة الأهداف المحددة. فهذا المنهج يسمح بوصف الظواهر كما هي، وجمع البيانات الدقيقة عنها، ثم الكشف عن طبيعة العلاقات بين متغيراتها المختلفة.

2.3. مجتمع البحث وعينته:

مجتمع البحث: تكون مجتمع البحث من جميع الأخصائيين النفسيين العاملين في مراكز علاج الإدمان والمستشفيات النفسية بالمملكة العربية السعودية.

عينة البحث: تم اختيار عينة عشوائية بسيطة بلغ حجمها (150) أخصائياً وأخصائية نفسية بالمملكة العربية السعودية. والجدول التالي يوضح خصائص العينة:

ISSN: 2706-6495

جدول (1) خصائص عينة الدراسة

المتغير	الفئة	العدد	النسبة المئوية %
الجنس	ذكور	62	41.3
	إناث	88	58.7
العمر	أقل من 30 سنة	38	25.3
	30-40 سنة	71	47.3
	41-50 سنة	31	20.7
	50 سنة فأكثر	10	6.7
الحالة الاجتماعية	أعزب/ عزباء	44	29.3
	متزوج / متزوجة	96	64
	مطلق/ مطلقة	8	5.3
	أرمل/ أرملة	2	1.4
المؤهل العلمي	بكالوريوس	74	49.3
	ماجستير	52	34.7
	دكتوراه	24	16
التخصص	علم نفس إكلينيكي	81	54
	علم نفس إرشادي	47	31.3
	أخرى	22	14.7
التصنيف المهني	أخصائي أول	29	19.3
	أخصائي	68	45.3
	مساعد أخصائي	41	27.3
	أخصائي استشاري	12	8
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	52	34.7
	5-10 سنوات	58	38.7
	11-15 سنة	27	18
	أكثر من 15 سنة	13	8.7

يشير الجدول السابق أن نسبة الأخصائيات النفسيات (58.7%) بينما نسبة الأخصائيين النفسيين (41.3%). تتركز غالبية العينة (47.3%) في الفئة العمرية من (30-40 سنة)، مما يشير إلى أن معظم المشاركين في مرحلة مهنية نشطة ومتوسطة الخبرة. ويشير الجدول إلى أن غالبية العينة (64%) من المتزوجين، مما قد يعكس استقراراً اجتماعياً ونفسياً قد ينعكس إيجاباً على الممارسة المهنية. يتوزع أفراد العينة بين حملة البكالوريوس (49.3%) والماجستير (34.7%) والدكتوراه (16.0%)، مما يعكس تنوعاً في المستويات التعليمية يثري بيانات الدراسة. يشير الجدول إلى أن أكثر من نصف العينة (54.0%) من حملة تخصص علم النفس الإكلينيكي، وهو التخصص الأكثر ارتباطاً بعلاج الإدمان، يليه علم النفس الإرشادي (31.3%). يشير الجدول إلى أن الفئة الأكبر

من العينة هم الأخصائيون (45.3%)، يليهم مساعدو الأخصائي (27.3%)، ثم الأخصائيون الأوائل (19.3%)، وأخيراً الاستشاريون (8.0%)، مما يعكس هيكلاً مهنياً متوازناً. تتركز غالبية العينة (38.7%) في فئة الخبرة من 5 سنوات إلى 10 سنوات، وهو ما يشير إلى أن معظم المشاركين في مرحلة الخبرة المبكرة إلى المتوسطة، مع وجود نسبة أقل من ذوي الخبرة الطويلة (8.7%).

3.3. أدوات البحث:

1- مقياس التدخل العلاجي المعرفي السلوكي (إعداد الباحث)

استند الباحث في بناء هذا المقياس إلى النظرية المعرفية السلوكية كما صاغها Beck (2011, 2020) ، والتي تقوم على الفرضية الأساسية القائلة بأن الأفكار والمعتقدات غير التكيفية تشكل المحرك الأساسي للاضطرابات النفسية والسلوكية، وأن تعديل هذه الأفكار والمعتقدات يؤدي إلى تحسين الاستجابات الانفعالية والسلوكية. وقد استُلهمت أبعاد المقياس من النموذج المعرفي العام (Generic Cognitive Model) الذي يحدد العمليات العلاجية الأساسية في CBT ، والتي تشمل: تحديد الأفكار التلقائية السلبية، وتحدي المعتقدات الوسطية والجذرية، واستخدام الجدل السقراطي، والتجارب السلوكية، والتعريض ومنع الاستجابة، والوقاية من الانتكاس.

كما استند الباحث إلى تعريف Hofmann et al. (2012) للتدخل العلاجي المعرفي السلوكي بوصفه "مجموعة من الإجراءات والتقنيات المبنية على النموذج المعرفي، تُستخدم بشكل منهجي لتعديل العمليات المعرفية (أفكار، معتقدات، مخططات) بهدف تخفيف الضائقة النفسية وتحسين الأداء الوظيفي". وقد تجلّى هذا التعريف في صياغة فقرات المقياس التي تقيس مستوى تطبيق الأخصائي النفسي لهذه التقنيات في التعامل مع حالات الإدمان السلوكي.

من هذا المنطلق تم إعداد مقياس التدخل العلاجي المعرفي السلوكي؛ حيث تكون المقياس في صورته الأولية من (40) فقرة موزعة على ستة أبعاد فرعية، تقيس كل منها جانباً مهماً من جوانب تطبيق هذا النهج العلاجي، كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول (2) أبعاد مقياس التدخل العلاجي المعرفي السلوكي وتوزيع الفقرات

الرقم	البعد	عدد الفقرات
1	المعتقدات الإدمانية لدى العملاء	7
2	الأفكار اللاعقلانية	7
3	المواقف عالية الخطورة	6
4	التغيير المعرفي	6
5	الفعالية الذاتية للعميل بعد العلاج	7
6	الاستجابة للاكتساب المعرفي والسلوكي	7
الإجمالي		**40**

- الخصائص السيكومترية لمقياس التدخل العلاجي المعرفي السلوكي:

أولاً: صدق المقياس:

1. صدق المحكمين (الصدق الظاهري)

تم عرض المقياس في صورته الأولية على مجموعة من المحكمين بلغ عددهم (10) محكمين من المتخصصين في الصحة النفسية وعلم النفس، بهدف استطلاع آرائهم في عبارات كل بعد من حيث صياغتها، ومدى مناسبتها للبعد الذي تنتمي إليه، إما

بالموافقة عليها أو تعديل صياغتها أو حذفها لضعف أهميتها، وقد تم الأخذ بآرائهم التي اتفق عليها نحو 80% من المحكمين، والجدول التالي يوضح نسب اتفاق المحكمين على عبارات المقياس.

جدول (3) نسب اتفاق المحكمين على عبارات المقياس

البعد	عدد الفقرات قبل التحكيم	عدد الفقرات بعد التحكيم	نسبة الاتفاق المتوسطة
المعتقدات الإدمانية	7	5	%85
الأفكار اللاعقلانية	7	5	%88
المواقف عالية الخطورة	6	5	%82
التغيير المعرفي	6	5	%87
الفعالية الذاتية	7	5	%84
الاستجابة للاكتساب	7	5	%86
المقياس ككل	**40**	**30**	**%85.3**

وبناء على ما سبق تم حذف (10) فقرات لم تحقق نسبة الاتفاق المطلوبة، وأعيدت صياغة (5) فقرات بناءً على ملاحظات المحكمين. ليصبح عدد فقرات المقياس (30) فقرة.

2. صدق البناء (الاتساق الداخلي)

تم حساب معاملات ارتباط بيرسون بين درجة كل فقرة والدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي إليه، وبين درجة كل بعد والدرجة الكلية للمقياس. تم ذلك باستخدام بيانات العينة الاستطلاعية (ن = 40).

جدول (4) معاملات ارتباط فقرات المقياس بالبعد الخاص بها

المعتقدات الإدمانية		الأفكار اللاعقلانية		المواقف عالية الخطورة	
الفقرة	معامل الارتباط	الفقرة	معامل الارتباط	الفقرة	معامل الارتباط
1	**0.72	6	**0.74	11	**0.69
2	**0.68	7	**0.70	12	**0.72
3	**0.65	8	**0.73	13	**0.66
4	**0.71	9	**0.68	14	**0.70
5	**0.69	10	**0.71	15	**0.67
التغيير المعرفي		**الفعالية الذاتية**		**الاستجابة للاكتساب**	
الفقرة	**معامل الارتباط**	**الفقرة**	**معامل الارتباط**	**الفقرة**	**معامل الارتباط**
16	**0.75	21	**0.73	26	**0.71
17	**0.72	22	**0.70	27	**0.69
18	**0.74	23	**0.74	28	**0.73
19	**0.69	24	**0.68	29	**0.70
20	**0.71	25	**0.72	30	**0.68

**** دال عند مستوى 0.01**

جدول (5) معاملات ارتباط الأبعاد بالدرجة الكلية للمقياس

البعد	معامل الارتباط
المعتقدات الإدمانية لدى العملاء	0.78**
الأفكار اللاعقلانية	0.82**
المواقف عالية الخطورة	0.79**
التغيير المعرفي	0.85**
الفعالية الذاتية للعميل بعد العلاج	0.83**
الاستجابة للاكتساب المعرفي والسلوكي	0.80**

يتضح من الجداول السابقة أن جميع معاملات الارتباط دالة إحصائياً عند مستوى (0.01)، مما يشير إلى تمتع المقياس بدرجة عالية من الاتساق الداخلي وصدق البناء.

ثانياً: ثبات المقياس:

تم حساب معامل ألفا كرونباخ لكل بعد من أبعاد المقياس وللمقياس ككل.

جدول (6) معاملات ألفا كرونباخ لأبعاد المقياس

البعد	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
المعتقدات الإدمانية لدى العملاء	5	0.85
الأفكار اللاعقلانية	5	0.88
المواقف عالية الخطورة	5	0.84
التغيير المعرفي	5	0.89
الفعالية الذاتية للعميل بعد العلاج	5	0.87
الاستجابة للاكتساب المعرفي والسلوكي	5	0.86
الدرجة الكلية	**30**	**0.92**

الصورة النهائية للمقياس:

تألف المقياس في صورته النهائية من (30) فقرة، موزعة على ستة أبعاد فرعية كما في الجدول التالي:

جدول (7) الصورة النهائية لأبعاد مقياس التدخل العلاجي المعرفي السلوكي وتوزيع الفقرات

الرقم	البعد	عدد الفقرات	أرقام الفقرات
1	المعتقدات الإدمانية لدى العملاء	5	5-1
2	الأفكار اللاعقلانية	5	10-6
3	المواقف عالية الخطورة	5	15-11
4	التغيير المعرفي	5	20-16

5	الفعالية الذاتية للعميل بعد العلاج	5	25-21
6	الاستجابة للاكتساب المعرفي والسلوكي	5	30-26
الإجمالي		**30 فقرة**	

ويتم تصحيح المقياس وفق تدرج ليكرت الخماسي (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة) وتقابل الدرجات (5، 4، 3، 2، 1)، وبذلك تتراوح درجات المقياس بين (30-150) درجة.

ويمكن تقسيم المستويات على درجات المقياس كما موضح بالجدول التالي:

جدول (8) تقسيم المستويات على درجات مقياس التدخل العلاجي المعرفي السلوكي

الدرجة الكلية	درجة البعد	التقييم	الفئة
150-135	5-4.5	ممتاز	مرتفع جداً
134-105	4.49-3.5	جيد	مرتفع
104-75	3.49-2.5	متوسط	متوسط
74-45	2.49-1.5	ضعيف	منخفض
44-30	1.49-1	ضعيف جداً	منخفض جداً

2- مقياس مستوى الإدمان السلوكي (إعداد الباحث)

استند الباحث في بناء هذا المقياس إلى نموذج المكونات للإدمان (Components Model of Addiction) الذي قدّمه Griffiths (2005)، والذي يحدد ستة مكونات أساسية لأي سلوك إدماني، سواء كان مرتبطاً بمواد أو سلوكيات :البروز/الانشغال (Salience)، وتعديل المزاج (Mood Modification)، والتحمل (Tolerance)، وأعراض الانسحاب (Withdrawal)، والصراع (Conflict)، والانتكاس .(Relapse) وقد اعتمد الباحث هذا النموذج في تحديد الأبعاد الفرعية لمقياس الإدمان السلوكي، مع تكييفها لتناسب طبيعة الإدمانات السلوكية الرقمية (الإنترنت، الألعاب الإلكترونية، مواقع التواصل الاجتماعي، الهاتف الذكي).

كما استند الباحث إلى نموذج I-PACE (Interaction of Person-Affect-Cognition-Execution) الذي قدّمه Brand et al. (2019)، والذي يفسر الإدمان السلوكي من خلال التفاعل بين خصائص الشخصية، والتأثير الانفعالي، والعمليات المعرفية، والتنفيذ السلوكي .وقد انعكس هذا النموذج في صياغة فقرات البعد المعرفي (الانشغال الذهني والتوقعات) والبعد الانفعالي (المشاعر المصاحبة) في مقياس الإدمان السلوكي.

ومن هذا المنطلق تكون مقياس مستوى الإدمان السلوكي من (25) فقرة موزعة على أربعة أبعاد رئيسية، تقيس كل منها جانباً من جوانب الإدمان السلوكي كما يلاحظه الأخصائي النفسي لدى عملائه. يركز المقياس على أربعة أنواع من الإدمان السلوكي الرقمي: إدمان الإنترنت، إدمان الألعاب الإلكترونية، إدمان مواقع التواصل الاجتماعي، وإدمان الهاتف الذكي.

جدول (9) أبعاد مقياس الإدمان السلوكي وتوزيع الفقرات

الرقم	البعد	عدد الفقرات
1	البعد المعرفي (الانشغال الذهني)	6
2	البعد الانفعالي (المشاعر المصاحبة)	6

3	البعد السلوكي (تكرار وشدة الممارسة)	7
4	البعد الاجتماعي (تأثير الإدمان على العلاقات)	6

- الخصائص السيكومترية للمقياس الإدمان السلوكي:

أولاً: صدق المقياس

1. صدق المحكمين (الصدق الظاهري)

تم عرض المقياس في صورته الأولية على مجموعة من المحكمين بلغ عددهم (10) محكمين من المتخصصين في الصحة النفسية وعلم النفس، بهدف استطلاع آرائهم في عبارات كل بعد من حيث صياغتها، ومدى مناسبتها للبعد الذي تنتمي إليه، إما بالموافقة عليها أو تعديل صياغتها أو حذفها لضعف أهميتها، وقد تم الأخذ بآرائهم التي اتفق عليها نحو 80% من المحكمين، والجدول التالي يوضح نسب اتفاق المحكمين على عبارات المقياس.

جدول (10) نسب اتفاق المحكمين على عبارات المقياس

البعد	عدد الفقرات قبل التحكيم	عدد الفقرات بعد التحكيم	نسبة الاتفاق المتوسطة
البعد المعرفي	6	5	%84
البعد الانفعالي	6	5	%86
البعد السلوكي	7	5	%83
البعد الاجتماعي	6	5	%85
المقياس ككل	**25**	**20**	%84.5

وبناء على ما سبق تم حذف (5) فقرات لم تحقق نسبة الاتفاق المطلوبة، وأعيدت صياغة (3) فقرات بناءً على ملاحظات المحكمين. ليصبح عدد فقرات المقياس (20) فقرة.

2. صدق البناء (الاتساق الداخلي)

تم حساب معاملات ارتباط بيرسون بين درجة كل فقرة والدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي إليه، وبين درجة كل بعد والدرجة الكلية للمقياس. تم ذلك باستخدام بيانات العينة الاستطلاعية (ن = 40).

جدول (11) معاملات ارتباط فقرات المقياس بالبعد الخاص بها

البعد المعرفي		البعد الانفعالي		البعد السلوكي		البعد الاجتماعي	
الفقرة	معامل الارتباط	الفقرة	معامل الارتباط	الفقرة	معامل الارتباط	الفقرة	معامل الارتباط
1	**0.74	6	**0.73	11	**0.76	16	**0.71
2	**0.70	7	**0.69	12	**0.72	17	**0.74
3	**0.72	8	**0.75	13	**0.74	18	**0.69
4	**0.68	9	**0.71	14	**0.70	19	**0.72
5	**0.71	10	**0.70	15	**0.73	20	**0.70

** دال عند مستوى 0.01

جدول (12) معاملات ارتباط الأبعاد بالدرجة الكلية للمقياس

البعد	معامل الارتباط
البعد المعرفي	0.81**
البعد الانفعالي	0.84**
البعد السلوكي	0.86**
البعد الاجتماعي	0.79**

توضح الجداول السابقة أن جميع معاملات الارتباط دالة إحصائياً عند مستوى (0.01)، مما يشير إلى تمتع المقياس بدرجة عالية من الاتساق الداخلي وصدق البناء.

ثانياً: ثبات المقياس

تم حساب معامل ألفا كرونباخ لكل بعد من أبعاد المقياس وللمقياس ككل.

جدول (13) معاملات ألفا كرونباخ لأبعاد المقياس

البعد	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
البعد المعرفي	5	0.88
البعد الانفعالي	5	0.84
البعد السلوكي	5	0.86
البعد الاجتماعي	5	0.83
الدرجة الكلية	**20**	**0.89**

- الصورة النهائية للمقياس:

تألف المقياس في صورته النهائية من (20) فقرة، موزعة على أربعة أبعاد فرعية كما في الجدول التالي:

جدول (14) أبعاد مقياس الإدمان السلوكي وتوزيع الفقرات

الرقم	البعد	عدد الفقرات	أرقام الفقرات
1	البعد المعرفي	5	5-1
2	البعد الانفعالي	5	10-6
3	البعد السلوكي	5	15-11
4	البعد الاجتماعي	5	20-16
الإجمالي		**20 فقرة**	

ويتم تصحيح المقياس وفق تدرج ليكرت الخماسي (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة) وتقابل الدرجات (5، 4، 3، 2، 1)، وبذلك تتراوح درجات المقياس بين (20-100) درجة.

ويمكن تقسيم المستويات على درجات المقياس كما موضح بالجدول التالي:

جدول (15) تقسيم المستويات على درجات مقياس الإدمان السلوكي

الدرجة الكلية	درجة البعد	المستوى	درجة الإدمان
100-90	5-4.5	مرتفع جداً	إدمان حاد
89-70	4.49-3.50	مرتفع	إدمان متوسط إلى حاد
69-50	3.49-2.5	متوسط	إدمان متوسط
49-30	2.49-1.5	منخفض	إدمان خفيف
29-20	1.49-1	منخفض جداً	لا يوجد إدمان يُذكر

4.3. الأساليب الإحصائية:

استخدم الباحث برنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) الإصدار (26)، وطبق الاختبارات الإحصائية التالية:

- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.
- معامل ارتباط بيرسون.
- تحليل الانحدار الخطي البسيط.
- اختبار (ت) وتحليل التباين الأحادي (لفروق المجموعات).

4. تفسير نتائج البحث ومناقشتها:

1.4. النتائج المتعلقة بالسؤال الأول:

ينص السؤال الأول على "ما مستوى التدخل العلاجي المعرفي السلوكي من منظور الأخصائي النفسي؟"

للاجابة على هذا السؤال، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة. أظهرت النتائج ما يلي:

الجدول (16): المتوسطات والانحرافات المعيارية لأبعاد مقياس التدخل العلاجي المعرفي السلوكي

البُعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى التقديري
الفعالية الذاتية للعميل بعد العلاج	4.12	0.58	مرتفع
التغيير المعرفي	4.05	0.61	مرتفع
الاستجابة للاكتساب المعرفي	3.92	0.64	متوسط إلى مرتفع
المواقف عالية الخطورة	3.78	0.67	متوسط إلى مرتفع
المعتقدات الإدمانية لدى العملاء	3.65	0.70	متوسط
الأفكار اللاعقلانية	3.58	0.72	متوسط
الدرجة الكلية	**3.85**	**0.62**	**متوسط الى مرتفع**

تشير النتيجة إلى أن الأخصائيين النفسيين في مراكز علاج الإدمان والمستشفيات النفسية يطبقون التدخل العلاجي المعرفي السلوكي بمستوى متوسط إلى مرتفع، مما يعكس نضج الممارسة العيادية المستندة إلى الأدلة. ويعكس هذا المستوى أن الأخصائيين يمتلكون كفاءة مهنية وميلاً منظمًا نحو تطبيق فنياتCBT ، مثل إعادة الهيكلة المعرفية، والتعريض ومنع الاستجابة، والتجارب السلوكية، باعتبارها خط الدفاع العيادي الأول.

كما أشارت النتائج إلى أن الفعالية الذاتية للعميل بعد العلاج جاءت بالمركز الأول بمتوسط (4.12)، مما يشير إلى أن الأخصائيين يركزون على تمكين العميل وتعزيز ثقته بقدرته على مقاومة السلوك الإدماني، وهو ما يتفق مع فلسفة CBT التي تهدف إلى تمكين العميل من أن يصبح معالجاً لنفسه.

وجاء التغيير المعرفي في المركز الثاني بمتوسط (4.05)، مما يشير إلى أن الأخصائيين يركزون على تعديل الأنماط المعرفية غير التكيفية (مثل التوقعات الإيجابية تجاه المادة، وتبرير السلوك، وإنكار المشكلة)، وهو ما يتفق مع النموذج المعرفي لـ Beck (2011)الذي يؤكد على دور الأفكار والمعتقدات في نشأة الاضطرابات النفسية واستمرارها.

أما "المعتقدات الإدمانية"، و"الأفكار اللاعقلانية" جاء هذان البعدان في المرتبة الأخيرة بمتوسط (3.65) و(3.58) على التوالي، وهما مستوى "متوسط". وقد يعكس ذلك صعوبة التعامل مع المعتقدات الإدمانية الراسخة لدى العملاء، أو قلة تركيز الأخصائيين على الجدل السقراطي وتحدي الأفكار مقارنة بالتقنيات الأخرى. كما قد يعكس حاجة الأخصائيين إلى مزيد من التدريب على هذه التقنيات المتخصصة.

تتفق هذه النتيجة مع النظرية المعرفية (Beck, 2011) التي تؤكد على دور العمليات المعرفية في نشأة الاضطرابات النفسية واستمرارها، وأن تعديل هذه العمليات هو هدف أساسي في العلاج. كما تتفق مع نموذج Hofmann et al. (2012) الذي يعرف CBT بأنه مجموعة من الإجراءات والتقنيات المبنية على النموذج المعرفي، تستخدم بشكل منهجي لتعديل العمليات المعرفية بهدف تخفيف الضائقة النفسية وتحسين الأداء الوظيفي.

تتفق هذه النتيجة مع دراسة القرني (2021) في البيئة السعودية، التي رصدت أن الأخصائيين النفسيين الممارسين في المستشفيات والعيادات النفسية يوظفون فنيات العلاج السلوكي المعرفي بمستويات تتراوح بين المتوسطة والمرتفعة، مما يعكس نضج الممارسة العيادية المستندة إلى الأدلة في المملكة. وتتفق سياقيًا مع توجهات دراسة (Lent et al., 2025) ودراسة (Dai et al., 2025) التي أكدت على القبول العالي والجاهزية المرتفعة لدى الممارسين في البيئات العيادية والمجتمعية لاعتماد وتطبيق بروتوكولات CBT المنظمة.

تتفق مع دراسة (Sonbol et al., 2024) التي أظهرت فعالية نسخة معدلة ثقافيًا ودينيًا من CBT في تحسين المرونة النفسية وتقدير الذات لدى الشباب المصري، مما يدعم فكرة أن CBT قابل للتكيف مع السياقات الثقافية المختلفة.

2.4. النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني:

ينص السؤال الثاني على "ما مستوى الإدمان السلوكي من وجهة نظر الأخصائي النفسي؟"

للاجابة على هذا السؤال، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة. أظهرت النتائج ما يلي:

الجدول (17): المتوسطات والانحرافات المعيارية لأبعاد مقياس لأبعاد الإدمان السلوكي

البعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقييم
البعد السلوكي	4.45	0.51	مرتفع جداً
البعد المعرفي	4.18	0.56	مرتفع
البعد الانفعالي	3.95	0.60	مرتفع
البعد الاجتماعي	3.72	0.65	متوسط إلى مرتفع
الدرجة الكلية للمقياس	**4.08**	**0.55**	**مرتفع**

تشير هذه النتيجة أن الأخصائيين النفسيين يدركون انتشار الإدمان السلوكي بمستوى مرتفع بين عملائهم متوسط (4.08)، مما يؤكد أن هذه الظاهرة لم تعد هامشية، بل تحولت إلى مشكلة عيادية حقيقية تستدعي التدخل الجاد .ويعكس هذا الارتفاع أن الحالات التي تصل إلى عيادات ومراكز العلاج النفسي بالمملكة العربية السعودية تتسم بالحدة والقهورية السلوكية قبل التدخل العلاجي.

وجاء البعد السلوكي في المرتبة الأولى، مما يشير إلى أن تكرار الممارسة وشدة السلوك الإدماني هو الجانب الأكثر ظهوراً لدى العملاء، حيث يقضي المتعاطون ساعات طويلة في ممارسة السلوك الإدماني، ويحتاجون إلى زيادة المدة تدريجياً للحصول على نفس المستوى من الإشباع، ويفشلون في محاولات السيطرة على السلوك. ويتفق هذا مع معايير DSM-5 التي تشمل "فقدان السيطرة" و"التكرار القهري" كأعراض أساسية لاضطرابات تعاطي المواد والسلوكيات الإدمانية.

وجاء البعد المعرفي في المرتبة الثانية، مما يشير إلى أن الانشغال الذهني بالسلوك الإدماني يمثل سمة بارزة لدى العملاء، حيث يفكرون في السلوك الإدماني بمجرد توفر وقت الفراغ، ويخططون له مسبقاً، ويعانون من صعوبة في التركيز في المهام اليومية.

رغم أن البعد الاجتماعي جاء في المرتبة الأخيرة، إلا أن مستواه لا يزال مرتفعاً نسبياً، مما يشير إلى أن الإدمان السلوكي يؤثر سلباً في العلاقات الاجتماعية للمتعاطين، لكن ربما يكون تأثيره أقل حدة من الأبعاد الأخرى في مرحلة التشخيص الأولي.

تتفق هذه النتيجة مع نموذج Griffiths (2005) الذي يرى أن الإدمان السلوكي يتضمن مكونات أساسية تشمل: الانشغال (Salience)، وتغير المزاج (Mood Modification)، والتحمل (Tolerance)، وأعراض الانسحاب (Withdrawal)، والصراع (Conflict)، والانتكاس (Relapse). وتتفق مع نموذج Brand et al. (2019) الذي يفسر الإدمان السلوكي من خلال التفاعل بين الشخصية (Person)، والتأثير (Affect)، والمعرفة (Cognition)، والتنفيذ (Execution)، حيث تؤدي هذه العوامل مجتمعة إلى تطوير السلوك الإدماني.

تتفق هذه النتيجة مع دراسة الغامدي (2023) التي رصدت معدلات انتشار مرتفعة لإدمان ألعاب الفيديو في المجتمع السعودي (بلغت 21.5% بين المراهقين)، مؤكدةً على تنامي الظاهرة وتحولها إلى مشكلة عيادية تستدعي التدخل. وتتفق مع دراسة الجبوري والزبيدي (2024) التي أكدت على تفاقم ظاهرة إدمان الإنترنت وارتباطها باعتلالات نفسية حادة كالمرونة المنخفضة والوحدة النفسية. وتتكامل مع دراسة Wicki et al. (2025) الطولية الشاملة، التي أثبتت مخبرياً وعيادياً أن حدة أعراض الإدمانات السلوكية المتعددة (الهاتف، الإنترنت، الألعاب) في تصاعد مستمر وتغذي الاضطرابات النفسية متبادلاً عبر الزمن.

3.4. النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث:

ينص السؤال الثالث على "هل توجد علاقة ارتباطية موجبة ودالة إحصائياً بين مستوى التدخل العلاج المعرفي السلوكي ومستوى الإدمان السلوكي؟"

للاجابة على هذا السؤال تم استخدام معامل ارتباط بيرسون للوقوف على طبيعة العلاقة بين مستوى التدخل العلاج المعرفي السلوكي ومستوى الإدمان السلوكي.

جدول (18): معاملات ارتباط بيرسون بين مستوى التدخل العلاج المعرفي السلوكي ومستوى الإدمان السلوكي

المتغيران	معامل بيرسون (r)	مستوى الدلالة (p)
العلاج المعرفي السلوكي × الإدمان السلوكي	0.68	0.01

تشير النتيجة إلى وجود علاقة ارتباطية موجبة قوية ودالة إحصائياً بين مستوى تطبيق الأخصائيين للتدخل العلاجي المعرفي السلوكي ومستوى الإدمان السلوكي لدى عملائهم. ويعني ذلك أنه كلما زاد استخدام الأخصائيين لفنيات CBT، زاد مستوى التحسن (أي انخفض الإدمان بشكل أكبر).

تتفق هذه النتيجة مع النظرية المعرفية السلوكية (Beck, 2011) التي تؤكد على أن تعديل الأفكار والمعتقدات غير التكيفية يؤدي إلى تحسين الاستجابات الانفعالية والسلوكية. وتتفق مع نموذج Hofmann et al. (2012) الذي يؤكد على فعالية CBT في علاج اضطرابات الإدمان والقلق والاكتئاب. كما تتفق مع دراسة Alavi et al. (2021) التي أثبتت فعالية CBT الجماعي في خفض أعراض إدمان الإنترنت وتحسين جودة الحياة والصحة النفسية.

4.4. النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع:

ينص السؤال الرابع على "هل يمكن التنبؤ بمستوى الإدمان السلوكي من خلال مستوى التدخل للعلاج المعرفي السلوكي من وجهة نظر الأخصائيين النفسيين؟"

للاجابة على هذا السؤال تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط، وكانت النتائج كالتالي:

جدول (19): نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط للتنبؤ بمستوى الإدمان السلوكي من خلال التدخل العلاجي المعرفي السلوكي (ن=150)

المتغير المستقل	B	β	R^2	F	p
التدخل العلاجي المعرفي السلوكي	0.603	0.680	0.4624	127.30	P < 0.001

دال إحصائياً عند مستوى 0.01

أظهرت نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط وجود علاقة تنبؤية موجبة ودالة إحصائيًا بين درجات التدخل العلاجي المعرفي السلوكي (CBT) ودرجات الإدمان السلوكي لدى العملاء، وفق تقديرات الأخصائيين النفسيين؛ إذ بلغ معامل التحديد (R^2 = 0.4624)، وقيمة اختبار الانحدار ($F(1,148) = 127.30$)، عند مستوى دلالة ($p < 0.001$) ، في حين بلغ معامل الانحدار غير المعياري ($B \approx 0.603$)، ومعامل الانحدار المعياري.($\beta = 0.68$)

ويمكن التعبير عن معادلة الانحدار الخطي البسيط، باستخدام المتوسطات الحسابية للمقياسين، على النحو الآتي:

مستوى الإدمان السلوكي = 1.758 + 0.603 × مستوى التدخل العلاج المعرفي السلوكي

تشير النتيجة إلى أن التدخل العلاجي المعرفي السلوكي يفسر ما نسبته (46.24%) من التباين في مستوى الإدمان السلوكي. وهذا يعني أن فنيات CBT المطبقة من قِبل الأخصائيين تسهم بشكل دال إحصائياً في التنبؤ بمستوى الإدمان السلوكي وتراجعه لدى العملاء، بينما الـ 62% المتبقية من التباين تعزى إلى عوامل أخرى لم يشملها النموذج.

تتفق هذه النتيجة مع النموذج المعرفي السلوكي (Beck, 2011) الذي يرى أن تعديل الأفكار والمعتقدات غير التكيفية يؤدي إلى تحسين الاستجابات الانفعالية والسلوكية. وتتفق مع دراسة Dai et al. (2025) التي أظهرت أن التدخل المبني على فنيات CBT يمتلك قدرة عالية على التنبؤ برفع الكفاءة الذاتية وتعديل المعتقدات الخاطئة وتجنب السلوكيات الاعتمادية لدى الشباب. كما تتفق مع دراسة Lent et al. (2025) التي أظهرت تحسناً ملحوظاً في أعراض القلق والاكتئاب لدى المشاركين الذين أكملوا برنامج CBT، مع درجات رضا عالية جداً عن البرنامج. تتفق مع دراسة Sonbol et al. (2024) التي أظهرت زيادة ذات دلالة إحصائية في متوسط درجات المرونة النفسية وتقدير الذات والروحانية لدى المجموعة التجريبية مقارنة بالمجموعة الضابطة بعد تطبيق CBT المعدل ثقافياً.

5. خاتمة البحث:

تناول البحث ظاهرة الإدمان السلوكي بوصفها أحد التحديات النفسية والسلوكية المعاصرة التي تجاوزت حدود تعاطي المواد إلى أنماط سلوكية رقمية قهرية (الإنترنت، الألعاب الإلكترونية، مواقع التواصل الاجتماعي، الهاتف الذكي). اعتمد البحث المنهج

الوصفي الارتباطي التنبؤي، وطُبق على عينة عشوائية بسيطة قوامها (150) أخصائياً وأخصائية نفسية من العاملين في مراكز علاج الإدمان والمستشفيات النفسية بالمملكة العربية السعودية. استند الباحث في بناء أدواته إلى أسس نظرية رصينة، مستنداً إلى النظرية المعرفية السلوكية (Beck, 2011, 2020) في بناء مقياسCBT ، وإلى نموذج المكونات (Griffiths, 2005) ونموذج I-PACE (Brand et al., 2019) في بناء مقياس الإدمان السلوكي، مع الاستفادة من الدراسات العربية والأجنبية ذات الصلة.

أظهرت النتائج أن الأخصائيين النفسيين يطبقون فنيات العلاج المعرفي السلوكي بمستوى متوسط إلى مرتفع (م = 3.85، ع = 0.62). وتفوق بعدا" الفعالية الذاتية للعميل بعد العلاج (4.12)" و"التغيير المعرفي (4.05)" على بقية الأبعاد، مما يعكس تركيز الأخصائيين على تمكين العميل وتعديل أنماط تفكيره. وأظهرت النتائج أن الأخصائيين النفسيين يدركون انتشار الإدمان السلوكي بمستوى مرتفع بين عملائهم (م = 4.08، ع = 0.55). وتصدر البعد السلوكي بمتوسط (4.45)، يليه البعد المعرفي (4.18)، ثم البعد الانفعالي (3.95)، وأخيراً البعد الاجتماعي (3.72).

كشفت النتائج عن وجود علاقة ارتباطية موجبة قوية ودالة إحصائياً بين مستوى تطبيق الأخصائيين للتدخل العلاجي المعرفي السلوكي ومستوى الإدمان السلوكي (r = 0.68). وأظهر تحليل الانحدار الخطي البسيط أن التدخل العلاجي المعرفي السلوكي قادر على التنبؤ بمستوى الإدمان السلوكي، حيث بلغ معامل التحديد(R^2 = 0.4624) ، أي أن CBT يفسر ما نسبته (46.24%) من التباين في مستوى الإدمان السلوكي.

6. التوصيات:

وفي ختام هذا البحث، يوصي الباحث بعدة توصيات عملية كالتالي:

1. تطوير المهارات في استخدام تقنيات العلاج المعرفي السلوكي، عن طريق برامج الإشراف المهني والتدريب أثناء الخدمة،
2. يوصي الباحث بإعداد برامج تدريبية مستمرة للأخصائيين النفسيين في تقنيات العلاج المعرفي السلوكي الحديثة. واعداد بحوث ميدانية تطبيقية يشارك فيها طلاب الدراسات العليا في مراكز علاج الإدمان.
3. توجيه وتنبيه وإرشاد وتوعية فئة الشباب والمراهقين من مخاطر الإدمان السلوكي والجسدي في التواصل مع المراكز العلاجية والتأهيلية للإدمان
4. نشر ثقافة الصحة النفسية في البيئة التعليمية (المدارس – الجامعات – المعاهد – الأكاديميات) مع إضافة مقرر منهجي حول مخاطر "الإدمان السلوكي والجسدي".

7. بحوث ودراسات مقترحة:

1. إجراء دراسة نوعية باستخدام المقابلات المتعمقة لفهم تحديات تطبيق العلاج المعرفي السلوكي ميدانياً.
2. إجراء دراسة مماثلة من منظور العميل نفسه، لمقارنة وجهات النظر مع الأخصائيين النفسيين.

8. المراجع:

1.8. المراجع العربية:

الجبوري، م. خ.، والزبيدي، ك. ع. (2024). إدمان الإنترنت وعلاقته بالوحدة النفسية لدى طلبة الجامعة. *مجلة العلوم التربوية والنفسية*، 18(2)، 145-172.

الشناوي، محمد محروس. (2015). *العلاج السلوكي الحديث: أسسه وتطبيقاته* (ط.2). مكتبة زهراء الشرق.

عبد الخالق، أحمد أحمد. (2018). *الاضطرابات السلوكية المعاصرة وإدمان السلوك: رؤية عيادية حديثة*. المكتبة العصرية للنشر والتوزيع.

الغامدي، سعد. (2023). مدى انتشار إدمان ألعاب الفيديو لدى عينة من المراهقين في مدينة الرياض. *المجلة السعودية لعلم النفس*، 7(1)، 89 - 114

القرني، عبدالرحمن. (2021). واقع استخدام فنيات العلاج السلوكي المعرفي (CBT) ومستوى الكفاءة الذاتية المدركة وصعوبات التطبيق من وجهة نظر الأخصائيين النفسيين الممارسين في المستشفيات والعيادات النفسية بالمملكة العربية السعودية. *مجلة العلوم الطبية والنفسية*، 5(12)، 45 - 72

2.8. المراجع الأجنبية:

Alavi, S. S., Alaghemandan, H., Maracy, M. R., Jannatifard, F., Eslami, M., & Ferdosi, M. (2021). The effectiveness of group cognitive-behavioral therapy on internet addiction, quality of life, and mental health in university students. *Journal of Research in Medical Sciences*, 26(1), 34 –42

American Psychological Association. (2020). *Publication manual of the American Psychological Association* (7th ed.).

Andreassen, C. S. (2015). Online social network addiction: A review of the psychological factors. *Current Addiction Reports*, 2(3), 175–184.

Beck, A. T. (2007). *The evolution of the cognitive model of depression and its clinical applications*. American Psychological Association.

Beck, A. T., & Haigh, E. A. (2014). Advances in cognitive theory and therapy: The generic cognitive model. *Annual Review of Clinical Psychology*, 10(1), 1–24.

Beck, J. S. (2011). *Cognitive behavior therapy: Basics and beyond* (2nd ed.). Guilford Press.

Beck, J. S. (2020). *Cognitive behavior therapy: Basics and beyond* (3rd ed.). Guilford Press.

Brand, M., Wegmann, E., Stark, R., Müller, A., Wölfling, K., Robbins, T. W., & Potenza, M. N. (2019). The Interaction of Person-Affect-Cognition-Execution (I-PACE) model for internet-use disorders: An update. *Neuroscience & Biobehavioral Reviews*, 104, 1–10.

Chamberlain, S. R., Lochner, C., Stein, D. J., Goudriaan, A. E., van Holst, R. J., Zohar, J., & Grant, J. E. (2016). Behavioral addiction—A rising clinical challenge. *European Neuropsychopharmacology*, 26(5), 841–855.

Dai, Y., Zhang, X., & Wang, L. (2025). Efficacy of strengths-based cognitive behavioral therapy in reducing substance use and affective symptoms among high-risk youth. *Chinese Journal of Clinical Psychology*, 33(1), 112–119.

Grant, J. E., Potenza, M. N., Weinstein, A., & Gorelick, D. A. (2010). Introduction to behavioral addictions. *The American Journal of Drug and Alcohol Abuse*, 36(5), 233–241.

Griffiths, M. D. (2005). A "components" model of addiction within a biopsychosocial framework. *Journal of Substance Use*, 10(4), 191–197.

Hofmann, S. G., Asnaani, A., Vonk, I. J., Sawyer, A. T., & Fang, A. (2012). The efficacy of cognitive behavioral therapy: *A review of meta-analyses. Cognitive Therapy and Research*, 36(5), 427–440.

King, D. L., & Delfabbro, P. H. (2018). *Internet gaming disorder: Theory, assessment, and treatment*. Academic Press.

Kircaburun, K., & Griffiths, M. D. (2018). Instagram addiction and the Big Five of personality: The mediating role of self-liking. *International Journal of Mental Health and Addiction*, 16(1), 15–26.

Kuss, D. J., & Griffiths, M. D. (2012). Internet gaming addiction in children and adolescents: A review of empirical research. *Journal of Behavioral Addictions*, 1(1), 3–22.

Lent, M. R., Goldstein, S. C., & Peterson, L. (2025). Acceptance, feasibility, and efficacy of a tailored cognitive behavioral therapy program for opioid use disorder in a community health clinic. *Journal of Community Psychology*, 53(2), 204–218.

Müller, A., Brand, M., Mitchell, J. E., de Zwaan, M., & Krueger, R. F. (2016). Behavioral addictions in DSM-5 and ICD-11: Current status and future directions. *Psychopathology*, 49(4), 213–221.

Müller, A., Mitchell, J. E., & de Zwaan, M. (2015). Compulsive buying disorder: An update on conceptualization, diagnosis, and treatment. *Current Addiction Reports*, 2(3), 245–251.

Santos, V. A., King, A. L., & Nardi, A. E. (2016). Effectiveness of group cognitive-behavioral therapy for internet addiction, social competence, and mental health in adults. *Brazilian Journal of Psychiatry*, 38(4), 291–299.

Sonbol, N., et al. (2024). Culturally and spiritually adapted cognitive behavioral therapy for opioid use disorder among Egyptian youth. *International Journal of Mental Health and Addiction*, 22(3), 1420–1435.

Wicki, M., Kohlmann, W., & Gmel, G. (2025). Reciprocal associations and cross-lagged effects between behavioral addictions and mental health problems: A comprehensive longitudinal study in Switzerland. *Swiss Journal of Psychology*, 84(1), 45–60.

ISSN: 2706-6495

Yildirim, C., & Correia, A. P. (2015). Exploring the dimensions of nomophobia: Development and validation of a self-reported questionnaire. *Computers in Human Behavior*, 49, 130–137.

Young, K. S. (1998). Internet addiction: The emergence of a new clinical disorder. *CyberPsychology & Behavior*, 1(3), 237-244.

جميع الحقوق محفوظة © 2026، الباحث/ بندر علي سلمان الفيفي، (CC BY NC 4.0)

Doi: https://doi.org/10.52132/Ajrsp/v8.91.7

ISSN: 2706-6495

التطور التنظيمي في قطاع السياحة وأثره على الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية

Regulatory Development in the Tourism Sector and Its Impact on Foreign Investment in the Kingdom of Saudi Arabia

إعداد الباحثة/ زينب جميل عباس شندي

ماجستير قانون خاص، كلية الحقوق، المملكة العربية السعودية، المدينة المنورة.

Email: zenabxjameel@gmail.com

الملخص:

لأهمية الدور التي تقوم به الاستثمارات السياحية الأجنبية للدولة المضيفة، تأتي هذه الدراسة للبحث عن مدى كفاية أنظمة المملكة العربية السعودية لإضفاء الحماية القانونية اللازمة للمستثمر الأجنبي للاستثمار في القطاع السياحي على أراضيها في ظل تطورات البيئة التنظيمية للقطاع، وتهدف إلى تكوين معرفة عن تطورات البيئة التنظيمية السياحية والحماية القانونية المقررة للمستثمر الأجنبي لمساعدته للاستثمار السياحي في المملكة، ودفع الجهات ذات العلاقة للاستمرار بالتحسينات والإصلاحات التنظيمية وسَن الأنظمة واللوائح اللازمة للارتقاء بهذا القطاع، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، للتعرف على ماهية الاستثمار السياحي وذلك في المبحث التمهيدي، وبيان التطورات التنظيمية التي مر بها القطاع السياحي في المبحث الأول، ومعرفة التنظيم القانوني للاستثمار الأجنبي داخل المملكة في المبحث الثاني، وختاماً تناول المبحث الثالث الحماية القانونية المقررة للمستثمر الأجنبي وأثر تطور البيئة التنظيمية في القطاع السياحي على الدولة المضيفة والمستثمر الأجنبي، وتوصلت الدراسة إلى عدت نتائج أهمها أن المستثمر السياحي الأجنبي في المملكة يتمتع بحماية قانونية كافية تمكنه من اتخاذ قرار الاستثمار على أراضيها، كون المنظم أخذ بمبدأ المساواة بين المستثمر الأجنبي والمحلي ليتمتع بكافة المزايا والضمانات القانونية، ومن تلك الضمانات القانونية مبدأ الثبات التشريعي، وقدمت الدراسة توصيات لعل من أهمها الاستمرار بإصلاح وتطوير البيئة التنظيمية السياحية لزيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية إليها، وإزالة التناقض الموجود في المادة السادسة عشرة من نظام الاستثمار الأجنبي المتعلقة بمبدأ الثبات التشريعي، من خلال تعديلها لتشمل المحافظة على كافة الحقوق المكتسبة للمستثمر الأجنبي في ظل النظام السابق.

الكلمات المفتاحية: التطور التنظيمي، الاستثمار السياحي، المستثمر الأجنبي، الحماية القانونية، جذب الاستثمارات.

ISSN: 2706-6495

Regulatory Development in the Tourism Sector and Its Impact on Foreign Investment in the Kingdom of Saudi Arabia

Zainab Jameel Abbas Shandi

Master's Degree in Private Law, College of Law, Saudi Arabia, Medina .

Email: zenabxjameel@gmail.com

Abstract:

Due to the importance of the role played by foreign tourism investments in the host country, this study seeks to investigate the adequacy of the systems of the Kingdom of Saudi Arabia to provide the necessary legal protection for the foreign investor to invest in the tourism sector on its territory in light of developments in the sector's regulatory environment, and aims to create knowledge about developments in the tourism regulatory environment and legal protection assigned to the foreign investor to assist him in tourism investment in the Kingdom, and to push the relevant authorities to continue with the regulatory improvements and reforms and to enact the rules and regulations necessary to advance this sector. The study adopted the descriptive and analytical approach, to identify the nature of tourism investment in the introductory section and to explain the regulatory developments that the tourism sector has gone through in the first section, and knowledge of the legal regulation of foreign investment within the Kingdom in the second section. Finally, the third section dealt with the legal protection established for the foreign investor and the impact of the development of the regulatory environment in the tourism sector on the host country and the foreign investor. The study reached several results, the most important of which is that the foreign investor in the Kingdom. It enjoys sufficient legal protection that enables him to make an investment decision on its territory, since the regulator took the principle of equality between the foreign and local investor so that he can enjoy all the legal advantages and guarantees, and among those legal guarantees is the principle of legislative consistency. The study presented recommendations, perhaps the most important of which is continuing to reform and develop the tourism regulatory environment to increase investment flows. foreign countries, and to remove the contradiction in Article Sixteen of the Foreign Investment Law relating to the principle of legislative consistency by amending it to include preserving all acquired rights of the foreign investor under the previous regime.

Keywords: Organizational Development, Tourism Investment, Foreign Investor, Legal Protection, Attracting Investments.

ISSN: 2706-6495

1. المقدمة:

تمثل السياحة دورًا حيويًا في تنويع القاعدة الاقتصادية لكثير من دول العالم من خلال دعمها للناتج المحلي، وتعزيز التنمية الاقتصادية والثقافية، وتوفير فرص عمل، فهي إذاً بترول القرن الواحد والعشرين، لهذا ذهبت كثير من الدول للاهتمام بهذا القطاع من الناحية التنظيمية، والقانونية، وجعله حجر أساس لاقتصادها الوطني. (حموده، 2020)

ويعتبر الاستثمار في القطاع السياحي أمراً مهماً لا يمكن صرف النظر عن أهميته كون السياحة مصدر ثابت للثروة، والاستثمار يعتبر الأداة الفعالة لتحقيق جميع الأهداف الاقتصادية في هذا القطاع.

وقد سعت المملكة العربية السعودية بتطوير أنظمتها بشكل عام بما يتوافق مع المعايير العالمية، وخصت أنظمة الاستثمار الأجنبي بتطويرها من خلال إصدار الأنظمة واللوائح والانضمام للاتفاقيات، التي تساعد وتتعلق بتنظيم أحكام الاستثمارات الأجنبية، وبينت الشروط النظامية، وعملت على تذليل المعوقات القانونية التي قد يتعرض لها المستثمر الأجنبي في المملكة كونها الدولة المضيفة لهذه الاستثمارات، وفتحت المجال للاستثمار في كافة القطاعات من قبل المستثمرين الأجانب، وخاصة قطاع السياحة.

ومر قطاع السياحة في المملكة بعدة مراحل وتطورات قبل وصوله إلى هذه المرحلة التي نعيشها اليوم من وجود وزارة للسياحة تختص بتشريع الأنظمة ، ووجود قوانين، ولوائح، وجهات، تنظم هذا القطاع، وإن دراسة التطور التنظيمي في القطاع السياحي والاطلاع على المراحل التي مر بها من الأمور المهمة والجديرة بالبحث لأنها تكشف لنا عن دور الأنظمة والقوانين واللوائح وأهميتها في تحسين وإصلاح القطاع والارتقاء به عن طريق سد الفراغ التنظيمي، وضمان توفير حماية لحقوق الأشخاص الطبيعية والاعتبارية المعنيين في القطاع كالسائح والزائر والمستثمرين.

إن الاهتمام بتنمية القطاع السياحي في المملكة أدى الى خلق فرص استثمارية ضخمة وجاذبة للاستثمارات الأجنبية، بالإضافة إلى أن المملكة يتوفر لديها ولله الحمد الأمن والاستقرار السياسي الذي تتطلع له مختلف جهات الاستثمار، لكن الأمر لا يقف عند ذلك فأهم ما يؤثر في استقطاب الاستثمار الأجنبي السياحي وجود قواعد نظامية تسهل على المستثمر الأجنبي عمله، وتحتوي ضمانات قانونية تشعره بالأمان والطمأنينة على مشروعه الاستثماري في الدولة المضيفة، لذلك سعت المملكة العربية السعودية لإحاطة المستثمر الأجنبي بحماية قانونية تمكنه من الاستثمار في القطاع السياحي على أراضيها من خلال جملة التطورات والتحسينات لأنظمتها القانونية.

1.1. مشكلة البحث:

تتجلى مشكلة البحث في معرفة مدى كفاية الأنظمة لتوفير حماية قانونية للمستثمر الأجنبي ولأمواله للاستثمار في قطاع السياحة والاستفادة من الفرص الاستثمارية الناشئة من التطور التنظيمي لهذا القطاع في ظل رؤية المملكة العربية السعودية 2030.

2.1. أسئلة البحث:

السؤال العام: ما مدى كفاية الأنظمة لإضفاء الحماية القانونية اللازمة للمستثمر الأجنبي للاستثمار في قطاع السياحة في المملكة العربية السعودية؟

التساؤلات الفرعية:

1- إلى أي مدى تطورت الأنظمة واللوائح في قطاع السياحة؟

2- ما هو نطاق حرية المستثمر الأجنبي للاستثمار في قطاع السياحة بالمملكة؟

3- مدى كفاية الضمانات القانونية لحماية المستثمر الأجنبي للاستثمار في قطاع السياحة؟

4- ما هو أثر التطور التنظيمي للسياحة على الاستثمار الأجنبي في المملكة؟

ISSN: 2706-6495

3.1. أهداف البحث:

1- معرفة أهمية الاستثمار السياحي الأجنبي، وما ينتج عنه من آثار إيجابية للدولة المضيفة.

2- مساعدة المستثمر الأجنبي لاتخاذ قرار الاستثمار في القطاع السياحي على أراضي المملكة العربية السعودية، من خلال بيان التطورات التنظيمية التي شهدها القطاع السياحي والتي بدورها تخلق فرصاً استثمارية مميزة، ومن خلال بيان الحماية القانونية المقررة لمصلحته في المملكة.

3- معرفة العلاقة بين تطور البيئة التنظيمية في قطاع السياحة وزيادة الاستثمار السياحي الأجنبي في المملكة العربية السعودية، للاستمرار في تلك التطورات وإصدار الأنظمة واللوائح من قبل الجهات المختصة التي منها وزارة السياحة ووزارة الاستثمار.

4- تسليط الضوء على موضوع الاستثمار السياحي الأجنبي والحماية القانونية المقررة له في المملكة العربية السعودية، للفت انتباه واهتمام الباحثين والقانونيين والمستثمرين الأجانب لهذا الموضوع، وتوفير مادة علمية لهم، يؤدي ذلك كله للإسهام في جذب الاستثمارات السياحية الأجنبية داخل المملكة.

4.1. أهمية البحث:

يستمد الموضوع أهميته من الاهتمام الكبير والدعم غير المحدود من المملكة العربية السعودية لتنمية قطاع السياحة وجذب الاستثمارات لهذا القطاع وجعله أحد ركائز رؤية 2030، كما سعت لتهيئة البيئة التنظيمية الملائمة من خلال إصدار نظام السياحة الجديد ولوائحه التنفيذية لتنظيم الاستثمارات السياحية وتيسير إجراءات وصول المستثمر للفرص الاستثمارية، ولكن أهم ما يشغل تفكير المستثمر الأجنبي الأنظمة الحاكمة للاستثمار الأجنبي في الدولة المضيفة ومدى توفيرها لقواعد نظامية تسهل عمله، وتوفر له حماية قانونية تشعره بالطمأنينة، كون تلك الأنظمة تؤثر على مشروعه المستقبلي.

إذاً أهمية الدراسة تكمن في إيضاح مدى كفاية الحماية القانونية المقررة للمستثمر الأجنبي للاستثمار في القطاع السياحي، وتعريف المستثمر الأجنبي بالحقوق والضمانات القانونية المقررة لمصلحته لدفعه للاستثمار السياحي، بالتالي تساعد هذه الدراسة على جذب المزيد من الاستثمارات السياحية الأجنبية لأراضي المملكة العربية السعودية، وتسهم في تنمية اقتصادها الوطني.

5.1. منهجية البحث:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بوصفه المنهج الرئيسي، مع الاستعانة بالمقارنة التشريعية الزمنية وذلك بهدف دراسة التطور التنظيمي في قطاع السياحة بالمملكة العربية السعودية وتحليل انعكاساتها القانونية على الاستثمار الأجنبي ولا سيما ما يتعلق بدخول المستثمر الأجنبي إلى القطاع وممارسته الأنشطة السياحية، وبيان الحقوق والضمانات القانونية المقررة له.

وتتناول الدراسة تحليل الأنظمة واللوائح ذات الصلة المباشرة بالاستثمار السياحي الأجنبي، وفي مقدمتها نظام السياحة ولوائحه التنفيذية ونظام الاستثمار الأجنبي ولائحته التنفيذية مع الرجوع إلى بداية التنظيمات السابقة بغرض تحديد مظاهر التطور التشريعي والاستعانة بالأنظمة المكملة في الحدود المرتبطة بموضوع الدراسة.

ويتم تحليل النصوص النظامية من خلال جمعها من مصادرها الرسمية والتحقق من سريانها وتصنيف أحكامها وفق محاور موضوع الدراسة، للوصول لمعرفة مدى كفاية الأنظمة لإضفاء الحماية القانونية للمستثمر الأجنبي للاستثمار في قطاع السياحة في ظل التطورات التنظيمية لهذا القطاع في المملكة العربية السعودية.

2. الدراسات السابقة:

يعد موضوع الدراسة من المواضيع الحديثة إذ يرتبط بالفترة الزمنية لانطلاق رؤية المملكة 2030، لذلك لم أجد دراسة قانونية للاستثمار الأجنبي في قطاع السياحة بالمملكة العربية السعودية - فيما أعلم - فنكتفي بذكر دراسات من قوانين مقارنة تتعلق بالاستثمار

ISSN: 2706-6495

الأجنبي السياحي، ودراسات من المملكة تتعلق بالاستثمار الأجنبي، نستعرضها على النحو الآتي:

دراسة حموده (2020). بعنوان: التنظيم القانوني للاستثمار السياحي الأجنبي، ارتكزت هذه الدراسة على تحديد أبرز المعوقات القانونية التي أدت إلى عزوف المستثمرين الأجانب عن الاستثمار في قطاع السياحة رغم وفرة الثروات السياحية وتنوع مجالاتها في دولة ليبيا، وذلك باستعراض التنظيم القانوني للاستثمار السياحي الأجنبي والوقوف على أبرز محاسنه وسلبياته، تتفق دراسة حموده مع الدراسة الحالية من ناحية بحثها عن الاستثمار الأجنبي في قطاع السياحة ولكن الدراسة الحالية تتفرد بالآتي: من الناحية الموضوعية فإن الدراسة الحالية تبحث في الجانب الخاص المتعلق بمدى كفاية الأنظمة لإضفاء الحماية القانونية اللازمة للمستثمر الأجنبي للاستثمار في قطاع السياحة والاستفادة من الفرص الاستثمارية الناتجة عن تطور هذا القطاع، ومن من ناحية النطاق فالدراسة الحالية تقتصر في نطاقها المكاني على الاستثمارات الأجنبية في قطاع السياحة على أراضي المملكة العربية السعودية.

دراسة بوعكوره إسلام (2025). بعنوان: الإطار القانوني للاستثمار في مجال السياحة، ارتكزت هذه الدراسة على بيان ما يمكن أن تقدمه الإصلاحات القانونية من ضمانات للمستثمرين في قطاع السياحة ع طريق قراءة متعمقة للاستثمار السياحي في الجزائر، وسلطة الضوء على المعوقات والصعوبات التي تواجه الاستثمارات السياحية مع اقتراحات لتجاوز تلك الصعوبات لتطوير القطاع السياحي وزيادة جذب المستثمرين للقطاع، وتتفق دراسة بوعكوره إسلام مع الدراسة الحالية من حيث تطرقها للاستثمار في قطاع السياحة، ولكن تختلف من الناحية الموضوعية: فالدراسة الحالية تختص ببيان الاستثمارات الأجنبية دون الوطنية في قطاع السياحة ومدى إضفاء أنظمة المملكة العربية السعودية لضمانات قانونية للمستثمرين الأجانب على أراضيها، ومن ناحية النطاق فالدراسة الحالية تقتصر في نطاقها المكاني على الاستثمارات الأجنبية في قطاع السياحة على أراضي المملكة العربية السعودية.

دراسة لشريفة سلطاني، ومصطفى حجاج (2025م). بعنوان: الضمانات القانونية للمستثمر الأجنبي في قطاع السياحة على ضوء القواعد التشريعية المستحدثة، ارتكزت الدراسة على تسليط الضوء على الضمانات التي كرستها الإرادة التشريعية في كل من المنظومتين القانونية والقضائية لتحفيز الاستثمار الأجنبي بصفة عامة وفي قطاع السياحة بصفة خاصة، ومدى فعالياتها في جذب الاستثمارات على مشاريع السياحية في الجزائر، واقترحت لضمان تطبيق تلك الضمانات التي قررتها النصوص القانونية يجب إيجاد هيئات مختصة للإشراف على شؤون المستثمر السياحي. وتتفق دراسة لشريفة سلطاني، ومصطفى حجاج مع الدراسة الحالية من تطرقها للاستثمار الأجنبي السياحي وللجانب القانوني للمستثمر الأجنبي، وتختلف هذه الدراسة مع الدراسة الحالية من ناحية النطاق فتقتصر الدراسة الحالية في نطاقها المكاني على الاستثمارات الأجنبية في قطاع السياحة على أراضي المملكة العربية السعودية.

دراسة الغامدي (2024م). بعنوان: أثر تطور نظام الاستثمار الأجنبي على حقوق والتزامات المستثمر في المملكة العربية السعودية، ارتكزت الدراسة على بيان النظم التي تساعد على إتاحة مناخ مناسب للاستثمارات الأجنبية داخل المملكة العربية السعودية، ومدى تطور تلك الأنظمة لتعطي حقوقاً ومزايا للمستثمر الأجنبي في المملكة ومدى مسائلته عما يقع منه من أفعال تشكل ضرراً للغير. تتفق دراسة الغامدي مع الدراسة الحالية من تطرقها للاستثمار الأجنبي، ولكن تختلف من الناحية الموضوعية فالدراسة الحالية تختص ببيان الضمانات القانونية للمستثمرين الأجانب تحديداً في قطاع السياحة دون غيره من القطاعات.

دراسة بوراوي (2017م). بعنوان: تأثير الاستثمار الأجنبي على تنمية القطاع السياحي في بلدان المغرب العربي (الجزائر، تونس، والمغرب) دراسة مقارنة، ارتكزت الدراسة على بيان أثر الاستثمار الأجنبي والدور الذي يلعبه في تنمية القطاع السياحي في بلدان المغرب العربي، عن طريق توضيح مفهوم الاستثمارات السياحية الوطنية والأجنبية، وبيان استراتيجيات التنمية السياحية التي وضعتها الدول محل الدراسة، ومدى تأثير القطاع السياحي في اقتصاد الدول ومساهمته في الناتج المحلي الإجمال، وحصة الاستثمارات الأجنبية السياحية في ذلك الناتج. تتفق دراسة بوراوي مع الدراسة الحالية من تطرقها للاستثمار الأجنبي في قطاع السياحة، ولكن

ISSN: 2706-6495

تختلف من الناحية الموضوعية فدراسة بوراوي تبحث من الناحية الاقتصادية ومدى تأثير الاستثمار الأجنبي السياحي على اقتصاد الدول المذكورة، ولكن تختص الدراسة الحالية ببيان الجانب القانوني لذات الموضوع محل الدراسة وبيان مدى كفاية الضمانات القانونية للمستثمر الأجنبي في قطاع السياحة، ومن حيث النطاق فالدراسة الحالية تقتصر في نطاقها المكاني على الاستثمارات الأجنبية في قطاع السياحة على أراضي المملكة العربية السعودية.

دراسة عبد الغني، عمرو (2022م). بعنوان: تطور تنظيم الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية، ارتكزت الدراسة على بيان المراحل التي مرت بها تشريعات وأنظمة الاستثمار الأجنبي، إلى أن وصلت للضمانات والمميزات والحقوق التي تمنها للمستثمرين الأجانب على أراضيها بمختلف القطاعات، لتعزيز اقتصادها وتقليل اعتمادها على النفط كمصدر وحيد. تتفق دراسة عبد الغني مع الدراسة الحالية من تطرقها للاستثمار الأجنبي، ولكن تختلف من الناحية الموضوعية فالدراسة الحالية تختص ببيان الضمانات القانونية للمستثمرين الأجانب تحديداً في قطاع السياحة دون غيره من القطاعات.

3. محاور البحث:

المقدمة

المبحث التمهيدي: ماهية الاستثمار السياحي وأهميته:

المطلب الأول: ماهية الاستثمار السياحي.

المطلب الثاني: أهمية الاستثمار في السياحة.

المبحث الأول: التطور التنظيمي لقطاع السياحة في المملكة العربية السعودية:

المطلب الأول: التطور التنظيمي في قطاع السياحة .

المطلب الثاني: الاستراتيجية الوطنية للسياحة.

المطلب الثالث: الجهود التنظيمية لوزارة السياحة .

المبحث الثاني: التنظيم القانوني للاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية:

المطلب الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي.

المطلب الثاني: الشروط النظامية للاستثمارات الأجنبية.

المطلب الثالث: ضبط حرية الاستثمار الأجنبي في المملكة.

المبحث الثالث: الحماية القانونية المقررة للمستثمر الأجنبي وأثر تطور السياحة:

المطلب الأول: المركز القانوني للمستثمر الأجنبي في المملكة العربية السعودية.

المطلب الثاني: الضمانات القانونية للمستثمر الأجنبي في قطاع السياحة.

المطلب الثالث: أثر التطور التنظيمي للسياحة على الاستثمار الأجنبي.

الخاتمة

ملخص النتائج والتوصيات

المراجع والمصادر

ISSN: 2706-6495

المبحث التمهيدي: ماهية الاستثمار السياحي وأهميته

يعتبر الاستثمار في القطاع السياحي أمراً مهماً لا يمكن صرف النظر عن أهميته كون السياحة مصدر ثابت للثروة، والاستثمار يعتبر الأداة الفعالة لتحقيق جميع الأهداف الاقتصادية في هذا القطاع، فتحرص الدول على جذب الاستثمارات من الخارج لما ينتج عنها من فوائد ومميزات، وبالنظر للمركز المهم الذي تحتله المملكة العربية السعودية في العالم العربي والإسلامي، والمميزات التي خصها بها المولى عز وجل، وتوفر جميع المقومات السياحية والاستثمارية لديها، كالاستقرار الأمني، والموارد الاقتصادية، والأماكن الطبيعية والدينية والتراثية، بالإضافة إلى موقعها الاستراتيجي جغرافياً الذي يجعلها نقطة وصل بين قارات العالم، وتنوع تضاريسها، يجعلها رائداً سياحياً في العالم، لذلك سعت لجعل الاستثمار السياحي الأجنبي أحد ركائز رؤية المملكة 2030، فنشهد اليوم عصراً مزهراً في قطاع السياحة، ونبين هذا المبحث من خلال مطلبين، هما:

المطلب الأول: ماهية الاستثمار السياحي:

لم يعرف المنظم السعودي الاستثمار السياحي الأجنبي بشكل مستقل، ولكن تطرق لبيان مفهوم الاستثمار الأجنبي في نظام الاستثمار الأجنبي (نظام الاستثمار الأجنبي، رقم (م/1)، 1421هـ)، وبين مفهوم السياحة في نظام السياحة الجديد (نظام السياحة الجديد، رقم (م/18)، 1444هـ)، فيمكن الاسترشاد ببعض التعريفات الرسمية وما نص عليه المنظم للوصول لمفهوم الاستثمار السياحي الأجنبي.
يعتبر الاستثمار السياحي: مصطلح مركب من كلمتين " استثمار" و "سياحة" فنبين كل كلمة على حدى.

الاستثمار لغة: مصطلح مشتق من الثمر، فيقال ثَمَّرَ الرجل ماله أي: كثره ونماه (الزبيدي، 1422/1385هـ، ص333-334).

وعرفه بعض الفقهاء: أنه "استخدام الأموال الحاضرة لتوليد أرباح مستقبلية" (فلة، شرفاوي، 2020م، ص10).

وأما الاستثمار الأجنبي فقد تعددت تعريفاته بحسب اختلاف وتعدد وجهات نظر الباحثين فمنهم من عرفه من الناحية الاقتصادية بأنه: "نشاط استثماري طويل الأجل يقوم به مستثمر غير مقيم في البلد المضيف بغرض المشاركة الفعلية أو الاستقلال بالإدارة والقرار" (العقيل، 2016م، ص34).

ومن الناحية القانوني لم يضع رجال القانون تعريف واضح محدد للاستثمار الأجنبي فذهب بعضهم للقول بأن الاستثمار الأجنبي: "هو انتقال عوامل الإنتاج عبر الحدود الدولية للمساهمة في الاستغلال الاقتصادي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وبقصد تحقيق ربح نقدي متميز" (الغرباوي، 2019م، ص16).

وقد أولت مؤسسات ومنظمات دولية اهتمام كبير بالاستثمار الأجنبي وأطلقوا عليه العديد من التعريفات نذكر منها: تعريف صندوق النقد الدولي IMF: للاستثمار الأجنبي المباشر بأنه " قيام شركة بالاستثمار في مشروعات تقع خارج حدود الوطن الأم وذلك بهدف ممارسة قدر من التأثير على عمليات تلك المشروعات ويكون الاستثمار الأجنبي مباشرا حين يمتلك المستثمر 10% أو أكثر من أسهم رأسمال إحدى مؤسسات الأعمال على أن ترتبط هذه الملكية بالقدرة على التأثير في إدارة المؤسسة" (حموده، 2020م، 37).

ووفقاً لمنظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD: يقصد بالاستثمار الأجنبي المباشر " ذلك الاستثمار الذي يفضي إلى علاقة طويلة الأمد بين المستثمر في دولة ما ومشروع استثمار في دولة أخرى ويعكس منفعة وسيطرة دائمتين للمستثمر الأجنبي أو الشركة الأم في فرع أجنبي قائم في دولة مضيفة غير تلك التي ينتمي إلى جنسيتها، على ألا تقل نسبة المساهمة عن 10٪ من إجمالي قيمة المشروع " (أبو زيد، 2023، ص385-386).

يتبين من المفاهيم السابقة أن الاستثمار الأجنبي يختلف عن الاستثمار الوطني، ويرى بعضهم أن معيار التفرقة هي جنسية المستثمر، بينما يذهب البعض الأخر لاعتبار معيار التفرقة هو مصدر الاستثمار، فيعتبرون أن كافة رؤوس الأموال الواردة من الخارج بهدف

ISSN: 2706-6495

استثمار الأموال تعتبر استثمارات أجنبية حتى لوكان أصحابها من رعايا الدولة نفسها، وتبرير الاستناد على هذا المعيار لتشجيع تدفق رؤوس الأموال من الخارج نظراً لعدم كفاية رأس المال الوطني للقيام بالمشروعات الاستثمارية.

أما على المستوى الوطني، فقد عرف المنظم السعودي المستثمر الأجنبي بموجب نظام الاستثمار الأجنبي في الفقرة (ه) من المادة الأولى بأن " المستثمر الأجنبي: الشخص الطبيعي الذي لا يتمتع بالجنسية العربية السعودية أو الشخص الاعتباري الذي لا يتمتع جميع الشركاء فيه بالجنسية العربية السعودية". وعرف في الفقرة (و) من ذات المادة الاستثمار الأجنبي هو: " توظيف رأس المال الأجنبي في نشاط مرخص له بموجب هذا النظام"، وبين في الفقرة (ز) من المادة الأولى كذلك المقصود برأس المال الأجنبي على سبيل المثال دون حصر. يظهر موقف المنظم السعودي بشكل واضح من تعريفه للمستثمر الأجنبي أنه أخذ بمعيار جنسية المستثمر للتفرقة بين الاستثمارات الأجنبية والوطنية، فقد اعتبر أن المستثمر الأجنبي هو الشخص الطبيعي الذي لا يتمتع بالجنسية العربية السعودية أو الشخص الاعتباري الذي لا يتمتع جميع شركائه بالجنسية العربية السعودية.

السياحة لغة: مأخوذة من ساح أي: تنقل، ويقال ساح في الأرض أي: ذهب وسار. عرفت منظمة السياحة العالمية السياحة بأنها " تشمل أنشطة الأفراد المتمثلة في السفر إلى أماكن خارج أماكن إقامتهم المعتادة والدائمة والمكوث بها لمدة لا تتجاوز 12 شهراً لقضاء أوقات ممتعة أو ممارسة أنشطة الأعمال التجارية أو لغيرها من الأغراض" (حسن، روان، 2022، ص126).

على المستوى الوطني في الإطار القانوني أولى نظام السياحة السعودي الجديد اهتماماً بتعريف المصطلحات السياحية، فقد نصت المادة الأولى على أن السياحة هي "سفر أو تنقل فرد أو مجموعة من خارج المملكة إلى داخلها، أو من المملكة إلى خارجها، أو داخل المملكة، لمدة مؤقته، لأي غرض سياحي. أو الاستفادة من واحدة -أو أكثر- من خدمات الأنشطة السياحية والتكميلية والمتخصصة."، وأوضحت ذات المادة المقصود بالسائح، والأنشطة السياحية، وفرقت بين الأنشطة السياحية التكميلية والمتخصصة.

يتبين من التعريفات السابقة أن النظام لم يفرق بين السياحة الداخلية والخارجية، وأعتبر جميع تنقل الأفراد داخل المملكة، أو من خارجها لداخلها، أو من داخلها لخارجها بالنسبة للمواطنين، أو الاستفادة من خدمات الأنشطة السياحية من قبيل السياحة، فتطبق على هؤلاء الأفراد القواعد النظامية الخاصة بحماية السائح سواء كانوا مواطنين أم أجانب، ويتضح ذلك من بيان تعريف السائح أنه الشخص الطبيعي الذي يمكث أكثر من ليلة خارج مكان إقامته. إن ما يهمنا في هذا الصدد هو موضوع الأنشطة السياحية لأن الاستثمارات ترد عليها، وقد حددتها المادة بأنها الأنشطة التي تخضع لوزارة السياحة، وتتمثل في الإرشاد السياحي، وخدمات السفر والسياحة، وإدارة مرافق الضيافة أو تشغيلها، وتقديم الاستشارات السياحية والأنشطة التجريبية، ثم ذكرت عبارة "ونحوها التي تحددها اللائحة وما يحدد بقرار من قبل مجلس الوزراء إخضاعه للترخيص من قبل الوزارة بناءً على اقتراح من الوزير" وبهذه العبارة جعلت المجال واسعاً لتحديد أنشطة سياحية أخرى. وباستقراء المفاهيم السابقة للاستثمار الأجنبي والسياحة نستنتج الآتي:

1- أن الاستثمار السياحي الأجنبي لا يختلف بشكل عام عن الاستثمار الأجنبي، بل هو جزء منه فيعتبر أحد المجالات الاستثمارية هو الاستثمار السياحي الأجنبي، ويرد الاستثمار فيه على الأنشطة السياحية.

2- يمكننا وضع تعريف للاستثمار السياحي الأجنبي بأنه: قيام شخص طبيعي لا يتمتع بالجنسية العربية السعودية أو شخص اعتباري لا يتمتع جميع الشركاء فيه بالجنسية العربية السعودية باستثمار رأسماله الأجنبي في أحد الأنشطة السياحة المنصوص عليها في نظام السياحة، مع مراعاة الأنشطة السياحية التي لا يجوز للمستثمر الأجنبي الاستثمار فيها بموجب الأنظمة الأخرى، واستخراج الوثائق والتراخيص اللازمة للاستثمار في النشاط السياحي من قبل وزارة السياحة والجهات الأخرى ذات العلاقة.

المطلب الثاني: أهمية الاستثمار السياحي

الاستثمار السياحي الأجنبي أحد مجالات الاستثمار الأجنبي ويرد فيه الاستثمار على الأنشطة السياحية بالتالي له ذات الأهمية الواردة

ISSN: 2706-6495

في الاستثمار الأجنبي المتمثلة في كونه يملك دورًا رئيسياً في عملية النمو الاقتصادي، باعتباره القناة التي يتدفق منها رأس المال والخبرة الفنية والعملية، ويُمَكِّن الدولة المضيفة من استغلال مواردها الطبيعية، والاستفادة من ثرواتها الموجودة، وتطوير البنية التحتية كتحسين وإنشاء المطارات والطرق وشبكات الاتصال، بالإضافة إلى تدريب الأيدي العاملة المحلية وغيرها من المزايا (العتيبي، 2023، ص77).

لكن نريد التركيز هنا على أهمية الاستثمار في قطاع السياحة تحديداً، لأهمية هذا القطاع وما يمكن أن يحقق للدولة المضيفة ومواطنيها من آثار إيجابية منها:

1- له أثر إيجابي على سكان المناطق التي يتم فيها المشروعات الاستثمارية فهو يزيد من رفاهية معيشتهم، ويمكنهم من الاستفادة من الخدمات والمميزات المضافة إلى المنطقة المستثمر فيها.

2- يجذب أعداد كبيرة من السياح مما يزيد من عدد ليالي مبيتهم وارتفاع معدل انفاقهم، بالتالي حصول الدولة المضيفة على دخل سياحي أكبر.

3- يجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية لقطاع السياحة، فكلما زاد السياح زادت حاجتهم لمرافق الضيافة ومختلف الخدمات، مما يفسح المجال للعديد من المستثمرين استهداف قطاع السياحة بشكل خاص عن غيره من القطاعات، ويخلق بيئة تنافسية بين المستثمرين لتقديم أفضل الخدمات.

4- حماية الموجودات الطبيعية والثقافية للدولة المضيفة، حيث يسهم في تخصيص موارد مالية للمحافظة عليه عن طريق حماية وترميم المناطق الأثرية أو المدن القديمة أو المنتزهات الوطنية وغيرها.

المبحث الأول: التطور التنظيمي لقطاع السياحة في المملكة العربية السعودية

مر قطاع السياحة في المملكة بعدة مراحل وتطورات قبل وصوله إلى هذه المرحلة التي نعيشها اليوم، وفي هذا المبحث نتطرق لبيان التطور التنظيمي الذي حدث في القطاع السياحي على النحو الآتي:

المطلب الأول: التطور التنظيمي في قطاع السياحة

المرحلة الأولى لتنظيم قطاع السياحة: كان قطاع السياحة في المملكة العربية السعودية يعتمد بشكل أساسي على الحج والعمرة، فكان التطور التنظيمي في تلك الفترة قائم بشكل أساسي لتلبية احتياجات الحجاج والمعتمرين، وتم إصدار الأنظمة واللوائح التي تعزز وتسهل قدوم الزوار للمملكة ومن تلك الأنظمة تنظيم معاملة القادمين للمملكة بتأشيرات دخول للحج أو العمرة وغيرها الصادر عام 1404هـ (تنظيم معاملة القادمين للمملكة بتأشيرة دخول للحج أو العمرة وغيرها،1404هـ).

ثم تلتها العديد من الأنظمة التي تنظم نقل الحجاج للمملكة وإعادتهم لبلادهم وتقديم الخدمات لهم، لم يكن قطاع السياحة يحظى باهتمام كبير وكان الاشراف عليه يخضع لعدة جهات فمثلاً وزارة التعليم تشرف على قطاع الآثار والمتاحف، ووزارة التجارة تشرف على خدمات الإيواء وقد صدر في ظل ذلك نظام الفنادق لعام 1395هـ.

ثم بدأ تنظيم السياحة بالمملكة بصدور قرار مجلس الوزراء رقم 9 وتاريخ 1421/1/12هـ الذي اشتمل على إنشاء "الهيئة العليا للسياحة"، ثم صدرت عدت تنظيمات تعزز دور قطاع السياحة كأحد القطاعات المهمة في الدولة التي لها الأثر على الاقتصاد الوطني، والتطلع لإعطاء القطاع الخاص دور رئيسي لإنشاء المنشآت السياحية الاستثمارية، كل ذلك كان بداية لتفطن المملكة عن أهمية قطاع السياحة والاستثمار فيه ودور القطاع الخاص كشريك نجاح، والنواة الأولى لإصدار المزيد من الأنظمة واللوائح كون القطاع يعاني من فراغ قانوني كبير.

ثم حدثت نقلة قانونية فارقة عندما أعتمد مجلس الوزراء نظام السياحة لعام 1436هـ، الذي يعد أول نظام عام لتنظيم وضبط الأنشطة السياحية وتحسين الخدمات المقدمة، فأصبح للهيئة العامة للسياحة والآثار بموجب النظام صلاحية إصدار اللوائح واقتراح أراضي حكومية بعد موافقة الجهات ذات العلاقة والعمل على رفعها تمهيداً لاستثمارها سياحياً من القطاع الخاص، وفرض عقوبات لمخالفات النظام، ودخول الأماكن التي تمارس فيها الأنشطة السياحية والتفتيش والاطلاع على السجلات الخاصة بخدمات السياحة، وحل هذا النظام محل كافة الانظمة وألغى كل ما يتعارض معه من أحكام ليصبح أول نظام يجمع شتات تنظيمات السياحة تحت مظلة واحدة(وكالة الأنباء السعودية، 2024).

ثم ظهرت أول ثمرة للاهتمام بهذا القطاع وهي انضمام عدد من المواقع الأثرية في المملكة إلى قائمة التراث العالمي (اليونسكو) ومنها انضمام موقع جدة التاريخية والاعتراف به كموقع ذي قيمة عالمية، وعمل القطاع على توفير مناخ ملائم لهذه المواقع لتصبح مزاراً سياحياً.

تنظيم قطاع السياحة في العصر الحديث: أصبحت المملكة العربية السعودية أكثر انفتاحاً مع إطلاق رؤيتها 2030 في ابريل 2016م، وأوضحت مستهدفاتها التي من أهمها العمل على رفع المركز الاقتصادي للمملكة، وزيادة الناتج المحلي غير النفطي، ورفع مساهمة الاستثمار الأجنبي، ولتحقيق تلك المستهدفات وضعت أهداف استراتيجيه نلتمس عند قراءتها اهتمام صريح بتطوير قطاع السياحة كأحد القطاعات الحيوية والمهمة في الدولة، وانطلاقاً لتنظيم هذا القطاع وللسير في أولى خطوات تطويره أُطلقت الاستراتيجية الوطنية للسياحة في عام 2019م التي تضم 10 وجهات رئيسية يتم العمل على تطويرها كمناطق جذب للسياح، ورسمت تطلعات للقطاع تشمل رفع مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي ما يزيد عن10٪، وتوفير مليون فرصة عمل إضافية، وجذب 100 مليون زيارة سنوية بحلول 2030، وخلف هذه التطلعات الكبيرة عمل وجهد مستمر للنهوض بالقطاع وتنميته (وزارة السياحة، د.ت 2024).

ونذكر أهم التطورات التنظيمية والمستجدات بعد إطلاق الاستراتيجية الوطنية السياحية على النحو الآتي:

1- أطلقت المملكة نظام التأشيرات السياحية، الذي يتيح لأكثر من 48 دولة حصولها على التأشيرة السياحية إلكترونياً للدخول اليسير لأراضي المملكة.

2- صدر أمر ملكي بتحويل الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني إلى وزارة السياحة، ليكون يوم 25 فبراير لعام 2020م يشهد ميلاد أول وزارة سياحة في المملكة العربية السعودية، التي من أهم اختصاصاتها جذب المستثمرين الأجانب ووضع الأنظمة والتشريعات ذات العلاقة.

3- صدر نظام السياحة الجديد لعام 1444هـ ليسهم في تنمية السياحة وجذب الاستثمارات السياحية للقطاع.

4- لم يتوقف تطور البيئة التنظيمية عند إصدار نظام محدث للسياحة، بل أصدرت وزارة السياحة عشرة لوائح جديدة تعني بتطوير قطاع السياحة وتساهم في توفير بيئة جاذبة للاستثمار، وترفع من جودة الخدمات المقدمة، وتحمي حقوق السائح.

5- تم بناء منظومة السياحة الوطنية وهي منظومة متكاملة لقطاع السياحة تضم ست جهات أسست كل منها وفقا لأفضل المعايير العالمية، لتتكامل أدوارها لتحقيق أهداف قطاع السياحة وتسانده في النمو والازدهار.

المطلب الثاني: الاستراتيجية الوطنية للسياحة

أقر مجلس الوزراء الاستراتيجية الوطنية للسياحة في شهر محرم لعام 1441هـ، تأكيداً على أهمية قطاع السياحة والدور الذي يقدمه لنمو الاقتصاد وتحسين المجتمع، وتهدف الاستراتيجية إلى توفير منظومة متكاملة من الخدمات السياحية، وتوفير بيئة استثمارية جاذبة للمستثمرين الجدد والحاليين للاستثمار بقطاع السياحة، ونبين دور هذه المنظومة.

ISSN: 2706-6495

دور منظومة السياحة: تضم منظومة السياحة الوطنية ست جهات وهي:

وزارة السياحة، صندوق التنمية السياحي، الهيئة السعودية للسياحة، برنامج الربط الجوي، الهيئة السعودية للبحر الأحمر، مجلس التنمية السياحي. وبالنظر إلى دور وصلاحيات واختصاصات جهات المنظومة السياحية نلاحظ أمور مهمة:

أولاً: التطور التنظيمي القانوني الخاص بجهات قطاع السياحة، حيث تم إقرار منظومة واسعة من الأنظمة والقوانين واللوائح التي تنظم عمل كل جهة من جهات منظومة السياحة وبالتالي تنظم القطاع ككل، فمثلاً وزارة السياحة بعد صدور المرسوم الملكي بجعلها وزارة أصدر لها تنظيم وزارة السياحة، وتعد أغلب جهات منظومة السياحة حديثة النشأة رغم ذلك تملك كل جهة موقع الكتروني رسمي يقدم خدمات للمستثمرين والزوار والسياح يحدث بشكل دوري، كل تلك التطورات والأنظمة واللوائح صدرت في فترة زمنية قصيرة تؤكد على النمو السريع لهذا القطاع.

ثانياً: جهات منظومة السياحة تمثل هيكل متكاملاً فعلاً، فتقوم وزارة السياحة بتنظيم القطاع السياحي بوضع الاستراتيجيات والتخطيط وتحسين الأطر التنظيمية والقانونية، وصندوق التنمية السياحي يستقطب الاستثمارات السياحية من القطاع الخاص ويمكن المستثمرين بالدعم والتمويل، والهيئة السعودية للسياحة تقوم بمهمة الترويج للسياحة وتحسين تجارب الزوار، وبرنامج الربط الجوي يعزز الربط الجوي ويحسن المسارات الجوية السياحية في المملكة، والهيئة السعودية للبحر الأحمر تنظم السياحة الملاحية كون المملكة تطل على البحر الأحمر، ومجلس التنمية السياحي يقوم بمواءمة وربط كل تلك الجهود لتحقيق الأهداف المشتركة بينهم وهي أهداف الاستراتيجية الوطنية للسياحة، إذاً هي منظومة متكاملة تساهم في تنمية وتطوير القطاع السياحي.

ثالثاً: الاهتمام بالاستثمار السياحي وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية للقطاع يظهر بشكل صريح في تنظيمات وقوانين ولوائح جهات منظومة السياحة، وذلك لأهميته في تحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية للسياحة وتنمية القطاع السياحي، ومدى فاعليته في إعطاء قيمة مضافة للاقتصاد الوطني في المملكة العربية السعودية.

المطلب الثالث: الجهود التنظيمية لوزارة السياحة

تهتم وزارة السياحة بتنظيم القطاع السياحي وتنميته وتحسين الأطر التنظيمية بإصدار التشريعات والأنظمة واللوائح كونها المرجع الأول والرئيسي للقطاع، وهذه الإصلاحات للبيئة التنظيمية للقطاع السياحي تعد عامل إيجابي يساهم في تنمية وتطوير القطاع على المستوى المحلي والدولي.

وزارة السياحة وتحسين الأطر النظامية: تتجه المملكة العربية السعودية إلى تطوير قوانينها وأنظمتها وجعلها تتسم بالوضوح والشفافية، ومتسقة مع الأعراف الدولية، ولهذا التوجه الذي اتخذته المملكة وضمن منظومة التحسينات والإصلاحات للبيئة التنظيمية التي تقوم بها وزارة السياحة أصدرت نظام السياحة الجديد لعام 1444هـ وأكدت الوزارة أنه تم بناء النظام استئناساً بأفضل الممارسات العالمية بناءً على مؤشر أفضل عشرة دول في القدرة التنافسية في السفر والسياحة الصادر عن منتدى الاقتصاد الدولي العالمي (وكالة الأنباء السعودية، 1444هـ).

وقد أشتمل نظام السياحة الجديد على نصوص نظامية تعزز الاهتمام بالاستثمار السياحي وتضمن حقوق السائح وتوضح التزامات المستثمرين، وتضع ضمانات مالية على بعض الأنشطة السياحية، بالإضافة إلى استحداثه لأنشطة سياحية جديدة لتمكين المستثمرين من الإبداع والابتكار في الاستثمار السياحي.

واستكمالاً للمنظومة التشريعية، أصدرت وزارة السياحة عشر لوائح تنظيمية تقع في أربع فئات استراتيجية؛ تُعنى الأولى بالأنشطة السياحية لتنظيم التراخيص والالتزامات لمرافق الضيافة والإرشاد والسفر، وتختص الثانية بضبط الجودة لمراقبة الخدمات وحماية

ISSN: 2706-6495

حقوق السياح والمستثمرين، فيما تركز الثالثة على تمكين القطاع لتطوير الوجهات، وتستهدف الرابعة الزوار بتبسيط اشتراطات تأشيرات السياحة. وتتكامل هذه المنظومة مع تنظيم مجالس التنمية بالمناطق لدفع عجلة الإصلاحات الهيكلية للقطاع.

أهمية الإصلاحات النظامية على القطاع السياحي: تشهد المملكة العربية السعودية في الآونة الأخيرة سلسلة من الإصلاحات لتحسين بيئتها التنظيمية، وذلك لأهمية هذه المسألة وتأثيرها الإيجابي على مختلف الأصعدة، وأكد هذا التوجه ولي العهد حفظه الله حين قال "السعودية تسير وفق خطوات جادة في السنوات الأخيرة نحو تطوير البيئة التشريعية من خلال استحداث وإصلاح الأنظمة التي تحفظ وترسخ مبادئ العدالة والشفافية وحماية حقوق الإنسان وتحقق التنمية الشاملة وتعزز تنافسية المملكة عالميا" (العويشق، 1445هـ). وعلى مستوى قطاع السياحة، فإن استحداث القوانين وتحسين البيئة التنظيمية يساعد القطاع على الآتي:

1- تحقيق أهدافه وغاياته المرجوة، ومنها استقطاب الاستثمارات السياحية الأجنبية لتنمية القطاع.

2- رفع فرص الاستثمار السياحي الأجنبي، عن طريق توفر حماية وضمان لحقوق المستثمرين، وتقدم حوافز استثمارية، لأن المستثمر لن يطمئن للاستثمار ووضع رؤوس أمواله، إذا كان النظام القانوني غامض يجهل طريقة تطبيقه، أو كان لا يتمتع بالقوة الكافية لإضفاء الحماية القانونية للمستثمر السياحي الأجنبي ولأمواله.

3- وجود الأنظمة القانونية السياحية وتحديثها يضمن منافسة عادلة بين فئة المستثمرين، ترفع من قيمة الخدمات المقدمة.

4- جعل الأنظمة تتوافق وتتناسق مع المعايير الدولية، يساعد على فهمها والعمل بها من قبل المواطنين، والمقيمين، والسياح، والزوار، والمستثمرين، ويدخل الطمأنينة في قلوبهم.

المبحث الثاني: التنظيم القانوني للاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية

تعد المملكة العربية السعودية من أكبر الدول النفطية في العالم إلا أنها تتخذ عدت وسائل لتنويع مصادر دخلها ورفع مستوى اقتصادها الوطني، ومن تلك الوسائل اهتمامها بجذب الاستثمارات الأجنبية إليها، إذ يعد الاستثمار الأجنبي أحد أهم أدوات تنويع مصادر الدخل، وسعت المملكة للاهتمام بجذب الاستثمارات الأجنبية في وقت مبكر بشكل عام، وفي السنوات الأخير بشكل خاص بعد إطلاق رؤيتها 2030 التي تهدف إلى تنويع الاقتصاد والتحول من الاعتماد الرئيسي على النفط إلى الاعتماد على القطاعات الأخرى كقطاع السياحة، واتجهت لتعزيز بيئتها الاستثمارية عن طريق تنظيم الاستثمار الأجنبي بإصدار القوانين واللوائح، واتخاذ القرارات، وعقد الاتفاقيات، وتوفير حماية وضمانات قانونية للمستثمر الأجنبي، وتسهيل الإجراءات النظامية للاستثمار الأجنبي، بالإضافة إلى وضع حدوداً واضحة للعملية الاستثمارية في المملكة، إذ يعد التنظيم القانوني في الدولة المضيفة ذا أثر كبير لجذب الاستثمارات الأجنبية.

وشهد التنظيم القانوني للاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية تطورًا تشريعيًا ملحوظًا، حيث كان نظام الاستثمار الأجنبي الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/1) بتاريخ 1421/1/5هـ يمثل الإطار النظامي المنظم للاستثمارات الأجنبية، إلى أن صدر نظام الاستثمار الجديد بالمرسوم الملكي رقم (م/19) بتاريخ 1446/1/16هـ، الذي دخل حيز التنفيذ في 12 فبراير 2025م، وألغى النظام السابق. وقد جاء النظام الجديد بإطار تشريعي أشمل لتنظيم الاستثمار المحلي والأجنبي، معززًا الضمانات القانونية المقررة للمستثمر، ومستحدثًا آلية التسجيل الاستثماري بدلًا من الترخيص الاستثماري السابق، دون الإخلال بالتراخيص والتصاريح التي تتطلبها الأنظمة الخاصة بممارسة الأنشطة الاقتصادية. وبناءً على ذلك، تتناول الدراسة أحكام نظام الاستثمار الأجنبي السابق في إطارها التشريعي والزمني، مع الإشارة إلى الأحكام المستحدثة في نظام الاستثمار الجديد، وبيان أثرها على الاستثمار الأجنبي في القطاع السياحي، بما يتفق مع موضوع الدراسة وأهدافها.

وطالما أن الاستثمار السياحي الأجنبي هو استثمار أجنبي لكنه يرد على الأنشطة السياحية كما ذكرنا، يستدعي ذلك أن نتعرف على التنظيم القانوني للاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية، وذلك على النحو الآتي:

ISSN: 2706-6495

المطلب الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي والإطار النظامي له

الاستثمار الأجنبي: يعرف بأنه "الاستثمار القادم من خارج الدولة، ويكون بانتقال رؤوس أموال أجنبية للمساهمة في إنشاء مشروعات استثمارية في اقتصاد دولة أخرى" (الذيابي،2023، ص1593).

وللتعرُّف على الاستثمار الأجنبي في النظام السعودي علينا معرفة أولاً من المقصود بالمستثمر الأجنبي، حيث يعرف المستثمر الأجنبي اصطلاحاً بأنه "الشخص الأجنبي الطبيعي أو الاعتباري الذي يوظف أمواله أو خبراته، في مشروع اقتصادي بقصد الحصول على عوائد مجزية، وفقاً لقانون الدولة المضيفة له" (الشعلان، 2012، ص8).

ونصت المادة الأولى من نظام الاستثمار الأجنبي الصادر عام 1421هـ بأن المستثمر الأجنبي هو "الشخص الطبيعي الذي لا يتمتع بالجنسية العربية السعودية، أو الشخص الاعتباري الذي لا يتمتع جميع الشركاء فيه بالجنسية العربية السعودية".

إذاً المستثمر الأجنبي شخص يتمتع بالشخصية القانونية التي تؤهله اكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات، وبتعريف النظام نكون أمام نوعين من الأشخاص الأجانب، الأول: الشخص الأجنبي الطبيعي الذي لا يتمتع بالجنسية العربية السعودية ويستثمر أمواله في المملكة ويخضع لقوانينها وأنظمتها باعتبارها الدولة المضيفة للاستثمار.

والثاني: الشخص الأجنبي الاعتباري الذي يكون بالغالب في شكل شركة تتمتع بالشخصية القانونية، ولا يتمتع جميع الشركاء فيها بالجنسية العربية السعودية، وأجاز النظام ولائحته التنفيذية أن تكون الاستثمارات الأجنبية بصورتين: إما بصورة منشآت مملوكة لمستثمر وطني يتمتع بالجنسية العربية السعودية ومستثمر أجنبي لا يتمتع بها، وإما بصورة منشآت مملوكة بالكامل لمستثمر أجنبي ويقتصر شكلها القانوني على شركة ذات مسؤولية محدودة، أو شركة مساهمة، أو فرع شركة أجنبية، أو أي شكل قانوني آخر يصدر بقرار من وزارة الاستثمار (نظام الاستثمار الأجنبي، 1421هـ، المادة 4-5).

وقد شهد تعريف المستثمر الأجنبي تطورًا بصدور نظام الاستثمار الجديد لعام 1446هـ، حيث عرّفت المادة الأولى منه المستثمر الأجنبي بأنه الشخص ذو الصفة الطبيعية أو الاعتبارية الذي يقوم بالاستثمار ولا يُعد مستثمرًا محليًا وفقًا لأحكام النظام، وبذلك اختلفت صياغة تعريف المستثمر الأجنبي عن التعريف الوارد في النظام السابق، الذي كان يعتمد صراحةً على معيار الجنسية بالنسبة إلى الشخص الطبيعي وجنسية الشركاء بالنسبة إلى الشخص الاعتباري (نظام الاستثمار، 1446هـ، المادة الأولى).

وبتعريف الاستثمار الأجنبي أفادت المادة الأولى من نظام الاستثمار الأجنبي السابق بأنه " توظيف رأس المال الأجنبي في نشاط مرخص له بموجب هذا النظام" وحددت ذات المادة المقصود برأس المال الأجنبي الذي يتم توظيفه على سبيل المثال لا الحصر " الأموال والحقوق التالية متى كانت مملوكة لمستثمر أجنبي:

1- النقود والأوراق المالية والأوراق التجارية.

2- أرباح الاستثمار الأجنبي إذا تم توظيفها في زيادة رأس المال أو توسعة مشاريع قائمة أو إقامة مشاريع جديدة.

3- الآلات والمعدات والتجهيزات وقطع الغيار ووسائل النقل ومستلزمات الإنتاج ذات الصلة بالاستثمار.

4- الحقوق المعنوية كالتراخيص وحقوق الملكية الفكرية والمعرفة الفنية والمهارات الإدارية وأساليب الإنتاج." (نظام الاستثمار الأجنبي، 1421هـ، المادة 1).

إذاً الاستثمار الأجنبي وفقا للنظام السابق يقصد به، قيام أشخاص أجانب أفراد أو شركات، باستخدام رؤوس أموالهم أياً كانت طبيعتها، لإنشاء مشروعات استثمارية إما منفردين أو بمشاركة مستثمرين محليين، في أي نشاط سمح نظام الاستثمار الأجنبي بمزاولته من قبل المستثمرين الأجانب.

ISSN: 2706-6495

ومن ناحية رأس المال الأجنبي فقد أورد النظام مجموعة من الأمثلة على رأس المال الأجنبي دون حصر، وهذا موقف متميز للمنظم السعودي بأن جعل تعريف رأس المال الأجنبي واسع للغاية فجميع الأموال والحقوق المنصوص عليها هي على سبيل المثال يشملها رأس المال الأجنبي، ويشمل كل ما يمثل هذه الأموال والحقوق، كذلك يدخل في تكوين رأس المال الأجنبي العقارات المنقولة وغير المنقولة، وهذا الموقف متميز لأنه ينتج عنه آثار إيجابية تتمثل في توسيع الاستثمارات الأجنبية وزيادة تدفقاتها.

كما أكد المنظم في بيان مفهوم رأس المال الأجنبي ضرورة أن يكون هذا المال مملوك للمستثمر الأجنبي أياً كانت صورته وتتنوع صور الاستثمار الأجنبي إلى صورتين فإما أن يكون استثمار مباشر، وإما استثمار غير مباشر.

وقد وسّع نظام الاستثمار الجديد لعام 1446هـ مفهوم الاستثمار ليشمل استخدام رأس المال لإنشاء مشروع استثماري أو توسيعه أو تطويره أو تمويله أو تملكه أو إدارته من أجل تحقيق منفعة اقتصادية، كما حدد صور رأس المال التي تدخل في نطاق تطبيقه، بما في ذلك الأصول المادية والمعنوية والحقوق التعاقدية وحقوق الملكية الفكرية، مع استبعاد بعض أدوات الدين من مفهوم رأس المال لأغراض النظام (نظام الاستثمار، 1446هـ، المادة الأولى).

ويُلاحظ أن النظام الجديد يهدف إلى تعزيز البيئة الاستثمارية وحفظ حقوق المستثمر وزيادة ثقته في الاستثمار داخل المملكة العربية السعودية، كما استحدث آلية التسجيل الاستثماري بدلًا من الترخيص الاستثماري السابق، مع استمرار الالتزام بالتراخيص والتصاريح التي تتطلبها الأنظمة الخاصة بممارسة الأنشطة الاقتصادية (نظام الاستثمار، 1446هـ، المادتان الثانية والسابعة).

الأطر النظامية الحاكمة للاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية:

يقوم الاستثمار الأجنبي على عدة مبادئ وسياسات رسختها الأنظمة والاتفاقيات ونصت عليها وثيقة مبادئ سياسة الاستثمار ونذكر منها على سبيل المثال:

1- ضمان المساواة بين المستثمر السعودي والمستثمر الأجنبي، وفيما بين المستثمرين الأجانب.

2- ضمان حماية ممتلكات جميع الاستثمارات وفقا لما تقتضي به الأنظمة في المملكة.

3- تعزيز استدامة الاستثمارات واتخاذ إجراءات واضحة وشفافة للتعامل مع شكوى المستثمرين (وكالة الأنباء السعودية، 1440هـ).

وقد أكد نظام الاستثمار الجديد لعام 1446هـ هذه المبادئ، ولا سيما المساواة في المعاملة بين المستثمر المحلي والأجنبي في الظروف المماثلة، والمعاملة العادلة والمنصفة، وحماية الاستثمارات وفقًا للأحكام النظامية (نظام الاستثمار، 1446هـ، المادتان الثانية والرابعة).

إن المستثمر الأجنبي يحرص على دراسة العلاقات الخارجية للدولة المضيفة ووضعها الداخلي للتأكد بأن أنظمتها ستوفر له الحماية القانونية ولرؤوس أمواله، ويتأكد كذلك بأن سياستها تتصف بالوضوح والشفافية واحترام الحقوق والواجبات والاتفاقيات والمعاهدات، لذلك نتناول الإطار النظامي الذي يحكم الاستثمارات الأجنبية في المملكة العربية السعودية على النحو الآتي:

الأنظمة الداخلية: تعتبر الأنظمة الداخلية للدولة المضيفة لها الأثر في جذب المستثمرين الأجانب، وتعد مسألة تنظيم الاستثمارات الأجنبية في المملكة العربية السعودية مسألة مشتركة بين عدة أنظمة داخلية، ولعلنا نذكر بعض الأنظمة الأساسية التي تنظم هذه العملية بالآتي:

1- نظام الاستثمار لعام 1446هـ ولائحته التنفيذية: يُعد نظام الاستثمار الجديد لعام 1446هـ ولائحته التنفيذية الإطار النظامي العام الذي ينظم الاستثمارات المحلية والأجنبية في المملكة العربية السعودية، وقد حل محل نظام الاستثمار الأجنبي لعام 1421هـ الذي كان يمثل القاعدة الأساسية لتنظيم الاستثمارات الأجنبية. وقد تناول النظام السابق ولائحته التنفيذية الشروط والإجراءات والامتيازات والضمانات وحقوق المستثمر الأجنبي والتزاماته، إلى جانب تنظيم تسوية المنازعات والعقوبات المقررة على مخالفي أحكام النظام.

ISSN: 2706-6495

أما نظام الاستثمار الجديد فقد اشتمل على أحكام تتعلق بحرية الاستثمار وحقوق المستثمر والتزاماته والمحفزات الاستثمارية والتسجيل والأنشطة المستثناة وتسوية المنازعات، مع مراعاة الأنظمة الخاصة بالأنشطة الاقتصادية المحددة، ومنها الأنشطة السياحية (نظام الاستثمار، 1446هـ، المواد الثالثة والرابعة والسابعة والرابعة عشرة).

2- نظام الشركات الجديد1443هـ: يعد نظام الشركات نظاما شاملا ينظم مسائل عديدة تهم المستثمرين الأجانب ومنها شكل وطريقة تأسيس وإدارة واندماج وحل وتصفية الشركات في المملكة، واشتمل في تعديله الأخير على عدة مميزات وتعديلات منها إضافة أنواع جديدة من الشركات توفر خيارات للمستثمرين الأجانب، ومنها شركة المساهمة البسيطة، والشركة المهنية، وخفض رأس مال بعض أنواع الشركات لتحفيز المستثمرين، إذاً يساعد نظام الشركات على تنظيم مسائل مهمة، ويساهم في جذب الاستثمارات الأجنبية إلى المملكة لأنه يوفر بيئة قانونية وتنظيمية محفزة ومرنة وشفافة تحمي حقوق المساهمين والدائنين والغير وتعزز الحوكمة والشفافية في إدارة الشركات (الذيابي، 2023، ص1615).

3- نظام تملك غير السعوديين للعقار لعام 1447هـ: يُعد تنظيم تملك غير السعوديين للعقار من المسائل الجوهرية المرتبطة بالمشروعات الاستثمارية، حيث كان نظام تملك غير السعوديين للعقار واستثماره لعام 1421هـ يجيز للمستثمر غير السعودي المرخص له بمزاولة نشاط مهني أو حرفي أو اقتصادي تملك العقار اللازم لمزاولة ذلك النشاط وفقًا للشروط النظامية. وقد صدر نظام تملك غير السعوديين للعقار الجديد لعام 1447هـ، ودخل حيز التنفيذ في 22 يناير 2026م، وحل محل النظام السابق، ونظم تملك غير السعوديين للعقارات واكتساب الحقوق العينية عليها وفقًا للنطاقات والضوابط النظامية المحددة. ويكتسب هذا التنظيم أهمية خاصة في الاستثمار السياحي لارتباط المشروعات السياحية بالعقارات اللازمة لإنشائها وتشغيلها (نظام تملك غير السعوديين للعقار، 1447هـ، المادتان الثانية والرابعة عشرة).

4- الأنظمة الضريبية: تنظم الأنظمة الضريبية مسألة مهمة وهي الضرائب المفروضة على المشاريع الاستثمارية، حيث تؤثر بشكل مباشر على التكاليف والمخاطر والعوائد المحتملة للمستثمرين، والأنظمة الضريبة في المملكة تتكون من عدة أنظمة منها: نظام ضريبة الدخل، ونظام ضريبة القيمة المضافة (الذيابي، 2023، ص1620).

الاتفاقيات الدولية: إن السياسة الخارجية للدولة تؤثر على الاستثمارات الأجنبية، لذلك الدول التي تسعى لجذب الاستثمارات تحرص على تنمية علاقاتها الخارجية بالدول الأخرى من خلال إبرام اتفاقيات جماعية أو ثنائية، فذلك من شأنه أن يعطي حماية أكبر للمستثمرين الأجانب، وقد قامت المملكة العربية السعودية بتنمية علاقاتها الخارجية من خلال انضمامها للمنظمة العالمية للتجارة، وانضمامها إلى مجلس التعاون الخليجي' وانضمامها إلى منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى (العتيبي، 2023، ص85).

وعلى صعيد المعاملات الثنائية وقعت المملكة العربية السعودية معاهدات لتفادي الازدواج الضريبي للدخل ورأس المال مع 29 دولة، وأبرمت 25 اتفاقية ثنائية لتشجيع وحماية الاستثمار بين مختلف دول العالم ومنها:

1- اتفاقية التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات بين المملكة العربية السعودية والمملكة الأردنية الهاشمية (وزارة الاستثمار، 1438هـ).

2- اتفاقية تشجيع الاستثمارات المتبادلة وحمايتها بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية سويسرا الاتحادية (وزارة الاستثمار، 1427هـ).

وقد أكد نظام الاستثمار الجديد لعام 1446هـ عدم الإخلال بالتزامات المملكة العربية السعودية الناشئة عن الاتفاقيات الدولية النافذة التي تكون طرفًا فيها، وهو ما يعزز التكامل بين الأنظمة الداخلية والاتفاقيات الدولية في تنظيم الاستثمارات الأجنبية وحمايتها (نظام الاستثمار، 1446هـ، المادة الثالثة عشرة).

ISSN: 2706-6495

المطلب الثاني: الشروط النظامية للاستثمارات الأجنبية:

تعد الاستثمارات الأجنبية رؤوس أموال خارجية وافدة إلى الدولة المضيفة للاستثمار، بالتالي فهي تخضع للقواعد القانونية للدولة المضيفة، ولا شك أن ذلك يمثل مظهراً من مظاهر سيادة الدولة المستقبلة للاستثمار وحقا مشروعا من حقوقها القانونية لا يمكن انكاره. لكن قد تشكل القيود والإجراءات التي تضعها الدولة المضيفة معوقات أمام جذب الاستثمارات الأجنبية لها، وقبل التعرف على الشروط النظامية للاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية، نريد معرفة أهم المعوقات القانونية التي تواجه المستثمر الأجنبي، وتكون محل نظره عند إقدامه لاتخاذ قرار الاستثمار في الدولة المضيفة على النحو الآتي:

المعوقات القانونية للاستثمار الأجنبي:

نزع الملكية: للدولة المضيفة الحق في تنظيم ملكية الأجانب للأموال وحيازتها واستثمارها في مختلف قطاعاتها الاقتصادية داخل اقليمها، فلها الحق في منع الأجانب من ممارسة هذه الحقوق ابتداءً، أو السماح لهم وفق قواعد قانونية منظمة، وفي حالة السماح لهم بالتملك والاستثمار يتعين ألا يتم الاستحواذ على هذه الأموال إلا من خلال طريقة مشروعة مسببة باتباع الإجراءات القانونية المنصوص عليها في القوانين الداخلية للدولة المضيفة، تطبيقاً لمبدأ احترام الحقوق المكتسبة المستقر دولياً، ولكن أياً كان هذا التنظيم الداخلي للدولة المضيفة الذي ينظم نزع الملكية فإنه يشكل معوق قانوني أما المستثمر الأجنبي لأنه قد يحرمه حرماناً كلياً من استثمار أمواله بشكل مفاجئ في الدولة المضيفة (السامرائي، 2006، ص104).

وبالنظر لموقف المنظم السعودي من نزع ملكية الاستثمارات الأجنبية أو مصادرتها كعقوبة، نص نظام الاستثمار الأجنبي على منع مصادرة الاستثمارات الأجنبية كلاً أو جزءاً بدون وجود حكم قضائي، وكذلك يمنع نزع ملكيتها كلاً أو جزءاً باستثناء إذا كانت توجد مصلحة عامة تقتضي ذلك ويعطى المستثمر الأجنبي تعويض عادل وفق الأنظمة والإجراءات المتبعة في المملكة (نظام الاستثمار الأجنبي،1421هـ، المادة 11).

وقد أكد نظام الاستثمار الجديد لعام 1446هـ هذه الضمانات، وأضاف النص صراحةً على عدم نزع ملكية الاستثمار بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلا للمصلحة العامة، ووفقًا للإجراءات النظامية، ومقابل تعويض عادل، كما اشترط حكمًا قضائيًا نهائيًا لمصادرة الاستثمار (نظام الاستثمار، 1446هـ، المادة الرابعة).

الأنظمة الضريبية: يهدف المستثمر الأجنبي دائماً من وراء استثمار رؤوس أمواله في الدولة المضيفة إلى توسيع نطاق نشاطه والحصول على عوائد مجزية، ولما كانت الضريبة هي اقتطاع جزء من الدخل فإن السياسة التنظيمية الضريبية التي تنتهجها الدولة المضيفة في مواجهة الاستثمارات الأجنبية هي سلاح ذو حدين فإما أن تشكل عائق للمستثمر الأجنبي وتحول دون تدفق رؤوس الأموال للدولة وإما أن تكون حافز للمستثمر الأجنبي لاتخاذ قرار الاستثمار في الدولة المضيفة، ويمكن النظر للقواعد والإجراءات الضريبية كعائق لرأس المال الأجنبي في الحالات التالية:

أولاً: الازدواج الضريبي، وهي الحالة التي يتم فيها فرض الضريبة نفسها لأكثر من مرة على ذات الشخص ونفس المال في مدة واحدة، ينتج عنه آثار سلبية أهمها تراكم الضرائب على المال نفسه، ويؤدي إلى تقليص العوائد التي كان يأمل المستثمر الأجنبي من تحقيقها من وراء استثماره بالدولة المضيفة، والجدير بالذكر أن الازدواج الضريبي هو حق مشروع للدولة من الناحية القانونية يستمد من سيادتها على مواطنيها والأجانب المقيمين على اقليمها (السامرائي، 2006، ص 123-127).

وبالرجوع لنظام الاستثمار الأجنبي السابق ولائحته التنفيذية نرى أن المنظم السعودي عالج الازدواج الضريبي بأن جعل المشروع الاستثماري الأجنبي القائم وفق الشروط النظامية يتمتع بجميع المزايا المترتبة عن اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي التي أبرمتها المملكة العربية السعودية (اللائحة التنفيذية لنظام الاستثمار الأجنبي، 1421هـ، المادة 5).

ISSN: 2706-6495

كما أكد نظام الاستثمار الجديد لعام 1446هـ عدم الإخلال بالتزامات المملكة الناشئة عن الاتفاقيات الدولية النافذة التي تكون طرفًا فيها، وهو ما يشمل اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي بحسب نطاق تطبيقها (نظام الاستثمار، 1446هـ، المادة الثالثة عشرة).

ثانياً: التمييز في فرض الضريبة، إن للدولة المضيفة كما ذكرنا من الناحية القانونية حق مشروع في فرض مختلف أنواع الضرائب على مواطنيها والأجانب على اقليمها، بل لها الحق ايضاً في فرض ضرائب خاصة على الأجانب تفوق المفروضة على المواطنين، لكن هذا التمييز رغم أنه عمل مشروع قانوني إلا أنه يشكل عائق قانوني أمام المستثمر الأجنبي يمنع تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى الدولة المضيفة ذات التمييز الضريبي، لأن المستثمر الأجنبي يخشى أن يتحمل أعباء مالية تفوق قدراته من تلك الضرائب، وقد لا يتمكن من الدخول في منافسات عادلة مع المستثمرين المحليين.

ونجد حرص المنظم السعودي على المساواة في المعاملة بين المستثمر السعودي والمستثمر الأجنبي، ويظهر ذلك جلياً فقد جاء في نظام الاستثمار الأجنبي السابق على أن من حق أي مشروع استثماري أجنبي الحصول على المزايا والحوافز والضمانات التي يحصل عليها المشروع الاستثماري السعودي وذلك بمساواة المشروع الأجنبي بنظيره السعودي ومساواة المستثمرين الأجانب فيما بينهم (نظام الاستثمار الأجنبي،1421هـ، المادة 6).

وسائل تسوية منازعات الاستثمار الأجنبي: في الغالب تحدد القوانين الداخلية للدولة المضيفة حقوق والتزامات المستثمر الأجنبي، وتنظم الاستثمارات الأجنبية، ونتيجة طبيعية لمثل هذه العمليات الاستثمارية أن تثار العديد من المنازعات بين الدولة المضيفة والمستثمر الأجنبي، لذلك يحرص المستثمر الأجنبي على توافر وسائل قانونية لتسوية المنازعات الناتجة عن استثماراته في الدولة المضيفة، فإن عدم وجود وسائل محايدة وفعالة لتسوية منازعات الاستثمار الأجنبي يشكل عائق قانوني أمام المستثمر الأجنبي، لأنه بذلك لن يضمن حصوله على محاكمة عادلة وإجراءات منصفة بسبب اختلاف المركز القانوني لطرفي المنازعة فأحدهما دولة ذات سيادة وهي الدولة المضيفة، بينما الطرف الآخر في الغالب شخص طبيعي أو اعتباري من أشخاص القانون الخاص، بالإضافة إلى أن المستثمرين الأجانب لا يفضلون اللجوء لقضاء الدولة المضيفة خشية عدم الحيدة أو الفاعلية للقوانين أو القضاء الوطني في تحقيق حماية كافية لاستثماراتهم (السامرائي، 2006، ص309).

وتحرص الدولة الجاذبة للاستثمار الأجنبي تجنب هذا العائق بتوفير وسائل ودية لتسوية المنازعات الناجمة عن الاستثمار الأجنبي من خلال إصدار التشريعات والانضمام إلى الاتفاقيات الدولية والتعاون مع المراكز الدولية التي تنظم تلك الوسائل التي من أهمها التحكيم والصلح والوساطة، قبل اللجوء إلى القضاء، والجدير بالذكر أن المنظم السعودي في نظام الاستثمار الأجنبي حرص على بيان الأحكام الخاصة بتسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية سواءً الناشئة بين المستثمر الأجنبي والحكومة السعودية أو بين المستثمر الأجنبي وشركائه السعوديين، وأعطى الأولوية للوسائل الودية، فإذا تعذر يتم اللجوء للقضاء حسب الأنظمة، ومع مراعات الاتفاقيات التي تكون المملكة طرفاً فيها (نظام الاستثمار الأجنبي،1421هـ، المادة 13). كما تناول نظام الاستثمار الجديد لعام 1446هـ حق المستثمر في اللجوء إلى المحكمة المختصة، ما لم يتفق أطراف النزاع على غير ذلك، وأجاز الاتفاق على تسوية المنازعات من خلال الوسائل البديلة، بما فيها التحكيم والوساطة والمصالحة (نظام الاستثمار، 1446هـ، المادة العاشرة).

القوانين الداخلية للاستثمار الأجنبي: عندما تقوم الدولة المضيفة بتنظيم الاستثمارات الأجنبية على أراضيها، تضع في قوانينها الداخلية المنظمة للاستثمار الأجنبي قيود قانونية وإجراءات نظامية بعضها يتعلق بمنح الترخيص للمستثمر الأجنبي لممارسة نشاطه، وبعضها يتعلق بالرقابة على هذه الاستثمارات الأجنبية، وبعضها يتعلق باحترام النظام العام للدولة، وفي الحالة التي تكون فيها تلك القيود والإجراءات كثيرة، أو غامضة، أو غير مستقرة، أو ترد عليها تعديلات متكررة مما يجعل الإلمام بها عسيراً على المستثمر الأجنبي، تؤدي إلى تعقيد الإجراءات عليه، وتخل بثقته واطمئنانه داخل الدولة المضيفة، وقد نظمت المملكة العربية السعودية الاستثمارات الأجنبية وأوردت بعض القيود عليها في نظام الاستثمار الأجنبي (الشعلان، 2012، ص57).

ISSN: 2706-6495

وقد شهد هذا التنظيم تطورًا بصدور نظام الاستثمار الجديد لعام 1446هـ، الذي استبدل اشتراط الترخيص الاستثماري العام بآلية التسجيل لدى وزارة الاستثمار قبل ممارسة النشاط الاستثماري، مع استمرار الالتزام بالتراخيص والتصاريح التي تتطلبها الأنظمة الخاصة بالأنشطة الاقتصادية (نظام الاستثمار، 1446هـ، المادة السابعة).

علاقات الدولة الخارجية: تعد الاستثمارات الأجنبية عملية عابرة للحدود تضم أطراف من دول مختلفة، لذلك لابد أن تكون الدولة التي تهدف لجذب الاستثمارات الأجنبية منفتحة للعالم وتسعى دائماً لتنمية علاقاتها الخارجية لتذليل المعوقات القانونية التي قد تواجه المستثمر الأجنبي على أراضيها، ويكون من خلال إبرام الاتفاقيات، والمعاهدات، والانضمام للمنظمات التي تنظم المسائل القانونية للاستثمارات الأجنبية، والدولة المنغلقة في علاقاتها الخارجية تشكل عائق أمام المستثمر الأجنبي ولن تكون ضمن خياراته الأولى عند اتخاذ قرار الاستثمار.

الشروط النظامية للاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية:

- شروط تتعلق بالمستثمر الأجنبي:

الشرط الأول: الجنسية: حدد المنظم السعودي شرط الجنسية كأحد الشروط التي ينبغي توافرها في المستثمر الأجنبي لكي يحصل على ترخيص للاستثمار الأجنبي داخل المملكة العربية السعودية، وذلك عندما نص في المادة الأولى على تعريف المستثمر الأجنبي، إذاً يجب أن يتمتع المستثمر الأجنبي بجنسية أجنبية إذا كان شخص طبيعي، فبالتالي لا يجوز للشخص الطبيعي المتمتع بالجنسية العربية السعودية تقديم طلب استثمار أجنبي، وتعد استثماراته استثمارات وطنية محضة.

وفيما يتعلق بالمستثمر الأجنبي إذا كان شخصًا اعتباريًا، فقد عرّفه نظام الاستثمار الأجنبي السابق الصادر عام 1421هـ بأنه الشخص الاعتباري الذي لا يتمتع جميع الشركاء فيه بالجنسية العربية السعودية. ويُفهم من هذا التعريف أن توافر الصفة الأجنبية لا يستلزم تمتع جميع الشركاء بجنسية أجنبية، بل يكفي أن يكون أحد الشركاء على الأقل غير متمتع بالجنسية العربية السعودية. أما إذا كان جميع الشركاء سعوديين، فلا يكتسب الشخص الاعتباري وصف المستثمر الأجنبي وفقًا لهذا التعريف (العقيل، 2016، ص 53–56). وقد شهد هذا التنظيم تحولًا تشريعيًا بصدور نظام الاستثمار الجديد عام 1446هـ، الذي عرّف المستثمر الأجنبي بأنه الشخص ذو الصفة الطبيعية أو الاعتبارية الذي يقوم بالاستثمار ولا يُعد مستثمرًا محليًا وفقًا لأحكام النظام، دون النص صراحةً على معيار جنسية جميع الشركاء الوارد في النظام السابق. وهذا الشرط يرد عليه استثناء بخصوص الأشخاص الطبيعيين الذين يحملون جنسية إحدى دول مجلس التعاون فيعاملون معاملة المستثمر السعودي وفقاً لما نصت عليه الاتفاقية الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي 2002م، في المادة الثالثة.

الشرط الثاني: السيرة الاستثمارية: حرص المنظم السعودي على جلب الاستثمارات الأجنبية النافعة للبلاد، لذلك اشترط في اللائحة التنفيذية السابقة لنظام الاستثمار الأجنبي أن تكون سيرة المستثمر الأجنبي خالية من:

1- أي حكم أو قرار نهائي بسبب مخالفة جوهرية لنظام الاستثمار الأجنبي.

2- وأي حكم سابق صدر ضده، وتشمل الأحكام في المخالفات المالية أو التجارية داخل المملكة أو خارجها (اللائحة التنفيذية لنظام الاستثمار الأجنبي، 1421هـ، المادة 6).

أما نظام الاستثمار الجديد لعام 1446هـ ولائحته التنفيذية، فلم ينصا على السيرة الاستثمارية بالصياغة السابقة بوصفها شرطًا عامًا مستقلًا للتسجيل، وإنما حددا بيانات ومتطلبات التسجيل، مع التزام المستثمر بتقديم معلومات ومستندات صحيحة واستيفاء الاشتراطات النظامية ذات العلاقة (اللائحة التنفيذية لنظام الاستثمار، 1446هـ، المادة الحادية عشرة).

ISSN: 2706-6495

الشرط الثالث: المعرفة الفنية: إن المعرفة الفنية كشرط من الشروط التي يجب توافرها في المستثمر الأجنبي يقصد بها: المعلومات والبيانات والأبحاث وما يكملها من خبرات تقنية وطرق جديدة خاصة بالفنون الصناعية غير المعروفة بشكل دقيق في مجال المشروع الاستثماري، ولمعرفتها والإلمام بها يتطلب وقتاً طولاً في ممارسة مجال المشروع الاستثماري.

لم يتم النص على هذا الشرط صراحةً، ولكن يمكن استنباطه من خلال استقراء نظام الاستثمار الأجنبي السابق ولائحته التنفيذية، إذ أن من أهداف الاستثمار الأجنبي في المملكة استقطاب الخبرات، والكفاءات الفنية والإدارية، وجلب التقنيات الفنية، والتكنلوجيا، ورؤوس الأموال مما يؤدي من الناحية العملية إلى دعم وتطوير الاقتصاد السعودي، وهذا الهدف يتطلب أن يكون المستثمر على معرفة فنية كافية بالمشروع الاستثماري الذي يريد إقامته داخل إقليم المملكة العربية السعودية، والقول بخلاف ذلك قد يؤدي إلى فشل المشروع الاستثماري لمحدودية معرفة المستثمر الأجنبي وخبراته، بالتالي يشكل عبئاً على المملكة واقتصادها الوطني (العقيل، 2016، ص73).

ولم يجعل نظام الاستثمار الجديد لعام 1446هـ المعرفة الفنية شرطًا عامًا مستقلًا للتسجيل، دون إخلال بالاشتراطات الفنية أو المهنية التي قد تتطلبها الأنظمة الخاصة بممارسة بعض الأنشطة الاستثمارية.

- شروط تتعلق بالمشروع الاستثماري الأجنبي:

الشرط الأول: المشروع الاستثماري: وازن المنظم السعودي عندما أجاز ممارسة الاستثمار الأجنبي بين المصلحة الاقتصادية وما تتطلبه من جذب للاستثمار الأجنبي ومصلحة الاستثمارات الوطنية وحماية وسيادة المملكة، وذلك بأن استثنى بعض الأنشطة من الاستثمار الأجنبي وحصرها بالمواطنين السعوديين. وتعد كافة الأنشطة متاحة أمام المستثمر الأجنبي ماعدا ما تم استثناؤه ضمن قائمة الأنشطة المستثناة الصادرة من قبل مجلس الوزراء، ويقوم هذا الاستثناء على اعتبارات أمنية وعقائدية واجتماعية وصحية تقتضيها سياسة وخصوصية المملكة العربية السعودية، ومن أمثلة الأنشطة المستثناة من الاستثمار الأجنبي في المملكة، الاستكشاف والتنقيب عن المواد البترولية، وتقديم خدمات الإعاشة للقطاعات العسكرية، وخدمات الإرشاد السياحي للحج والعمرة (حكمي، 2023، ص257).

وقد أكد نظام الاستثمار الجديد لعام 1446هـ مبدأ حرية الاستثمار في الأنشطة المتاحة، مع تنظيم قائمة للأنشطة المستثناة تشمل الأنشطة المحظورة أو المقيدة على المستثمر الأجنبي، وأوجب التقدم بطلب الموافقة قبل الاستثمار في الأنشطة المدرجة في القائمة وفقًا للإجراءات النظامية، مع مراعاة متطلبات الأنظمة القطاعية الخاصة (نظام الاستثمار، 1446هـ، المادتان الثالثة والثامنة).

الشرط الثاني: ملكية رأس المال الأجنبي: عرف نظام الاستثمار الأجنبي السابق في مادته الأولى رأس المال الأجنبي وذكر أنه "يقصد برأس المال الأجنبي في هذا النظام -على سبيل المثال وليس الحصر- الأموال والحقوق التالية متى كانت مملوكة لمستثمر أجنبي: ... "وما يهمنا في هذه المادة اشتراط المنظم بأن يكون هذا المال مملوكا للمستثمر الأجنبي أياً كانت صورته سواء كان في صورة مال نقدي، أو أوراق تجارية، أو أوراق مالية، أو حقوق معنوية، وهذا الشرط جاء صراحة عندما عرف المنظم رأس المال الأجنبي في صلب المادة الأولى من النظام (العقيل، 2016، ص60).

أما نظام الاستثمار الجديد لعام 1446هـ، فقد عرّف رأس المال بصورة أشمل، تتضمن الأصول النقدية والعينية والمعنوية والحقوق ذات القيمة المادية، مع استبعاد القروض والسندات والصكوك التمويلية وأدوات الدين العام والخاص من مفهوم رأس المال لأغراض النظام (نظام الاستثمار، 1446هـ، المادة الأولى).

الشرط الثالث: المواصفات الفنية: اشترط المنظم السعودي مواصفات فنية معينة للمنتج ومواده وأسلوب انتاجه في المشروع الاستثماري، وذلك بأن تكون مطابقة للمواصفات المنصوص عليها في الأنظمة السعودية إن وجدت، وفي حال عدم وجود مثل تلك الأنظمة ينظر للمواصفات الخليجية أو الدولية، وهذا الشرط من شأنه ضمان تقديم أفضل المنتجات وبمواصفات عالمية تميز الأسواق

ISSN: 2706-6495

السعودية، وتجذب السياح والزوار من كافة أرجاء العالم لهذه المنتجات (اللائحة التنفيذية لنظام الاستثمار الأجنبي، 1421هـ، المادة 6). أما في ظل نظام الاستثمار الجديد لعام 1446هـ، فتظل مراعاة المواصفات الفنية والاشتراطات الخاصة بالنشاط الاستثماري خاضعة للأنظمة واللوائح ذات العلاقة، دون النص على هذا الشرط بالصياغة السابقة بوصفه شرطًا عامًا مستقلًا للتسجيل (نظام الاستثمار، 1446هـ، المادتان الخامسة والسابعة).

الشرط الرابع: عدم مخالفة الأنظمة والاتفاقيات الدولية: إن المتتبع لنظام الاستثمار الأجنبي ولائحته التنفيذية يرى أنه يشترط في المشروع الاستثماري ألا يخالف الأنظمة واللوائح والتعليمات المنصوص عليها بشكل عام في المملكة العربية السعودية، وألا يخالف الاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها المملكة وأصبحت طرفا فيها، وتتعلق بالاستثمارات الأجنبية وتنظيمها، ونصت المادة الخامسة عشرة من النظام بأنه "يلتزم المستثمر الأجنبي بالتقيد بكل الأنظمة واللوائح والتعليمات المعمول بها في المملكة العربية السعودية وبالاتفاقيات الدولية التي تكون طرفاً فيها"، وقد أكد نظام الاستثمار الجديد لعام 1446هـ هذا الالتزام، حيث نصت المادة الخامسة منه على وجوب تقيد المستثمر بكافة الأنظمة والتشريعات في المملكة، وبالتزاماتها بموجب الاتفاقيات الدولية التي تكون طرفًا فيها (نظام الاستثمار، 1446هـ، المادة الخامسة).

المطلب الثالث: ضبط حرية الاستثمار الأجنبي في المملكة

أدرك المنظم السعودي أهمية تنظيم الاستثمارات الأجنبية عندما تتعلق بأنواع معينة من الأنشطة التي قد تؤثر في المصالح الاقتصادية أو الأمن الوطني أو سيادة المملكة؛ لذلك حرص على وضع ضوابط لممارسة المستثمر الأجنبي بعض الأنشطة الاستثمارية، من خلال تحديد أنشطة مستثناة من الاستثمار الأجنبي. ولا يُعد ذلك خروجًا مطلقًا عن مبدأ المساواة بين المستثمر السعودي والمستثمر الأجنبي، وإنما تقييدًا لحرية الاستثمار وفقًا للمقتضيات النظامية. وقد أكد نظام الاستثمار الجديد لعام 1446هـ مبدأ حرية الاستثمار، مع مراعاة الأنشطة المستثناة واعتبارات حماية الأمن الوطني (نظام الاستثمار، 1446هـ، المادتان الثالثة والتاسعة).

الأنشطة المستثناة من الاستثمار الأجنبي: لم يحدد نظام الاستثمار الأجنبي السابق ولائحته التنفيذية الأنشطة المستثناة على سبيل الحصر في نصوصهما، وإنما نصت المادة الثالثة من النظام على اختصاص مجلس الوزراء بإصدار قائمة بأنواع الأنشطة المستثناة من الاستثمار الأجنبي، ثم أُسند هذا الاختصاص لاحقًا إلى اللجنة الوزارية الدائمة لفحص الاستثمارات الأجنبية. وقد أصدرت وزارة الاستثمار دليلًا تضمن جدولًا بالأنشطة المستثناة، ومنها استكشاف المواد البترولية والتنقيب عنها وإنتاجها في قطاع الصناعة، وخدمات تأمين الإعاشة للقطاعات العسكرية في قطاع الخدمات (وزارة الاستثمار، 2024، ص 136).

أما نظام الاستثمار الجديد لعام 1446هـ، فقد نص على أن قائمة الأنشطة المستثناة تشمل الأنشطة المحظورة أو المقيدة على المستثمر الأجنبي، وأسند إصدارها وتحديثها إلى الجهة المختصة، وهي اللجنة الوزارية الدائمة لفحص الاستثمارات الأجنبية، على أن تتولى وزارة الاستثمار نشرها. كما أوجب على المستثمر الأجنبي التقدم بطلب الموافقة قبل الاستثمار في الأنشطة المدرجة ضمن القائمة، وكذلك قبل إجراء أي تغيير في ملكية استثماره في الأنشطة المقيدة (نظام الاستثمار، 1446هـ، المادتان الأولى والثامنة).

الأنشطة الجائزة للاستثمار الأجنبي: تُعد الأنشطة الاقتصادية المتاحة للاستثمار في المملكة العربية السعودية جائزة للمستثمر الأجنبي من حيث الأصل، ويُستثنى من ذلك الأنشطة المحظورة أو المقيدة وفقًا للقائمة المعتمدة، مع مراعاة الأنظمة والاشتراطات الخاصة بممارسة النشاط. وقد أكد نظام الاستثمار الجديد لعام 1446هـ هذا المبدأ، حيث نصت المادة الثالثة منه على حق المستثمر في الاستثمار في أي قطاع أو نشاط متاح للاستثمار، مع مراعاة الأحكام المتعلقة بالأنشطة المستثناة وحماية الأمن الوطني والأنظمة ذات العلاقة. كما أوجب على المستثمر الأجنبي التسجيل لدى وزارة الاستثمار قبل ممارسة الاستثمار، دون الإخلال بالتراخيص والتصاريح التي تتطلبها الجهات المختصة، ومنها التراخيص اللازمة لممارسة الأنشطة السياحية (نظام الاستثمار، 1446هـ، المواد الثالثة والسابعة والثامنة).

ISSN: 2706-6495

المبحث الثالث: الحماية القانونية المقررة للمستثمر الأجنبي وأثر تطور السياحة:

تقوم المملكة العربية السعودية بتحسين بيئتها الاستثمارية من خلال سنَ العديد من الأنظمة التي تتضمن تسهيلات وضمانات قانونية للمستثمر الأجنبي، وعقد الاتفاقيات الدولية المتعلقة بتنمية البيئة الاستثمارية، والعمل على كل ما من شأنه توفير أكبر قدر من الحماية القانونية للاستثمارات الأجنبية على أراضيها، علاوة على ذلك تسعى المملكة للارتقاء بأنظمتها لتوافق المعايير العالمية والأعراف الدولية لتفادي أي غموض أو جهل قد يشكل عائق قانوني أمام المستثمر الأجنبي، وتجذب الاستثمارات الأجنبية للاستثمار في قطاعات المملكة الواعدة التي من بينها قطاع السياحة، ونتناول في هذا المبحث الحماية القانونية المقررة للمستثمر الأجنبي في المملكة العربية السعودية من ناحية الحقوق والالتزامات المترتبة عليه والضمانات القانونية المقررة له، وأثر تطور أنظمة السياحة على هذه الاستثمارات الأجنبية على النحو الآتي:

المطلب الأول: المركز القانوني للمستثمر الأجنبي في المملكة العربية السعودية

حقوق المستثمر الأجنبي في المملكة العربية السعودية: نذكر بعضاً من الحقوق المقررة للمستثمر الأجنبي في المملكة العربية السعودية، حيث تشمل الحقوق الآتية:

1- حق المستثمر الأجنبي بتملك العقارات: إن التسهيلات العقارية تعتبر حافز للاستثمارات الأجنبية ويقصد بالتسهيل العقاري في مجال تشجيع الاستثمارات الأجنبية، منح المستثمر الأجنبي حق التملك للعقار في الدولة المضيفة' ولقد أعطى المنظم السعودي المستثمر الأجنبي هذا الحق وهو أن يتملك المستثمر الأجنبي العقارات داخل المملكة، فقد نص نظام الاستثمار الأجنبي في المادة الثامنة على أنه " يجوز للمنشأة الأجنبية المرخص لها بموجب هذا النظام تملك العقارات اللازمة في حدود الحاجة لمزاولة النشاط المرخص أو لغرض سكن كل العاملين بها أو بعضهم وذلك وفقاً لأحكام تملك غير السعوديين للعقار".

ونلاحظ أن منح المنظم السعودي للمستثمر الأجنبي هذا الحق وتقيده، هو أمر إيجابي إذ أنه وازن بين المصلحة العامة التي تقتضي عدم تملك غير السعوديين للعقارات في المملكة حفاظا على السيادة والهوية السعودية وملكية أراضي المملكة للسعوديين، وبين مصلحة المستثمر الأجنبي التي تقتضي منحه حق التملك في حدود مشروعه الاستثماري أو سكنه أو سكن العاملين لديه، لمزاولة استثماراته على أراضي المملكة العربية السعودية باطمئنان (العقيل، 2016، ص140-144).

وقد صدر نظام تملك غير السعوديين للعقار الجديد لعام 1447هـ، الذي حل محل النظام السابق لعام 1421هـ، ونظم حق غير السعوديين في تملك العقارات واكتساب الحقوق العينية عليها وفقًا لنطاقات جغرافية وضوابط نظامية محددة. كما أكد نظام الاستثمار الجديد لعام 1446هـ حق المستثمر في تملك ما يلزم لتسيير أعماله وفق الأنظمة ذات العلاقة (نظام تملك غير السعوديين للعقار، 1447هـ، المادتان الثانية والثالثة؛ نظام الاستثمار، 1446هـ، المادة الرابعة).

2- حق التصرف بالمشروع الاستثماري: منح نظام الاستثمار الأجنبي السابق ولائحته التنفيذية تسهيلات واسعة للمستثمر الأجنبي من خلال إعطائه حق حرية التصرف في حصته في المشروع الاستثماري، سواء ببيعها أو تحويل أمواله من بيع الحصة أو من فائض التصفية أو الأرباح للخارج، أو القيام بأي تصرف مشروع في تلك الأموال، بالإضافة إلى حق الشركاء بحرية انتقال الحصص فيما بينهم. كما أكد نظام الاستثمار الجديد لعام 1446هـ حرية المستثمر في إدارة استثماره والتصرف النظامي فيه، وتحويل أمواله داخل المملكة وخارجها دون تأخير عبر القنوات النظامية، بما في ذلك عوائد الاستثمار والأرباح وحصيلة بيعه أو تصفيته (نظام الاستثمار، 1446هـ، المادة الرابعة).

3- الحق في ترحيل الخسائر: راعى المنظم السعودي أن أي مشروع استثماري قد يتعرض إلى تعثر وخسائر في مرحلة من مراحله، لذلك منح في هذه الحالة الحق للمستثمر الأجنبي بترحيل الخسائر التي حققتها منشأته في هذه السنة إلى السنوات اللاحقة وعدم احتسابها

ISSN: 2706-6495

عند التسوية الضريبية (الشعلان، 2012، ص54). وقد نظمت المادة الحادية والعشرون من نظام ضريبة الدخل أحكام ترحيل الخسائر التشغيلية وحدود خصمها في السنوات الضريبية اللاحقة (نظام ضريبة الدخل، 1425هـ، المادة الحادية والعشرون).

4- حق المنشأة الأجنبية في كفالة موظفيها: يتم العمل في المملكة العربية السعودية بنظام الكفالة، وذلك بأن يعامل المستثمرون الأجانب من خلال أشخاص أو مؤسسات سعودية ككفلاء لهم، وقد كان موضوع الكفالة يشكل عائق أمام الاستثمارات الأجنبية، وقد حرص المنظم على تذليل هذا العائق بألا يؤثر هذا النظام على الاستثمار الأجنبي، فنص على إعطاء الحق للمنشأة الأجنبية بأن تكون كفالة المستثمر الأجنبي وعمالته على المنشأة ذاتها التي يؤسسها، أو المشروع للاستثماري الذي يؤسسه وفقا للنظام (العتيبي، 2023، ص100).

5- حق الحصول على مهلة لإزالة المخالفات: قد تصدر من المستثمر الأجنبي مخالفات لنظام الاستثمار الأجنبي ولائحته التنفيذية، ولكن حتى في هذه الحالة كفل النظام للمستثمر أجنبي عدة حقوق وهي: حق التبليغ كتابة بالمخالفة، وحق الحصول على مهلة مناسبة لإزالة المخالفات التي تم رصدها، وحق الرد على خطاب التبليغ الكتابي بالمخالفات خلال المهلة المحددة (غرفة الرياض، 2019، ص46).

6- حق المستثمر الأجنبي في التظلم: إن في حالة ارتكاب المستثمر الأجنبي لمخالفة لنظام الاستثمار الأجنبي ولائحته التنفيذية وبعد تبليغه بالمخالفة الصادرة منه وإعطائه مهلة لإزالتها وحق الرد على البلاغ، فتح المنظم فرصة أخرى أمام المستثمر الأجنبي لإزالة هذه العقوبة من خلال منحه حق التظلم أمام ديوان المظالم من القرار الصادر بمعاقبته عن تلك المخالفة، وقد نص نظام الاستثمار الجديد لعام 1446هـ صراحةً على جواز تظلم من صدر بحقه قرار من وزارة الاستثمار بعقوبة أمام المحكمة المختصة، خلال ثلاثين يومًا من تاريخ إبلاغه بالقرار (نظام الاستثمار، 1446هـ، المادة الثانية عشرة).

كما سعت المملكة العربية السعودية إلى منح المستثمرين الأجانب ذات الحقوق والمزايا الممنوحة للمستثمر السعودي، وذلك إدراكا منها بأن منح هذه الحقوق يشكل حافزا وجاذبا للاستثمارات الأجنبية في المملكة.

التزامات المستثمر الأجنبي في المملكة العربية السعودية: تتعدد الالتزامات المقررة على المستثمر الأجنبي في المملكة العربية السعودية، وقد نظم نظام الاستثمار لعام 1446هـ ولائحته التنفيذية عددًا منها، ونذكر أبرزها على النحو الآتي:

1- الالتزام ببدء ممارسة النشاط الاستثماري: أوجب المنظم السعودي على المستثمر الأجنبي التسجيل لدى وزارة الاستثمار قبل ممارسة أي نشاط استثماري يخضع لأحكام النظام، مع ضرورة استيفاء التراخيص والموافقات اللازمة لممارسة النشاط وفق الأنظمة ذات العلاقة. ولم يحدد النظام الجديد مدة عامة تلزم جميع المستثمرين ببدء ممارسة النشاط الاستثماري خلالها، وإنما يخضع المستثمر للمواعيد والاشتراطات المحددة في التراخيص والموافقات الخاصة بنشاطه متى كانت مقررة نظامًا (نظام الاستثمار، 1446هـ، المادة السابعة).

2- الالتزام بالواجبات المطلوبة خلال ممارسة النشاط الاستثماري: يلتزم المستثمر الأجنبي بتقديم البيانات والمستندات اللازمة للتسجيل لدى وزارة الاستثمار، والتعهد بصحتها، والالتزام بتحديث بياناته المسجلة سنويًا، بما في ذلك أي تغييرات تطرأ على المعلومات المتعلقة باستثماراته. كما يلتزم بالمتطلبات المحاسبية والمالية والعمالية المقررة بموجب الأنظمة ذات العلاقة، وبالشروط الخاصة بالنشاط الاستثماري الذي يمارسه (اللائحة التنفيذية لنظام الاستثمار، 1446هـ، المادتان الحادية عشرة والثالثة عشرة).

3- الالتزام بتمكين الرقابة على المشروع الاستثماري الأجنبي: يلتزم المستثمر الأجنبي بالتعاون مع وزارة الاستثمار والجهات المختصة في إجراءات الرقابة والتحقق من الالتزام بالأحكام النظامية، وذلك بتمكين مسؤولي ضبط المخالفات من أداء مهامهم، وتقديم السجلات والوثائق والمعلومات ذات الصلة، وعدم عرقلة أعمال الرقابة. وقد عدّت اللائحة التنفيذية منع مسؤول الضبط أو إعاقته عن

ممارسة اختصاصاته مخالفة جسيمة تستوجب تطبيق الأحكام المتعلقة بالعقوبات النظامية (اللائحة التنفيذية لنظام الاستثمار، 1446هـ، المادتان السابعة والعشرون والثلاثون).

4- الالتزام باتخاذ محل إقامة: أوجبت اللائحة التنفيذية لنظام الاستثمار على المستثمر الأجنبي تقديم البيانات المتعلقة بمقر إقامته إذا كان شخصًا طبيعيًا، أو مكان تأسيس المنشأة ومقرها إذا كان شخصًا اعتباريًا، وذلك ضمن متطلبات التسجيل لدى وزارة الاستثمار. كما يلتزم المستثمر المسجل بتحديث البيانات المتعلقة به عند إجراء التحديث السنوي، بما يتيح للجهات المختصة التواصل معه وإبلاغه بالإشعارات والقرارات النظامية. ولا يعني ذلك اشتراط إقامة المستثمر الأجنبي داخل المملكة في جميع الحالات (اللائحة التنفيذية لنظام الاستثمار، 1446هـ، المادتان الحادية عشرة والثالثة عشرة).

5- الالتزام بالأنظمة واللوائح والاتفاقيات الدولية: أوجب المنظم السعودي على المستثمر الأجنبي التقيد بالأنظمة والتشريعات المعمول بها في المملكة العربية السعودية، وما يسري على استثماراته من التزامات ناشئة عن الاتفاقيات الدولية التي تكون المملكة طرفًا فيها. ويشمل ذلك الالتزام بالأنظمة المنظمة للنشاط الاستثماري والضوابط والإجراءات ذات العلاقة، بما يضمن ممارسة الاستثمار في إطار المشروعية واحترام الحقوق والالتزامات المقررة نظامًا (نظام الاستثمار، 1446هـ، المادة الخامسة).

إن هذه الحقوق المقررة للمستثمر الأجنبي، والالتزامات التي تقع على عاتقه هي لجميع المستثمرين الأجانب في المملكة العربية السعودية أيً كان النشاط الاستثماري الذي يتم ممارسته، بيد أن هناك التزامات إضافية للمستثمر الأجنبي عند استثماره في الأنشطة السياحية، وذلك بالنسبة لجميع الأنشطة السياحية والتي تشمل خدمات السفر والسياحة، والإرشاد السياحي، وإدارة مرافق الضيافة أو تشغيلها، وتقديم الاستشارات السياحية، والأنشطة التجريبية، وتتضمن تلك الالتزامات التزامات لضمان جودة الخدمة المقدمة، والتزامات لضمان سلامة المعلومات والبيانات المقدمة لوزارة السياحة، والتزامات لضمان كفاية العاملين لدى المستثمر الأجنبي، والتزامات لضمان الحقوق المتعلقة بإجراءات الحجز والدفع مقابل الخدمات، والتزامات لضمان أمن السائح وسلامته، والتزامات لضمان شفافية أسعار الخدمات المقدمة، وغيرها من الالتزامات.

ومهما كان حجم الالتزامات التي تكون على المستثمر الأجنبي، فلن يمانع من تنفيذها والالتزام بها إذا وجد ضمانات قانونية تساعده، وتوفر له حماية قانونية كافية في الدولة المضيفة.

المطلب الثاني: الضمانات القانونية للمستثمر الأجنبي في قطاع السياحة

الضمانات القانونية للاستثمارات الأجنبية: يمكن تناول الضمانات القانونية المقررة للمستثمرين الأجانب على النحو الآتي:

أولاً: مبدأ الثبات التشريعي: الدولة المضيفة المتمتعة بسيادة لها مطلق الحرية في تعديل أو تغيير أنظمتها، ولكن تعديل أنظمة الاستثمار الأجنبي في الدولة المضيفة ينتج عنه أثر في غاية الخطورة وهو التغيير في الحقوق والتزامات المقررة للمستثمرين الأجانب في تلك الدولة، لذلك مبدأ الثبات التشريعي يعد ضامن للمستثمر الأجنبي من أي تغيير لأنظمة الاستثمار في الدولة المضيفة (العقيل، 2016، ص105).

وقد حرص المنظم السعودي على حماية الحقوق المكتسبة للمستثمرين، حيث نص المرسوم الملكي رقم (م/19) الصادر بالموافقة على نظام الاستثمار الجديد لعام 1446هـ على عدم الإخلال بأي حقوق اكتسبها المستثمر قبل نفاذ النظام، بما في ذلك التراخيص والمحفزات الممنوحة له، وذلك إلى حين انتهاء المدد الخاصة بتلك الحقوق (المرسوم الملكي رقم م/19، 1446هـ، البند ثانيًا). ويُلاحظ أن هذه الحماية لا تمنع المنظم من تعديل الأنظمة، وإنما تكفل احترام الحقوق المكتسبة في الحدود المقررة نظامًا.

ثانيًا: حماية حق ملكية المستثمر الأجنبي: أعطى المنظم السعودي المستثمر الأجنبي حق تملك الأصول اللازمة لممارسة نشاطه الاستثماري، وقد أكد نظام الاستثمار الجديد لعام 1446هـ حق المستثمر في تملك ما يلزم لتسيير أعماله وفقًا للأنظمة ذات العلاقة.

ISSN: 2706-6495

كما نظم نظام تملك غير السعوديين للعقار لعام 1447هـ حق غير السعوديين في تملك العقارات واكتساب الحقوق العينية عليها وفقًا للنطاقات الجغرافية والضوابط النظامية المحددة (نظام الاستثمار، 1446هـ، المادة الرابعة؛ نظام تملك غير السعوديين للعقار، 1447هـ، المادة الثانية).

والأصل في حق الملكية أنه حق تحميه الأنظمة، إلا أنه يجوز للدولة نزع الملكية وفقًا للشروط النظامية، وحتى لا تشكل هذه المسألة معوقًا أمام المستثمر الأجنبي، أحاط المنظم هذا الحق بضمانات تحميه من نزع الملكية أو المصادرة، نبينها على النحو الآتي:

- حظر نزع الملكية: يتمتع المستثمر الأجنبي في المملكة العربية السعودية بضمان حماية استثماره من نزع الملكية بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ولا يجوز نزع ملكيته إلا للمصلحة العامة، ووفقًا للإجراءات النظامية، ومقابل تعويض عادل (نظام الاستثمار، 1446هـ، المادة الرابعة).

- المصادرة: كفل نظام الاستثمار الجديد للمستثمر الأجنبي ضمان عدم مصادرة استثماره كليًا أو جزئيًا إلا بموجب حكم قضائي نهائي، وذلك لحماية حقوقه وتعزيز ثقته في البيئة الاستثمارية (نظام الاستثمار، 1446هـ، المادة الرابعة).

والتفرقة بين نزع الملكية والمصادرة تتمثل في أن المصادرة لا تجوز إلا بموجب حكم قضائي نهائي، أما نزع الملكية فيكون للمصلحة العامة ووفق الإجراءات النظامية ومقابل تعويض عادل. وتمثل هذه الضمانات حماية قانونية للمستثمر الأجنبي من الاعتداء غير المشروع على استثماراته.

ثالثًا: الضمانات المالية: إن من أهم العوامل التي تسهم في جذب الاستثمارات الأجنبية توفير الضمانات والتسهيلات المالية في الدولة المضيفة، لما لها من أثر في تقليل التكاليف وتعزيز العوائد المتوقعة من الاستثمار. وقد نظم المنظم السعودي المحفزات الاستثمارية في نظام الاستثمار الجديد لعام 1446هـ، حيث نصت المادة السادسة على منح المحفزات الاستثمارية من الجهة المختصة وفقًا لمعايير استحقاق موضوعية محددة وعادلة، مع مراعاة الأنظمة ذات العلاقة.

وقد تتخذ هذه المحفزات صورًا متعددة، منها الحوافز الضريبية أو الجمركية متى توافرت شروط استحقاقها وفق الأنظمة والقرارات المنظمة لها، ولا تُعد هذه الحوافز حقوقًا تلقائية لجميع المستثمرين. كما كفل النظام للمستثمر حرية تحويل أمواله داخل المملكة وخارجها عبر القنوات النظامية، بما في ذلك أرباح استثماره وعوائده وحصيلة بيعه أو تصفيته (نظام الاستثمار، 1446هـ، المادتان الرابعة والسادسة).

الضمانات القضائية للاستثمارات الأجنبية: يقصد بالضمانات القضائية في مجال الاستثمار الأجنبي توفير وسائل قانونية فعالة وعادلة للفصل في المنازعات الاستثمارية وحماية حقوق المستثمرين، سواء من خلال القضاء المختص أو الوسائل البديلة لتسوية المنازعات. وقد نص نظام الاستثمار الجديد لعام 1446هـ على حق المستثمر في اللجوء إلى المحكمة المختصة، ما لم يتفق أطراف النزاع على غير ذلك، كما أجاز الاتفاق على تسوية المنازعات من خلال الوسائل البديلة، بما فيها التحكيم والوساطة والمصالحة (نظام الاستثمار، 1446هـ، المادة العاشرة). ونشير في هذا الفرع إلى الوسائل الودية لتسوية المنازعات كضمانة للمستثمر الأجنبي لفض منازعاته الاستثمارية على النحو الآتي:

<u>الوساطة كوسيلة لفض منازعات الاستثمار الأجنبي</u>: وتتميز الوساطة كوسيلة لفض المنازعات في مجال الاستثمارات الأجنبية بأنها تحافظ على روابط العمل والتواصل بين الأطراف المستثمرين وذلك على خلاف عمليات التقاضي أو التحكيم، علاوة على ذلك يقوم الأطراف بتحديد الشروط التي يتم من خلالها حل النزاع بخلاف القضاء الذي قد يصدر حكم يخرج عن نطاق إرادة الطرفين.

<u>الصلح كوسيلة لفض منازعات الاستثمار الأجنبي</u>: يتميز الصلح، أنه يتم بين أطراف النزاع الاستثماري الأجنبي أو من يمثلونهم دون توسط طرف ثالث، وليس له إجراءات محددة إذ يمكنهم القيام بما يتفقون عليه، ويحسم الصلح النزاع عن طريق تنازل كل طرف عن

ISSN: 2706-6495

بعض ما يتمسك به، لذلك يحافظ الصلح على العلاقة بين الأطراف، ويكتسب اتفاق الصلح قوة السند التنفيذي متى استوفى شروط التوثيق أو صدر من جهة مخولة بذلك وفقًا للأحكام النظامية (نظام التنفيذ، 1447هـ، المادة السابعة).

التحكيم كوسيلة لفض منازعات الاستثمار الأجنبي: التحكيم هو الوسيلة الرديفة للقضاء، بل إن البعض يطلق عليه القضاء الخاص، ويعتبر من أهم الوسائل البديلة لتسوية المنازعات الناشئة عن الاستثمارات الأجنبية، ويتميز التحكيم بأنه يقوم على أساس سرعة الفصل في النزاعات، والبساطة في الإجراءات، وإمكانية تعيين مدة يتوجب صدور حكم التحكيم فيها وإلا عد باطلا، بالإضافة إلى أنه يمكن اختيار المحكمين المتخصصين بمنازعات الاستثمار السياحي الأجنبي من قبل الأطراف لضمان سلامة حكم التحكيم (العقيل، 2016، ص 112-121).

إن هذه الضمانات القانونية والقضائية تعطي للمستثمر السياحي الأجنبي حماية قانونية كافية تمكنه من اتخاذ قرار الاستثمار في المملكة العربية السعودية بطمأنينة، لأنها تعطي له حصانة وحماية لحقوقه المقررة بموجب الأنظمة، وتضمن له حتى في حالة حدوث نزاع استثماري وجود وسائل ودي لتسوية المنازعات بدل إجباره على القضاء الوطني، وإن تطور أنظمة السياحة إلى جانب أنظمة الاستثمار الأجنبي من شأنه أن يحدث أثرا في جذب الاستثمارات الأجنبية في القطاع السياحي تحديدا في المملكة العربية السعودية، وجعلها الخيار الأول والأمثل بين كافة الدول.

المطلب الثالث: أثر التطور التنظيمي للسياحة على الاستثمار الأجنبي

التطور التنظيمي للسياحة وأثره على الاستثمار الأجنبي من جهة الدولة المضيفة: إن التطور التنظيمي لقطاع السياحة في الدولة المضيفة للاستثمار، يساعد على جذب وتشجيع الاستثمارات الأجنبية للاستثمار في الأنشطة السياحية في تلك الدولة، وينتج عن ذلك عدة آثار إيجابية للدولة المضيفة يمكن إجمالها في النقاط التالية:

تحقيق النمو الاقتصادي: تسعى المملكة العربية السعودية إلى وضع خطط للتحول إلى اقتصاد غير معتمد على النفط، والاعتماد على قطاعات أخرى كقطاع السياحة، وإن التطور التنظيمي للقطاع السياحي يساعد في جذب الاستثمارات الأجنبية لهذا القطاع، والذي من شأنه أن يسهم ويعزز الاقتصاد الوطني، ويزيد من دخل الدولة وإيراداتها العامة ويحقق النمو الاقتصادي للمملكة.

يفيد السكان المحليين: يعود بالأثر الإيجابي على سكان المناطق التي يتم الاستثمار فيها، لأنه يساعدهم على الاستفادة من الخدمات والمميزات التي تضاف إلى تلك المنطقة المستثمر فيها، علاوة على ذلك تحسين بنيتهم التحتية، ويزيد من استهلاك المنتجات المحلية.

نقل المعرفة العلمية والخبرات الفنية: إن الاستثمار السياحي الأجنبي يساعد في نقل المعرفة العلمية والخبرات الفنية، والإدارية، والوسائل الإنتاجية الحديثة للدولة المضيفة، عن طريق المستثمرين الأجانب ممن يملك الخبرات والمعرفة في هذا المجال.

خفض نسبة البطالة: يساهم الاستثمار السياحي الأجنبي في القضاء على مشكلة البطالة خاصة في الدول النامية، لأن الاستثمار في قطاع السياحة ينتج عنه توفير فرص عمل مباشرة أو غير مباشرة في عدة مجالات مثل الضيافة والنقل والخدمات ذات الصلة، مما يساعد على خفض نسبة البطالة لمواطنين الدولة المضيفة وهذا يعود عليها بالنفع.

تحسين البنية التحتية: تقوم الاستثمارات السياحية الأجنبية في المملكة في عدة مناطق لم يتم اكتشاف ثرواتها الطبيعية وآثارها بعد، والاستثمار في تلك المناطق يعزز ويطور البنية التحتية ويحسن معيشة سكان تلك المنطقة، بالإضافة إلى استفادة القطاعات الأخرى وذلك عند تحسين المطارات وتوسيع شبكات النقل وغيرها.

تحسين الصورة الدولية: إن جذب السياح للمملكة ينتج عنه استقطاب الاستثمارات السياحية الأجنبية، وهذا يساعد على تحسين الصورة الدولية للمملكة مما يعود بفائدة إيجابية لاستقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، لأن المستثمر الأجنبي يهتم بأماكن وجود الاستثمارات الأجنبية الأخرى، خاصة في حالة نجاحها وتحقيق عوائد مجزية.

ISSN: 2706-6495

تعزيز التبادل الثقافي والتعاون: يشجع تزايد أعداد السياح على تعزيز التبادل الثقافي والتعاون الاقتصادي مع الدول الأخرى مما يفتح الباب أمام المستثمرين الأجانب للاستفادة من العلاقات الدولية للقيام باستثماراتهم الأجنبية.

التطور التنظيمي للسياحة وأثره على الاستثمار الأجنبي من جهة المستثمر الأجنبي: يساعد التطور التنظيمي في القطاع السياحي المستثمر الأجنبي على اتخاذ قرار الاستثمار في المملكة العربية السعودية، نتيجة تطور البيئة التنظيمية في القطاع ووضوح الأنظمة والاشتراطات المتعلقة بممارسة الأنشطة السياحية. وقد صدر نظام السياحة لعام 1444هـ لتنظيم الأنشطة السياحية والتراخيص والتصاريح المتعلقة بها، وتحديد المعايير والاشتراطات اللازمة لممارستها (نظام السياحة، 1444هـ، المادة الثانية)، إذا ينتج عن التطور التنظيمي للسياحة آثار إيجابية من وجهة نظر المستثمر الأجنبي يمكن إجمالها في النقاط التالية:

وضوح الحقوق والالتزامات: إن التطور في أنظمة السياحة يساعد المستثمر الأجنبي على التمتع بحقوق توافق تلك الحقوق المقررة في الأنظمة العالمية والدولية، وكذلك على التزامات لا تكون مختلفة عن المعايير الدولية، بذلك تزول العديد من المعوقات أمامه والتي تكون ناشئة عن جهل أو غموض في الأنظمة، ولأن نظام السياحة تم بناءه استئناسا بأفضل الممارسات العالمية التي تم اختيارها بناء على مؤشر أفضل عشر دول في القدرة التنافسية للسياحة والسفر الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي (وكالة الأنباء السعودية، 1444هـ).

تسهيل الإجراءات: يساعد التطور في أنظمة السياحة المستثمر السياحي الأجنبي على تسهيل وتبسيط إجراءات تأسيس الشركات السياحية والاستثمار في القطاع السياحي بسهولة وشفافية، هذا التسهيل والتبسيط في الإجراءات يشجع المستثمر الأجنبي، ويسهل عليه الدخول إلى سوق الاستثمار السياحي في المملكة العربية السعودية دون مواجهة عقبات قانونية كبيرة ناتجة عن صعوبة الإجراءات أو غموضها.

الحماية القانونية: إن التطور في أنظمة السياحة يساعد على إضفاء حماية قانونية للسائح أو الزائر تجاه المستثمر الأجنبي مقدم الخدمة، كذلك يوفر حماية قانونية للمستثمر الأجنبي تجاه السياح أو الزوار المتعسفين لاستخدام حقوقهم، وقد أوضحت لوائح نظام السياحة بحسب النشاط السياحي التزامات التي تقع على عاتق المستثمر الأجنبي تجاه هؤلاء السياح.

العوائد المجزية: حصول المستثمر الأجنبي على عوائد مجزية هي الغاية والهدف من جميع استثماراته الأجنبية في الدولة المضيفة، وتطور أنظمة السياحة والأنظمة المرتبطة بها كالأنظمة الضريبية وغيرها يساعد المستثمر السياحي الأجنبي على زيادة أرباحه عن طريق زيادة السياح والمستثمرين لوجود بيئة تنظيمية، ووجود الأمان والاستقرار في الدولة المضيفة.

إن توفير الحماية القانونية للمستثمر الأجنبي في الدولة المضيفة يُعد من العوامل التي تساعده على اتخاذ قرار الاستثمار في تلك الدولة. وقد حرصت المملكة العربية السعودية على توفير إطار نظامي لحماية الاستثمارات الأجنبية من خلال نظام الاستثمار الجديد لعام 1446هـ، الذي أقر حقوقًا وضمانات قانونية للمستثمر، إلى جانب نظام السياحة لعام 1444هـ ولوائحه التنفيذية التي تنظم ممارسة الأنشطة السياحية، وتحدد الاشتراطات والالتزامات المتعلقة بها.

ومع التطور التنظيمي الذي شهده القطاع السياحي في المملكة العربية السعودية، والحماية القانونية والضمانات المقررة للمستثمر الأجنبي بموجب الأنظمة، فإنه يتوقع زيادة في استقطاب الاستثمارات الأجنبية لهذا القطاع وازدهار الاقتصاد الوطني، مما يؤدي إلى تحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030 بإذن الله.

5. الخاتمة:

الحمد لله الذي خلق فهدى وسدد الخطى فخرج هذا العمل بعونه وتوفيقه، ونحمده حمداً كثيراً في المبتدى والمنتهى، عدد خلقه ورضا نفسه وزنة عرشه ومداد كلماته، وأصلي وأسلم على أفضل الخلق نبينا محمد صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا.

في هذا البحث تم تناول موضوع التطور التنظيمي في القطاع السياحي وأثره على الاستثمارات الأجنبية في المملكة العربية السعودية، من خلال بيان التطور التنظيمي لقطاع السياحة، والتنظيم القانوني للاستثمارات الأجنبية في المملكة، والحماية القانونية التي تضفيها على تلك الاستثمارات الأجنبية.

ويتضح من خلال هذه البحث أهمية الاستثمار السياحي الأجنبي في دعم الاقتصاد الوطني في المملكة العربية السعودية، وتحقيق مستهدفاتها، وذلك يبرر اهتمام المملكة بتنظيم الاستثمار الأجنبي وتطوير البيئة التنظيمية للقطاع السياحي من خلال إطلاق الاستراتيجيات وسَن القوانين واللوائح وتضمينها لضمانات وحوافز تشجع الاستثمارات الأجنبية. ونذكر أهم النتائج والتوصيات التي خلص إليها هذا البحث في النقاط التالية:

1.5. النتائج:

1- أن الاستثمار السياحي الأجنبي لا يختلف بشكل عام عن الاستثمار الأجنبي، بل هو جزء منه فيعتبر أحد المجالات الاستثمارية هو الاستثمار السياحي الأجنبي، ويرد الاستثمار فيه على الأنشطة السياحية، لهذا تطبق القواعد القانونية الحاكمة للاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية على المستثمر السياحي الأجنبي.

2- تمتلك المملكة العربية السعودية المقومات السياحية والمناخ الاستثماري الملائم لجذب الاستثمارات الأجنبية، كونها تتمتع بالأمن والاستقرار السياسي والموقع الجغرافي الاستراتيجي، بالإضافة إلى تنظيمها للاستثمارات الأجنبية من خلال الاتفاقيات الدولية وقوانينها الداخلية التي تتصف بالشفافية والاستقرار، ومنها نظام الاستثمار الأجنبي ولائحته التنفيذية.

3- يتمتع المستثمر السياحي الأجنبي في المملكة العربية السعودية بحماية قانوني كافية تمكنه من الاستثمار على أراضي المملكة، كون المنظم أخذ بمبدأ المساواة بين المستثمر الأجنبي والسعودي ليتمتع كلاً منهما بكافة المزايا والحوافز والضمانات المقررة بموجب الأنظمة، ومن الضمانات القانونية التي يتمتع بها مبدأ الثبات التشريعي، وحماية ملكيته من نزعها ومصادرتها، وحماية أمواله من الازدواج الضريبي والتمييز.

4- الأصل أن تختص المحاكم السعودية بالنظر لكافة منازعات الاستثمار الأجنبي، ومنها منازعات الاستثمار السياحي الأجنبي، إلا أن المنظم السعودي أعطى للمستثمر الأجنبي ضمانات قضائية تتمثل بحقه باللجوء إلى الوسائل البديلة لفض المنازعات المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية داخل المملكة قبل اللجوء للقضاء.

5- أن هناك علاقة بين إصلاحات وتطورات البيئة التنظيمية في القطاع السياحي، وبين تدفق الاستثمارات الأجنبية، فكلما تحسنت البيئة التنظيمية الاستثمارية واتصفت بالشفافية والوضوح وتضمنت أنظمة تشتمل على ضمانات قانونية وحوافز ومزايا لمصلحة المستثمر الأجنبي، كلما زادت تدفقات الاستثمارات السياحية الأجنبية للدولة المضيفة، وبهذا تظهر أهمية الإصلاحات القانونية.

6- أحدث التطور التنظيمي للقطاع السياحي في المملكة العربية السعودية آثاراً إيجابية، فمن ناحية الدولة المضيفة للاستثمار وهي المملكة، زاد تدفق الاستثمار الأجنبي والسياح لأراضيها مما يؤدي لتحقيق مستهدفاتها، ومن ناحية المستثمر الأجنبي هذه التطورات فتحت له آفاق للإبداع والاستثمار السياحي بمختلف الأنشطة السياحية وقدمت له الفرص الاستثمارية وذللت المعوقات القانونية أمامه بالإضافة إلى إحاطته بحماية قانونية بموجب الأنظمة ذات العلاقة.

2.5. التوصيات:

1- الاستمرار بتطور البيئة التنظيمية وإصلاحها في القطاع السياحي في المملكة العربية السعودية، من قبل الجهات ذات العلاقة والاختصاص لزيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية وتحقيق المستهدفات التي تتطلع لها المملكة.

2- تطوير أليات للاحتفاظ بالاستثمارات الأجنبية القائمة، حيث يجب الاهتمام بمرحلة ما بعد دخول المستثمر الأجنبي إلى السوق السعودي من خلال تطوير الأنظمة القانونية السياحية ومتابعة المشروعات السياحية القائمة، ورصد التحديات القانونية التي تواجه توسعها واستمرارها والعمل على معالجتها بالتنسيق مع الجهات المختصة.

3- إزالة التناقض الموجود في المادة السادسة عشرة من نظام الاستثمار الأجنبي المتعلقة بمبدأ الثبات التشريعي، من خلال تعديلها لتشمل المحافظة على كافة الحقوق المكتسبة للمستثمر الأجنبي في ظل النظام السابق فتصبح المادة " لا يخل تطبيق هذا النظام بالحقوق المكتسبة للاستثمارات الأجنبية القائمة بصورة نظامية قبل نفاذ هذا النظام" أو يتم إلغاء تلك الحقوق نتيجة تطبيق نصوص النظام الحالي.

4- ندعو الباحثين والقانونيين للاهتمام بموضوع الاستثمار السياحي الأجنبي والحماية القانونية المقررة له في المملكة العربية السعودية، لما ينتج عن ذلك من إثراء المكتبة السعودية العربية لوجود دراسات متخصصة، وتشجيع المستثمرين الأجانب للاستثمار في هذا القطاع، فيتم اعمار البلاد وتتحقق مستهدفاتها.

وفي الختام فإن هذا ما يسر الله لي كتابته، فإن أصبت فبفضل الله وتوفيقه، وإن أخطأت وزللت فمن نفسي والشيطان، وأستغفر الله لذنبي إنه هو الغفور الرحيم، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبينا وحبيبنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

6. المراجع والمصادر:

أبو زيد، أيمن محمد عبد الفتاح. (2023). التحكيم وجدواه الاقتصادية في تشجيع الاستثمارات الأجنبية. المجلة القانونية، 15(2)، 377–408.

الغامدي، حمدان بن درويش. (2024). أثر تطور نظام الاستثمار الأجنبي على حقوق والتزامات المستثمر في المملكة العربية السعودية. مجلة كلية الشريعة والقانون بتفهنا الأشراف، (28، الجزء الثالث)، 286–340.

بوراوي، ساعد. (2017). تأثير الاستثمار الأجنبي على تنمية القطاع السياحي في بلدان المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب): دراسة مقارنة [أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر باتنة 1]https://alqashi.com/phd/phd29.pdf .

بوعكوره، إسلام. (2025). الإطار القانوني للاستثمار في مجال السياحة [عمل جامعي، جامعة باتنة 1 – الحاج لخضر].

حكمي، عادل هادي عباس. (2023). الأسس القانونية الداعمة للاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية وفقًا لرؤية 2030. مجلة المستقبل للدراسات الإنسانية، 3.(3)

حمودة، فرج سليمان عبد الله. (2020). التنظيم القانوني للاستثمار السياحي الأجنبي. مجلة أبحاث قانونية، (8)، 34–58 . https://doi.org/10.37375/1607-000-008-002

الدبيان، محمد بن عدنان. (2019). الاستثمار الأجنبي بالمملكة العربية السعودية في ظل رؤية المملكة 2030: المحفزات والتحديات. غرفة الرياض .

https://marsad.chamber.sa/ResearchAndStudies/ResAndStudies/ResearchAndStudiesList/الإستثمار%20الأجنبي%20بالمملكة.pdf

الذيابي، عبد الكريم سعود. (2023). الإصلاحات التشريعية الحديثة في المملكة العربية السعودية ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية: دراسة تحليلية. مجلة البحوث الفقهية والقانونية، (43)، 1583–1637 .
https://doi.org/10.21608/jlr.2023.227337.1248

الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني. (1965–2001). تاج العروس من جواهر القاموس (40 جزءًا). وزارة الإرشاد والأنباء والمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

السامرائي، دريد محمود. (2006). الاستثمار الأجنبي: المعوقات والضمانات القانونية. مركز دراسات الوحدة العربية.

سلطاني، شريفة، وحجاج، مصطفى. (2025). الضمانات القانونية للمستثمر الأجنبي في قطاع السياحة على ضوء القواعد التشريعية المستحدثة. مجلة الاقتصاد الجديد، 16(1)، 91–100. https://asjp.cerist.dz/en/article/261555 .

الشعلان، عبد اللطيف إبراهيم. (2012). الحماية النظامية للاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية: دراسة مقارنة [رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية].

شرفاوي، فلة، وجعيد، نسيمة. (2020). الإطار التشريعي للاستثمار السياحي في الجزائر [رسالة ماجستير، جامعة العقيد آكلي محند أولحاج بالبويرة].

صندوق التنمية الوطني. (دون تاريخ). الاستثمار السياحي. https://ndf.gov.sa/ar/tourism-investment/ .

عبد الغني، عمرو محمد حامد. (2022). تطور تنظيم الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية. مجلة روح القوانين، (99)، 612–682.

العتيبي، إبراهيم بن مذكر بن صالح. (2023). تأثير نظام الاستثمار الجديد على بيئة الاستثمار في المملكة العربية السعودية. مجلة القانون والأعمال، (89)، 71–110. https://doi.org/10.37324/1818-000-089-005 .

العقيل، عبد الرحمن محمد. (2016). ضمانات الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية. مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع.

العويشق، عبد العزيز حمد. (2021، 18 مايو). تطوير القوانين السعودية والمعايير الدولية. صحيفة الشرق الأوسط . https://aawsat.com/home/article/2980441/د-عبد-العزيز-حمد-العويشق/تطوير-القوانين-السعودية-والمعايير-الدولية

الغرباوي، شهدان عادل عبد اللطيف. (2019). الاستثمار الأجنبي المباشر ما بين الضمان الدولي ووسائل الحماية القانونية للاستثمارات الأجنبية الخاصة وأثره على النمو الاقتصادي في الدول النامية. دار الفكر الجامعي.

لحسن، روان، ودريد، كمال. (2022). منظمة السياحة العالمية بين أهداف ومعوقات تحقيق الاستدامة السياحية. مجلة الدراسات والبحوث القانونية، 7(1)، 123–139. https://asjp.cerist.dz/en/article/176788 .

مجلس التعاون لدول الخليج العربية. (2002). الاتفاقية الاقتصادية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية . https://www.gcc-sg.org/ar-sa/CognitiveSources/DigitalLibrary/Lists/DigitalLibrary/الاقتصاد/548748318111.pdf .

مركز الدراسات والبحوث القانونية. (1444هـ). تحليل نظام الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية: دراسة مقارنة في ضوء قوانين الاستثمار الأجنبي النموذجية في كندا والصين والولايات المتحدة . https://cms.clsr.gov.sa/media/publication/1027.pdf

المملكة العربية السعودية. (1395هـ). نظام الفنادق (المرسوم الملكي رقم م/27، بتاريخ 1395/4/11هـ، وقرار مجلس الوزراء رقم 384، بتاريخ 1395/4/5هـ). https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/8524ca9c-a6c2-4dd9-b30e-a9a700f277c3/1 .

المملكة العربية السعودية. (1404هـ). تنظيم معاملة القادمين للمملكة بتأشيرات دخول للحج أو العمرة وغيرها (المرسوم الملكي رقم م/42، بتاريخ 1404/10/18هـ، وقرار مجلس الوزراء رقم 201، بتاريخ 1404/8/6هـ).

المملكة العربية السعودية. (1421هـأ). نظام الاستثمار الأجنبي (المرسوم الملكي رقم م/1، بتاريخ 1421/1/5هـ).

المملكة العربية السعودية. (1446هـ). نظام الاستثمار (المرسوم الملكي رقم م/19، بتاريخ 1446/1/16هـ). هيئة الخبراء بمجلس الوزراء. https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/eda86cc3-3a00-4b90-900d-b1d000c8a863/1

المملكة العربية السعودية. (1421هـب). نظام تملك غير السعوديين للعقار واستثماره (المرسوم الملكي رقم م/15، بتاريخ 1421/4/17هـ، وقرار مجلس الوزراء رقم 89، بتاريخ 1421/4/8هـ).

المملكة العربية السعودية. (1447هـ) *نظام تملك غير السعوديين للعقار* (المرسوم الملكي رقم م/14، بتاريخ 1447/1/19هـ). الهيئة العامة للعقار https://rega.gov.sa/الأنظمة-والقرارات/الأنظمة-واللوائح-والأدلة/الأنظمة/نظام-تملك-غير-السعوديين-للعقار/.

المملكة العربية السعودية. (1436هـ). نظام السياحة (المرسوم الملكي رقم م/2، بتاريخ 1436/1/9هـ) . https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/f73e3864-2e29-4bd3-98f9-a9a700f27748/1

المملكة العربية السعودية. (1443هـ). نظام الشركات (المرسوم الملكي رقم م/132، بتاريخ 1443/12/1هـ، وقرار مجلس الوزراء رقم 678، بتاريخ 1443/11/29هـ).

المملكة العربية السعودية. (1444هـ). نظام السياحة (المرسوم الملكي رقم م/18، بتاريخ 1444/1/26هـ، وقرار مجلس الوزراء رقم 79، بتاريخ 1444/1/25هـ) https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/7d777c66-d28b-43de-9305-af23013b1738/1 .

المملكة العربية السعودية والاتحاد السويسري. (1427هـ). اتفاقية تشجيع الاستثمارات المتبادلة وحمايتها بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة الاتحاد السويسري (الموقعة بتاريخ 1427/3/3هـ). وزارة الاستثمار . https://misa.gov.sa/app/uploads/2024/03/Agreements-with-switzerland.pdf

المملكة العربية السعودية والمملكة الأردنية الهاشمية. (1438هـ). اتفاقية التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات بين المملكة العربية السعودية والمملكة الأردنية الهاشمية (الموقعة بتاريخ 1438/6/28هـ). وزارة الاستثمار . https://misa.gov.sa/app/uploads/2024/03/Agreements-with-Jordan.pdf

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة. (دون تاريخ). قائمة التراث العالمي: المملكة العربية السعودية. مركز التراث العالمي . https://whc.unesco.org/ar/list/?iso=sa&search=&

الهيئة العامة للاستثمار. (1435هـ). اللائحة التنفيذية لنظام الاستثمار الأجنبي (قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار رقم 74/2، بتاريخ 1435/5/12هـ) https://ncar.gov.sa/document-details/eyJpdiI6Im4wQVFQbWxyWm5PVmFaYVZrWmt0MHc9PSIsInZhbHVlIjoiYWgxbGhwL3pVNGEvSWFQbEIrMy9Ldz09IiwibWFjIjoiMjY5NzdkMzFhNzUxNWJhOTNmYWQxNmMyYzgzZTdlNDI0ZWQ2NzNmNDA4MjYxMzM1NDEzY2Y2ZWU0NWZhMWIxZiIsInRhZyI6IiJ9 .

ISSN: 2706-6495

وزارة السياحة. (دون تاريخ). الأنظمة واللوائح https://mt.gov.sa/policies-regulations/regulations .

وزارة الاستثمار. (2025). اللائحة التنفيذية لنظام الاستثمار (قرار وزير الاستثمار رقم 1086، بتاريخ 1446/8/8هـ). https://misa.gov.sa/ar/activities/laws/

وكالة الأنباء السعودية. (2015، 10 يناير). نظام السياحة الجديد يعزز تنوع الاستثمار في السعودية. صحيفة الاقتصادية . https://www.aleqt.com/2015/01/10/article_921572.html

وكالة الأنباء السعودية. (2022، 23 أغسطس). وزير السياحة: نظام السياحة الجديد يأتي منسجمًا مع توجيهات القيادة لبناء قطاع سياحي منافس عالميًا https://www.spa.gov.sa/2378670 .

جميع الحقوق محفوظة © 2026، الباحثة/ زينب جميل عباس شندي، (CC BY NC 4.0)

Doi: https://doi.org/10.52132/Ajrsp/v8.91.8

ISSN: 2706-6495

الاعتماد على المؤثرات العقلية والصحة النفسية لدى المتعاطين (دراسة ارتباطية تنبؤية)

Psychoactive Substance Dependence and Mental Health Among Substance Users: A Correlational and Predictive Study

إعداد الباحث/ نايف أحمد سلمان الفيفي

أخصائي نفسي، الإدارة الطبية العسكرية في جازان، المملكة العربية السعودية

Email: naif1234567888@gmail.com

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مستوى الاعتماد على المؤثرات العقلية والصحة النفسية لدى المتعاطين، وكذلك طبيعة العلاقة بينهما، وإمكانية التنبؤ بالاعتماد على المؤثرات العقلية من خلال الصحة النفسية وسد الفجوة المعرفية المتعلقة بفهم العلاقة التفاعلية بين الصحة النفسية والاعتماد على المؤثرات العقلية لدى المتعاطين، بما يسهم في دعم الجهود الوقائية والعلاجية في مجال الصحة النفسية وعلاج الاعتماد على المؤثرات العقلية. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي الارتباطي وهو الأنسب لدراسة الظواهر النفسية والاجتماعية في ظروفها الطبيعية؛ حيث تم إعداد مقياسي الاعتماد على المؤثرات العقلية والصحة النفسية، وتم تطبيقهما على عينة مكونة من (150) متعاطي. وأشارت النتائج إلى وجود مستوى مرتفع للاعتماد على المؤثرات العقلية، ووجود مستوى منخفض من الصحة النفسية لدى المتعاطين، ووجود علاقة عكسية دالة إحصائية بين المؤثرات العقلية والصحة النفسية، كما أشارت النتائج إلى إمكانية التنبؤ بالاعتماد على المؤثرات العقلية من خلال الصحة النفسية لدى المتعاطين. وفي ضوء ما توصل إليه البحث من نتائج، يوصي الباحث بتعزيز برامج الصحة النفسية داخل مراكز علاج وتأهيل الإدمان، بما يسهم في تحسين الصحة النفسية لدى المتعاطين، وتصميم برامج علاجية متكاملة تراعي الجوانب النفسية والاجتماعية إلى جانب العلاج الدوائي، والاهتمام بالكشف المبكر عن الاضطرابات النفسية المصاحبة للتعاطي، وتقديم التدخلات المناسبة للحد من تطور السلوك الإدماني، وكذلك تنفيذ برامج توعوية تستهدف فئات المجتمع المختلفة؛ لرفع الوعي بأثر الصحة النفسية في الوقاية من الإدمان، وتدريب العاملين في مجال علاج الإدمان على استخدام الأساليب النفسية الحديثة في التعامل مع المتعاطين، ودعم التعاون بين المؤسسات الصحية والتعليمية والاجتماعية في إعداد وتنفيذ برامج الوقاية من الإدمان.

الكلمات المفتاحية: الاعتماد على المؤثرات العقلية، الصحة النفسية، المتعاطون.

ISSN: 2706-6495

Psychoactive Substance Dependence and Mental Health Among Substance Users: A Correlational and Predictive Study

Naif Ahmed Salman Al-Faifi

Psychologist, Armed Forces Medical Complex in Jazan, KSA

Abstract:

This study aimed to examine the level of substance dependence and the state of mental health among individuals who use psychoactive substances, as well as the nature of the relationship between the two. It also sought to explore the possibility of predicting substance dependence based on mental health status, and to bridge the knowledge gap regarding the interactive relationship between mental health and substance dependence. Such insights are intended to support preventive and therapeutic efforts in the fields of mental health and the treatment of substance dependence. The study employed a descriptive-correlational research design, which is the most appropriate approach for investigating psychological and social phenomena within their natural contexts. Two scales were developed: the Substance Dependence Scale and the Mental Health Scale, and were administered to a sample of (150) substance users. The results indicated a high level of substance dependence and a low level of mental health among substance users. Furthermore, a statistically significant inverse correlation was found between substance dependence and mental health. The results also indicated the possibility of predicting substance dependence through mental health among substance users. In light of the research findings, the researcher recommends strengthening mental health programs within addiction treatment and rehabilitation centers to help improve the mental well-being of individuals struggling with substance use. This includes designing comprehensive treatment programs that address psychological and social aspects alongside pharmacological interventions; prioritizing the early detection of mental health disorders co-occurring with substance use; and providing appropriate interventions to curb the progression of addictive behaviors. Furthermore, the researcher suggests implementing awareness campaigns—targeted at various segments of society—to highlight the role of mental health in addiction prevention. Additionally, it is recommended that professionals working in the field of addiction treatment be trained in modern psychological approaches for engaging with individuals affected by substance use, and that collaboration be fostered among health, educational, and social institutions to develop and implement addiction prevention programs.

Keywords: Substance Dependence, Mental Health, Substance Users.

ISSN: 2706-6495

1. المقدمة:

شهدت العقود الأخيرة تحولاً جوهرياً في مفهوم الاعتماد على المؤثرات العقلية، إذ تجاوز التعريف التقليدي القائم على مجرد تعاطي المواد ذات التأثير النفسي ليشمل فهماً أعمق للعمليات النفسية والفسيولوجية المرتبطة بهذا السلوك. ويُعد الاعتماد على المؤثرات العقلية أحد أبرز التحديات الصحية والنفسية والاجتماعية التي تواجه المجتمعات المعاصرة، نظراً لما يترتب عليه من آثار سلبية خطيرة على الفرد والأسرة والمجتمع.

وتُعد المؤثرات العقلية مواد كيميائية تؤثر بصورة مباشرة على الجهاز العصبي المركزي، محدثة تغيرات في الإدراك والمزاج والوعي والسلوك. وتتنوع هذه المواد لتشمل المخدرات والكحول والعقاقير الطبية ذات التأثير النفسي، كما تمتد لتشمل في الأدبيات المعاصرة أنماطاً سلوكية متعددة عُرفت بـ"الاعتماد السلوكي". ويرتبط الاعتماد على هذه المواد بمجموعة معقدة من العوامل النفسية والاجتماعية والبيولوجية التي تتفاعل فيما بينها لتخلق بيئة محفزة على التعاطي واستمراره (جابر، 2025).

وفي هذا السياق، تبرز الصحة النفسية كأحد أهم المحددات المرتبطة بالاعتماد على المؤثرات العقلية. وتُعرّف الصحة النفسية وفقاً لمنظمة الصحة العالمية بأنها حالة من الرفاه النفسي والانفعالي تمكّن الفرد من إدراك قدراته والتكيف مع ضغوط الحياة والعمل بصورة منتجة. وقد أثبتت الدراسات أن العلاقة بين الصحة النفسية والاعتماد على المؤثرات العقلية علاقة تبادلية معقدة، حيث يمثل ضعف الصحة النفسية أحد عوامل الخطورة الرئيسة لبدء التعاطي، بينما يؤدي التعاطي المستمر إلى تدهور الصحة النفسية وتفاقم الاضطرابات الانفعالية والسلوكية. وتشير الأدبيات إلى أن الأفراد الذين يعانون من اضطرابات نفسية سابقة أو مصاحبة، مثل القلق والاكتئاب واضطرابات الشخصية، يكونون أكثر عرضة لتطوير أنماط الاعتماد على المؤثرات العقلية (Martins et al., 2011).

وبرزت نظريات متعددة لتفسير العلاقة بين الصحة النفسية والاعتماد على المؤثرات العقلية، من أبرزها فرضية "التطبيب الذاتي" التي تفترض أن الأفراد يلجؤون إلى المواد المؤثرة نفسياً لتنظيم حالتهم الانفعالية أو الهروب من الألم النفسي. وتشير هذه الفرضية إلى أن الفرد يستخدم المادة كوسيلة للتخفيف من مشاعر القلق أو الاكتئاب أو التوتر النفسي، وهو ما يعكس الدور الانفعالي في السلوك الإدماني. كما يؤكد النموذج الحيوي النفسي الاجتماعي أن الاعتماد على المؤثرات العقلية ينتج عن تفاعل معقد بين العوامل البيولوجية والنفسية والاجتماعية، حيث تسهم الاستعدادات الفردية والضغوط النفسية والصراعات الأسرية وضعف الدعم الاجتماعي في تعزيز هذا السلوك (Suh et al., 2008).

وقد أظهرت الدراسات المحلية في المملكة العربية السعودية تزايداً ملحوظاً في ظاهرة الاعتماد على المؤثرات العقلية، وهو ما يُعزى إلى زيادة توافر المواد عبر التهريب من الدول المجاورة غير المستقرة. كما أشارت البيانات الرسمية إلى تزايد أعداد المترددين على مراكز علاج الإدمان وتزايد التراخيص لمراكز العلاج الخاصة في المدن الكبرى. ومع ذلك، تظل الدراسات المحلية التي تتناول العلاقة بين الصحة النفسية والاعتماد على المؤثرات العقلية محدودة، خاصة تلك التي تتناول المتغيرات الديموغرافية المتعددة التي قد تعدل هذه العلاقة (Ramadan & Alharbi, 2025).

وانطلاقاً مما سبق، يسعى البحث الحالي إلى دراسة العلاقة بين الصحة النفسية والاعتماد على المؤثرات العقلية لدى المتعاطين، والتعرف على مستوى كل منهما، والكشف عن طبيعة العلاقة بينهما، والتحقق من إمكانية التنبؤ بالاعتماد على المؤثرات العقلية من خلال الصحة النفسية.

1.1. مشكلة البحث:

يمثل الاعتماد على المؤثرات العقلية أحد أبرز التحديات النفسية والاجتماعية المعاصرة، لما يترتب عليه من آثار سلبية في الصحة النفسية للفرد وتوافقه الاجتماعي وسلوكه. وتشير التقارير الدولية إلى أن اضطرابات تعاطي المواد ترتبط ارتباطاً وثيقاً باضطرابات

ISSN: 2706-6495

نفسية مثل القلق والاكتئاب وضعف التكيف النفسي، حيث يستخدم بعض الأفراد المواد المؤثرة نفسياً كوسيلة للتخفيف من الضغوط النفسية أو الألم الانفعالي. كما أن الاعتماد غالباً ما يترافق مع اضطرابات نفسية مصاحبة، وأن هذه الاضطرابات قد تكون سبباً في بدء التعاطي أو نتيجة له، مما يعكس علاقة تفاعلية متبادلة بين الصحة النفسية والاعتماد على المؤثرات العقلية (وزارة الصحة السعودية، 2022).

وتوضح الأدبيات النفسية أن ضعف الصحة النفسية، مثل انخفاض تقدير الذات والقلق والشعور بالوحدة، يعد من العوامل المهيئة لبدء التعاطي، في حين يؤدي التعاطي المستمر إلى تفاقم الاضطرابات النفسية وظهور مشكلات انفعالية وسلوكية واجتماعية أكثر تعقيداً. وتؤكد دراسة (Martins & Gorelick, 2011) أن الاضطرابات النفسية، خاصة اضطرابات المزاج والقلق، ترتبط بزيادة معدلات الانتقال من الاستخدام إلى الاعتماد على المواد المؤثرة نفسياً، مما يدعم الطبيعة التبادلية للعلاقة. كما تشير دراسة (Khantzian, 1997)إلى أن فرضية "التطبيب الذاتي" تفسر لجوء بعض الأفراد إلى المواد المؤثرة نفسياً لتنظيم حالتهم الانفعالية.

وفي السياق السعودي، أظهرت دراسة عبء المرض العالمي (GBD 2019) أن اضطرابات تعاطي المواد قد شهدت زيادة سريعة في معدلات الانتشار والحدوث، مع ارتفاع ملحوظ في سنوات العمر المصححة بمرض الإعاقة (Institute for Health Metrics and Evaluation, 2026). كما أشارت دراسة (Attwajiri et al., 2025) إلى أن الدراسات السكانية الشاملة حول اضطرابات تعاطي المواد في المملكة نادرة، وأن معظم البيانات المتاحة مستمدة من دراسات أجريت على مجموعات سكانية فرعية محددة. وتؤكد هذه الفجوة البحثية على الحاجة إلى دراسات أكثر شمولاً تتناول العلاقة بين الصحة النفسية والاعتماد على المؤثرات العقلية في السياق السعودي.

ورغم تأكيد الدراسات السابقة وجود علاقة بين الصحة النفسية والاعتماد على المؤثرات العقلية، إلا أن معظمها تناول أحد المتغيرين بصورة منفصلة، أو ركز على فئات عمرية محددة، أو على نوع معين من المواد المؤثرة نفسياً، مما يحد من فهم العلاقة التكاملية بين الصحة النفسية والاعتماد على المؤثرات العقلية لدى المتعاطين بصورة شمولية.

وبذلك يسعى البحث الحالي إلى سد الفجوة المعرفية المتعلقة بفهم العلاقة التفاعلية بين الصحة النفسية والاعتماد على المؤثرات العقلية لدى المتعاطين، بما يسهم في دعم الجهود الوقائية والعلاجية في مجال الصحة النفسية وعلاج الاعتماد على المؤثرات العقلية.

ومن هنا تتحدد مشكلة البحث في التساؤل الرئيسي الآتي: ما طبيعة العلاقة بين الصحة النفسية والاعتماد على المؤثرات العقلية لدى المتعاطين؟. وتتفرع عنه التساؤلات الآتية:

- ما مستوى الاعتماد على المؤثرات العقلية لدى المتعاطين؟
- ما مستوى الصحة النفسية لدى المتعاطين؟
- ما العلاقة بين الصحة النفسية والاعتماد على المؤثرات العقلية لدى المتعاطين؟
- هل يمكن التنبؤ بمستوى الاعتماد على المؤثرات العقلية من خلال الصحة النفسية لدى المتعاطين؟

2.1. أهداف البحث:

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. التعرف على مستوى الاعتماد على المؤثرات العقلية لدى المتعاطين.
2. التعرف على مستوى الصحة النفسية لدى المتعاطين.
3. الكشف عن العلاقة الارتباطية بين الصحة النفسية والاعتماد على المؤثرات العقلية لدى المتعاطين.

ISSN: 2706-6495

4. التحقق من إمكانية التنبؤ بمستوى الاعتماد على المؤثرات العقلية من خلال الصحة النفسية لدى المتعاطين.

3.1. أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث الحالي من تناوله للعلاقة بين الصحة النفسية والاعتماد على المؤثرات العقلية لدى المتعاطين، وهي علاقة تمثل أحد المحاور الأساسية في فهم السلوك الإدماني وتفسير أبعاده النفسية. إذ إن الاعتماد على المؤثرات العقلية لا يرتبط فقط بتأثيرات المادة، بل يرتبط بالعمليات النفسية والانفعالية التي يعيشها الفرد، وبمستوى توافقه النفسي والاجتماعي، الأمر الذي يجعل دراسة الصحة النفسية لدى المتعاطين مدخلاً مهماً لفهم الاعتماد على المؤثرات العقلية والوقاية منه وعلاجه.

1.3.1. الأهمية النظرية:

- يسهم البحث في توضيح الطبيعة التفاعلية بين الصحة النفسية والاعتماد على المؤثرات العقلية لدى المتعاطين.
- يعزز الفهم النظري المتكامل للاعتماد على المؤثرات العقلية بوصفه ظاهرة نفسية-اجتماعية متعددة الأبعاد.
- يسد الفجوة البحثية المتعلقة بدراسة العلاقة بين الصحة النفسية والاعتماد على المؤثرات العقلية في السياق السعودي، حيث تشير الأدبيات إلى ندرة الدراسات السكانية الشاملة في هذا المجال
- يبرز دور العوامل النفسية والانفعالية في تكوين السلوك الإدماني واستمراره.
- يدعم الإطار المعرفي في مجال علم نفس الإدمان من خلال الربط بين متغيرين أساسيين كثيرًا ما دُرسا بصورة منفصلة.

2.3.1. الأهمية التطبيقية:

- يساعد المتخصصين في الصحة النفسية وعلاج الإدمان على فهم العلاقة بين الاضطرابات النفسية والسلوك الإدماني لدى المتعاطين.
- يدعم تصميم برامج علاجية ووقائية تراعي الجوانب النفسية والاجتماعية المصاحبة للتعاطي.
- يسهم في توجيه التدخلات العلاجية نحو معالجة العوامل النفسية المرتبطة بالاعتماد على المؤثرات العقلية.
- يساهم في خفض معدلات الانتكاس وتحسين التوافق النفسي والاجتماعي لدى المتعاطين.
- يوفر مؤشرات عملية لصانعي القرار في مجال الصحة النفسية ومكافحة المخدرات، خاصة في ظل تزايد معدلات اضطرابات تعاطي المواد في المملكة

4.1. مصطلحات البحث:

- الصحة النفسية:

تُعرّف الصحة النفسية وفقاً لمنظمة الصحة العالمية بأنها حالة من الرفاه النفسي والانفعالي تمكّن الفرد من إدراك قدراته والتكيف مع ضغوط الحياة والعمل بصورة منتجة، والمساهمة في مجتمعه (منظمة الصحة العالمية، 2023).

ويعرّفها الباحث إجرائيًا بأنها: حالة من الاتزان الانفعالي والتوافق النفسي والاجتماعي تمكّن الفرد من إدراك قدراته، وتنظيم انفعالاته، والتكيف الإيجابي مع ضغوط الحياة، بما يعزز أداءه الوظيفي وجودة حياته. وتُقاس بالدرجة التي يحصل عليها المفحوص من خلال مقياس الصحة النفسية المُعدّ لهذا البحث.

- الاعتماد على المؤثرات العقلية

يُعرّف الاعتماد على المؤثرات العقلية بأنه اضطراب نفسي-سلوكي مزمن يتسم بالاعتماد القهري على مادة أو سلوك معين، ويقوم على تفاعل معقد بين العوامل النفسية والمعرفية والبيولوجية والاجتماعية، مما يؤدي إلى اختلال الضبط الذاتي وتكرار السلوك الإدماني بصورة مستمرة (جابر، 2025).

ISSN: 2706-6495

ويعرّفه الباحث إجرائيًا: بأنه نمط من الانخراط القهري في استخدام المواد المؤثرة على الجهاز العصبي المركزي (بما فيها المؤثرات العقلية) بصورة مستمرة أو متكررة، والذي يعاني منه المتعاطي من أعراض الاعتماد النفسي والجسدي، وضعف التحكم في السلوك، والآثار السلبية على الصحة النفسية والاجتماعية. ويُقاس بالدرجة التي يحصل عليها المفحوص من خلال مقياس الاعتماد على المؤثرات العقلية المُعدّ لهذا البحث.

- المتعاطون

المتعاطون هم الأفراد الذين يستخدمون مواد نفسية التأثير (مخدرات أو كحول) بصورة تتسبب في مشكلات صحية أو نفسية أو اجتماعية، وقد يصل الأمر إلى حد الاعتماد أو الإدمان (منظمة الصحة العالمية، 2023).

ويعرّفهم الباحث إجرائيًا بأنهم: "الأفراد الذين يستخدمون المواد المؤثرة على الجهاز العصبي المركزي (بما فيها المؤثرات العقلية) بصورة مستمرة أو متكررة، والذين يعانون من أعراض الاعتماد النفسي والجسدي، وضعف التحكم في السلوك، والآثار السلبية على الصحة النفسية والاجتماعية. وهم المترددون على مراكز علاج الإدمان والمستشفيات النفسية في منطقة جازان.

5.1. حدود البحث:

تتحدد الدراسة الحالية بمجموعة من الحدود التي توضح نطاقها الموضوعي والبشري والمكاني والزمني، وذلك على النحو الآتي:

- **الحدود الموضوعية:** تقتصر الدراسة على بحث العلاقة بين الصحة النفسية والاعتماد على المؤثرات العقلية لدى المتعاطين، من خلال التعرف على مستوى كل من الصحة النفسية والاعتماد على المؤثرات العقل.
- **الحدود البشرية:** تتمثل الحدود البشرية في عينة من الأفراد المتعاطين للمؤثرات العقلية بمنطقة جازان.
- **الحدود المكانية:** تم تطبيق الدراسة في المؤسسات العلاجية المتخصصة في علاج وتأهيل الإدمان بمنطقة جازان.
- **الحدود الزمنية:** تم تطبيق الدراسة خلال الفصل الدراسي الثاني من العام الجامعي 1447هـ.

2. أدبيات الدراسة:

1.2. الإطار النظري

1.1.2. الصحة النفسية:

تُعدّ الصحة النفسية من المفاهيم المركبة والمتعددة الأبعاد التي حظيت باهتمام واسع في الأدبيات النفسية والطبية والاجتماعية. ويُعزى تعدد تعريفات هذا المفهوم إلى اختلاف المنطلقات النظرية والزوايا التي يتناول منها الباحثون هذا الموضوع. ويمكن تصنيف هذه التعريفات في عدة اتجاهات رئيسة (القحطاني والسنباتي، 2026؛ Bahramovna, 2026).

- **الاتجاه الطبي/البيولوجي:** ينظر هذا الاتجاه إلى الصحة النفسية من منظور عدم وجود المرض أو الاضطراب النفسي، حيث يُعرّف الفرد السوي بأنه الذي لا تظهر عليه أعراض الاضطرابات النفسية. ويركز هذا الاتجاه على العوامل الوراثية والبيولوجية في تحديد الاستعداد للإصابة بالاضطرابات النفسية.
- **الاتجاه الإحصائي/المعياري:** يعتمد هذا الاتجاه على معيار التوزيع الطبيعي، حيث يُعدّ السلوك سويًا إذا وقع في مركز المنحنى الطبيعي، بينما يُعدّ الانحراف عن هذا المركز مؤشرًا على الأسواء. ويستند هذا التعريف إلى فكرة أن الأغلبية تمثل المعيار الطبيعي.
- **الاتجاه الاجتماعي/التوافقي:** يركز هذا الاتجاه على مدى توافق الفرد مع القيم والأعراف الاجتماعية، فالسلوك السوي هو ما يتلاءم مع معايير المجتمع وقيمه. ويُعدّ التوافق الاجتماعي مؤشرًا أساسيًا على الصحة النفسية في هذا المنظور.

ISSN: 2706-6495

- **اتجاه تحقيق الذات/الإنساني:** يرى رواد هذا الاتجاه أن الصحة النفسية تتجاوز مجرد غياب المرض أو التوافق الاجتماعي، لتشمل تحقيق الذات والنمو الشخصي والقدرة على إقامة علاقات إيجابية مع الآخرين. ويُعدّ هذا الاتجاه الأكثر شمولًا وإيجابية في تعريف الصحة النفسية.
- **التعريف المعاصر لمنظمة الصحة العالمية:** تُعرّف منظمة الصحة العالمية الصحة النفسية بأنها "حالة من الرفاه النفسي تمكّن الأفراد من التعامل مع ضغوط الحياة، وإدراك قدراتهم، والتعلم والعمل بشكل جيد، والمساهمة في مجتمعاتهم". وقد تطور هذا التعريف عبر الزمن، حيث ركز التعريف السابق على "العمل بشكل منتج ومثمر"، بينما وسّعه التعريف الأحدث ليشمل "التعلم والعمل بشكل جيد" والمساهمة في المجتمع.

وقد اقترح فريق من الخبراء في عام 2015 تعريفًا بديلًا للصحة النفسية يركز على "حالة ديناميكية من التوازن الداخلي"، تسهم فيها عدة مكونات بدرجات متفاوتة، تشمل: المهارات المعرفية والاجتماعية الأساسية، والقدرة على التعرف على المشاعر والتعبير عنها وتنظيمها، والتعاطف مع الآخرين، والمرونة والقدرة على التعامل مع الأحداث الحياتية الضاغطة، والأداء في الأدوار الاجتماعية، والعلاقة المتناغمة بين الجسد والعقل. ويتميز هذا التعريف بقبوله لإمكانية المرور بأزمات (مثل المراهقة أو التقاعد) قد لا تولد حالة من الرفاه، لكنها قد تؤدي إلى توازن جديد بمستوى أعلى من التعقيد.

- محددات الصحة النفسية:

تتحدد الصحة النفسية من خلال عملية تفاعل معقدة بين عوامل فردية وأسرية ومجتمعية وهيكلية. ويمكن تصنيف هذه المحددات في ثلاث فئات رئيسة (منظمة الصحة العالمية، 2023):

- **المحددات الفردية:** تشمل العوامل البيولوجية والوراثية، والقدرات المعرفية والانفعالية، والمهارات الاجتماعية، والروحانية، والاضطرابات النفسية السابقة. وتلعب العوامل النفسية الفردية دورًا مهمًا في تحديد مستوى الصحة النفسية، إذ ترتبط بقدرات الفرد وعاداته في التعامل مع العواطف والانخراط في العلاقات وتحمل المسؤوليات. كما تؤكد الأدبيات أن صحة الدماغ تُعدّ محددًا مهمًا لأن كثيرًا من عوامل الخطر أو الحماية التي تؤثر في الصحة النفسية تحدث نتيجة لتركيبة الدماغ ووظيفته.
- **المحددات الاجتماعية والاقتصادية:** تشمل الوضع الاجتماعي والاقتصادي، ومستوى التعليم، والحالة الزواجية، ورأس المال الاجتماعي، والدعم الاجتماعي. وتشير الدراسات إلى أن الأشخاص المتزوجين يميلون إلى أن يكونوا أكثر سعادة ويشعرون بمشاعر سلبية أقل، وأن الأفراد الذين طوروا إحساسًا قويًا بالانتماء إلى مجتمعهم يتمتعون بصحة نفسية أفضل، كما أن جودة العلاقات الأسرية والشخصية تلعب دورًا حاسمًا في الصحة النفسية.
- **المحددات البيئية:** تشمل بيئة المعيشة، والأحداث الحياتية الضاغطة، والعوامل الهيكلية الأوسع مثل البنية التحتية وعدم المساواة والاستقرار الاجتماعي ونوعية البيئة. وترتبط البيئات الحضرية سلبًا بالصحة النفسية مقارنة بالبيئات الريفية، كما ترتبط التصورات الإيجابية للبيئة المحيطة بمستويات أعلى من الصحة النفسية، في حين ترتبط التصورات السلبية (مثل العدوانية والخطورة) بمستويات أدنى من الصحة النفسية الإيجابية.

- النظريات المفسرة للصحة النفسية:

تقدم مدارس علم النفس المختلفة منظورات متباينة حول ماهية الصحة النفسية ومحدداتها (القحطاني والسنباني، 2026):

- **النظرية التحليلية (التحليل النفسي):** يُعدّ سيغموند فرويد مؤسس هذه النظرية، ويرى أن الصحة النفسية الكاملة تكاد تكون خارقة للطبيعة في الحياة الواقعية. ويرتبط مفهوم الصحة النفسية في هذا المنظور بمدى قوة الأنا وقدرتها على تحقيق التوازن بين مطالب الهو الغريزية، وضغوط الأنا الأعلى الأخلاقية، ومتطلبات الواقع الخارجي. فكلما كانت الأنا قادرة على إدارة هذه الصراعات الداخلية بصورة تكيفية، تمكن الفرد من الحفاظ على استقراره النفسي والحد من القلق والاضطرابات النفسية.

ISSN: 2706-6495

وقد لخص فرويد الصحة النفسية من منظور وظيفي في ثلاثة أبعاد: الإنجاز أو الابتكار (توظيف الطاقات في ممارسة حياتية بناءة)، والإنجاب (القدرة على الحب والارتباط العاطفي)، والترويح (القدرة على الاستمتاع بمباهج الحياة).

- **النظرية السلوكية:** لا تُعنى المدرسة السلوكية بدراسة العمليات النفسية الداخلية، وإنما تفسر الصحة النفسية من خلال السلوك الظاهر القابل للملاحظة. ووفقًا لهذا الاتجاه، فإن الفرد المتمتع بالصحة النفسية هو من يُظهر أنماطًا سلوكية متعلمة تتسم بالتوافق مع متطلبات البيئة الاجتماعية والمهنية، في حين تُعدّ الاضطرابات النفسية أنماطًا سلوكية غير توافقية نتجت عن تاريخ تعلمي غير سوي. ويؤكد قانون الأثر لثورندايك وأسس التعلم الشرطي لبافلوف والتعزيز الإجرائي عند سكينر أن تعديل السلوك التكيفي يسهم في تحسين مؤشرات الصحة النفسية. وتعرّف المدرسة السلوكية الصحة النفسية بأنها قدرة الفرد على إتيان السلوك المناسب في كل موقف حسب ما تحدده الثقافة والبيئة التي يعيش في كنفها، فالمحك المستخدم هنا للحكم على صحة الفرد النفسية هو محك اجتماعي.
- **النظرية الجشطالتية:** يرى رواد هذه النظرية أن الصحة النفسية تكمن في القدرة على العيش هنا والآن بشكل حقيقي، بينما يتجلى المرض في تزوير الواقع الذاتي والوجودي، والهروب إلى الماضي أو المستقبل، أي الهروب من متعة وقلق العيش الكثيف للتجربة الوجودية في الحاضر. ويرى بيرلز أن الصحة النفسية تتحقق حينما يتمكن الفرد من الوقوف على قدميه، وتحمل مسؤولية مصيره، ويتمكن من عيش رغباته ومشاعره في حالة من اللقاء مع الذات، وانطلاق حيويته في اتجاه نمائي.
- **النظرية الإنسانية:** برز هذا الاتجاه كرد فعل على النظريات السابقة، ويركز على قدرة الفرد على تحقيق ذاته ونموه الشخصي. ويرى رواد هذه النظرية أن إعاقة النمو النفسي وتعطيل تحقيق الذات هو السبب الأولي للاضطراب النفسي. ويؤكدون على أهمية الانفتاح على الخبرة، والعيش الوجودي، والثقة في الطبيعة الإنسانية، والإبداع، والتحرر من القيود الخارجية.

2.1.2. الاعتماد على المؤثرات العقلية:

يُعدّ الاعتماد على المؤثرات العقلية أحد أكثر الاضطرابات النفسية والسلوكية تعقيدًا، وقد شهد مفهومه تحولات جوهرية في الأدبيات العلمية عبر العقود الماضية. ويمكن تناول تعريفاته من خلال عدة منطلقات:

- **التعريف الطبي/التشخيصي:** يُصنّف الاعتماد على المؤثرات العقلية في التصنيفات التشخيصية الحديثة (DSM-5 وICD-11) ضمن "اضطرابات تعاطي المواد" (Substance Use Disorders). ويتميز هذا الاضطراب بنمط من الأعراض المعرفية والسلوكية والفسيولوجية التي تشير إلى استمرار الفرد في استخدام المواد رغم المشكلات المرتبطة بها. وتشمل هذه الأعراض: فقدان السيطرة على الاستخدام، والرغبة الملحة (Craving)، والتحمل (Tolerance)، والأعراض الانسحابية (Withdrawal)، والاستمرار رغم الأضرار (Altwaijri et al., 2025).
- **التعريف النفسي/السلوكي:** ينظر هذا الاتجاه إلى الاعتماد على المؤثرات العقلية بوصفه نمطًا من السلوك القهري الذي يتسم بفقدان القدرة على التحكم، والانخراط المستمر في السلوك رغم العواقب السلبية. ويركز هذا التعريف على العمليات النفسية الكامنة وراء السلوك الإدماني، مثل الدوافع الداخلية، والتوقعات المعرفية، وأنماط التفكير التي تدعم استمرار السلوك (Weyandt, 2018).
- **التعريف الحيوي-النفسي-الاجتماعي:** يرى هذا الاتجاه أن الاعتماد على المؤثرات العقلية ينتج عن تفاعل معقد بين العوامل البيولوجية (مثل الاستعداد الوراثي والتغيرات العصبية الناتجة عن التعاطي)، والعوامل النفسية (مثل الاضطرابات الانفعالية والصراعات النفسية)، والعوامل الاجتماعية (مثل تأثير الأقران والضغوط الاقتصادية والتفكك الأسري .(ويؤكد هذا المنظور أن الاعتماد لا يمكن فهمه بمعزل عن السياق الذي يحدث فيه (Altwaijri et al., 2025).

ISSN: 2706-6495

- **محددات الاعتماد على المؤثرات العقلية:**

تتفاعل مجموعة معقدة من العوامل الفردية والبيئية في تحديد قابلية الفرد للاعتماد على المؤثرات العقلية. ويمكن تصنيف هذه المحددات في عدة فئات (Weyandt, 2018) :

- **المحددات البيولوجية والوراثية:** تشير الدراسات إلى أن بعض العوامل الوراثية المشتركة تمنح قابلية للإصابة بإدمان المخدرات عبر مواد متعددة، في حين تكون هناك تأثيرات وراثية أخرى خاصة بكل مادة على حدة. وقد أظهرت الدراسات أن الجينات المرتبطة بمستقبلات الدوبامين D2 تلعب دورًا محوريًا في قابلية الإدمان على الكحول والكوكايين والمواد الأفيونية. كما تؤثر التغيرات العصبية الناتجة عن التعاطي في دوائر المكافأة والتحكم في السلوك، مما يؤدي إلى اضطرابات في المزاج والانفعال.
- **المحددات النفسية:** تشمل العوامل النفسية المرتبطة بالاعتماد على المؤثرات العقلية: الاضطرابات النفسية السابقة أو المصاحبة (مثل القلق والاكتئاب واضطرابات الشخصية)، وضعف تقدير الذات، والاندفاعية، والبحث عن الإثارة، وضعف مهارات التكيف مع الضغوط. وتشير فرضية "التطبيب الذاتي" إلى أن بعض الأفراد يستخدمون المواد المخدرة لتنظيم حالتهم الانفعالية أو الهروب من الألم النفسي.
- **المحددات الاجتماعية والبيئية:** تلعب العوامل البيئية دورًا حاسمًا في قابلية الفرد للإدمان، وتشمل: ديناميكيات الأسرة (مثل الصراعات وضعف الرقابة الأسرية)، وتأثير الأقران (مثل الضغط الاجتماعي والرغبة في القبول الجماعي)، والظروف الاجتماعية-الاقتصادية (مثل الفقر والبطالة)، والسياق التعليمي والبيئي، والعوامل النفسية (مثل التوتر والصدمات والإساءة). وتشير الدراسات إلى أن التعرض للصدمات في الطفولة والمراهقة (بما في ذلك الإساءة الجسدية والعاطفية والجنسية) يرتبط بزيادة خطر استخدام المخدرات. كما يرتبط التسرب من المدرسة بزيادة خطر تطوير اضطرابات استخدام النيكوتين والكحول والمواد الأفيونية والكوكايين.

وفي المقابل، تعمل بعض العوامل البيئية كعوامل حماية ضد الإدمان، مثل ارتفاع مستوى التعليم، والمشاركة في الأنشطة المدرسية، ووجود شخص بالغ موثوق في الأسرة، والشعور بالقرب من الطلاب الآخرين في المدرسة.

- **النظريات المفسرة للاعتماد على المؤثرات العقلية:**

تعددت النظريات التي حاولت تفسير نشأة الاعتماد على المؤثرات العقلية واستمراره، ويمكن تصنيفها في عدة اتجاهات رئيسة :(Weyandt, 2018)

- **النظريات البيولوجية والعصبية:** تركز هذه النظريات على دور العوامل الوراثية والعصبية في تحديد قابلية الفرد للإدمان. وتشير الدراسات إلى أن الإدمان يؤدي إلى تغيرات عصبية في بنية الدماغ ووظيفته، خاصة في مناطق المكافأة والتحفيز وضبط السلوك. وتُعدّ مسارات المكافأة، بما في ذلك المسارات القشرية الحوفية (Mesocorticolimbic Pathways)، من أهم الدوائر العصبية المرتبطة بالإدمان، حيث يلعب الدوبامين والناقلات العصبية الأخرى أدوارًا محورية في عملية الإدمان. كما تشير الدراسات إلى أن التغيرات المورفولوجية والتكيفات الخلوية الناتجة عن تعاطي المواد تسهم في استمرار السلوك الإدماني وصعوبة الإقلاع عنه.
- **النظريات السلوكية:** تفسر النظريات السلوكية الاعتماد على المؤثرات العقلية من خلال آليات التعلم والتعزيز. فالإدمان هو السلوك الذي يتبعه تعزيز إيجابي (كالحصول على متعة) أو تعزيز سلبي (كالهروب من مشاعر سلبية) يصبح أكثر احتمالًا للتكرار. ويؤكد قانون الأثر أن السلوك الذي يتبعه نتيجة مُرضية يميل إلى التكرار، بينما يميل السلوك الذي يتبعه نتيجة غير

ISSN: 2706-6495

مُرضية إلى الانقراض. وتؤكد هذه النظريات أن تعاطي المواد يرتبط بمشاعر الراحة أو النشوة، مما يعزز تكرار السلوك الإدماني.

- **النظريات المعرفية:** تفترض النظرية المعرفية أن الإدمان لا ينشأ من السلوك نفسه فقط، بل من الأفكار والمعتقدات التي تسبقه وتتبعه. فالمعتمد يحمل معتقدات إدمانية مركزية، مثل "أنا لا أستطيع التعامل مع الحياة بدون هذا السلوك" أو "هذا السلوك هو المصدر الوحيد للمتعة في حياتي". وتلعب العمليات المعرفية، مثل التوقعات الإيجابية تجاه المادة، وتبرير السلوك، وإنكار المشكلة، دورًا مهمًا في بدء التعاطي واستمراره. وتؤكد النماذج المعرفية أن تعديل هذه الأنماط المعرفية غير التكيفية يمثل هدفًا أساسيًا في علاج الإدمان.
- **النموذج الحيوي-النفسي-الاجتماعي:** يُعدّ هذا النموذج الأكثر شمولًا في تفسير الاعتماد على المؤثرات العقلية، حيث يرى أن الإدمان نتيجة تفاعل معقد بين العوامل البيولوجية والنفسية والاجتماعية. فالتغيرات العصبية الناتجة عن التعاطي تؤثر في دوائر المكافأة والتحكم في السلوك، بينما تسهم العوامل النفسية (مثل الضغوط النفسية والصراعات الداخلية) والاجتماعية (مثل تأثير الأقران والبيئة الأسرية والظروف الاقتصادية) في بدء التعاطي واستمراره. ويؤكد هذا النموذج أن فهم الإدمان يتطلب نظرة متكاملة تأخذ في الاعتبار جميع هذه المستويات المتفاعلة.

2.2. الدراسات السابقة:

المحور الأول: دراسات تناولت الصحة النفسية لدى المتعاطين:

هدفت دراسة (نواصر وبن عبد الرحمن، 2019) إلى التعرف على مستويات القلق والاكتئاب لدى المراهقين المدمنين، باستخدام المنهج الوصفي المقارن. وأظهرت النتائج أن المدمنين يعانون من مستويات مرتفعة من القلق والاكتئاب مقارنة بغير المدمنين، وأن هذه الاضطرابات تؤثر في التوافق النفسي والاجتماعي لديهم. كما بينت الدراسة أن شدة الأعراض النفسية ترتبط بدرجة الإدمان ومدة التعاطي، مما يدل على أن الإدمان يرتبط بتدهور الصحة النفسية واستمرار الاضطرابات الانفعالية.

هدفت دراسة (الشهري والعشري، 2020) إلى الكشف عن العلاقة بين إدمان الإنترنت وكل من الوحدة النفسية والقلق لدى طالبات الجامعة، باستخدام المنهج الوصفي الارتباطي. وأظهرت النتائج وجود علاقة ارتباطية موجبة دالة إحصائيًا بين مستوى الإدمان وكل من القلق والوحدة النفسية، حيث تبين أن الأفراد ذوي مستويات الإدمان المرتفعة يعانون من ضعف في التوافق النفسي والاجتماعي.

هدفت دراسة (بن عمور وبوجلال، 2021) إلى التعرف على مستوى القلق لدى المراهقين المدمنين على المخدرات في ضوء بعض المتغيرات الشخصية، باستخدام المنهج الوصفي التحليلي. وأظهرت النتائج أن مستوى القلق لدى المدمنين يتراوح بين المتوسط والمرتفع، وأن شدة القلق تختلف باختلاف نوع المادة المخدرة ومدة التعاطي ومرحلة العلاج. كما بينت الدراسة أن المدمنين يعانون من اضطرابات انفعالية ونفسية واضحة، مما يشير إلى أن التعاطي يرتبط بضعف الصحة النفسية وارتفاع الاضطرابات الانفعالية.

هدفت دراسة (Altwaijri et al., 2025) إلى استقصاء اضطرابات تعاطي المواد في المملكة العربية السعودية باستخدام بيانات المسح الوطني للصحة النفسية السعودي (SNMHS). واستخدمت الدراسة عينة ممثلة على المستوى الوطني قوامها 4004 مشاركين تتراوح أعمارهم بين 15-65 عامًا. وأظهرت النتائج أن معدل الانتشار مدى الحياة لأي اضطراب تعاطي مواد كان 4.03%، ومعدل الانتشار خلال 12 شهرًا 1.88%، ومعدل الانتشار خلال 30 يومًا 0.78%. كما وجدت الدراسة أن اضطرابات تعاطي المواد ترتبط بشكل دال إحصائيًا بالعمر الأصغر، وانخفاض التعليم، وانخفاض الدخل، والتعرض للأحداث الصادمة،

والعبء الأسري، والمحن في الطفولة. وأظهرت النتائج أيضًا ارتفاع معدلات الاعتلال النفسي المصاحب (76.5%) والضعف الوظيفي (69.4%)، حيث وجد أن 44.9% فقط من الذين لديهم اضطرابات تعاطي المواد مدى الحياة قد طلبوا أي شكل من أشكال العلاج.

المحور الثاني: الدراسات التي تناولت الاعتماد على المؤثرات العقلية:

هدفت دراسة العنزي وإسماعيل (2011) إلى الكشف عن العوامل المؤثرة في انتكاسة مدمني المخدرات من خلال منهج وصفي تحليلي. أظهرت النتائج أن العوامل النفسية والاجتماعية تمثل محددات رئيسية للانتكاس، حيث يرتبط ضعف التوافق النفسي والاستمرار في التواصل مع رفقاء التعاطي بزيادة احتمالية العودة إلى التعاطي.

هدفت دراسة بلعسلة وزندي (2019) إلى التعرف على العلاقة بين الصراع النفسي والاجتماعي داخل الأسرة واتجاه الشباب نحو تعاطي المخدرات، باستخدام المنهج الوصفي الارتباطي على عينة من الشباب. وأظهرت النتائج وجود علاقة دالة إحصائيًا بين مستوى الصراع الأسري والنفسي وبين الاتجاه الإيجابي نحو تعاطي المخدرات، حيث تبين أن الأفراد الذين يعانون من صراعات أسرية أو اضطرابات نفسية داخلية يكونون أكثر ميلاً للتعاطي.

استهدفت دراسة مجلخ وبشيشي (2020) تحليل العوامل المؤدية للتعاطي لدى الشباب، مستخدمة المنهج الوصفي التحليلي. توصلت النتائج إلى أن العوامل الاجتماعية والاقتصادية مثل تأثير الأقران والفراغ وضعف الوعي تمثل محددات أساسية للسلوك الإدماني.

هدفت دراسة Ramadan & Alharbi (2025) إلى تحليل عبء الصحة النفسية واضطرابات تعاطي المواد في المملكة العربية السعودية باستخدام بيانات دراسة عبء المرض العالمي .(GBD 2019) وأظهرت النتائج أن 166989 شخصًا في السعودية كانوا يعانون من اضطرابات تعاطي المواد في عام 2019، بمعدل انتشار معياري للعمر بلغ 433.74 لكل 100,000. ومنذ عام 1990، زاد معدل انتشار اضطرابات تعاطي المواد بنسبة 24.08%، وزاد معدل الحدوث بنسبة 14.11%. وكانت الزيادة الأكبر في اضطراب استخدام المواد الأفيونية، حيث زاد معدل الانتشار بنسبة 41.08%. كما أظهرت النتائج زيادة بنسبة 40.76% في سنوات العمر المصححة بمرض الإعاقة (YLDs) و34.70% في سنوات العمر المصححة بمرض الإعاقة (DALYs) بسبب اضطرابات تعاطي المواد.

المحور الثالث: الدراسات التي تناولت العلاقة بين الصحة النفسية والاعتماد على المؤثرات العقلية

استهدفت دراسة النفيسة (2008) التعرف على اتجاهات الشباب نحو تعاطي المخدرات والعوامل المؤثرة فيها، باستخدام المنهج الوصفي على عينة من طلاب المرحلتين المتوسطة والثانوية. وأظهرت النتائج وجود علاقة دالة إحصائيًا بين معرفة صديق يتعاطى المخدرات وبين الاتجاه الإيجابي نحو التعاطي، كما تبين أن العوامل النفسية والاجتماعية، مثل ضعف التوافق النفسي والحاجة للقبول الاجتماعي، تؤثر في الاتجاه نحو التعاطي. وتشير هذه النتائج إلى أن السلوك الإدماني يتشكل من تفاعل العوامل النفسية والاجتماعية، وأن البيئة الاجتماعية قد تسهم في ضعف الصحة النفسية ومن ثم زيادة قابلية التعاطي.

هدفت دراسة Baranyi et al., (2022) إلى تقدير معدلات انتشار الاضطرابات النفسية الخطيرة واضطرابات تعاطي المواد المصاحبة (الاضطرابات المزدوجة) بين نزلاء السجون على مستوى العالم. وأظهرت نتائج التحليل التلوي أن 3.5% من نزلاء السجون يعانون من اضطراب الذهان غير العاطفي مع اضطراب تعاطي مواد مصاحب، و9.1% يعانون من الاكتئاب الشديد مع اضطراب تعاطي مواد مصاحب. كما أظهرت النتائج أن الأفراد الذين يعانون من اضطراب الذهان غير العاطفي كانوا أكثر عرضة للإصابة باضطرابات تعاطي المواد مقارنة بغيرهم (OR: 1.7)، وكذلك الأفراد الذين يعانون من الاكتئاب الشديد (OR: 1.6). وتشير هذه النتائج إلى العلاقة التبادلية القوية بين الاضطرابات النفسية واضطرابات تعاطي المواد.

وهدفت دراسة Fleury et al. (2026) إلى استقصاء العلاقة بين استخدام المواد المتعددة (Polysubstance Use) والاعتلال النفسي في المراهقين. وتكونت العينة من 4,404 مراهقين في 40 مدرسة في أيرلندا. وأظهرت النتائج وجود علاقة استجابة للجرعة (Dose-Response Relationship) بين استخدام المواد المتعددة والاعتلال النفسي، حيث ارتبطت زيادة استخدام المواد بزيادة احتمالية الاعتلال النفسي العام (aOR: 1.65-5.09)، والسلوكيات الداخلية (aOR: 1.18-2.06)، والسلوكيات الخارجية (aOR: 1.68-5.79)، والتجارب الذهانية (aOR: 1.60-3.13). كما أظهرت النتائج أن الإناث اللواتي يستخدمن المواد المتعددة يعانين من أسوأ النتائج النفسية.

- تعقيب على الدراسات السابقة:

- **أوجه الاتفاق:** يتفق البحث الحالي مع الدراسات السابقة في عدة جوانب: الاهتمام بفهم الظاهرة الإدمانية نفسيًا، والاعتماد على المنهج الوصفي، واستهداف المتعاطين كعينة للدراسة، وتوقع وجود علاقة بين الصحة النفسية والاعتماد على المؤثرات العقلية. كما تتفق الدراسات السابقة مع البحث الحالي في استخدام الأدوات النفسية المقننة والتحليل الإحصائي للعلاقات الارتباطية.
- **أوجه الاختلاف والتميز:** يختلف البحث الحالي عن الدراسات السابقة ويتميز في عدة جوانب: شمولية المتغيرات (الصحة النفسية ككل بدلًا من اضطرابات منفردة)، والتحليل التنبؤي (بإضافة تحليل الانحدار للكشف عن القدرة التنبؤية)، والسياق السعودي المحدد (منطقة جازان).
- **النتائج الجديدة التي يضيفها البحث الحالي:** يتوقع أن يسفر البحث الحالي عن نتائج لم تظهر في الدراسات السابقة، منها: تأكيد العلاقة التنبؤية بين الصحة النفسية والاعتماد على المؤثرات العقلية، وتأكيد التأثير التبادلي الشامل بين الصحة النفسية (بأبعادها الأربعة) والاعتماد على المؤثرات العقلية (بأبعاده الخمسة)، وتوفير بيانات محلية حديثة حول العلاقة بين المتغيرين في منطقة جازان.

3.2. فروض البحث:

في ضوء مشكلة البحث وأهدافه، وما أشارت إليه الأدبيات والدراسات السابقة من وجود علاقة بين الصحة النفسية والاعتماد على المؤثرات العقلية لدى المتعاطين، يفترض البحث الحالي الفروض الآتية:

1. توجد مستويات متفاوتة من الاعتماد على المؤثرات العقلية لدى المتعاطين.
2. توجد مستويات متفاوتة من الصحة النفسية لدى المتعاطين.
3. توجد علاقة ارتباطية عكسية ذات دلالة إحصائية بين الصحة النفسية والاعتماد على المؤثرات العقلية لدى المتعاطين.
4. يمكن التنبؤ بمستوى الاعتماد على المؤثرات العقلية من خلال مستوى الصحة النفسية لدى المتعاطين.

3. منهجية البحث وإجراءاته:

1.3. منهج البحث:

اعتمد البحث الحالي على المنهج الوصفي الارتباطي، وهو الأنسب لدراسة الظواهر النفسية والاجتماعية في ظروفها الطبيعية، حيث يهدف إلى وصف العلاقة بين متغيري الصحة النفسية والاعتماد على المؤثرات العقلية لدى المتعاطين، والتحقق من إمكانية التنبؤ بمستوى الاعتماد على المؤثرات العقلية من خلال مستوى الصحة النفسية.

2.3. مجتمع البحث وعينته:

تكون مجتمع البحث من جميع المتعاطين للمواد المؤثرة على الجهاز العصبي المركزي، والمسجلين في المؤسسات العلاجية والتأهيلية بمنطقة جازان خلال العام الدراسي 1447هـ، وتم اختيار عينة قصدية من المتعاطين المقيمين والمراجعين في هذه المؤسسات، بلغ قوامها (150) فرداً. يوضح الجدول (1) توزيع أفراد العينة.

ISSN: 2706-6495

جدول (1): توزيع أفراد العينة حسب المتغيرات الديموغرافية

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية (%)
العمر	25-18 سنة	45	30
	35-26 سنة	62	41.3
	45-36 سنة	28	18.7
	46 سنة فأكثر	15	10
المستوى التعليمي	أقل من ثانوي	38	25.3
	ثانوي	54	36
	جامعي	42	28
	دراسات عليا	16	10.7
الحالة الاجتماعية	أعزب	67	44.7
	متزوج	58	38.7
	مطلق/ أرمل	25	16.6
مستوى الدخل	منخفض	52	34.7
	متوسط	63	42
	مرتفع	35	23.3
العمل	يعمل	71	47.3
	لا يعمل	48	32
	طالب	31	20.7
المجموع		**150**	**%100**

يشير الجدول السابق أن غالبية العينة (60%) في الفئة العمرية من (26-45 سنة)، مما يشير إلى أن معظم المشاركين في الشباب. يتوزع أفراد العينة بين دون التعليم الثانوي (25.3%) والثانوي (36%) والجامعي (28%)، والحاصلين على دراسات عليا (10.7%) مما يعكس تنوعاً في المستويات التعليمية يثري بيانات الدراسة. ويشير الجدول إلى أن غالبية العينة (44.7%) من العزاب، وهو أحد أسباب اللجوء إلى المؤثرات العقلية. يتوزع أفراد العينة على مستويات مختلفة للدخل فأصحاب الدخل المنخفض يمثلون (34.7%)، والدخل المتوسط (42%)، والدخل المرتفع (23.3). وأخيراً يشير الجدول أن غالبية العينة (47.3) من العاملين.

3.3. أدوات البحث:

(1) مقياس الاعتماد على المؤثرات العقلية: (إعداد الباحث)

استند الباحث في بناء هذا المقياس إلى نموذج المكونات للإدمان (Components Model of Addiction) الذي قدّمه Griffiths (2005). يرى هذا النموذج أن جميع أنواع الإدمان—سواء المرتبط بالمواد أو السلوكيات—تشترك في مجموعة من المكونات الأساسية المشتركة، وهي :البروز/الانشغال الذهني (Salience)، وتعديل المزاج (Mood Modification)، والتحمل (Tolerance)، وأعراض الانسحاب (Withdrawal)، والصراع (Conflict)، والانتكاس .(Relapse) وقد اعتمد الباحث هذا

ISSN: 2706-6495

النموذج لأنه يوفر إطاراً نظرياً شاملاً يسمح بقياس الاعتماد على المؤثرات العقلية عبر أبعاد نفسية وسلوكية وجسدية، دون الاقتصار على الجوانب الكيميائية فقط.

كما استند الباحث إلى نموذج I-PACE (Interaction of Person-Affect-Cognition-Execution) الذي قدّمه Brand et al. (2019)، والذي يفسر الإدمان من خلال التفاعل بين خصائص الشخصية، والتأثير الانفعالي، والعمليات المعرفية، والتنفيذ السلوكي.

وقد انعكس هذا النموذج في صياغة فقرات البعدين المعرفي والانفعالي في المقياس، حيث يقيس البعد المعرفي الانشغال الذهني والتوقعات المرتبطة بالتعاطي، بينما يقيس البعد الانفعالي المشاعر المصاحبة للتعاطي والامتناع عنه.

وقد تم إعداد المقياس من خلال الخطوات التالية:

- تحديد مفهوم الظاهرة المقاسة:

يقصد بالاعتماد على المؤثرات العقلية: نمط من الانخراط القهري في استخدام المواد المؤثرة على الجهاز العصبي المركزي (بما فيها المؤثرات العقلية) بصورة مستمرة أو متكررة، والذي يعاني منه المتعاطي من أعراض الاعتماد النفسي والجسدي، وضعف التحكم في السلوك، والآثار السلبية على الصحة النفسية والاجتماعية.

- تحديد أبعاد المقياس:

- **البعد الأول: فقدان السيطرة والتكرار القهري:** درجة ضعف قدرة المتعاطي على التحكم في سلوك التعاطي، وتكراره بصورة قهرية رغم إدراكه للأضرار، واندفاعيته في الحصول على المادة، ويتضمن (5) عبارات.
- **البعد الثاني: التحمل والأعراض الانسحابية:** يشير إلى المظاهر البيولوجية والفسيولوجية المرتبطة بالاعتماد على المؤثرات العقلية، بما في ذلك الرغبة الملحة في التعاطي، والأعراض الجسدية، والتغيرات التي تصاحب الاعتماد على المادة المخدرة، ويتضمن (7) عبارات.
- **البعد الثالث: الرغبة الملحة والاعتماد الانفعالي:** يعكس شدة الرغبة الملحة في التعاطي، ومدى اعتماد المتعاطي على المادة لتنظيم حالته الانفعالية، وضعف قدرته على التحكم في انفعالاته دون اللجوء إلى التعاطي، ويتضمن (5) عبارات.
- **البعد الرابع: التأثير على العلاقات الاجتماعية:** يشير مدى تأثير الاعتماد على المؤثرات العقلية في العلاقات الاجتماعية للمتعاطي، وانعكاسه على مسؤولياته الأسرية والاجتماعية، وقدرته على الحفاظ على الدعم الاجتماعي، ويتضمن (5) عبارات.

- عرض الصورة الأولية للمقياس على المحكمين:

تم عرض المقياس في صورته الأولية على مجموعة من المحكمين بلغ عددهم (5) محكمين من المتخصصين في الصحة النفسية وعلم النفس، بهدف استطلاع آرائهم في عبارات كل بعد من حيث صياغتها، ومدى مناسبتها للبعد الذي تنتمي إليه، إما بالموافقة عليها أو تعديل صياغتها أو حذفها لضعف أهميتها، وتراوحت نسب اتفاق المحكمين على عبارات المقياس بين (90-100٪) لجميع عبارات المقياس، وتم اعتماد الصورة النهائية للمقياس من 20 عبارة.

- حساب الخصائص السيكومترية لمقياس الاعتماد على المؤثرات العقلية:

(أ) صدق المقياس:

تم التأكد من صدق المقياس من خلال صدق المفردات بإيجاد معامل ارتباط بيرسون Pearson بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للبعد المنتمية إليه بعد حذف درجة العبارة، كما موضح بالجدول التالي:

جدول (2) معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للبعد المنتمية إليه بعد حذف درجة الفقرة

فقدان السيطرة والتكرار القهري		التحمل الأعراض الانسحابية		الرغبة الملحة والاعتماد الانفعالي		التأثير على العلاقات الاجتماعية	
العبارة	معامل الارتباط	العبارة	معامل الارتباط	العبارة	معامل الارتباط	العبارة	معامل الارتباط
1	**0.544	6	**0.686	11	**0.685	16	**0.545
2	**0.542	7	**0.673	12	**0.514	17	**0.668
3	**0.692	8	**0.682	13	**0.679	18	**0.626
4	**0.670	9	**0.555	14	**0.567	19	**0.562
5	0.554	10	**0.614	15	**0.652	20	**0.590

**** دال عند مستوى 0.01 ، * دال عند مستوى 0.05**

يتضح من الجدول السابق أن جميع معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للبعد المنتمية إليه بعد حذف درجة العبارة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01).

(ب) ثبات المقياس:

تم التحقق من ثبات المقياس باستخدام معاملات ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha على النحو التالي:

جدول (3): معاملات ثبات ألفا كرونباخ لمقياس الاعتماد على المؤثرات العقلية

البعد	عدد العبارات	معامل ألفا كرونباخ
فقدان السيطرة والتكرار القهري	5	0.90
التحمل الأعراض الانسحابية	5	0.88
الرغبة الملحة والاعتماد الانفعالي	5	0.87
التأثير على العلاقات الاجتماعية	5	0.87
المقياس الكلي	20	**0.92**

(2) مقياس الصحة النفسية للمتعاطين: (إعداد الباحث)

استند الباحث في بناء هذا المقياس إلى تعريف منظمة الصحة العالمية للصحة النفسية، والذي يصفها بأنها "حالة من الرفاه النفسي تمكّن الأفراد من التعامل مع ضغوط الحياة، وإدراك قدراتهم، والتعلم والعمل بشكل جيد، والمساهمة في مجتمعاتهم. "ويؤكد هذا التعريف أن الصحة النفسية ليست مجرد غياب الاضطراب النفسي، بل تشمل الجوانب الإيجابية للصحة النفسية، مثل الرفاه والمرونة والتوافق.

كما استند الباحث إلى نموذج الصحة النفسية متعدد الأبعاد الذي يرى أن الصحة النفسية تتضمن أبعاداً انفعالية ومعرفية واجتماعية وجسدية وروحية. ويستند هذا النموذج إلى أعمال علماء نفس مثل Veit and Ware (1983) الذين طوّروا مقياس الصحة النفسية (MHI)الذي يقيس الضائقة النفسية والرفاه النفسي عبر أبعاد متعددة تشمل: القلق، والاكتئاب، وفقدان التحكم الانفعالي/السلوكي، والتأثير الإيجابي العام، والرضا عن الحياة، والعلاقات العاطفية. وقد تم إعداد المقياس من خلال الخطوات التالية:

- تحديد مفهوم الظاهرة المقاسة:

يقصد بالصحة النفسية: حالة من الاتزان الانفعالي والتوافق النفسي والاجتماعي تمكّن الفرد من إدراك قدراته، وتنظيم انفعالاته، والتكيف الإيجابي مع ضغوط الحياة، بما يعزز أداءه الوظيفي وجودة حياته.

- تحديد أبعاد المقياس:

- **البعد الانفعالي:** مستوى الاتزان الانفعالي لدى المتعاطي، وقدرته على إدارة المشاعر السلبية، والتعامل مع الضغوط النفسية، والتحكم في الانفعالات، بما يعكس مستوى الصحة النفسية لديه، ويتضمن (5) عبارات.
- **البعد المعرفي:** يشير إلى مستوى الكفاءة المعرفية لدى المتعاطي، من حيث وضوح التفكير، والقدرة على التركيز، واتخاذ القرارات السليمة، والتخطيط للمستقبل، بما يعكس مستوى الصحة النفسية لديه، ويتضمن (5) عبارات.
- **البعد الاجتماعي:** يعكس مستوى التوافق الاجتماعي لدى المتعاطي، وجودة علاقته مع الأسرة والآخرين، وقدرته على التفاعل الإيجابي مع المجتمع، والحصول على الدعم الاجتماعي، بما يعكس مستوى الصحة النفسية لديه، ويتضمن (5) عبارات.
- **البعد الجسدي:** يشير إلى مستوى الصحة الجسدية لدى المتعاطي، وقدرته على ممارسة الأنشطة اليومية بصورة طبيعية، وخلوه من الأعراض الجسدية المزعجة، بما يعكس مستوى الصحة النفسية لديه، ويتضمن (5) عبارات.

- عرض الصورة الأولية للمقياس على المحكمين:

تم عرض المقياس في صورته الأولية على مجموعة من المحكمين بلغ عددهم (5) محكمين من المتخصصين في الصحة النفسية وعلم النفس، بهدف استطلاع آرائهم في عبارات كل بعد من حيث صياغتها، ومدى مناسبتها للبعد الذي تنتمي إليه، إما بالموافقة عليها أو تعديل صياغتها أو حذفها لضعف أهميتها، وتراوحت نسب اتفاق المحكمين على عبارات المقياس بين (90-100٪) لجميع عبارات المقياس، لذا تم الإبقاء على جميع العبارات.

- حساب الخصائص السيكومترية لمقياس الصحة النفسية

(أ) صدق المقياس:

تم التأكد من صدق المقياس من خلال صدق المفردات بإيجاد معامل ارتباط بيرسون Pearson بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للبعد المنتمية إليه بعد حذف درجة العبارة، كما موضح بالجدول التالي:

جدول (4) معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للبعد المنتمية إليه بعد حذف درجة الفقرة

البعد الانفعالي		البعد المعرفي		البعد الاجتماعي		البعد الجسدي	
العبارة	معامل الارتباط	العبارة	معامل الارتباط	العبارة	معامل الارتباط	العبارة	معامل الارتباط
1	**0.434	6	**0.599	11	**0.601	16	**0.623
2	**0.531	7	**0.578	12	**0.558	17	**0.588
3	**0.666	8	**0.501	13	**0.489	18	**0.594
4	**0.576	9	**0.642	14	**0.645	19	**0.655
5	0.499	10	**0.612	15	**0.593	20	**0.582

**** دال عند مستوى 0.01 ، * دال عند مستوى 0.05**

يتضح من الجدول السابق أن جميع معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للبعد المنتمية إليه بعد حذف درجة العبارة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01).

(ب) ثبات المقياس:

تم التحقق من ثبات المقياس باستخدام معاملات ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha على النحو التالي:

جدول (5): معاملات ثبات ألفا كرونباخ لمقياس الصحة النفسية

البعد	عدد العبارات	معامل ألفا كرونباخ
البعد الانفعالي	5	0.91
البعد المعرفي	5	0.89
البعد الاجتماعي	5	0.90
البعد الجسدي	5	0.88
المقياس الكلي	20	**0.93**

4. عرض النتائج ومناقشتها:

1.4. نتائج الفرض الأول :

ينص الفرض الأول على" توجد مستويات متفاوتة من الاعتماد على المؤثرات العقلية لدى المتعاطين". وللتحقق من صحة هذا الفرض تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأبعاد مقياس الاعتماد على المؤثرات العقلية، كما موضح بالجدول التالي:

الجدول (6): المتوسطات والانحرافات المعيارية لأبعاد مقياس الاعتماد على المؤثرات العقلية

البُعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى التقديري	الترتيب
فقدان السيطرة والتكرار القهري	4.12	0.68	مرتفع جداً	1
التحمل الأعراض الانسحابية	4.05	0.74	مرتفع	2
الرغبة الملحة والاعتماد الانفعالي	3.91	0.81	مرتفع	3
التأثير على العلاقات الاجتماعية	3.87	0.72	مرتفع	4
الدرجة الكلية	3.99	0.69	مرتفع	--

أظهرت النتائج أن المتوسط الحسابي الكلي للاعتماد على المؤثرات العقلية بلغ (3.99) بانحراف معياري (0.69)، وهو يقع في المستوى "مرتفع" وفق مقياس ليكرت الخماسي المستخدم. وتتفاوت الأبعاد الفرعية في مستوياتها، حيث تراوحت المتوسطات بين (4.12) للبعد الأعلى و(3.87) للبعد الأدنى، مما يدعم الفرض القائل بوجود مستويات متفاوتة من الاعتماد على المؤثرات العقلية لدى المتعاطين.

تشير هذه النتيجة إلى أن الاعتماد على المؤثرات العقلية يمثل نمطاً سلوكياً ونفسياً راسخاً لدى أفراد العينة، وليس مجرد سلوك عابر أو تجربة عابرة. ويعكس هذا الارتفاع أن المتعاطين يعانون من تأثيرات نفسية واجتماعية وجسدية واضحة ناتجة عن التعاطي المستمر، مما يجعل الاعتماد نمطاً نفسياً وسلوكياً يؤثر في مختلف جوانب حياتهم ويضعف قدرتهم على التحكم في ذواتهم واتخاذ قرارات سليمة.

ISSN: 2706-6495

تتفق هذه النتيجة مع النموذج الحيوي النفسي الاجتماعي الذي يرى أن الاعتماد على المؤثرات العقلية ينتج عن تفاعل معقد بين العوامل البيولوجية والنفسية والاجتماعية (NIDA, 2014)، ومع فرضية "التطبيب الذاتي" التي تفترض أن الأفراد يستخدمون المواد لتنظيم حالتهم الانفعالية أو الهروب من الألم النفسي (Khantzian, 1997). كما تتفق مع نتائج دراسة (Altwaijri et al., 2025) التي أظهرت ارتفاع معدلات انتشار اضطرابات تعاطي المواد في المملكة العربية السعودية، ودراسة (Ramadan & Alharbi, 2025) التي أشارت إلى زيادة مطردة في معدلات انتشار هذه الاضطرابات.

يُعدّ فقدان السيطرة والتكرار القهري من أبرز سمات الاعتماد على المؤثرات العقلية، حيث يعجز المتعاطي عن التحكم في سلوكه رغم إدراكه للأضرار، ويستمر في التعاطي بصورة قهرية. ويعكس هذا الارتفاع أن الاعتماد لم يعد مجرد رغبة أو عادة، بل تحول إلى نمط قهري يصعب التحكم فيه، وهو ما يتوافق مع المعايير التشخيصية لاضطرابات تعاطي المواد في DSM-5 وICD-11 التي تشمل "فقدان السيطرة" و"الاستمرار رغم الأضرار" كأعراض أساسية.

يشير ارتفاع التحمل والأعراض الانسحابية إلى أن المتعاطين يعانون من اعتماد جسدي واضح على المواد المؤثرة عقلياً، يتمثل في الحاجة إلى زيادة الجرعة للحصول على نفس التأثير (التحمل)، وظهور أعراض جسدية مزعجة عند التوقف (الانسحاب). ويعكس هذا الارتفاع أن الاعتماد لم يعد نفسياً فقط، بل امتد ليصبح اعتماداً جسدياً، مما يزيد من صعوبة الإقلاع عن التعاطي ويجعل الأعراض الانسحابية عاملاً مثبطاً لمحاولات التوقف.

يشير ارتفاع الرغبة الملحة والاعتماد الانفعالي إلى أن المتعاطين يعانون من رغبة ملحة قوية في التعاطي، خاصة عند التعرض للضغوط النفسية، وأنهم يعتمدون على المادة لتنظيم حالتهم الانفعالية. ويعكس هذا الارتفاع أن الاعتماد الانفعالي يمثل آلية تكيف غير تكيفية، حيث يلجأ المتعاطي إلى المادة للتخفيف من مشاعر القلق أو الاكتئاب أو التوتر، بدلاً من استخدام استراتيجيات تكيف أكثر صحة.

رغم أن التأثير على العلاقات والمسؤوليات الاجتماعية جاء في المرتبة الأخيرة، إلا أن مستواه لا يزال مرتفعاً، مما يشير إلى أن الاعتماد على المؤثرات العقلية يؤثر سلباً في العلاقات الاجتماعية للمتعاطين ومسؤولياتهم الأسرية والاجتماعية. ويعكس هذا الارتفاع أن التعاطي يؤدي إلى تدهور الثقة بين الفرد وأسرته، وإلى انسحابه من العلاقات الاجتماعية السوية، نتيجة الشعور بالوصمة أو الانشغال بالحصول على المادة.

2.4. نتائج الفرض الثاني:

ينص الفرض الثاني على: "توجد مستويات متفاوتة من الصحة النفسية لدى المتعاطين". وللتحقق من صحة هذا الفرض تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأبعاد مقياس الصحة النفسية، كما موضح بالجدول التالي:

جدول (7): المتوسطات والانحرافات المعيارية لأبعاد مقياس الصحة النفسية

البُعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى التقديري	الترتيب
البعد المعرفي	2.42	0.76	منخفض	1
البعد الاجتماعي	2.34	0.82	منخفض	2
البعد الجسدي	2.28	0.85	منخفض	3
البعد الانفعالي	2.15	0.78	منخفض	4
الدرجة الكلية	**2.30**	**0.74**	**منخفض**	--

أظهرت النتائج أن مستوى الصحة النفسية لدى أفراد العينة جاء منخفضًا، حيث بلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (2.30)، مما يشير إلى أن المتعاطين يعانون من انخفاض واضح في مستوى الصحة النفسية. ويعكس ذلك ما يترتب على التعاطي المستمر من آثار سلبية تؤثر في التوازن النفسي والانفعالي والاجتماعي والجسدي للفرد، وتضعف قدرته على التكيف مع متطلبات الحياة ومواجهة الضغوط بصورة سليمة.

تشير هذه النتيجة إلى أن المتعاطين يعانون من انخفاض واضح في مستوى الصحة النفسية، مما يعكس ما يترتب على التعاطي المستمر من آثار سلبية تؤثر في التوازن النفسي والانفعالي والاجتماعي والجسدي للفرد، وتضعف قدرته على التكيف مع متطلبات الحياة ومواجهة الضغوط بصورة سليمة. ويعكس هذا الانخفاض أن الصحة النفسية لدى المتعاطين تتسم بالهشاشة والاضطراب نتيجة التفاعل المتبادل بين العوامل النفسية والتعاطي، حيث قد يكون ضعف الصحة النفسية سبباً في بدء التعاطي، بينما يؤدي التعاطي المستمر إلى تفاقم الاضطرابات النفسية.

تتفق هذه النتيجة مع النموذج الحيوي النفسي الاجتماعي (NIDA, 2014) الذي يرى أن الاعتماد على المؤثرات العقلية ينتج عن تفاعل معقد بين العوامل البيولوجية والنفسية والاجتماعية، وأن التعاطي المستمر يؤدي إلى تدهور الصحة النفسية. كما تتفق مع فرضية التطبيب الذاتي (Khantzian, 1997) التي تفترض أن الأفراد يستخدمون المواد لتنظيم حالتهم الانفعالية أو الهروب من الألم النفسي، مما يعكس العلاقة التبادلية بين ضعف الصحة النفسية والتعاطي.

يشير ارتفاع البعد المعرفي نسبياً (مقارنة ببقية الأبعاد) إلى أن العمليات المعرفية لدى المتعاطين هي الأقل تضرراً نسبياً، أو أن ضعف الصحة النفسية المعرفية يظهر بشكل أقل حدة من الأبعاد الأخرى. ويعكس هذا المستوى المنخفض وجود ضعف في العمليات المعرفية كالتركيز والانتباه واتخاذ القرار لدى المتعاطين، وهو ما يتفق مع الأدبيات التي تشير إلى أن التعاطي يؤثر في الوظائف المعرفية، خاصة في مناطق الدماغ المسؤولة عن الانتباه واتخاذ القرار.

وجاء البعد الاجتماعي في المرتبة الثانية حيث يشير هذا المستوى إلى أن المتعاطين يعانون من ضعف في التوافق الاجتماعي وجودة العلاقات مع الأسرة والآخرين، مما يعكس تدهور العلاقات الاجتماعية نتيجة التعاطي، حيث يؤدي السلوك الإدماني إلى العزلة الاجتماعية، وفقدان الدعم الاجتماعي، ووصمة العار. ويعكس هذا الانخفاض أن البيئة الاجتماعية للمتعاطي أصبحت غير داعمة، مما يزيد من صعوبة التعافي.

وجاء البعد الجسدي في المرتبة الثالثة حيث يشير هذا المستوى إلى أن المتعاطين يعانون من ضعف في الصحة الجسدية، مثل الإرهاق، واضطرابات النوم، وضعف النشاط الجسدي، والأعراض الانسحابية. ويعكس هذا الانخفاض أن التعاطي لا يقتصر تأثيره على الجانب النفسي فقط، بل يمتد ليؤثر في البناء الجسدي للفرد ووظائفه الحيوية، مما يزيد من حدة الاعتماد على المادة.

وجاء البعد الانفعالي في المرتبة الأخيرة حيث يشير انخفاض هذا البعد إلى أن الجوانب الانفعالية هي الأكثر تأثراً بالتعاطي، حيث يعاني المتعاطون من اضطرابات انفعالية واضحة، مثل القلق والتوتر والاكتئاب وتقلب المزاج وضعف القدرة على تنظيم المشاعر. ويعكس هذا الانخفاض أن التعاطي يؤدي إلى تدهور القدرة على إدارة الانفعالات والتعامل مع الضغوط النفسية، مما يزيد من الاعتماد على المادة كوسيلة لتنظيم المشاعر.

3.4. نتائج الفرض الثالث:

ينص الفرض الثالث على: "توجد علاقة ارتباطية عكسية ذات دلالة إحصائية بين الصحة النفسية والاعتماد على المؤثرات العقلية لدى المتعاطين". وللتحقق من صحة هذا الفرض تم استخدام معامل ارتباط بيرسون للوقوف على طبيعة العلاقة بين الصحة النفسية والاعتماد على المؤثرات العقلية لدى المتعاطين

ISSN: 2706-6495

جدول (8): معاملات ارتباط بيرسون بين الصحة النفسية والاعتماد على المؤثرات العقلية

المتغيرات	الاعتماد على المؤثرات العقلية (الدرجة الكلية)
البعد الانفعالي	**0.712-
البعد المعرفي	**0.685-
البعد الاجتماعي	**0.703-
البعد الجسدي	**0.691-
الصحة النفسية	****0.734-**

** دال عند مستوى (0.01)

أظهرت النتائج وجود علاقة ارتباطية عكسية قوية ودالة إحصائيًا بين الصحة النفسية والاعتماد على المؤثرات العقلية، حيث بلغ معامل الارتباط الكلي (-0.734)، وهي قيمة مرتفعة نسبيًا تدل على قوة العلاقة بين المتغيرين. ويعني ذلك أنه كلما انخفض مستوى الصحة النفسية لدى المتعاطين ارتفع مستوى الاعتماد على المؤثرات العقلية لديهم، والعكس صحيح.

تتفق هذه النتيجة مع النموذج الحيوي النفسي الاجتماعي (NIDA, 2014) الذي يرى أن الاعتماد على المؤثرات العقلية ينتج عن تفاعل معقد بين العوامل البيولوجية والنفسية والاجتماعية، وأن ضعف الصحة النفسية يمثل عامل خطر رئيسياً لبدء التعاطي واستمراره. كما تتفق مع فرضية التطبيب الذاتي (Khantzian, 1997) التي تفترض أن الأفراد يستخدمون المواد لتنظيم حالتهم الانفعالية أو الهروب من الألم النفسي، مما يعكس العلاقة التبادلية بين ضعف الصحة النفسية والتعاطي.

يُعدّ البعد الانفعالي من أقوى الأبعاد ارتباطاً بالاعتماد على المؤثرات العقلية، حيث بلغ معامل الارتباط (-0.712). ويعني ذلك أن ضعف الاتزان الانفعالي وعدم القدرة على إدارة المشاعر السلبية والتعامل مع الضغوط النفسية يرتبط بشكل قوي بارتفاع مستوى الاعتماد على المؤثرات العقلية. ويعكس هذا الارتباط أن الاضطرابات الانفعالية تمثل أحد أهم العوامل المهيئة لبدء التعاطي واستمراره، حيث يلجأ المتعاطي إلى المادة كوسيلة لتنظيم مشاعره السلبية أو الهروب من الألم النفسي.

وتشير النتائج إلى أن ضعف العمليات المعرفية (كالتركيز والانتباه واتخاذ القرار) يرتبط بارتفاع مستوى الاعتماد على المؤثرات العقلية. ويعكس هذا الارتباط أن التدهور المعرفي الناتج عن التعاطي يؤثر في قدرة الفرد على تقييم عواقب سلوكه واتخاذ قرارات سليمة، مما يزيد من استمراره في التعاطي. كما أن ضعف الكفاءة المعرفية قد يكون عاملاً مهيئاً لبدء التعاطي، حيث يجد الفرد صعوبة في التعامل مع ضغوط الحياة باستخدام استراتيجيات معرفية تكيفية.

يُعدّ البعد الاجتماعي من الأبعاد القوية الارتباط بالاعتماد على المؤثرات العقلية، حيث بلغ معامل الارتباط (-0.703). ويعني ذلك أن ضعف التوافق الاجتماعي وجودة العلاقات مع الأسرة والآخرين يرتبط بشكل قوي بارتفاع مستوى الاعتماد على المؤثرات العقلية .ويعكس هذا الارتباط أن العزلة الاجتماعية وفقدان الدعم الاجتماعي يمثلان عوامل خطر مهمة للاعتماد على المؤثرات العقلية، حيث يلجأ الفرد إلى المادة كوسيلة للهروب من مشاعر الوحدة أو الرفض الاجتماعي.

وأخيراً، أن ضعف الصحة الجسدية (مثل الإرهاق واضطرابات النوم وضعف النشاط الجسدي) يرتبط بارتفاع مستوى الاعتماد على المؤثرات العقلية. ويعكس هذا الارتباط أن التأثيرات الجسدية للتعاطي تسهم في زيادة الاعتماد على المادة، حيث يستمر المتعاطي في التعاطي لتجنب الأعراض الجسدية المزعجة (الانسحاب) أو للحصول على الطاقة والنشاط.

4.4. نتائج الفرض الرابع:

ينص الفرض الرابع على: "يمكن التنبؤ بمستوى الاعتماد على المؤثرات العقلية من خلال مستوى الصحة النفسية لدى المتعاطين". وللتحقق من صحة هذا الفرض تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط. على النحو التالي:

جدول (9): خلاصة نموذج الانحدار الخطي البسيط وتحليل التباين (ANOVA)

نموذج R	R^2	قيمة F	مستوى الدلالة
0.734	0.539	172.871	$p < 0.001$

الجدول (10): معاملات الانحدار (Coefficients)

المتغير	معامل (B)	الخطأ المعياري	Beta	قيمة (t)	الدلالة (Sig.)
الثابت (Constant)	5.567	0.126	-	44.281	$p < 0.001$
الصحة النفسية	0.684-	0.052	0.734-	13.148-	$p < 0.001$

المعادلة التنبؤية: الاعتماد على المؤثرات العقلية = 5.567 – 0.684 × الصحة النفسية

أظهرت نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط أن نموذج التنبؤ دال إحصائيًا، حيث بلغت قيمة ($F = 172.871$) عند مستوى دلالة ($p < 0.001$)، كما بلغت قيمة معامل التحديد ($R^2 = 0.539$)، ما يعني أن الصحة النفسية تفسر ما نسبته (53.9%) من التباين في الاعتماد على المؤثرات العقلية لدى المتعاطين. وتعد هذه النسبة مرتفعة نسبيًا، وتشير إلى أن الصحة النفسية تُعد من العوامل الأساسية المؤثرة في تشكيل السلوك الإدماني.

وتوضح المعادلة التنبؤية أن انخفاض الصحة النفسية بدرجة واحدة يؤدي إلى ارتفاع الاعتماد على المؤثرات العقلية بمقدار (0.684)، وهو ما يدل على وجود تأثير مباشر وقوي للصحة النفسية في مستوى الإدمان. ويمكن تفسير ذلك بأن ضعف الصحة النفسية يجعل الفرد أقل قدرة على مواجهة الضغوط والتكيف مع المشكلات، فيصبح أكثر ميلًا لاستخدام المواد المخدرة كوسيلة للتخفيف المؤقت من الألم النفسي والانفعالي.

كما تعكس هذه النتيجة أهمية الصحة النفسية بوصفها عاملًا وقائيًا ضد الإدمان، فكلما ارتفع مستوى التوازن النفسي والانفعالي والاجتماعي لدى الفرد، زادت قدرته على مقاومة الضغوط والتعامل مع المشكلات بطرق صحية، مما يقلل من احتمالية الوقوع في التعاطي أو الاستمرار فيه.

وتشير النتائج كذلك إلى أهمية دمج برامج تعزيز الصحة النفسية ضمن الخطط العلاجية والتأهيلية الخاصة بالمتعاطين، وعدم الاكتفاء بالتركيز على الجوانب الطبية أو الجسدية فقط، لأن معالجة المشكلات النفسية والانفعالية قد تسهم بصورة كبيرة في خفض احتمالية الانتكاسة

5. التوصيات:

في ضوء ما توصل إليه البحث، يوصي الباحث بما يأتي:

1. تعزيز برامج الصحة النفسية داخل مراكز علاج وتأهيل الإدمان، بما يسهم في تحسين الصحة النفسية لدى المتعاطين.
2. تصميم برامج علاجية متكاملة تراعي الجوانب النفسية والاجتماعية إلى جانب العلاج الدوائي.
3. الاهتمام بالكشف المبكر عن الاضطرابات النفسية المصاحبة للتعاطي، وتقديم التدخلات المناسبة للحد من تطور السلوك الإدماني.
4. تنفيذ برامج توعوية تستهدف فئات المجتمع المختلفة؛ لرفع الوعي بأثر الصحة النفسية في الوقاية من الإدمان.
5. تدريب العاملين في مجال علاج الإدمان على استخدام الأساليب النفسية الحديثة في التعامل مع المتعاطين.
6. دعم التعاون بين المؤسسات الصحية والتعليمية والاجتماعية في إعداد وتنفيذ برامج الوقاية من الإدمان.

7. تشجيع إجراء مزيد من الدراسات التي تتناول العلاقة بين الصحة النفسية والاعتماد على المؤثرات العقلية لدى فئات ومناطق مختلفة، مع دراسة متغيرات نفسية واجتماعية أخرى ذات صلة.

6. المراجع:

1.6. المراجع العربية

بلعسلة، فتحية، وزندي، يمنية. (2019). الصراع النفسي والاجتماعي داخل الأسرة وعلاقته باتجاه الشباب نحو تعاطي المخدرات. *مجلة تطوير العلوم الاجتماعية*، 1(12)، 114-129.

بن عمور، جميلة، وبوجلال، سهيلة. (2021). القلق لدى المراهق المدمن على المخدرات في ضوء بعض المتغيرات الشخصية. *مجلة الراصد لدراسات العلوم الاجتماعية*، 1(2)، 22-36.

جابر، عمارة. (2025). المؤثرات العقلية بين الترويج والاستهلاك لدى الشباب. *مجلة دراسات في علم نفس الصحة*، 10(1)، 24-42.

الشهري، أمل عبدالرحمن، والعشري، ولاء عبدالمنعم. (2020). إدمان الإنترنت وعلاقته بالوحدة النفسية والقلق لدى طالبات الجامعة. *مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية*، 28(2)، 444-472.

العنزي، يوسف سطام، وإسماعيل، محمود عطية. (2011). السياق النفسي والاجتماعي لإدمان المخدرات وطرق الوقاية منها: دراسة ميدانية. *مجلة بحوث كلية الآداب*، جامعة المنوفية، 22(87)، 1-54.

القحطاني، دارس عبدالله، والسنباتي، إيمان صالح. (2026). مستوى الصحة النفسية لدى الأطباء ومساعديهم بمحافظة ذمار في ضوء بعض المتغيرات الديموغرافية. *مجلة جامعة صنعاء للعلوم الإنسانية*، 5(7)، 248-272.

مجلخ، سليم، وبشيشي، وليد. (2020). استخدام التحليل العاملي في تحديد أسباب تعاطي المخدرات حسب وجهة نظر عينة من الشباب. *مجلة أبحاث ودراسات التنمية*، 7(1)، 74–92.

منظمة الصحة العالمية. (2023). *التقرير العالمي عن الصحة النفسية: إحداث تحول في الصحة النفسية لصالح الجميع*. مسترجع من: https:// https://iris.who.int/server/api/core/bitstreams/d5eb598f-36c1-4384-994b-a4f3c1e97a89/content

النفسية، عبدالرحمن عبدالعزيز. (2008). *اتجاهات الشباب نحو تعاطي المخدرات وعوامل تكوينها: دراسة تطبيقية على طلاب المرحلة الثانوية والمتوسطة بمحافظة المجمعة*. [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة الملك سعود.

نواصر، فتحية، وبن عبد الرحمان، آمال. (2019). القلق والاكتئاب النفسي لدى المراهق المدمن على المواقع الإباحية عبر الإنترنت. *مجلة روافد للبحوث والدراسات*، العدد 7(2)، 63-88.

وزارة الصحة، المملكة العربية السعودية. (2022). *الدليل الإشرافي للخدمات النفسية وعلاج الإدمان*. (الإصدار الأول، 1444هـ). مسترجع من https://www.moh.gov.sa

2.6. المراجع الأجنبية:

Altwaijri, Y., Benjet, C., Akkad, M., Bilal, L., Naseem, M., Al-Habeeb, A., Al-Subaie, A. & Al-Saud, N. (2025). The epidemiology of substance use disorders in Saudi Arabia: findings from the Saudi national mental health survey. *BMC Public Health*, 25(86). https://doi.org/10.1186/s12889-024-21190-5

ISSN: 2706-6495

Bahramovna, Q. (2026). Achieving Psychological Health: Challenges and Solutions. *International Journal of Artificial Intelligence*, 6(1). https://www.academicpublishers.org/journals/index.php/ijai

Baranyi, G., Fazel, S., Langerfeldt, S. & Mundt, A. P. (2022). The prevalence of comorbid serious mental illnesses and substance use disorders in prison populations: A systematic review and meta-analysis. *The Lancet Public Health*, 7(6), e487-e498.

Fleury R, Dooley N, Staines L, Hoey J, Healy C, Gillan D, O'Higgens F, O'Dowd T, Smyth B, Cannon M. (2026). Adolescent polysubstance use and psychopathology: a population-based survey in schools. *Ir J Psychol Med*, 26, 1-10. doi: 10.1017/ipm.2026.10197.

Institute for Health Metrics and Evaluation (2026). *Global Burden of Disease Study 2019 (GBD 2019) Data Resources*. https://ghdx.healthdata.org/gbd-2019

Khantzian, E. J. (1997). The self-medication hypothesis of substance use disorders: A reconsideration and recent applications. *Harvard Review of Psychiatry,* 4(5), 231–244.

Martins, S. & Gorelick, D. (2011). Conditional substance abuse and dependence by diagnosis of mood or anxiety disorder or schizophrenia in the U.S. *population. Drug and alcohol dependence*, 9(1-2), 28-36.

Ramadan, M., Alharbi, K.K. (2025). The burden of mental, and substance use disorders in Saudi Arabia: results from the global burden of disease study 2019. *BMC Psychiatry*, 25(618). https://doi.org/10.1186/s12888-025-07041-6

Suh, J. J., Ruffins, S., Robins, C. E., Albanese, M. J., & Khantzian, E. J. (2008). Self-medication hypothesis: Connecting affective experience and drug choice. *Psychoanalytic Psychology*, 25(3), 518–532. https://doi.org/10.1037/0736-9735.25.3.518

Weyandt, L. (2018). Addiction and Substance Use Disorders (2nd Ed). Routledge

جميع الحقوق محفوظة © 2026، الباحث/ نايف أحمد سلمان الفيفي، (CC BY NC 4.0)

Doi: https://doi.org/10.52132/Ajrsp/v8.91.9

ISSN: 2706-6495

تغيرات استخدام الأرض في وادي رهجان بمنطقة مكة المكرمة خلال الفترة (2010 -2025م) باستخدام الاستشعار عن بُعد ونظم المعلومات الجغرافية

Land Use Changes in Rahjan Valley, Makkah Region, During the Period (2010- 2025) Using Remote Sensing and Geographic Information Systems (GIS).

إعداد: الباحثة/ غلا بنت صلاح بن احمد الحجاجي

طالبة ماجستير، قسم الجغرافيا ونظم المعلومات الجغرافية، كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية

Email: ghalasalah61@gmail.com | ORCID ID: 0009-0005-4970-1689

الدكتور/ مرشد بن معيوض بن عواض السلمي

أستاذ مساعد، قسم الجغرافيا ونظم المعلومات الجغرافية، كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية

Email: moshidm@gmail.com

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أبرز تغيرات استخدامات الأرض التي شكلت جغرافية وادي رهجان خلال الفترة (2025- 2010م). واعتمدت على المنهج التاريخي لتتبع التغيرات المكانية والزمانية في استخدامات الأرض، والمنهج الوصفي التحليلي لوصف أنماط الاستخدام وتحليل توزيعها ومساحاتها وتفسير التغيرات التي طرأت عليها. كما وظفت تقنيات الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية (GIS) في تحليل المرئيات الفضائية وإنتاج الخرائط وقياس مساحات الاستخدامات، إلى جانب التفسير البصري والرقمنة اليدوية.

أظهرت النتائج حدوث تغير مكاني ملحوظ في استخدامات الأرض، تمثل بصورة رئيسية في زيادة المناطق المبنية والمناطق المهيأة للاستخدام العمراني، إذ ارتفعت مساحة المناطق المبنية من نحو 0.614كم^2 عام (2010م)، إلى 1.192 كم^2 عام (2025م)، مع تركز الزيادة العمرانية بصورة أكبر في الجزء الشمالي والشمالي الغربي من الوادي، ولا سيما في الرهجانية وحميمة والصرف. في المقابل، تراجعت مساحة الأراضي الزراعية من نحو 5.182كم^2 إلى 4.495كم^2، خلال الفترة نفسها، مع استمرار هيمنة الأراضي الفضاء على مساحة الوادي. كما بينت الدراسة أن التكامل بين التصنيف الموجه والتفسير البصري والرقمنة اليدوية كان أكثر ملاءمة لطبيعة المنطقة الجافة وشبه الجافة. وتوصي الدراسة بتوفير الخدمات الأساسية، وتحسين شبكة الطرق، وتنمية المقومات السياحية والطبيعية، والاستفادة من الدراسات السابقة في التخطيط المستدام، مع اعتماد تقنيات نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد في المتابعة المستمرة لتغيرات استخدامات الأرض.

الكلمات المفتاحية: تغيرات استخدام الأرض، وادي رهجان، الاستشعار عن بعد، نظم المعلومات الجغرافية.

ISSN: 2706-6495

Land Use Changes in Rahjan Valley, Makkah Region, During the Period (2010- 2025) Using Remote Sensing and Geographic Information Systems (GIS).

Ghala salah Al Hajjaji

Master's Student, Department of Geography and Geographic Information Systems, Faculty of Arts and Humanities, King Abdulaziz University, Saudi Arabia.

Dr. Morshid Mawid Awad Al Sulami

Assistant Professor, Department of Geography and Geographic Information Systems, College of Arts and Humanities, King Abdulaziz University, Kingdom of Saudi Arabia.

Abstract:

This study aims to identify the major land-use changes that have shaped the geography of Wadi Rahjan in the Makkah Region during the period 2010–2025. It adopts the historical approach to trace spatial and temporal changes in land use, and the descriptive-analytical approach to describe land-use patterns, analyze their distribution and areas, and interpret the changes that have occurred. Remote sensing and Geographic Information Systems (GIS) techniques were also employed to analyze satellite imagery, produce maps, and measure land-use areas, alongside visual interpretation and manual digitization.

The results revealed notable spatial changes in land use, primarily reflected in an increase in built-up areas and areas prepared for urban use. The area of built-up land increased from approximately 0.614 km² in 2010 to 1.192 km² in 2025. This urban expansion was concentrated mainly in the northern and northwestern parts of the wadi, particularly in Al-Rahjaniyyah, Hamimah, and Al-Sarf. In contrast, the area of agricultural land decreased from approximately 5.182 km² to 4.495 km² over the same period, while vacant land continued to dominate the wadi's total area. The study also demonstrated that integrating supervised classification with visual interpretation and manual digitization was more suitable for the characteristics of the arid and semi-arid study area. The study recommends providing essential services, improving the road network, developing the area's natural and tourism potential, and utilizing previous studies in sustainable planning, while adopting Geographic Information Systems and remote sensing techniques for the continuous monitoring of land-use changes.

Keywords: Land-Use Changes, Wadi Rahjan, Remote Sensing, Geographic Information Systems (GIS).

ISSN: 2706-6495

1. المقدمة:

"تتباين استخدامات الأراضي وتتغير أنماطها مع مرور الزمن، متأثرةً بالتغيرات الاجتماعية والاقتصادية، وبالرغبات والاحتياجات العامة والخاصة" السلمي، (2026م). إلى جانب ما تفرضه الظروف الطبيعية ومقتضيات التنمية من متطلبات جديدة. ويُعد رصد هذه التغيرات وتحليلها من الموضوعات المهمة في الدراسات الجغرافية، لما يوفره من فهم للتحولات المكانية في أنماط استغلال الأرض، والكشف عن اتجاهاتها وحجمها وتوزيعها المكاني، بما يسهم في تفسير طبيعة التغيرات التي تشهدها المناطق ودعم التخطيط والاستخدام المستدام للأراضي. وتبرز أهمية دراسة تغيرات استخدامات الأرض بصورة خاصة في الأودية والمناطق التي تتميز بخصائص طبيعية وموقع جغرافي مميز، لما قد تشهده من تفاعل بين المقومات الطبيعية والأنشطة البشرية وتغير احتياجات المجتمع. وفي هذا الإطار، يُمثل وادي رهجان الواقع جنوب شرق مدينة مكة المكرمة، تحديداً ما بين مدينتي مكة المكرمة والطائف، كما هو موضح في الشكل (2). مجالًا جغرافيًا لدراسة التحولات في استخدامات الأرض في ضوء خصائصه الطبيعية والأنشطة البشرية المرتبطة به. إذ يغلب الطابع الجبلي على مظاهره التضاريسية، ويضم عددًا من المعالم الطبيعية، من بينها الخرار والخشعة، التي أسهمت في إبراز مقوماته الطبيعية وزيادة الاهتمام به بوصفه مقصدًا للزوار والمهتمين بالطبيعة. وتبرز أهمية دراسة الوادي في ضوء ما شهده خلال فترة الدراسة من تغيرات في أنماط استخدامات الأرض، وما يرتبط بها من أنشطة بشرية وتطورات عمرانية، الأمر الذي يستدعي تحديد طبيعة هذه التغيرات وقياس حجمها والكشف عن أنماط توزيعها المكاني.

تناولت الدراسات موضوع تغير استخدامات الأرض والغطاء الأرضي، مستعينةً بتقنيتي الاستشعار عن بُعد ونظم المعلومات الجغرافية في رصد التغيرات وتحليلها ومقارنة أنماطها المكانية عبر فترات زمنية مختلفة، وهناك بعض الدراسات التي تناولت منطقة وادي رهجان وحوض وادي نعمان، وركزت بصفة أساسية على دراسة خصائصهما الطبيعية والهيدرولوجية والمورفومترية. وعلى الرغم من إسهام هذه الدراسات في إثراء المعرفة الجغرافية بالمنطقة، فإن دراسة التغيرات في استخدامات الأرض في وادي رهجان من منظور زماني ومكاني، لا تزال بحاجة إلى مزيد من البحث والتحليل. ومن هذا المنطلق، تهدف الدراسة الحالية إلى تحليل تغيرات استخدامات الأرض في وادي رهجان خلال الفترة (2010–2025م)، من خلال رصد أنماط الاستخدام وتحديد مساحاتها ونسبها، وقياس حجم التغير واتجاهاته وتوزيعه المكاني، ولتحقيق ذلك، توظف الدراسة تقنيتي الاستشعار عن بُعد ونظم المعلومات الجغرافية في معالجة المرئيات الفضائية وإنتاج الخرائط وتحليل التغيرات المكانية، بما يسهم في تقديم صورة جغرافية متكاملة عن التحولات التي شهدها الوادي خلال فترة الدراسة.

1.1. مشكلة الدراسة:

تحظى دراسة تغيرات استخدامات الأرض باهتمام كبير في الدراسات الجغرافية، وذلك لما لها من دور محوري في فهم وتفسير العلاقة المتبادلة بين الإنسان والمكان، ولكون هذه التغييرات التي تطرأ على سطح الأرض غالبا تكون نتيجة للتفاعل بين العوامل الطبيعية والبشرية. ويعتبر وادي رهجان، من أودية تهامة التي تمتاز بطبوغرافية عسرة وبيئة طبيعية شبه جافة، خضعت منذ القدم لنشاطات بشرية محدودة تمثلت في الرعي والاستيطان البدوي. ولكن منذ ثلاثة عقود تقريبا، شهدت منطقة وادي نعمان بما فيها وادي رهجان تغيرات كبيرة في الملامح الجغرافية وأصبحت ظاهرة للعيان وملفتة للانتباه وتستدعي الدراسة والتفسير. ولأهمية هذه المنطقة وقربها من مكة المكرمة والمشاعر المقدسة فقد نالت اهتمام العديد من الدراسات والأبحاث العلمية التي تناولت بعض الجوانب الطبيعية والبيئية، إلا أنه لا تزال هناك حاجة لدراسة تغيرات استخدام الأرض في هذا الوادي الذي ظهر عليه تحولات ملحوظة في استخدامات الأرض تمثلت في تراجع استخدام الأراضي الزراعية مقابل الزيادة المضطردة في الاستخدام العمراني. وهذا ما نحاول التركيز عليه في هذه الدراسة باستكشاف تغيرات استخدامات الأرض في وادي رهجان والوقوف على ماهية وحجم هذه التغيرات ودورها في تشكيل

ISSN: 2706-6495

جغرافية المكان وذلك من خلال دراسة تفصيلية تقارن بين فترتين زمنية (2010 -2025م)، بالاعتماد على بعض التقنيات الجغرافية وعلى رأسها الاستشعار عن بعد.

2.1. أسئلة الدراسة:

1- ما نوع وحجم تغيرات استخدامات الأرض في وادي رهجان خلال الفترة (2010 -2025م)؟

3.1. أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

1- معرفة تغيرات استخدامات الأرض التي شكلت جغرافية وادي رهجان خلال الفترة (2010 -2025م).

4.1. أهمية الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى معرفة تغيرات استخدامات الأرض في وادي رهجان، من خلال التوثيق البصري والتحليل الجغرافي والخرائطي، واستخدام تقنيات نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد، لتسهم في توسيع المعرفة الجغرافية حول تغيرات استخدام الأرض في البيئات الجافة وشبه الجافة.

5.1. حدود الدراسة:

- **الحدود الموضوعية:** تركز الدراسة على تحليل تغيرات استخدامات الأرض في وادي رهجان بمنطقة مكة المكرمة، من خلال رصد التغيرات التي طرأت على استخدامات الأرض وتصنيفها، وتحديد مساحاتها ونسبها المئوية. وتعتمد الدراسة على تقنيات الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية (GIS).
- **الحدود المكانية:** تقتصر الدراسة على وادي رهجان وهو أحد روافد وادي نعمان في منطقة مكة المكرمة.
- **الحدود الزمانية:** تركز الدراسة على تغير استخدامات الأرض في وادي رهجان خلال الفترة (2010 -2025م).

2. الدراسات السابقة:

1.2. الدراسات العربية:

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع تغير استخدامات واستعمالات الأرض باستخدام تقنيتي نظم المعلومات والاستشعار عن بعد، ودراسات سابقة في مواضيع أخرى تتعلق بمنطقة الدراسة وتم ترتيبها من الأقدم إلى الأحدث كالتالي:

تناولت دراسة (**حبيب، 2005م**). "تغيرات استعمالات الأراضي في مدينة حمص ومحيطها بين عامي (1970 -1991م). باستخدام الاستشعار عن بعد". سعت الدراسة إلى تحليل التغيرات في استخدام الأرض في مدينة حمص خلال الفترة (1970 -1991). وكشفت النتائج عن تراجع مساحة الاستعمال الزراعي الممثل بصفي المحاصيل والأشجار المثمرة، وكان معظم هذا التحول لصالح الاستعمال العمراني، تراجع صفي الغابات الكثيفة ومتوسطة الكثافة، وكان معظم هذا التحول الى صفي الغابات خفيفة الكثافة والاستعمالات العمرانية، تراجع صف المراعي الجيدة وتحولها إلى مراعي سيئة، واستعمال عمراني، وعليه فإن الاستعمال العمراني قد تزايد بنسبة 28% في الحوض. وبينت النتائج ان إدارة استعمالات الأراضي في الحوض هي أمر مهم في الإدارة المتكاملة في الحوض، وذلك للوقوف على حالة التغيرات السلبية والايجابية في أراضي الحوض.

وقام (**أبو حمرة، الزاوية 2018م**). بدراسة " التغير في استخدامات الأرض بمنطقة مصراته- دراسة جغرافية" هدفت الدراسة على التعرف على التغيرات التي طرأت على حجم الغابات بمنطقة مصراته، وكانت أبرز نتائجها تطور الاستخدام العمراني في منطقة مصراته من 14880هكتار بنسبة 3,8% سنة (2006م)، لتصل في سنة (2012م) إلى 19334,6 هكتار بنسبة 4,9%. أما الاستخدام

ISSN: 2706-6495

الزراعي فقد انخفض مساحته بنحو 5248 هكتار فقد كانت المساحة في عام (2006م)، 81966 هكتار وأصبحت76718 هكتار عام (2012م). ويعود السبب بالدرجة الأولى إلى زحف العمران. أما بالنسبة لمساحة الغابات فقد انخفضت من 3746,4 هكتار سنة (2006م)، لتصل مساحتها إلى 2730,7 هكتار، حيث تمت إزالة مساحات منها جنوب وشرق مركز المدينة وحلت محلها المباني السكنية، إضافة إلى القطع الجائر لها.

واستعرضت دراسة **(زريقات، 2018م).** " التغير في الغطاء الأرضي واستعمالات الأراضي في حوض وادي ابن حماد / محافظة الكرك"، وركزت على تحديد الأنواع الرئيسية للغطاء الأرضي واستعمالات الأراضي في وادي ابن حماد/ محافظة الكرك وتحليل معدل التغير المكاني والزماني لتوزيع الغطاء الأرضي واستعمالات الأراضي. وكشفت النتائج عن وجود أربعة أنواع رئيسية للغطاء الأرضي واستعمالات الأراضي في وادي ابن حماد وهي: الأراضي المبنية، الأراضي الزراعية، الأراضي الجرداء، الأراضي غير المستغلة. وظهر تغير واضح خلال الفترة (1986 -2016م). وتوصلت إلى أهم العوامل التي أدت إلى التغير ومن أهمها: تراجع عدد المشتغلين في القطاع الزراعي، والعزوف عن العمل الزراعي بسبب عدم جدوى العمل الزراعي، تراجع الأوضاع الاقتصادية للسكان، وتفشي ظاهرتي الفقر والبطالة في محافظة الكرك بشكل عام، ارتفاع أسعار الأراضي، ورواج تجارة بيع الأراضي، واستغلالها لغايات البناء، وتراجع كمية الامطار، وضعف الخدمات والبنية التحتية، وقيام البلديات بتوسيع حدودها على حساب مساحات واسعة من الأراضي، وتراجع حجم الملكيات الزراعية نتيجة لنظام الإرث.

وتناولت دراسة **(عبد الخالق، 2018م).** " التغيرات استعمالات الأراضي في قرية بيت دجن بين عامي 1977 و 2014م، باستخدام تقنية نظم المعلومات الجغرافية GIS "، وسعت الدراسة إلى تحليل التغيرات في استخدامات الأراضي في قرية بيت دجن بفلسطين بين عامي (1977 -2014م)، باستخدام نظم المعلومات الجغرافية. وكان أبرز نتائجها قدرة تقنية المعلومات الجغرافية على انتاج خرائط دقيقة لاستعمالات الأراضي، وإظهار كل استخدام، حيث زاد الاستخدام العمراني، في حين تراجع الاستعمال الزراعي، وشكل الاستخدام الزراعي النمط الرئيس في القرية كونها منطقة زراعية. بناءً على هذه النتائج أوصت الدراسة على ضرورة استعمال نظم المعلومات الجغرافية في انتاج خرائط دقيقة عوضاً عن الأساليب التقليدية القديمة، وضرورة تصنيف الأراضي وخاصة الأراضي الزراعية والمزروعة، وغير القابلة للزراعة، بحيث يتم ترتيبها ووضع قيود واستراتيجيات عند تحويلها لاستعمالات أخرى. وذلك للمحافظة على الأراضي الزراعية القابلة للزراعة وزيادة مساحتها من خلال استصلاحها وتأهيلها، وقيام المخططين بوضع خطط استراتيجية وتنموية، ومشاريع تطويرية حديثة على مستوى القرية.

وقدم **(الزغول، 2020م).** دراسة بعنوان" الكشف عن التغيرات في استعمالات الأراضي والغطاءات الأرضية في محافظة محايل عسير (المملكة العربية السعودية) خلال الفترة 1990- 2019م. باستخدام الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية" ركزت على تحليل التغيرات في استخدامات الأراضي والغطاء الأرضي في محايل عسير المملكة العربية السعودية بين عامي (1990- 2019م). باستخدام تقنيات الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية. وكان من أبرز نتائجها زيادة مساحة الأراضي الزراعية من عام (1990م) إلى عام (2019م)، بفارق 0,94% متأثرة بامتداد الزراعة نحو المناطق العمرانية. والتوسع العمراني زاد بنسبة 3,40%، وهو أكبر تغير شهدته المنطقة. أيضاً انخفاض الأراضي غير المستغلة بنسبة 4,34%، نتيجة التوسع العمراني والزراعي. ولم يكن هناك تغيير كبير في مساحة الصخور. وكان السبب الرئيسي لهذه التغيرات هو النمو السكاني، تحسين البنية التحتية والخدمات، مما جعل المناطق غير المستغلة أكثر جذباً للتنمية.

تناولت دراسة **(الزهراني، 2021م).** " الخصائص الهيدرولوجية لحوض وادي نعمان بمنطقة مكة المكرمة" ركزت على تحليل الخصائص الهيدرولوجية وتبيان قدرتها على توليد الجريان السطحي، وكشفت نتائج الدراسة أن حوض وادي نعمان سجل زمن تركيز

ISSN: 2706-6495

بلغ خمس ساعات وأربعة عشر دقيقة، بينما بلغت سرعة الجريان السطحي 0,054م/ث، وبلغت ذروة التصريف 296م^3/ث، وكانت قوة الجريان كبيرة حيث سجلت 11,55، وحجم الجريان بلغ حسب نموذج سنايدر195752م^3، وزمن الاستجابة للحوض وصل إلى تسع ساعات وثلاث دقائق، كذلك أظهرت نتائج تصنيف درجات الخطورة بناءً على تقسيم الخصائص الهيدرولوجية إلى مجموعات وفقاً لقيم تراوحت بين (1 -36 درجة)، وأن وادي رهجان والمجيريش الواقعان جنوبي حوض وادي نعمان، ووادي علق شرقي الحوض، ووادي الشذقاء الواقع شمالي غربي الحوض هي اكثر الأحواض خطورة هيدرولوجية، بينما سجلت بقية الأحواض درجة خطورة متوسطة هيدرولوجياً.

وقدمت **(الدعدي، 2021م).** دراسة بعنوان" التحليل الرقمي للخصائص المورفومترية والتضاريسية ومدلولاتها الجيومورفولوجية في حوض وادي رهجان بمدينة مكة المكرمة" ركزت على استخدام أساليب التحليل المكاني لبناء قاعدة رقمية للخصائص المورفومترية لشبكة التصريف المائي في حوض وادي رهجان بمنطقة مكة المكرمة. وأظهرت النتائج تبايناً في خصائص المجاري المائية بين الرتب المختلفة من حيث الأطوال ومساحة التصريف والكثافة والتكرار، مع تأثير عدد المجاري على ترتيبها الهرمي، مما أدى إلى عدم تجاوز ترتيب المجاري في حوض وادي رهجان الرتبة السادسة. توصي الدراسة بالاعتماد على شبكات المجاري المائية المستخلصة من نماذج الارتفاعات الرقمية كأساس لبناء قواعد البيانات الجغرافية للأحواض المائية ودراسة السيول والفيضانات، مع التركيز على التنبؤ المبكر لمخاطرها.

أجرى **(ملحم، 2021م).** دراسة بعنوان" تغير استعمالات الأرض في حوض نهر العاصي –سورية باستخدام الجيوكاتيك" والتي هدفت إلى اشتقاق خرائط استعمالات الأرض لحوض نهر العاصي للعامين (2010م)، (2019م). بالاعتماد على تفسير المرئيات الفضائية وتحليلها. وأظهرت نتائج الدراسة ما يلي: تراجع مساحة الاستعمال الزراعي الممثل بصفي المحاصيل والأشجار المثمرة ومعظم هذا التحول كان لصالح الاستعمال العمراني، تراجع صفي الغابات الكثيفة والمتوسطة الكثافة، تراجع صف المراعي الجيدة وتحوله الى مراع سيئة واستعمال عمراني، وعليه فإن الاستعمال العمراني قد تزايد بنسبة 28% في الحوض.

استعرضت دراسة **(الشريف والسلمي، 2022م).** " التغير في استخدام الأرض لمنطقة الورش الصناعية سابقاً بشمال مدينة جدة" والتي تعنى بتغير استخدام الأرض بمنطقة الورش الصناعية في شمال مدينة جدة خلال الفترة (2015 -2019م). وأثبتت نتائج الدراسة أن سرعة النمو في مدينة جدة أدت إلى تداخلها في استخدام الأرض المختلفة كما هو الحال في منطقة الورش الصناعية مع الاستخدامات السكنية، وأكدت ان المظهر الخارجي للورش الصناعية التي تشكل مساحة 1,113,214م^2. من المساحة الاجمالية لمنطقة الدراسة يشوه المظهر الحضاري لمدينة جدة. وأظهرت الدراسة انتقال الورش الصناعية من جنوب مطار الملك عبد العزيز الدولي إلى منطقة "صناعية عسفان"، وتوصلت إلى تحقيق مصالح الملاك بألا يتم نزع أي ملكية للأراضي، ويتم الاستفادة من المواقع الاستراتيجية لمنطقة الدراسة.

عرض **(السعدي، 2023م).** دراسة بعنوان "تغير استعمالات الأراضي الزراعية في ناحية الإسكندرية للمدة (2010 -2020م)" والتي ركزت إلى دراسة تغير استعمالات الأرض الزراعية في ناحية الإسكندرية للمدة (2010 -2020م). والتي تقع في شمال محافظة بابل بمساحة (156167) دونم، وتضم 28 مقاطعة زراعية. وكان من أبرز نتائجها تراجع المساحات المزروعة حيث انخفضت من95702 دونماً في سنة (2010م)، إلى 40802 دونماً في سنة (2020م). بنسبة 57,36%، مع انخفاض حاد في زراعة الحبوب والخضروات. كما أظهرت الدراسة ان أسباب هذا التراجع يعود إلى شح المياه، ودور السياسات الحكومية الذي كان غير داعم للزراعة بصورة عامة، زيادة سعر الوقود المستخدم لتشغيل المكائن والمعدات الزراعية ومضخات المياه، وتوفر فرص عمل أخرى غير الزراعة.

ISSN: 2706-6495

تناول **(الطويهر، 2023م).** دراسة بعنوان" دور تقنيتي الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية في رسم خريطة تغير استخدامات الأراضي في مدينة الطائف في المملكة العربية السعودية" والتي هدفت إلى رسم خريطة تغير استخدامات الغطاء الأرضي في مدينة الطائف خلال الأعوام (2023)، (2017). للأحياء السكنية، باستخدام صور الأقمار الصناعية سينتيال2. وأظهرت نتائج الدراسة تغيرات عمرانية واضحة في الأحياء السكنية من2017 إلى 2023م، مما يبرز أهمية الاستشعار عن بعد في تتبع التغير الحضري.

2.2. الدراسات الأجنبية:

وقام **(Rogan, J., & Chen, D. 2004)** بدراسة بعنوان "تقنية الاستشعار عن بُعد لرسم خرائط ومراقبة تغيرات الغطاء الأرضي واستعمالات الأراضي". واستعرضت هذه الدراسة التطورات الحديثة في تقنيات الاستشعار عن بُعد المستخدمة في رصد تغيرات الغطاء الأرضي واستخدامات الأراضي، وأظهرت النتائج: تأكيد تطور المستشعرات الفضائية، إلى جانب دمج بيانات نظم المعلومات الجغرافية (GIS,GPS)، أدى إلى تحسين كبير في رصد التغيرات البيئية. وأوصت باستخدام منهجيات متعددة المصادر والقياسات (الطيفية والمكانية) للحصول على نتائج أكثر دقة وشمولاً. بيّنت أن معالجة البيانات وتكاليفها تشكّل تحديًا رئيسًا، لكنها في تناقص مع تطور التكنولوجيا، مما يعزز الاستخدام العملي لهذه التقنيات في السياسات البيئية وتخطيط استخدام الأراضي.

تناولت دراسة **(Reis, S.,2008)** "تحليل تغيرات استخدامات الأراضي والغطاء الأرضي باستخدام الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية في ريزه، شمال شرق تركيا". ركزت على تحليل تغيرات استخدامات الأراضي والغطاء الأرضي في منطقة ريزه شمال شرق تركيا خلال الفترة من 1976 إلى 2000، باستخدام الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية وقد توصلت الدراسة إلى ما يلي: زادت الأراضي الزراعية بنسبة 36,2%، خصوصًا في مزارع الشاي. وزادت المناطق الحضرية بنسبة 117% وانخفضت المراعي بنسبة 72,8%، والغابات بنسبة 12,8%. وتركزت التغيرات في المناطق الساحلية والمنحدرة بشكل طفيف (-20 0%).

ويتضح من خلال الدراسات السابقة ان هناك مساراً مشتركاً يفيد دراسة الباحثة في عدة جوانب أبرزها:

استخدام التقنيات الجغرافية الحديثة (تقنيات الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية). لرصد تغيرات استخدامات الأرض، والاعتماد على المقارنة الزمنية. وعليه فإن هذه الدراسات لم تقم بدراسة تغير استخدامات الأرض في وادي رهجان، وإن جميع الدراسات والأبحاث التي تناولت المنطقة ركزت بشكل كبير على الجانب الطبيعي للمنطقة، ولم يتم التركيز على الجانب البشري – على حسب علم الباحثة-، مما تعد إضافة علمية.

3. منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج التاريخي لتتبع تغير استخدامات الأرض في وادي رهجان خلال الفترة (2010 -2025م)، بما يتيح رصد اتجاهات التغير وتحديد مظاهره المكانية والزمانية. كما اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لوصف أنماط استخدامات الأرض وتحليل التباين في مساحاتها وتوزيعها المكاني، وتفسير التغيرات التي طرأت عليها. واستندت الدراسة كذلك على تقنيات الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية (GIS) بوصفها أدوات جغرافية حديثة ملائمة لرصد وتحليل التغيرات، حيث توفر تقنية الاستشعار عن بعد بيانات دقيقة تغطي منطقة الدراسة وتوفر إمكانية رصد تغيرات استخدامات الأرض عبر الزمن. كما تتيح تقنيات نظم المعلومات الجغرافية إمكانية الربط بين البيانات المكانية والوصفية، وتحليل العلاقات المكانية للظواهر الجغرافية بدقة.

1.3. مصادر البيانات وصور الأقمار الصناعية المستخدمة:

يبين الجدول رقم (1) تفاصيل المرئيات الفضائية المستخدمة، حيث يوضح السنة، ونوع القمر الصناعي، وتاريخ التقاط المرئية، والدقة المكانية، ومصدر استخراج البيانات.

ISSN: 2706-6495

جدول رقم (1): مصادر البيانات، المرئيات الفضائية المستخدمة.

السنة	نوع القمر الصناعي	تاريخ الالتقاط	الدقة المكانية	المصدر
2010	Landsat 7	2010-10-21 2010-10- 5	30متر	USGS
2015	Sentinel-2	2015-11-29	10متر	CDSE
2020	Sentinel-2	2020-10-23	10متر	CDSE
2025	Sentinel-2	2025-10-22	10متر	CDSE

المصدر: إعداد الباحثة، باستخدام برنامج (Excel).

اعتمدت الدراسة على اختيار أربع سنوات وهي: (2010- 2015- 2020- 2025م). وفق فواصل زمنية منتظمة (كل خمس سنوات)، بهدف تتبع مسار التغيرات بشكل منهجي، وتقليل تأثير التغيرات قصيرة المدى، بما يسهم في إبراز الاتجاهات العامة للتغير في منطقة الدراسة. ويعد هذا الإطار الزمني مناسباً من الناحية العلمية، كما يتوافق مع توفر صور الأقمار الصناعية.

تم تحميل مرئيات عام (2010م)، من موقع هيئة المسح الجيولوجي الامريكية (USGS)، عبر منصة Earth Explorer، بدقة مكانية (30متر). وقد جرى اختيار مرئيتان من القمر الصناعي Landsat7. وذلك بسبب وجود فجوات خط المسح (Scan Line Gaps). على المرئية تقلل من جودتها، حيث تم دمج المرئيتان بتاريخين مختلفين في نفس الشهر لتحسين الجودة وحل المشكلة باستخدام برنامج (ArcMap10.8). وبالنسبة لمرئيات عام (2015- 2020-2025م)، تم تحميلها من منصة (CDSE)، Copernicus Data Space Ecosystem. للقمر الصناعي Sentinel-2، بدقة مكانية (10متر).

ولتحقيق الاتساق الزمني بين المرئيات الفضائية، جرى اعتماد شهر أكتوبر لعامي (2020- 2025م)، حتى تتوافق مع مرئية عام(2010م)، التي يُعد شهر أكتوبر الأنسب لها من حيث الجودة وقلة نسبة الغطاء السحابي. ويُستثنى من ذلك مرئية عام (2015م)، إذ أُعتمد تحميل مرئية شهر نوفمبر، لعدم توفر مرئية عالية الجودة خلال شهر أكتوبر، وذلك لضمان دقة التحليل وتقليل تأثير نسبة الغطاء السحابي على نتائج التصنيف.

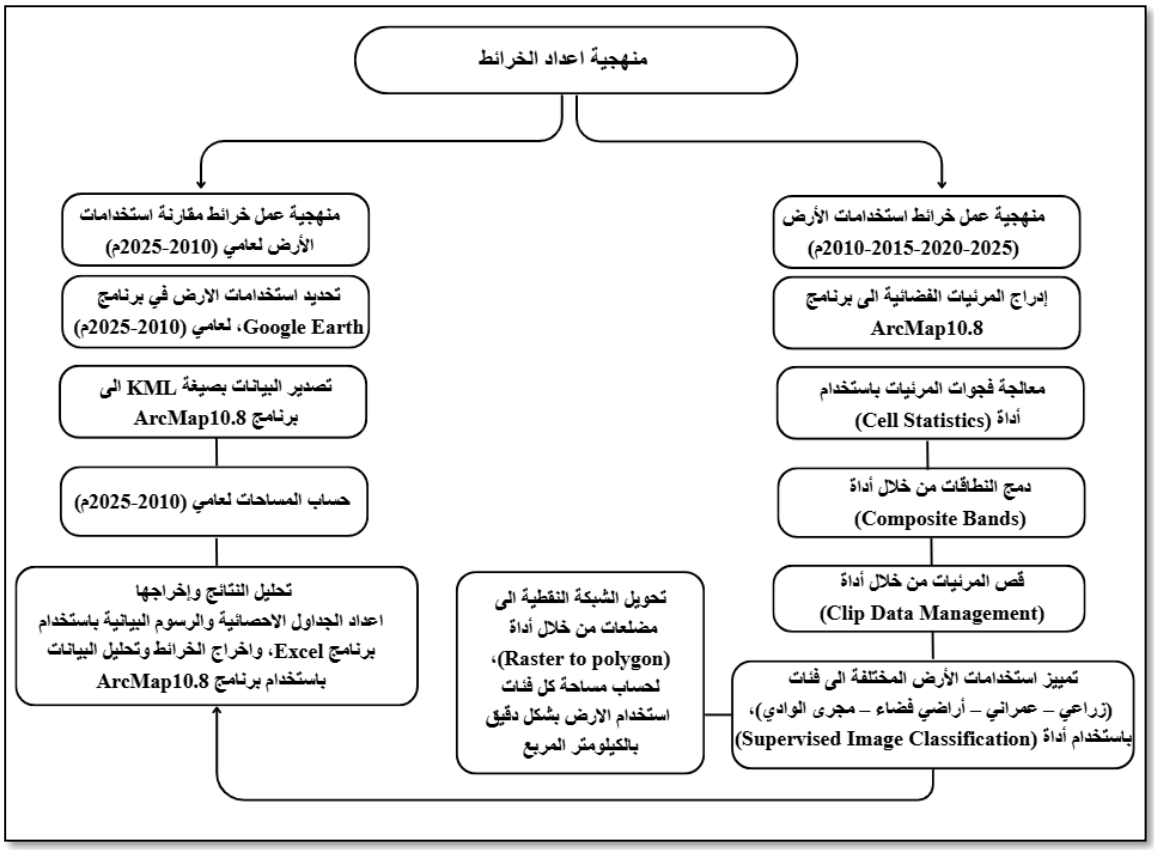
2.3. مرحلة اعداد الخرائط ومعالجة البيانات وتحليلها:

طبقت الدراسة طريقتان لتحليل تغيرات استخدامات الأرض في وادي رهجان خلال الفترة (2010-2025م). تمثلت الطريقة الأولى بتحديد فئات استخدامات الأرض من خلال استخدام أداة التصنيف الموجه (Supervised Image Classification) للمرئيات الفضائية للأعوام (2010-2015-2020-2025م)، بهدف تحديد التوزيع المكاني العام لفئات استخدامات الأرض ورصد تغيراتها خلال فترة الدراسة.

أما الطريقة الثانية فتمثلت في الرقمنة اليدوية لاستخدامات الأرض لعامي (2010-2025م) من خلال صور فضائية من برنامج (Google Earth)، ثم معالجة البيانات وحساب المساحات باستخدام برنامج (ArcMap10.8)، بهدف إجراء مقارنة مكانية مفصلة بين العامين. وجرى الجمع بين الطريقتين للتحقق من مدى الاتفاق بين نتائج التصنيف الموجه والرقمنة اليدوية، ورصد الاختلافات المحتملة بينهما. انظر للشكل رقم (1).

ISSN: 2706-6495

شكل رقم (1): مخطط لمنهجية إعداد الخرائط.



المصدر: إعداد الباحثين.

4. منطقة الدراسة:

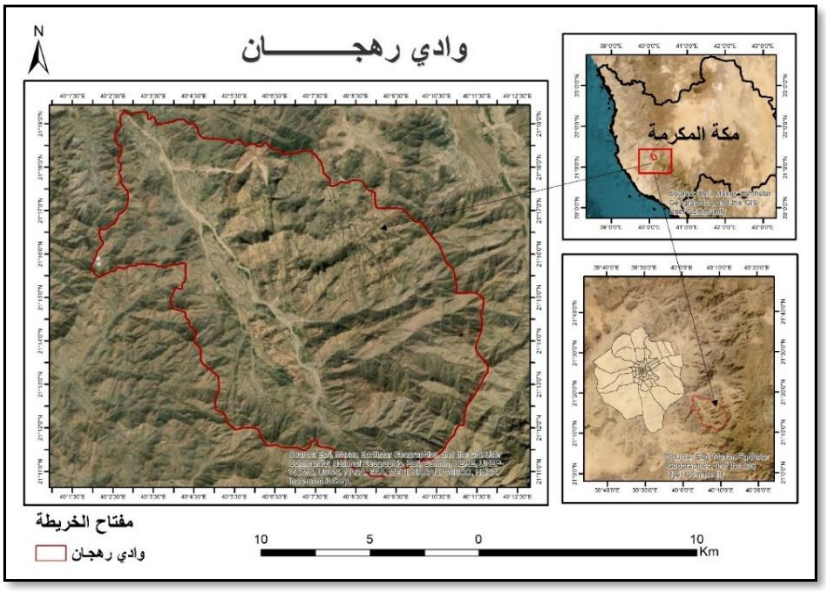
يُعد وادي رهجان أحد فروع وادي نعمان، (نعمان الأراك) الوادي الشهير في الشعر العربي، الذي يعرف تاريخياً بجمال طبيعته وارتباطه بالأدب الجاهلي، وقد تغنى الشعراء بالوادي قديماً لما يتمتع به من طبيعة خلابة واكتسائه بأشجار الأراك والسمر، وطبيعة الوادي تحتضن العديد من المياه الجوفية ووفرة الروافد والأودية التي تمر به، ومن أبرز روافده وادي رهجان الذي يعمل على تغذية وادي نعمان (العربية، 2022م).

يقع الوادي في الجنوب الشرقي من مدينة مكة المكرمة، ضمن النطاق الجغرافي لمنطقة مكة المكرمة تحديداً ما بين مدينتي مكة المكرمة والطائف. ويُعد أحد الأحواض الفرعية التابعة لحوض وادي نعمان، يتموضع خارج النطاق العمراني لمدينة مكة المكرمة في الجنوب الشرقي حيث المشاعر المقدسة منى، ومزدلفة، وعرفات، بالإضافة إلى مباني المدينة الجامعية لجامعة ام القرى، الأمر الذي يمنحه أهمية جغرافية مميزة. (الدعدي،2021م). " تحديداً بين دائرتي عرض 0"N 11‘ 21° 30 ‘ 12 °21 شمالاً وخطي طول 2 0E 9 40 ”0 ‘°40 شرقاً". (الدعدي، 2021، ص202). انظر للشكل رقم (2).

ويضم الوادي عدد من التجمعات السكانية (القرى)، التي يبلغ عددها نحو 11 قرية وهي: (الرهجانية، حميمة، الصرف، ام حبيتر، ضها رهجان، ضرعاء، عريده، كبده، ام حديد، الشقراء، قرى وادي اسلع). وتتميز هذه التجمعات بطابعها الريفي، حيث يغلب عليها النشاط الزراعي التقليدي المحدود، إلى جانب انتشار بعض المباني السكنية والاستراحات، مع تركز نسبي للسكان في بعض القرى مثل الرهجانية، ام حبيتر، الصرف. الامر الذي يعكس نمطاً عمرانياً متبايناً داخل الوادي.

ISSN: 2706-6495

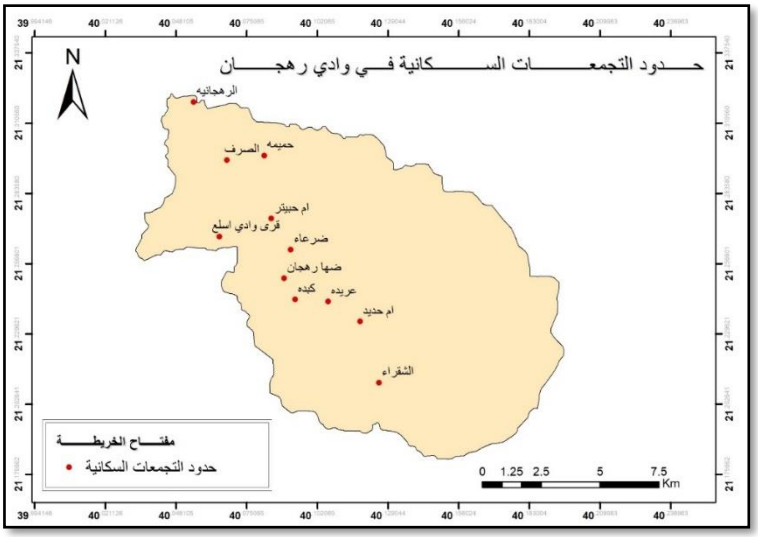
شكل رقم (2): منطقة الدراسة وادي رهجان بمنطقة مكة المكرمة.



المصدر: إعداد الباحثة اعتماداً على صورة فضائية من برنامج (Google Earth)، وإخراج الخريطة باستخدام (ArcMap10.8).

وكما ذكرنا سابقاً، يُصنف وادي رهجان كموقع جغرافي طبيعي يضم عدداً من التجمعات السكانية المتفرقة الواقعة ضمن نطاقه المكاني. يتصف سكانه بتجانس اجتماعي وذلك يعود لحجم المستوطنة الذي يعتبر صغيراً، "فكلما زاد حجم المستوطنة زاد تنوع الناس والعكس صحيح". (الوليعي،2017م). وتُظهر البيانات الصادرة من الهيئة العامة للإحصاء، ان الاستيطان البشري في وادي رهجان يتسم بالتشتت المكاني، حيث تتركز التجمعات السكانية في مناطق محددة في أسفل الوادي في الجزء الشمالي والشمالي الغربي، غالباً ما ترتبط هذه التجمعات بالعمران القائم وشبكات الطرق، في حين تقل كثافة في الأجزاء الداخلية من الوادي، وقد شهدت قرية الرهجانية أكثر عدد سكاني تليها قرية ام حبيتر ومن ثم قرية الصرف، كما هو واضح في الجدول رقم (2). ويعزى ذلك إلى الطبيعة الطبوغرافية واعتماد السكان على المراكز العمرانية المجاورة في تلبية احتياجاتهم الخدمية والاقتصادية. يُظهر الشكل رقم (3)، خريطة لحدود التجمعات السكانية في وادي رهجان، حيث تَبين أن وادي رهجان موقع عام يضم عدد من المسميات السكانية.

شكل رقم (3): حدود التجمعات السكانية في وادي رهجان.



المصدر: إعداد الباحثة، بالاعتماد على بيانات الهيئة العامة للإحصاء، باستخدام برنامج (ArcMap10.8)

ISSN: 2706-6495

جدول رقم (2): عدد السكان، التركيب النوعي، أعداد الذكور والإناث السعوديين وأعداد الذكور والإناث غير السعوديين

التجمع السكاني	نوع الموقع	عدد السكان	التركيب النوعي		السعوديين		غير السعوديين	
			ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
ضها رهجان	قرية	50<	16	15<	15	15	15	0
الصرف	قرية	72	40	32	39	30	15	15
الرهجانيه	قرية	959	637	322	347	302	290	20
ام حبيتر	قرية	103	62	41	46	41	16	0
حميمه	قرية	50<	15<	15<	15	15	15	15
ضرعاء	قرية	50<	15<	15<	15	15	15	15
عريده	قرية	50<	15<	15<	15	15	0	0
كبده	قرية	50<	15<	15<	15	15	0	0
ام حديد	قرية	50<	17	15<	Protected	15	15	0
الشقراء	قرية	50<	15<	0	0	0	15	0
قرى وادي اسلع	قرية	50<	15<	15<	0	15	15	0

المصدر: إعداد الباحثة، بالاعتماد على بيانات الهيئة العامة للإحصاء. باستخدام برنامج (Excel).

ويعزز ما وضحناه سابقاً الجدول رقم (2)، الذي يعرض التركيب النوعي للتجمعات السكانية في وادي رهجان، حيث يتبين تفوق عدد الذكور على الإناث في معظم القرى، مع وجود تفاوت واضح في التوزيع السكاني بين التجمعات. وتأتي قرية الرهجانية في المرتبة الأولى من حيث عدد السكان بواقع (959) نسمة، منهم (637) ذكراً و(322) أنثى، في حين تتسم معظم القرى الأخرى بانخفاض أعداد سكانها إلى أقل من (50) نسمة.

يعكس هذا التباين اختلاف مستويات التركز السكاني داخل الوادي، وما قد يترتب عليه من تفاوت في الطلب على الأراضي المخصصة للسكن والخدمات والأنشطة الاقتصادية. ويرتبط ذلك بموضوع الدراسة من حيث احتمالية تأثير التركز السكاني في أنماط استخدام الأرض واتجاهات التوسع العمراني خلال الفترة (2010–2025م). ويمكن الاستفادة من تقنيات الاستشعار عن بُعد ونظم المعلومات الجغرافية في تحليل العلاقة المكانية بين توزيع السكان والتغيرات التي طرأت على استخدامات الأرض في وادي رهجان خلال فترة الدراسة.

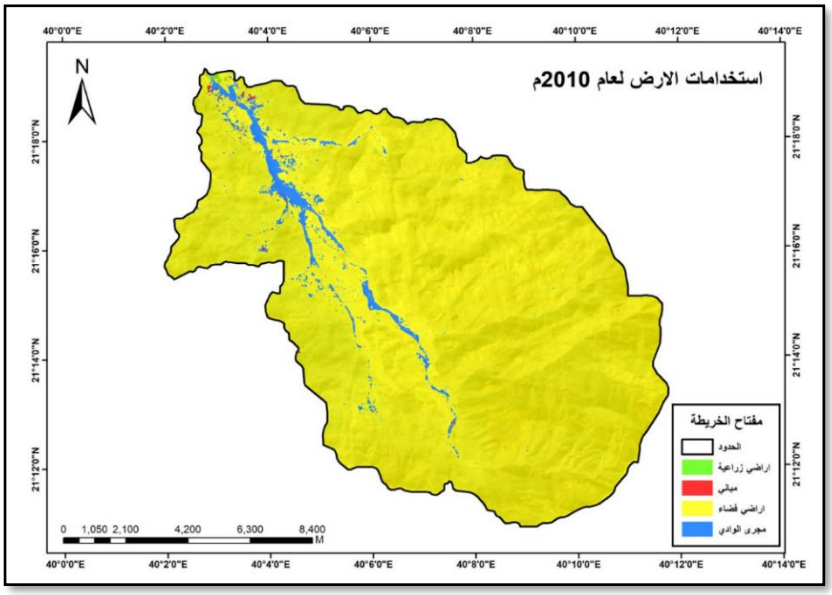
5. تحليل النتائج ومناقشتها:

اعتماداً على نتائج معالجة البيانات وتحليلها تم انتاج خرائط استخدامات الأرض للأعوام (2010- 2015- 2020- 2025م)، كما هو واضح من خلال الشكل (4)، (5)، (6)، (7). حيث تم تصنيف فئات استخدامات الأرض في وادي رهجان كالتالي (أراضي زراعية- أراضي فضاء – مباني – مجرى الوادي). وتبين وجود تغيرات مكانية وزمانية واضحة في استخدامات الأرض بمنطقة الدراسة، فقد

ISSN: 2706-6495

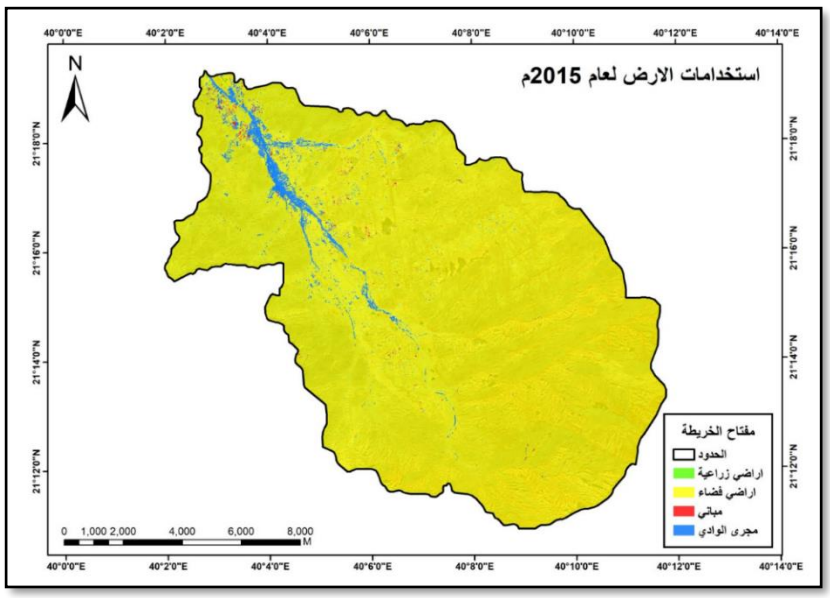
مثلت الخرائط التوزيع المكاني والزماني لهذه الفئات في كل الأعوام المحددة سابقاً، مما أتاح إمكانية رصد التغيرات من امتداد او تراجع، وتحديد مناطق التركز. وقد تم حساب مساحة فئات استخدامات الأرض باستخدام نظم المعلومات الجغرافية، كما هو واضح في الجدول رقم (3)، (4).

شكل رقم (4): استخدامات الأرض لعام (2010م).



المصدر: إعداد الباحثة اعتماداً على مرئيات القمر الصناعي (Landsat 7)، لعام (2010)، باستخدام برنامج (ArcMap10.8).

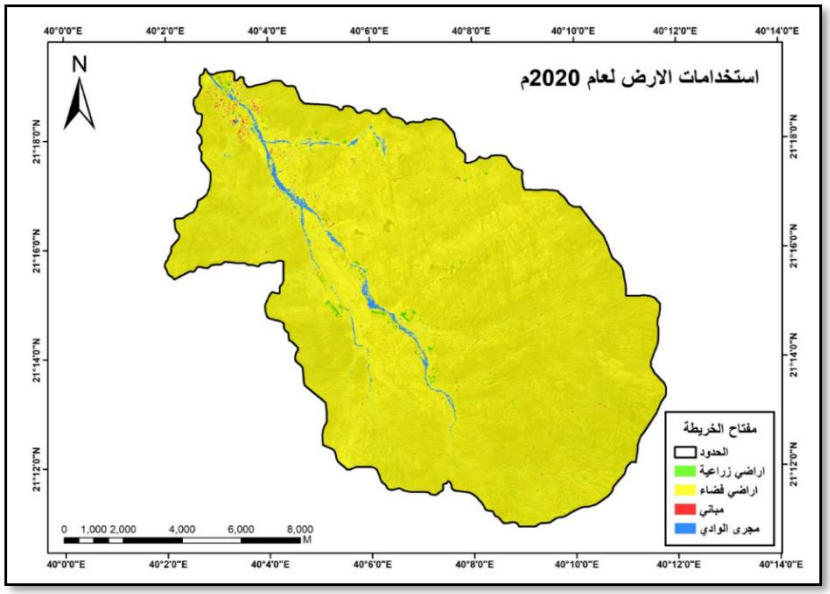
شكل رقم (5): استخدامات الأرض لعام (2015م).



المصدر: إعداد الباحثة اعتماداً على مرئيات القمر الصناعي (Sentinel-2)، لعام (2015)، باستخدام برنامج (ArcMap10.8).

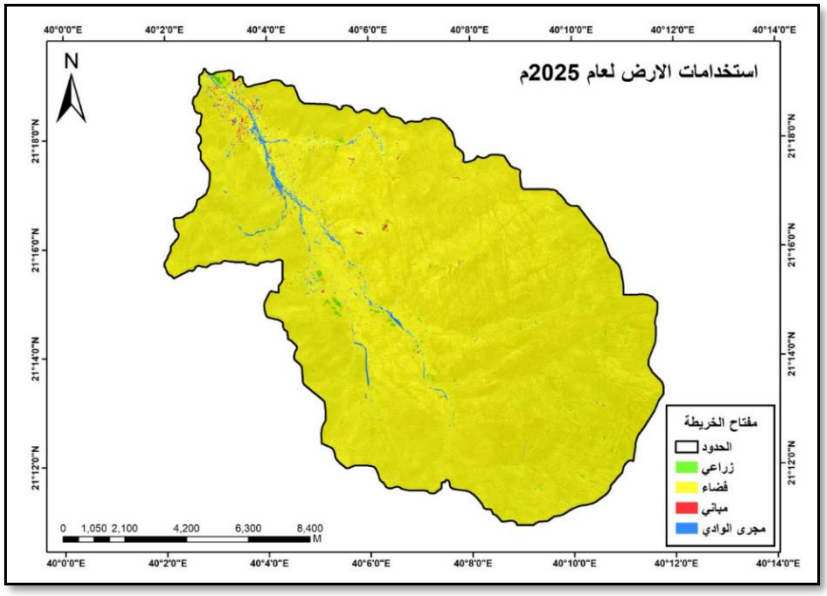
ISSN: 2706-6495

شكل رقم (6): استخدامات الأرض لعام (2020م).



المصدر: إعداد الباحثة اعتماداً على مرئيات القمر الصناعي (Sentinel-2)، لعام (2020)، باستخدام برنامج (ArcMap10.8).

شكل رقم (7): استخدامات الأرض لعام (2025م).



المصدر: إعداد الباحثة اعتماداً على مرئيات القمر الصناعي (Sentinel-2)، لعام (2025)، باستخدام برنامج (ArcMap10.8).

وقد أظهرت نتائج الخرائط ما يلي:

التغيرات المكانية: شهد الجزء الشمالي والشمالي الغربي بالتحديد منطقة (الرهجانية، الصرف، حميمه) تغيرات سريعة في فئة استخدام الأرض العمران(المباني)، مقارنة بالأجزاء الجنوبية والجنوبية الشرقية مثل (الشقراء، ام حديد، كبده، ضها رهجان، ضرعاء)، وذلك يعود لطبيعة الوادي. فقد كان التطور تدريجي خلال السنوات (2010، 2015، 2020، 2025م). حيث بلغت مساحة المناطق المبنية في عام (2010م)، 0.200كم^2. وفي عام (2025م)، وصلت إلى 0.519 كم^2. أما بالنسبة للمناطق الزراعية فقد اتسمت بالتذبذب بين

الزيادة والنقصان، وذلك نتيجة لاعتماد معظم المزارع على الأمطار الموسمية، وتتركز معظمها بمحاذاة مجرى الوادي. ففي عام(2010م)، بلغت مساحة الأراضي الزراعية 0.103 كم^2، ووصلت إلى 0.382 كم^2 في عام(2025م). مثلت الأراضي الفضاء النسبة الأكبر من المساحة، ويعود ذلك لاحتساب تصنيف الجبال والمخططات المهيئة الغير مبنية، أيضاً جفاف بعض المزارع التي تعتمد على الأمطار الموسمية. أيضاً يتسم مجرى الوادي بالتذبذب وذلك نتيجة لتأثير معدلات هطول الامطار. ففي عام (2010م) بلغ 4.334 كم^2، ووصل عام(2025م) إلى 1.644 كم^2.

التغيرات الزمانية: بلغت مساحة الأراضي الزراعية في عام (2020م)، نحو 0.415 كم^2، وهي تمثل أعلى مساحة مسجلة مقارنةً ببقية سنوات الدراسة، مما يشير إلى اتساع النشاط الزراعي خلال هذا العام. وسجلت مساحة العمران (المباني) أعلى مساحة لها في عام (2025م). مما يعكس على تزايد الامتداد العمراني خلال السنوات الأخيرة. كما تبين أن الأراضي الفضاء بلغت أعلى قيمها أيضًا في عام (2025م)، ويُعزى ذلك إلى إدراج الجبال ضمن هذه الفئة، إضافة إلى المخططات غير المطورة والمزارع الجافة التي تعتمد على موسم الأمطار، وهو ما أدى إلى ارتفاع مساحتها ضمن التصنيف. أما بالنسبة إلى مجرى الوادي، فقد شهد تذبذبًا واضحًا خلال سنوات الدراسة؛ إذ بلغت مساحته نحو 4.334كم2 عام (2010م)، ثم انخفضت إلى 3.74كم^2 عام (2015م)، قبل أن تنخفض أكثر إلى 1.824 كم^2 عام (2020م)، واستمرت بالانخفاض لتصل إلى 1.644 كم^2 عام (2025م). ويعكس هذا التغير تأثير العوامل الطبيعية، لا سيما اختلاف كميات الأمطار الموسمية.

جدول رقم (3): مساحات فئات استخدامات الأرض في وادي رهجان (كم^2)

فئة استخدامات الأرض	المساحة (كم^2)			
	2010	2015	2020	2025
أراضي زراعية	0.103	0.086	0.415	0.382
مباني	0.200	0.417	0.460	0.519
أراضي فضاء	149.542	149.867	151.557	151.727
مجرى الوادي	4.334	3.740	1.824	1.644
المساحة الاجمالية	**154**	**154**	**154**	**154**

المصدر: عمل الباحثة، بالاعتماد على تحليل برنامج (ArcMap10.8).

جدول رقم (4): مساحات فئات استخدامات الأرض في وادي رهجان (نسبة المئوية %)

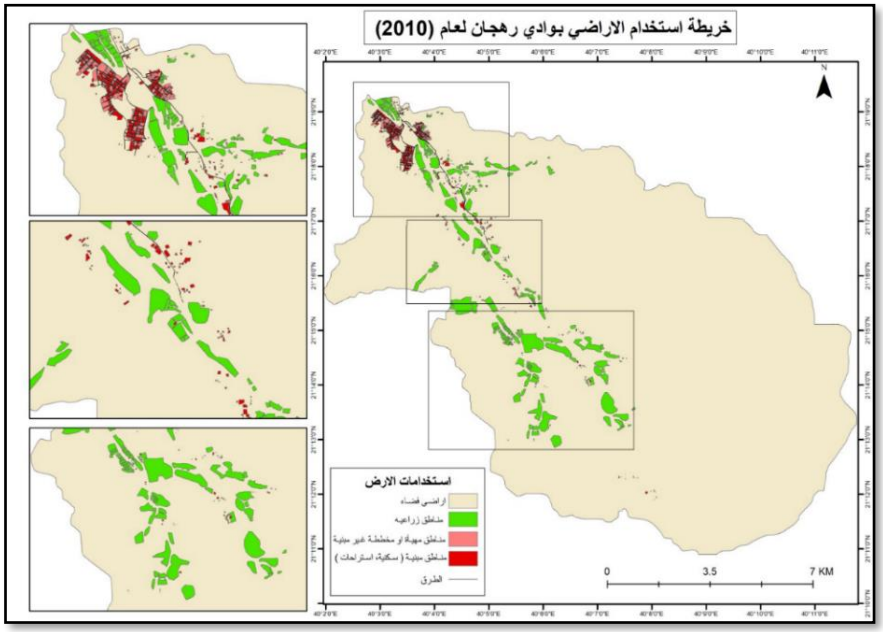
فئة استخدامات الأرض	المساحة (نسبة المئوية%)			
	2010	2015	2020	2025
أراضي زراعية	0.07	0.056	0.27	0.248
مباني	0.13	0.271	0.299	0.337
أراضي فضاء	96.99	97.316	98.414	98.524
مجرى الوادي	2.81	2.428	1.184	1.067
المساحة الاجمالية	**100**	**100**	**100**	**100**

المصدر: عمل الباحثة، بالاعتماد على تحليل برنامج (ArcMap10.8).

أسهمت خرائط استخدامات الأرض لعامي (2010- 2025م)، شكل (8)، (9)، (10). توضيح ما قد تم ملاحظته في الميدان وهو زيادة في المساحات (المهيأة غير المبنية او المخططة)، وأيضاً تطور بسيط في شبكة الطرق. وقد تم عملها بهدف مقارنة التغيير في استخدامات الأرض بشكل مفصل.

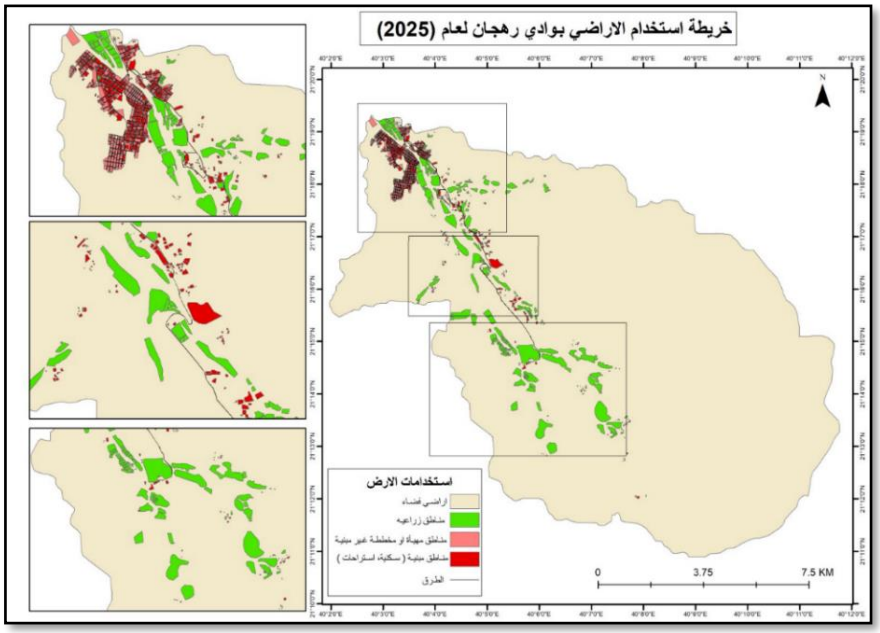
ISSN: 2706-6495

شكل رقم (8): خريطة استخدامات الأرض بوادي رهجان لعام (2010م).



المصدر: إعداد الباحثة، بالاعتماد على صورة فضائية من (Google Earth) لعام (2010م)، ومعالجة البيانات باستخدام (ArcMap10.8).

شكل رقم (9): خريطة استخدامات الأرض بوادي رهجان لعام (2025م).



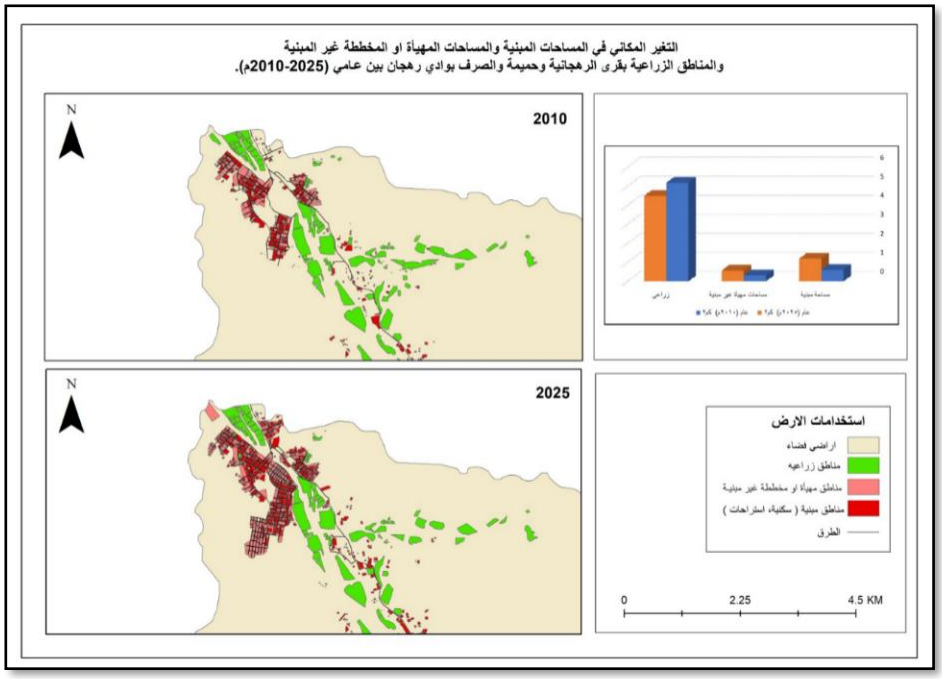
المصدر: إعداد الباحثة، بالاعتماد على صورة فضائية من (Google Earth) لعام (2025م)، ومعالجة البيانات باستخدام (ArcMap10.8).

يتضح من الشكل رقم (8)، (9)، خرائط استخدامات الأرض في وادي رهجان لعامي (2010-2025م)، حيث تُظهر الخرائط التباين في التوزيع المكاني لفئات استخدامات الأرض داخل منطقة الدراسة، وفقاً لطبيعة المنطقة ومواقع التجمعات السكانية وشبكة الطرق، وتستحوذ الأراضي الفضاء على الجزء الأكبر من مساحة الوادي، في حين تتوزع الأراضي الزراعية في أجزاء متفرقة، ولاسيما بالقرب من مجرى الوادي والمناطق المرتبطة به. ويظهر من الخريطتين أن المناطق المبنية تتركز بصورة رئيسية في الجزء الشمالي

ISSN: 2706-6495

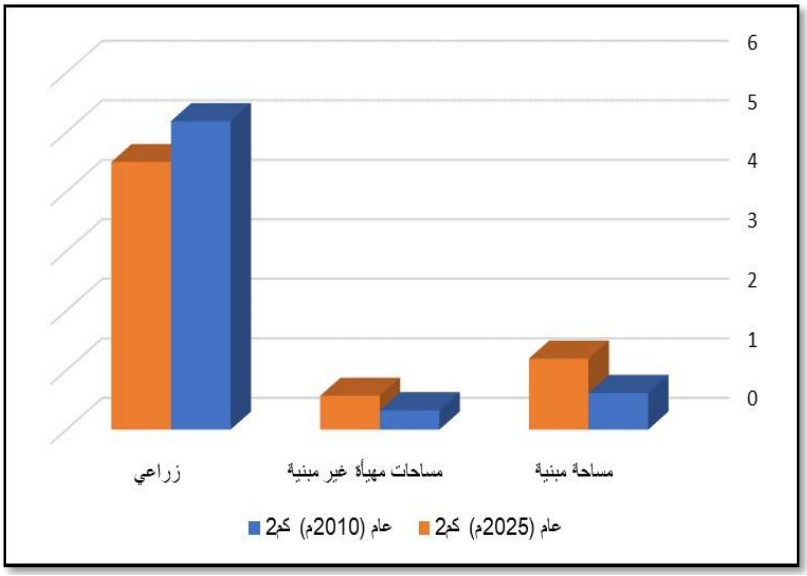
والشمالي الغربي من منطقة الدراسة، وبخاصة في قرى الرهجانية وحميمة والصرف، حيث تظهر المباني في صورة تجمعات عمرانية متقاربة نسبيًا، إلى جانب وجود مبانٍ متناثرة على امتداد الوادي وبالقرب من شبكة الطرق. كما تظهر مساحات من الأراضي المهيأة أو المخططة غير المبنية بالقرب من التجمعات العمرانية، بما يعكس امتدادًا في النشاط العمراني يتجاوز نطاق المباني القائمة.

شكل رقم (10): التغير المكاني في المساحات المبنية والمساحات المهيأة او المخططة غير المبنية والمناطق الزراعية بوادي رهجان بين عامي (2010-2025م).



المصدر: إعداد الباحثة، بالاعتماد على بيانات الصورة فضائية من (Google Earth) لعامي (2010- 2025م)، وإخراج الخرائط باستخدام برنامج (ArcMap10.8).

شكل رقم (11): رسم بياني لمقارنة نسبة التغير في المساحات المبنية والمساحات المهيأة او المخططة غير المبنية والمناطق الزراعية بوادي رهجان بين عامي (2010-2025م).



المصدر: إعداد الباحثة، بالاعتماد على البيانات المستخلصة من معالجة الصور الفضائية لعامي (2010- 2025م)، باستخدام برنامج (Excel).

جدول رقم (5): مساحات استخدامات الأرض في وادي رهجان لعامي (2010-2025م).

مساحات استخدامات الأرض في وادي رهجان	عام (2010م)		عام (2025م)	
	كم^2	النسبة المئوية%	كم^2	النسبة المئوية%
مساحة المناطق المبنية	0.614	0.3989	1.192	0.7741
مساحة المناطق المهيأة غير مبنية	0.324	0.2106	0.566	0.367
مساحة المناطق الزراعية	5.182	3.3651	4.495	2.9191
مساحة الأراضي الفضاء	148.094	96.1650	147.967	96.0829
المساحة الاجمالية	**154**	**100**	**154**	**100**

المصدر: عمل الباحثة، بالاعتماد على تحليل برنامج (ArcMap10.8).

وتوضح المقارنة المكانية في الشكل رقم (10)، حدوث تغير واضح في نطاق المناطق المبنية والمساحات المهيأة خلال الفترة (2010-2025م)، مع تركز التغير بصورة ملحوظة في القرى المحددة سابقاً (الرهجانية، وحميمة، والصرف). ويؤكد ذلك الرسم البياني الشكل رقم (11)، الفروق الكمية بين فئات استخدامات الأرض بالتحديد (المناطق المبنية، والمناطق المخططة غير المبنية، والأراضي الزراعية)، ويتوافق ذلك مع القيم الواردة في الجدول رقم (5)، التي توضح التغير في مساحات ونسب جميع فئات استخدامات الأرض بين عامي (2010-2025م)، فقد ارتفعت مساحة المناطق المبنية من 0.614 كم^2، عام (2010م)، إلى 1.192كم^2، عام (2025م)، وأيضاً ارتفعت مساحة المناطق المهيأة غير المبنية من 0.324كم^2، عام (2010م)، إلى0.566 كم^2، عام (2025م). مما يعكس زيادة في الامتداد العمراني خلال فترة الدراسة.

الخدمات: على الرغم من الزيادة التي أظهرتها نتائج الدراسة في مساحة المناطق المبنية والمناطق المهيأة خلال الفترة (2025-2010م)، فإن الخدمات المتاحة في وادي رهجان لا تزال محدودة وقليلة، ولا تتناسب بصورة كافية مع احتياجات السكان والتجمعات العمرانية القائمة. حيث تقتصر الخدمات التعليمية على وجود مدرسة واحدة هي مدرسة الصرف الابتدائية، في حين تظل بقية الخدمات الأساسية محدودة وقليلة جداً. ويشير ذلك إلى أهمية مواكبة التطور العمراني في المنطقة بتطوير الخدمات القائمة وتوفير مرافق تعليمية وخدمية إضافية، بما يتلاءم مع طبيعة المنطقة، واحتياجات السكان، والتغيرات الحالية والمستقبلية في استخدامات الأرض.

6. النتائج:

أثبتت الدراسة من خلال الخرائط أن استخدامات الأرض في وادي رهجان شهدت تغيرًا مكانيًا ملحوظاً خلال الفترة (2010 -2025م)، تمثل بصورة رئيسية في زيادة الاستخدامات العمرانية والمناطق المهيأة، مقابل تراجع بعض الاستخدامات التقليدية (الأراضي الزراعية والرعي)، حيث تبين ما يلي:

- شهدت المناطق المبنية زيادة واضحة خلال فترة الدراسة، إذ ارتفعت مساحتها من 0.614كم^2، عام (2010م)، إلى 1.192كم^2، عام (2025م).
- أيضاً أظهرت الدراسة زيادة في مساحة المناطق المخططة غير المبنية، مما يشير إلى تهيئة جزء من الأراضي لاستخدامات عمرانية مستقبلية.
- تركزت الزيادة العمرانية بصورة ملحوظة في الجزء الشمالي والشمالي الغربي من الوادي، بالتحديد في قرى الرهجانية، وحميمة، والصرف، مقارنة بالأجزاء الجنوبية والجنوبية الشرقية.

- لوحظ من خلال خرائط المقارنة لاستخدامات الأرض لعامي (2010 -2025م)، وجود تراجع في الأراضي الزراعية خلال فترة الدراسة، حيث بلغت مساحة الأراضي الزراعية لعام (2010م)، نحو 5.182كم^2، وتقلصت في عام (2025م)، إلى 4.495كم^2.
- تستحوذ الأراضي الفضاء على النسبة الأكبر من مساحة وادي رهجان خلال السنوات (2010 -2015 -2020 -2025م). ويرتبط ذلك باتساع المناطق الجبيلة، وبعض الأراضي الزراعية الجافة، والمناطق المهيأة غير المبنية.
- شهد مجرى الوادي تغيراً في مساحته بين السنوات (2010 -2015 -2020 -2025م)، إذ بلغت مساحته نحو 4.334كم^2، ثم انخفضت بالتدريج خلال الأعوام التالية إلى أن بلغت في عام (2025م)، نحو 1.644كم^2. يرتبط هذا التذبذب باختلاف كمية الأمطار والظروف الهيدرولوجية، وأيضاً يعود ذلك لتاريخ التقاط المرئيات.
- أظهرت الدراسة أن استخدام أداة التصنيف الموجه للمرئيات يُعد اسلوباً مناسباً لتصنيف استخدامات الأرض واستخراج مساحاتها وقياس حجم التغير بينها، إلا أن قدرته على التمييز بين بعض فئات استخدامات الأرض في وادي رهجان كانت محدودة، ويرتبط ذلك بطبيعة المنطقة الجافة وشبه الجافه، والتشابه الطيفي بين بعض الفئات.
- أظهرت المقارنة بين نتائج التصنيف الموجه والرقمنة اليدوية، ان الرقمنة اليدوية كانت أكثر ملاءمة لتمثيل بعض استخدامات الأرض في المنطقة، وخاصة الأراضي الزراعية الجافة التي قد لا تتميز طيفياً عن الأراضي الفضاء في المرئيات، بناءً على ذلك اعتمدت الدراسة على التكامل بين الطريقتان بما يتناسب مع طبيعة المنطقة وحجم التغير فيها، للوصول إلى تمثيل أكثر دقة لتغيرات استخدامات الأرض خلال الفترة (2010-2025م).

7. التوصيات:

استناداً إلى النتائج توصي الدراسة ما يلي:

1- توفير الخدمات الأساسية في وادي رهجان، ولاسيما الخدمات التعليمية، والصحية، والخدمية بما يتناسب مع احتياجات السكان، ويساهم في تحسين المستوى التنمية المحلية.

2- تحسين شبكة الطرق ورفع كفاءتها، من خلال تعبيد الطرق القائمة وانشاء طرق مناسبة وآمنة تربط التجمعات السكانية مع مراعات طبيعة الوادي ومجاري السيول عند تنفيذ مشاريع الطرق.

3- الاهتمام بالمقومات السياحية والطبيعية بالمنطقة، وخاصة منطقة الخرار والمواقع المحيطة بها، من خلال تطويرها بصورة منظمة، وانشاء مسارات مناسبة للزوار، ووضع لوحات ارشادية وتحذيرية بما يعزز الاستفادة السياحية منها ويحافظ على سلامة الزوار والبيئة الطبيعية.

4- الاستفادة من الدراسات والأبحاث السابقة لمنطقة وادي رهجان عند اعداد خطط التنمية والتخطيط الحضري، وتوظيف نتائجها في توجيه التوسع العمراني بصورة منظمة ومستدامة والحد من العشوائية في استخدامات الأرض.

8. المصادر والمراجع:

1.8. المراجع العربية:

أبو حمرة، الزاوية، (2018م). التغير في استخدامات الأرض بمنطقة مصراته (دراسة جغرافية). مجلة أبحاث، العدد 11.

أبو صاع، اسراء، (2014م). التغيرات في الغطاءات الأرضية/ استعمالات الأراضي في محافظة طولكرم بين عامي 2005- 2011م، باستخدام تقنية نظم المعلومات الجغرافية GIS. جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

التركماني، جودة فتحي، (2009م). جغرافية التضاريس البنية والأشكال الرئيسية، القاهرة: دار الثقافة العربية.

جعودة، احمد والحداد، عبد السلام، (2022م). استخدامات الأرض في مدينة البيضاء دراسة جغرافية باستخدام تطبيقات نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد، مجلة ليبيا للدراسات الجغرافية، العدد 2.

الجميعي، زين مطلق ، (2015م). دور تطبيق نظم حصد المياه في تنمية الغطاء النباتي بالأراضي الجافة وشبه الجافة نموذج حوض وادي نعمان بمكة المكرمة. المجلة المصرية للتغير البيئي، المجلد السابع، العدد 1.

حبيب، حسن، (2005م). دراسة تغيرات استعمالات الأراضي في مدينة حمص ومحيطها بين عامي 1970- 1991م باستخدام الاستشعار عن بعد، مجلة جامعة دمشق للعلوم الزراعية، المجلد 21- العدد 1، ص 243- 257.

الدعدي، ماجدة عبد الله، (2021م). التحليل الرقمي للخصائص المورفومترية والتضاريسية ومدلولاتها الجيومورفولوجية في حوض وادي رهجان بمدينة مكة المكرمة، المجلة المصرية للتغير البيئي، المجلد الثالث عشر، العدد 1، ص 195-222.

زريقات، دلال، (2018م). التغير في الغطاء الأرضي واستعمالات الأراضي في حوض وادي ابن حماد/ محافظة الكرك. المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، المجلد 11- العدد 2.

الزغول، ميسون، (2020م). الكشف عن التغيرات في استعمالات الأراضي والغطاءات الأرضية في محافظة محايل عسير (المملكة العربية السعودية) خلال الفترة (1990-2019م) باستخدام الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية. مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، المجلد 17-العدد 2، ص569-596.

الزهراني، افراح احمد، (2021م). الخصائص الهيدرولوجية لحوض وادي نعمان بمنطقة مكة المكرمة، المجلة العربية للدراسات الجغرافية، المجلد الرابع، العدد 10، ص 48-70.

السعدي، محمد، (2023م). تغير استعمالات الأرض الزراعية في ناحية الإسكندرية للمدة (2010- 2020). رسالة ماجستير منشورة، جامعة بغداد- كلية التربية ابن رشد للعلوم الإنسانية.

سلمان، خالد، (2016م). استعمالات الأرض الريفية. مجلة كلية التربية الإسلامية، المجلد 22- العدد 96.

السلمي، مرشد. (2026م). التخطيط المستدام في المملكة العربية السعودية [محاضرة غير منشورة]. جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية.

الشريف، أمل محمد والسلمي، مرشد معيوض، (2022م). التغير في استخدام الأرض لمنطقة الورش الصناعية سابقاً بشمال مدينة جدة. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 6- العدد 7.

الشلش، علي حسين، (1985م). جغرافية التربة، ط2، مطبعة جامعة البصرة.

الصنيع، عبد الله علي، (2004م). مقدمة في البحث العلمي الجغرافي المعاصر، ط2، مكتبة الفيصلية.

الطويهر، جميلة، (2023م). دور تقنيتي الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية في رسم خريطة تغير استخدامات الأراضي في مدينة الطائف في المملكة العربية السعودية. مجلة جامعة الملك خالد للعلوم الإنسانية، المجلد 10- العدد 2.

عبد الخالق، غيداء، (2018م). التغيرات في استعمالات الأراضي في قرية بيت دجن بين عامي 1991- 2014م، باستخدام تقنية نظم المعلومات الجغرافية GIS. جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

العربية. (2022، 14 يناير). هذه قصة نعمان.. أكبر أودية مكة الذي تغنى به الشعراء. موقع العربية. تم الاسترجاع في23 مايو 2025م من https://www.alarabiya.net/saudi-today/2022/01/14.

ISSN: 2706-6495

غنيم، عثمان محمد، (2008م). تخطيط استخدام الأرض الريفي والحضري، ط2، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.

اللائحة التنفيذية لقانون البناء الموحد رقم 119 لسنة. (2008م). تم الاسترجاع في 13 مايو، 2025، من https://avocat-law.blogspot.com/2010/01/blog-post_3702.html.

محمد، عبد الملك قسم السيد، (2006م). أُسس الجغرافيا المناخية، ط2، الرياض: مكتبة الرشد.

محمدين، محمد محمود، (2002م). أصول الجغرافيا الزراعية ومجالاتها، ط3، دار الخريجي للنشر والتوزيع.

مصيلحي، فتحي محمد، (2001م). جغرافية الخدمات الإطار النظري وتجارب عربية، ط1، مطابع جامعة المنوفية.

ملحم، خنساء، (2017م). نظم تصنيف الغطاء الأرضي واستخدامات الأراضي (دراسة في الأساس النظري والمنهجي). مجلة جامعة دمشق، المجلد 33- العدد 2.

ملحم، خنساء، (2021م). دراسة تغير استعمالات الأرض في حوض نهر العاصي – سورية باستخدام الجيوماتيك. مجلة جامعة الزيتونة الأردنية للدراسات الإنسانية والاجتماعية، المجلد 2 – الإصدار 3.

محمود، رضا، (2013م). تغير استخدام الأرض في الهامش الريفي للقاهرة الكبرى (1950 -2006م) دراسة باستخدام نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد. جامعة القاهرة، كلية الآداب.

الوليعي، عبد الله بن ناصر ، (2017م). المدخل إلى الطبيعة والبشرية، ط8، الرياض: مكتبة الرشد.

2.8. المراجع الأجنبية:

Reis, S. (2008). Analyzing land use/land cover changes using remote sensing and GIS in Rize, North-East Turkey. Sensors, 8(10), 6188–6202. https://doi.org/10.3390/s8106188

Rogan, J., & Chen, D. (2004). Remote sensing technology for mapping and monitoring land-cover and land-use change. Progress in Planning, 61(4), 301–325. https://doi.org/10.1016/S0305-9006(03)00066-7

جميع الحقوق محفوظة © 2026، الباحثة/ غلا بنت صلاح بن أحمد الحجاجي، الدكتور/ مرشد بن معيوض بن عواض السلمي، (CC BY NC 4.0)

Doi: https://doi.org/10.52132/Ajrsp/v8.91.10